

ANKARA ÜNİVERSİTESİ İLÂHİYAT FAKÜLTESİ YAYINLARI

XXXIV

الافتصاد في الاعتقاد

تأليف

ابن حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

(450 - 505 هـ 1058 - 1111 م)

عارضه باصوله ، و علق حواشيه ، و قدم له

الدكتور ابراهيم آكاه چوبوقجي الدكتور حسين آتاي

بكلية الالهيات بجامعة انقره

فهرس الموضوعات

XII المقدمة .

- ١ خطبة الكتاب .
- ٣ باب في بيان اسم الكتاب وتقسيم المقدمات والفصول والابواب وهي مشتملة على أربع تمهيدات .
- ٦ التمهيد الأول في بيان أن الخوض في هذا العلم مهم في الدين .
- ٩ التمهيد الثاني في بيان أن الخوض في هذا العلم النخ ، وفيه أربع فرق .
- ٩ الفرقة الأولى .
- ١٠ الفرقة الثانية .
- ١١ الفرقة الثالثة .
- ١١ الفرقة الرابعة .
- ١٣ التمهيد الثالث في بيان أن الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات .
- ١٥ التمهيد الرابع في مناهج الادلة .
- ١٥ المنهج الأول .
- ١٦ المنهج الثاني .

١٧ المنهج الثالث .

٢٠ الاصول المسلمة الواجب التسليم .

٢٠ الأول : الحيات .

٣٠ الثانى : العقل المحض .

٢١ الثالث : للتواتر .

٢١ الرابع : أن يكون الأصل مثبتاً بقياس آخر .

٢٣ الخامس : السمعيات .

٢٢ السادس : أن يكون الأصل مأخوذاً من معتقد الخصم ومسلمته .

٢٤ القطب الأول : النظر في ذات الله تعالى وفيه عشر دعاوى :

٢٤ الدعوى الأولى : وجوده تعالى وتقدس وبرهانه .

٣٥ الدعوى الثانية : فى القدم .

٣٥ الدعوى الثالثة : فى البقاء .

٣٨ الدعوى الرابعة : فى أن صانع العالم ليس بمجوهراً متحيزاً .

٣٩ الدعوى الخامسة : فى أن صانع العالم ليس بحجيم .

٤٠ الدعوى السادسة : فى أن صانع العالم ليس بعرض .

٤١ الدعوى السابعة : فى أنه ليس فى جهة مخصوصة .

٥٠ الدعوى الثامنة : فى أن الله تعالى منزّه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش .

٦٥ الدعوى التاسعة : فى أنه تعالى مرقى .

٧٣ الدعوى العاشرة : فى أنه تعالى واحد .

٧٩ القطب الثانى : فى الصفات السبعة .

٨٠ الصفة الأولى : القدرة .

٩٩ الصفة الثانية : العلم .

١٠٠ الصفة الثالثة : الحياة .

١٠١ الصفة الرابعة : الإرادة .

١٠٨ الصفة الخامسة والسادسة : فى السمع والبصر .

١١٤ الصفة السابعة : الكلام .

١٢٩ أحكام الصفات وهى أربعة :

١٢٩ الحكم الأول : أن الصفات ليست هى الذات بل زائدة .

١٣٩ الحكم الثانى : أن هذه الصفات كلها قائمة بذاته .

١٤٢ الحكم الثالث : أن هذه الصفات كلها قديمة .

١٥٧ الحكم الرابع : أن الاسامى المشتقة لله تعالى من هذه الصفات صادقة عليه أزلاً وأبداً .

١٦٠ القطب الثالث : فى افعال الله تعالى

١٧٤ الدعوى الأولى : أنه يجوز لله تعالى أن لا يخلق .

١٧٨ الدعوى الثانية : أن الله تعالى أن يكلف عباده ما يطيقونه وما لا يطيقونه .

١٨٢ الدعوى الثالثة : أن الله تعالى قادر على إيلاء الحيوان البرى عن الجنائيات .

١٨٤ الدعوى الرابعة : أن لا يجب عليه رعاية الاصلاح لعباده .

١٨٥ الدعوى الخامسة : أن الله تعالى اذا كلف العباد فاطاعوه لم يجب عليه الثواب .

١٨٩ الدعوى السادسة : انه لو لم يرد الشرع لما كان يجب على العباد معرفة الله تعالى .

١٩٥ الدعوى السابعة : أن بعثة الانبياء جائزة .

٢٠٢ القطب الرابع : وفيه أربعة أبواب :

٢٠٢ الباب الأول : فى اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

٢١٠ الباب الثاني: في بيان وجوب التصديق بامور ورد الشرع بها الخ، وفيه مقدمة وفصلان :

٢١٠ المقدمة .

٢١٣ الفصل الأول: في بيان قضاء العقل الخ .

٢٢١ الفصل الثاني: في الاعتذار وفيه ثلاثة مسائل الخ .

٢٢٢ المسئلة الأولى: العقلية .

٢٢٥ المسئلة الثانية: اللفظية .

٢٢٩ المسئلة الثالثة: الفقهية .

٢٣٤ الباب الثالث: في الامامة .

٢٤٦ الباب الرابع: في بيان من يجب تكفيره من الفرق .

٢٥٨ الفهارس .

مقدمة الناشر

الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ١١١١ م) عالم كبير قد نال شهرة عظيمة بأكاره المتنوعة في كثير من العلوم الإسلامية.

نحن هنا لا نريد أن نتحدث عن شخصيته ومؤلفاته التي قرب عددها من المائة ولكن نتحدث بصورة اجمالية عن تأليفه «الاقتصاد في الاعتقاد» الذي نحن بصدد نشره، وعن موقف الغزالي تجاه علم الكلام.

وقد استفاد الغزالي (١) في علم الكلام عن امام الحرمين (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ ١٠٨٥ م) وعن آثار القاضي أبي بكر الباقلاني (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ ١٠١٢ م) وهو وان كان قد سلك طريق الاشعري (٢) الا أنه قد خالفه في بعض المسائل (٣) مخالفة يسيرة، مع ذلك يمتد الغزالي أن علم الكلام لا يُطْمِئِن الانسان في حل مشاكله الروحية (٤) : وكان يرى أنه ليس من الصواب أن يتعلم الطبقة الجاهلة علم الكلام لما له من ضرر عليهم أكثر من نفعه. وخدمة لغايته هذه ألف كتاب «الجامع العوام عن علم الكلام».

(١) أنظر : ابن تيمية، كتاب بغيّة المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية،

الفتاوى، ج. ٥، ص. ١٠٧، القاهرة ١٣٥٩.

(٢) أنظر : D. B. Macdonald, Encyclopédie de L' Islam vol. II P. 155.

(٣) أنظر : حلمي ضياء أولكن، Islâm Felsefesi Tarihi، ص. ٣٢٥، اسطنبول

١٩٥٧ : والغزالي، فصل التفرقة بين الاسلام والزندقة، ص. ١، مصر ١٣٢٥ هـ.

١٩٠٧ م : فخر الدين الرازي، مناظرات، ص. ٢٩، حيدرآباد ١٣٥٥.

(٤) أنظر : الغزالي، المنقذ من الضلال، ص. ٧، مصر ١٣٠٩، و Louis Gardet et

M. M. Anwati, Introduction à la Théologie Musulmane, P. 68, Paris 1948.

و من مؤلفاته التي خصها بمائيل علم الكلام كتاب «قوائد العقائد»، و مع وجود نسخ مستقلة له وهو في الحقيقة الكتاب الثاني من احياء علوم الدين.

أما الفصل الثالث من هذا الكتاب الثاني فهو عبارة عن «الرسالة القدسية في قواعد العقائد». وقد ألفه الغزالي مستقلاً، ثم الحقه بالكتاب الثاني في الاحياء (٥).

ان الغزالي قد تكلم قليلاً عن علم الكلام في «المنقذ من الضلال»، و «المستصفى من علم الأصول»، و «كتاب المقصد الأسنى شرح اسماء الله الحسنى» و «فصل التفرقة بين الاسلام والزندقة»، ولكن أهم مؤلفاته في هذا الموضوع هو «الاقتصاد في الاعتقاد». وقد اشار الى اثره هذا في «كتاب الأربعين»، (٦) و «جواهر القرآن»، (٧) و «احياء علوم الدين» (٨). ويمكن ان يستنتج من هذا ان «الاقتصاد في الاعتقاد» كتب قبل «الاحياء». وحينما يتكلم الغزالي عن علم الكلام في «الاحياء»، و «كتاب الأربعين» (٩) يشير الى أن المسائل العامة يمكن ان تفهم بيسر في كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد». من ذلك تتبين قيمة هذا الكتاب من بين مؤلفات الغزالي، ولا يمكن انكار فضله على غيره من هذه المؤلفات في هذا الموضوع.

ها نحن قد تحملنا مسؤولية نشر هذا الكتاب القيم، ولو أنه طبع مرات عديدة، الا أن هذه الطبعات لم تكن علمية وهي مملوءة بالأخطاء والأغلاط، ولعلها كانت بقصد

(٥) أنظر : Maurice Bouyges, Essai de Chronologie des Oeuvres de al - Ghazali, P. 35, Beyrouth 1959.

(٦) أنظر : الغزالي، كتاب الأربعين، ص. ٢٧، مصر ١٣٢٨.

وهذا الكتاب يعتبر أحياناً قسماً من كتاب جواهر القرآن.

(٧) أنظر : الغزالي، جواهر القرآن، ص. ٢١، مصر ١٩٣٣.

(٨) أنظر : الغزالي، احياء علوم الدين، ج. ١، ص. ٤٠، مطبعة الاستقامة :

Maurice Bouyges, Essai de Chronologie des Oeuvres de al - Ghazali, P. 34.

(٩) الغزالي، كتاب الأربعين، ص. ٢٧.

التجارة؛ كما يظهر من النسخ الموجودة لدينا . ومع ذلك أننا لا ندعى أن متن «الاقتصاد في الاعتقاد» الذي نشره خال عن الأخطاء والغلطات ، ولكن نحب أن نبين أننا قد أثبتنا هذا المتن بعد أن بذلنا مجهوداً كبيراً على النسخ الأربعة المخطوطة الموجودة بمكتبات تركيا . وأهم هذه النسخ المخطوطة وأقدمها ، هي نسخة المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري (10) التي استنسخها هو نفسه ، وهذه النسخة استنسخت في تاريخ ٥٦٣ هـ أي بعد وفاة الغزالي بثمان وخمسين سنة ، وهي عبارة عن ثلاث وتسعين ورقة . وهي مسجلة تحت رقم ٤١٢٩ - ١ في مكتبة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا بآتقره بين كتب اسماعيل صائب مع رسالتين صغيرتين للغزالي كذلك ، عند ما كنا نثبت المتن اشترنا الى هذه النسخة بحرف (ا) .

والنسخة الثانية التي اشترنا اليها بحرف (ب) موجودة في مكتبة آياصوفيا تحت رقم ٢١٨٢ . ومستنسخ هذه النسخة هو المهدي الجعفر بن الجعفر الا انه قد ضاعت من اولها عشر ورقات ، واستكمات بعد من قبل مستنسخ آخر ، وهي عبارة عن خمس وخمسين ورقة ، واستنسخت بعد النسخة الأولى بسبع سنوات أي في ٥٧٠ هـ .

والنسخة الثالثة التي اشترنا اليها بحرف (ج) ، وهي في مكتبة نور عثمانية تحت رقم ١٦٨٧ ، فلها عبارة عن مائة وثمان ورقة ، وهي مستنسخة في سنة ٩٢١ هـ . والنسخة الرابعة التي رمزنا اليها بحرف (د) وهي في مكتبة سليمانية بين كتب بشير آغا تحت رقم ٦٥٠ ضمن مجموعة قيمة . فهذه النسخة قد استنسخت من قبل على ابن ابى بكر بن عثمان بن علي بن محمد بن محمود بن احمد بن قاسم القرشي سنة ثمانمائة وتسع هجرية .

اننا اعتمدنا من بين هذه النسخ على نسخة (ا) لصحة متنها ولاشهر مستنسخها .

مع ذلك قد فضلنا عليها عبارات النسخ الاخرى عندما وجدناها اكثر ملاءمة و موافقة للسبك والمعنى .

وعدا ذلك كله حاولنا ان نشير في الهامش الى آراء الغزالي في كتبه الاخرى ، خاصة في «قواعد العقائد» للمعنى المذكور .

لا شك اننا بذلنا جهدا غير قليل لتصحيح الأخطاء التي وقع فيها الاولون ، وحاولنا كذلك ان نقدم طبعة جديدة لكتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» لدنيا العلم . نرجو ان يصحح اخطاءنا وفتلتنا الحصيصة من العلماء والأجيال القادمة .

قبل ان نقرغ من مقدمتنا هذه نرى الواجب علينا ان نعترف بالجميل الذي اسداه اليها الأستاذ محمد بن تاووت الطانجي في ارشاداته اثناء مساعينا على هذا الكتاب و تقدم له بذلك شكرنا الجزيل .

ابراهيم آكا جوبوقجي

حسين آتاي

الْأَفْصَا فِي الْعِثْقَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[1-b]

وبه نستعين

قال الشيخ الامام حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي قدس الله روحه

الحمد لله الذي اجتبى من صفوة عباده عصابة الحق وأهل السنة، وخصهم من بين
5 سائر الفرق بمزايا اللطف والمنة، وأفاض عليهم من نور هدايته ما كشف لهم به عن
حقائق الدين، وأطلق ألسنتهم بحجته التي تقع بها ضلال الملحدين، وصفى سرارهم
عن وساوس الشياطين، وطهر ضائرهم عن نزغات الزائفين، وعمر أقدسهم بأنوار اليقين
حتى اعتدوا بها إلى اسرار ما أنزل على لسان نبيه، وصفيه محمد سيد المرسلين - صلى الله
عليه وعلى آله أجمعين -؛ فاطلموا على طريق التحقيق في التلقيق بين مقتضيات الشرائع وموجبات
10 العقول، وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول؛ وعرفوا أن من ظن
من الحشوية وجوب الجود على التقليد واتباع الطواهر ما أتوا إلا من ضعف العقول وقلة البصائر.
ان من تغفل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع
الشرع ما أتوا، إلا من خبث الضائر، فبطل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى
الافراط، وكلاهما بعيدان عن الحزم والاحتياط، بل الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد،
15 ملازمة الاقتصاد والاستعداد على الصراط المستقيم، فكلما طرفي قصد الأمور ذميم.

(2) وبه نستعين: أ، وبه الاعانة: ج، الممد عباده بتوقيفه والهادي إلى الحق
وتحقيقه: ب، -؛ د (3) قال الشيخ... محمد بن محمد بن محمد الغزالي... روحه: أ،
قال الشيخ... محمد بن أحمد الغزالي: ب، -؛ ج د (5) لهم: أ ب، -؛ ج د
(8) محمد سيد: أ ب، محمد صلى الله عليه وسلم سيد: ج، دفيه صلى الله عليه سيد: د
(9-8) صلى... أجمعين: أ ب، -؛ ج د (9) فاطلموا: د، واطلموا: أ ب، ج.
طريق: أ ج د، طرق: ب. التحقيق في: ج، -؛ أ ب د (11) الجود على: أ ب، ج.
الجود في: د (12) وغلاة: ب ج د، وعلماء: أ (14) بعيدان: أ ب د، بعيد: ج.

وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر منهج البحث والنظر؟ أولا
يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر: وبراها العقل هو الذي عرف صدقه فيما
2. a) أخبر وكيف يهتدى للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء * بنور الشرع
ولا استبصر؟ فليت شعري كيف يفزع إلى العقل حيث يعتريه الخي والحصر؟ أولا يعلم
5 أن خطأ العقل قاصرة، وأن مجاله ضيق مختصر؟ هيات هيات! قد خاب على القطع،
والبتات، وتعثّر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف العقل والشرع هذا الشتات؛
فقال العقل البصر السليم عن الآفات والادواء، ومثال القرآن الشمس المنتشرة الضياء.
فأخلق بأن تكون طالب الاهتداء. المستغنى بأحدهما عن الآخر في غمار
الانغماء؛ فالمعرض عن العقل اكتفاء بنور القرآن، مثاله: المعرض لنور الشمس مغمضا
10 للاجفان، فلا فرق بينه وبين العميان. فالعقل مع الشرع نور على نور، والملاحظ بالعين
العوراء لأحدهما على الخصوص متدل بجبل غرور.
وسيتضح لك أيها المتشوف إلى الاطلاع على قواعد عقائد أهل السنة، المقترح تحقيقها
بقواطع الأدلة، أنه لم يستأثر بالتوفيق للجمع بين الشرع والتحقيق فريق سوى هذا الفريق.
فاشكر الله تعالى على اقتفائك لآثارهم، وانخرطك في سلك نظامهم، ودخولك
15 في غمارهم، واختلاطك بفرقهم، فمالك أن تحشر يوم القيامة في زميرهم.

(1) يستتب: أ ب ج، تشبث: د. أولا: أ ج د، ولا: ب (3) وكيف:
أ ب د، أو كيف: ج (4) والحصر: أ ب د، أو الحصر: ج (5) مختصر: ب ج د،
منحصر: أ (5-6) خاب على القطع والبتات: أ ب ج، حاد عن الحق والبتات: د
(6) العقل والشرع: أ ب د، الشرع والعقل: ج (7) عن: أ ب د، من: ج.
القرآن: أ ج، القرار: ب، الشرع: د. المنتشرة: أ ب ج، المستنيرة: د (8)
يأن تكون: د، بأن يكون: أ ب ج. المستغنى: ج، المستغنى إذا استغنى: أ ب، أن
استغنى: د (9) فالمعرض: أ ب ج، والمعرض: د. اكتفاء: أ ب، مدتفيا:
ج د. القرآن: أ ب ج، الشرع: د. لنور: أ ب د، -؛ ج (12) المتشوف: أ ج د.
المتشوف: ب (14-15) في سلك نظامهم ودخولك في غمارهم: أ ب، في سلكهم وغمارهم:
ج د (15) بفرقهم: أ ب، بفرقهم: ج، بفرقهم: د. ان: أ ب، -؛ ج د.

نسأل الله تعالى أن يصفى أسرارنا عن كدورات الضلال ، و يغمرها بنور الحقيقة ، وأن يخرس ألسنتنا عن النطق بالباطل ، وينطقها بالحق والحكمة . وانه الكريم الفاضل المنه ، الواسع الرحمة .

باب

5 ولنفتح الكلام ببيان اسم الكتاب ، وتقسيم المقدمات والفصول والابواب . اما اسم الكتاب فهو :

الاقتصاد في الاعتقاد

واما ترتيبه : فهو مشتمل على أربعة تهديدات تجرى مجرى التوطئة والمقدمات ، [2-b] وعلى أربعة أقطاب تجرى مجرى المقاصد * والغايات .

10 التهديد الأول

في بيان أن هذا العلم من المهمات في الدين .

التهديد الثاني

في بيان انه ليس مهما لجميع المسلمين ، بل لطائفة منهم مخصوصين .

التهديد الثالث

15 في بيان انه من فروض الكفايات لا من فروض الأعيان .

التهديد الرابع

في تفصيل مناهج الأدلة التي أوردتها في هذا الكتاب .

(1) نسأل : أ ب ج ، وأسأل : د . تعالى : أ ب د ، - : ج . و يغمرها : ا د ، يغمرها : ب ج . الحقيقة : أ ب ج ، الهدى والعصمة : د (2) عن النطق بالباطل : أ ب ، عن الباطل : ج د . وينطقها : أ ب ج ، وينطقنا : د (4) باب : د ، - : أ ب ج (8) على : ا ج د ، - : ب . مجرى : أ ب د ، مجارى : ج (13) لجميع : ا ج د ، بجميع : ب . منهم : أ ب ج ، - : د (17) في تفصيل : أ ب د ، في تهديد تفصيل : ج .

وأما الأقطاب المقصودة فاربعة ، وجمالها مقصورة على النظر في الله تعالى .
فأما ان نظرنا في العالم لم ننظر فيه من حيث انه عالم وجسم وسماه وأرض ، بل من حيث انه صنع الله .

5 وان نظرنا في النبي - عليه السلام - لم ننظر فيه من حيث انه انسان وشريف وعالم وفاضل ، بل من حيث انه رسول الله .

وان نظرنا ، في أقواله لم ننظر فيها من حيث انها أقوال ومخاطبات وتفهيمات ، بل من حيث انها تعريف بواسطة من الله تعالى . فلا نظر الا في الله ، ولا مطلوب سوى الله ، وجميع أطراف هذا العلم يحصره النظر في ذات الله ، وفي صفات الله ، وفي أفعال الله ، وفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما جاءنا على لسانه من تعريف الله . 10

فهي اذن أربعة أقطاب :

القطب الأول :

النظر في ذات الله تعالى ، فتبين فيه وجوده ، وأنه قديم ، وأنه باق ، وأنه ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عرض ، ولا محدود بحد ، ولا هو مخصوص بمجهت ، وانه مرتق كما أنه معلوم ، وأنه واحد ، فهذه عشر دعاو نبيها في هذا القطب ان شاء الله تعالى . 15

(1) الله تعالى : أ ب د ، الله سبحانه وتعالى : ج (2) و . . و : أ ب د ، او . . او : ج (4) عليه السلام : ا ، - : ب ج د . فيه : ا ج د ، - : ب (6) لم ننظر فيها : ج د ، لم ننظر : أ ب (7) تعريف بواسطة من الله : أ ب ، تعريف بواسطة الله تعالى : ج ، تعريفات بواسطة من الله عز وجل : د . فلا نظر الا : أ ب د ، فلا نظر اذا الا : ج (9) صلى الله عليه وسلم : ا ج ، - : ب د . ملجاءنا : ب ج د . ما جاء : ا (13) تعالى : أ ب ج ، - : د . وجوده : أ ب د ، وجوده وانه واجد : ج (14) ولا جسم ولا عرض : أ ب ج ، ولا عرض ولا جسم : د . هو : ا د ، - : ب ج ، مرتق : أ ب د ، يرى : ج (15) وانه واحد : أ ب د ، - : ج . فهذه : ا ج د ، بهذه : ب . نبيها : ج ، نبيها : أ ب ، ونبيها : د . ان شاء الله : ا د ، ان شاء الله تعالى : ب د ، - : ج .

القطب الثاني:

في صفات الله تعالى، و نين فيه انه حي، عالم، قادر، مرید، سمیع، بصیر، متكلم؛ وان له حياة، وعلم، وقدرة، وإرادة، وسمعا، وبصرا، وكلاما. ونذكر أحكام هذه الصفات ولوازمها، وما يفتقر فيها وما يجتمع فيها من الأحكام، وان هذه *
5 الصفات زائدة على الذات، وقديمة وقائمة بالذات، ولا يجوز ان يكون شيء من الصفات حادثا.

القطب الثالث:

في افعال الله تعالى، وفيه سبع دغاو، وهو انه لا يجب على الله تعالى التكليف، ولا الخلق، ولا الثواب على التكليف، ولا رعاية صلاح العباد، ولا يستحيل منه تكليف ما لا يطاق، ولا يجب عليه العقاب على المعاصي، ولا يستحيل منه بعثة الانبياء؛ بل يجوز ذلك؛ وفي مقدمة هذا القطب بيان معنى الواجب والحسن والقيح.

القطب الرابع:

في رسل الله، وما جاء على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - من الحشر والنشر، والجنة والنار، والشفاععة وعذاب القبر والميزان والصراط؛ وفيه أربعة أبواب:

الباب الأول:

15 في اثبات نبوة نبينا - محمد صلى الله عليه وسلم -.

الباب الثاني:

فيما ورد على لسانه من أمور الآخرة.

(1-2) وان له حياة وعلما... وكلاما: ب ج د، وانه له حياة وعلم وقدرة وإرادة وسمع وبصر وكلام: ا (4) فيها: ا ب د، - ج. وما يجتمع فيها: ج، ويجتمع فيها: ا ب، ويجتمع: د (8) افعال الله تعالى: ا ب، افعال الله وتقدس: ج، افعاله: د. تعالى: ج، - ا ب د (13) رسل: ا ب د، رسول: ج. جاء: ا ب د، جاءنا: ج. رسوله: ب، رسولنا محمد: ا، نبينا: د، رسول الله: ج (16) نبينا محمد: ا ب، نبينا: ج د (18) لسانه: ا ب د، لسانه صلى الله عليه وسلم: ج، الآخرة: ا ب ج، الآخرة من الحشر والنشر والجنة والنار: د.

الباب الثالث:

في الامامة وشروطها.

الباب الرابع:

في بيان القانون في تكفير الفرق المبتدعة.

التهيد الأول:

في بيان ان الخوض في هذا العلم مهم في الدين.

اعلم أن صرف الهمة الى ما ليس بمهم، وتضييع الزمان بما عنه يد، هو غاية الضلال ونهاية الخسران، سواء كان المنصرف اليه بالهمة من العلوم، أم من الاعمال؛ فنعوذ بالله من علم لا ينفع.

10 وأهم الأمور لكافة الخلق نيل السعادة الابدية، واجتناب الشقاوة الدائمة؛ وقد ورد الانبياء وأخبروا الخلق بان لله تعالى على عباده حقوقا وظائفا في أفعالهم وأقوالهم وعقائدهم، وأن من لم ينطق بالصدق لسانه، ولم ينطق على الحق ضميره، ولم يتزين بالعمل جوارحه، فخصيره الى النار، وعاقبته للبوار. ثم لم يقتصر على مجرد الأخبار، بل استشهدوا على صدقهم بأمور غريبة * وأفعال عجيبة خارقة للمعادات، بعيدة عن مقدورات البشر؛
15 فن شاهدوا أو سمع أحوالها بالأخبار المتواترة سبق الى عقله امكان صدقهم، بل غلب على ظنه ذلك باول السماع قبل ان يمن النظر في تميز المعجزات عن عجائب الصناعات، وهذا الظن البديهي أو التجوز الضروري يترفع الطمأنينة عن القلب ويحشوه بالاستشعار.

(2) وشروطها: د، وشروطها واحكامها: ج، - ا ب (4) في تكفير الفرق المبتدعة: ب. بتكفير الفرق المبتدعة: ا. في تكفير الفرق: ج، في اكفار فرق المسلمين وغيرهم والله المعين على ذلك: د (6) في الدين: د، - ا ب ج (8) المنصرف: ا. المنصرف: ب ج د (11) تعالى: ا ج، - ب د (13) للبوار: ج، البوار: ا. دار البوار: د. الحوار: ب (15) سمع احوالهم: ا، سمع احوالها: ج، سمعها: د. سمع عليها: ب. غلب: ا د، يقلب: ب ج (16) عجائب: ا ب د، غرائب: ج (17) بالاستشعار: ا ج د، الاستشعار: ب.

والخوف ، ويهيجه للبحث والافتكار ، ويسلب عنه الدعة والقرار ، ويحذره من مغبة التساهل والاهمال ، ويقرر عنده أن الموت آت ، لا محالة ، وإن ما بهدملوت منطوع عن أبصار الخلق ، وإن ما أخبر به هؤلاء غير خارج عن حيز الامكان ؛ فالحزم ترك التواني في الكشف عن حقيقة هذا الأمر ، فما هؤلاء ، مع العجائب التي أظهروها في امكان صدقهم قبل البحث عن تحقيق قولهم ، بأقل من شخص واحد يجربنا عند خروجنا من دارنا ومحل استقرارنا بأن سبعا من السباع قد دخل الدار منه فخذ حذرنا ، واحترز منه نفسك .

فأنا بمجرد السماع ، إذا رأينا ما أخبر عنه في محل الامكان والجواز ، لا تقدم على الدخول بل نبالغ في الاحتراز . فاللوت هو المستقر والوطن قطعا ، فكيف لا يكون الاحتراز لما بعده منها ، فاذن أهم المهمات أن نبحث عن قوله الذي قضى الذهن في بادي الرأي : وسابق النظر بامكانه ، أهو محال في نفسه على التحقيق ، أو هو حق لا شك فيه ؟

فن قوله ان لكم ربا كلفكم حقوقا وهو يماقبكم على تركها ، ويشيكم على فعلها . وقد سمعنا رسولا اليكم لا يبين ذلك لكم ، فيلزمنا ، لا محالة ، أن نعرف أن لنا ربا أم لا ؟ وإن كان ، فهل يمكن أن يكون متكلمنا حتى يأمر وينهى ويكلف ويبعث الرسل ؟ وإن كان متكلمنا * فهل هو قادر على أن يعاقب ويثيب اذا عصيناه أو أطعناه ؟ وإن كان قادرا

(1) والخوف : ا ب ج ، الخوف : د (2) منطو : ا ب ج ، ينطوي : د (3) عند خروجنا : ا ج د ، عن خروجنا : ب . دارنا : ا ب ج ، ديارنا : د . بان : ا ب ، ان : ج د (6) الدار : ا ، الدار منه : ب ج ، الدار فيه : د . لنفسك : ا ج د ، لنفسك : ا ج د (7) ما أخبر عنه : ا ب د ، ما أخبرنا عنه : ج . لا تقدم : د ، لم تقدم : ا ب ج (9) فاللوت هو المستقر والوطن : ا ب ، فاللوت هو المستقر والوطن : ج ، فاللوت هو المستقر ، د . لما : ا ب ج ، بما : د (10) نبحث : ا ج د ، يبحث : ب . سابق : ا ب د ، سائر : ج (11) أهو محال : ب ج ، أو هو محال : ا د . فن : ا ج ، ومن : د ، وعن : ب (13) ذلك : ا ب د ، لكم ذلك : ج .

فهل هذا الشخص بعينه صادق في قوله : أنا الرسول اليكم ؟

فان اتضح لنا ذلك لزمتنا ، لا محالة ، ان كنا عتلاء ، ان تأخذ حذرنا وننظر لانفسنا ونستحقر هذه الدنيا المنقرضة بالاضافة الى الآخرة الباقية ، فالعاقل من ينظر لعاقبته ولا يفتر بما جلته .

5 و مقصود هذا العلم اقامة البرهان على وجود الرب تعالى ، و صفاته ، وأفعاله ، و صدق الرسل كما فصلناه في الفهرست ، وكل ذلك مهم لا يحصى عنه لعاقل .

فان قلت : أني لست منكرا هذا الانبياء للطالب من قسي ولكني لست أدري أنه ثمرة الحيلة والطبع أو هو مقتضى العقل أو هو موجب الشرع ؟ اذ للناس كلام في مدارك الوجوب ، فهذا انما تعرفه في آخر الكتاب . عند تعرضنا لمدارك الوجوب ، والاشتغال به ، الآن . فقول . بل لا سبيل بعد وقوع الانبياء الا الانتهاض لطلب الخلاص ، فمثال المثلث الى ذلك مثال رجل لدغته حية أو عقرب ، وهي معاودة للدغ ، والرجل قادر على الفرار ، ولكنه متوقف ليعرف أن الحية جامة من جانب اليمين أو ، من جانب الشمال ، وذلك من أفعال الأغبياء والجهال . نعوذ بالله من اشتغال بالفضول ، مع توضيح المهمات والأصول .

(1) الرسول : ا ب ج ، الرسل : د (2) لنا ذلك : ا ب د . ذلك لنا : ج (6) الرسل : ا ، رسله : ب ج د (8) الحيلة والطبع : ا ب د ، الطبع والحيلة : ج . أو هو مقتضى : ا ب ، وهو مقتضى : د ، أم هو مقتضى : ج (9) فهذا : ا ج د ، وهذا : ب . تعرفه : ا ب ج ، نعرفه : د (10) الا الانتهاض : ا ب د ، الى الانتهاض : ج (11) لدغته : ا ب د ، جاءته : ج . وهي : ا ب ، وهو : ج د . ولكنه : ج د ، لكنه : ا . ولكن : ب . متوقف : ا ب ج ، يتوقف : د (12) ان : ب ج د ، - : ا . من جانب ... من جانب : ا ب د ، من قبل اليمين أو جانب : ج . الشمال : ا ب ج ، اليسار : د . أفعال : ا ب د ، فعل : ج (13) والجهال : ج ، الجهال : ا ب د .

التهيد الثاني :

في بيان أن الخوض في هذا العلم ، وإن كان مهما فهو في حق بعض الخلق ليس بهم بل المهم لهم تركه (١) .

اعلم أن الأدلة التي نحررها في هذا العلم تجري مجرى الأدوية التي يعالج بها مرض القلوب ، والطبيب المستعمل لها إن لم يكن حاذقا ثاقب العقل رزين الرأي كان ما يفسده [4-b] بدوائه أكثر مما يصلحه ، فليعلم المحصل لمضمون * هذا الكتاب والمستفيد لهذه العلوم إن الناس أربع فرق :

الفرقة الأولى :

طائفة آمنت بالله ، وصدقت رسوله ، واعتقدته الحق ، واضمرت واشتغلت أما بعبادة وأما بصناعة ، فهؤلاء ينبغي أن يتركوا على ما هم عليه ، ولا تحرك عقائدهم بالاستحثاث على تعلم هذا العلم ، فإن صاحب الشرع - صلوات الله عليه - لم يطالب العرب في مخاطبته أيام باكر من التصديق ، ولم يفرق بين أن يكون ذلك بإيمان وعقد تقليدي أو بيقين برهاني . وهذا مما علم ضرورة من مجاري أحواله في تركه إيمان من سبق من أجلاف العرب إلى تصديقه لا يبحث ولا برهان ، بل بمجرد قرينة ومخيلة سبقت إلى قلوبهم فقادت إلى الأذهان للحق والالتحاق بالصدق ، فهؤلاء مؤمنون حقا . فلا ينبغي أن يشوش عليهم عقائدهم . فاه إذا تليت عليهم هذه البراهين وما عليها من الاشكالات وحلها ، لم يؤمن أن يعلق بأفهامهم

(3) لهم : ب ج د ، له : ا (5) القلوب : ا ب ج ، القلب : د د . لها : ا ب ج ، بها : د . كان ما : ا ب ج . كان الذي : د (9) طائفة : ج ، فرقة : ا . - ب : د . واشتغلت : ا ب د ، وأظهرته واشتغلت : ج (9-10) وأما بصناعة : ا ب د ، أو صناعة : ج . على ما هم : ا ب ج ، وما هم : د (11) صلوات الله عليه : ا ب د ، صلى الله عليه وسلم : ج (14) لا يبحث ولا برهان : ا ب ج ، يبحث وبرهان : د . سبقت : ا ب د ، معجزة : ج (15) فلا ينبغي : ا ب د ، ولا ينبغي : ج . يشوش : ا ب د ، تشوش : ج (16) لم يؤمن أن : ا ب د ، لم يؤمن عليهم : ج .

(١) قارن هذا بما جاء في « فيصل التفرقة » للمؤلف ، ص ٦٩ - ٧١ مصر

مشكلة من المشكلات ، وتستولى عليهم ولا تمحي عنها بما يذكر من طرق الحل . وعن هذا لم ينقل عن الصحابة الخوض في هذا الفن لا بمباحة ولا بتدريس ولا تصنيف ، بل كان شغلهم العبادة والدعوة إليها ، وحل الخلق على مرادهم ، ومصالحهم في أحوالهم ، وأعمالهم ومعاشهم فقط .

الفرقة الثانية :

5

طائفة مالت عن اعتقاد الحق كالكفرة والمبتدعة . فالجاني الغليظ منهم الضعيف العقل الجامد على التقليد الثمرن على الباطل من مبدأ النشوء إلى كبر السن ، لا يتبع معه إلا السوط والسيف ، فأكثر الكفرة أسلموا تحت ظلال السيوف ؛ إذ فعل الله بالسيف والسنان ما لا يفعل بالبرهان . وعن هذا إذا استقرأت تواريف الأخبار لم تصادف ملحمة بين المسلمين والكفار إلا انكشفت عن جماعة من أهل * الضلال مالوا [5-a] إلى الاقبياد ، ولم تصادف مجمع مناظرة ومجادلة انكشفت إلا عن زيادة اصرار وعناد . ولا تظن أن هذا الذي ذكرناه غرض من منصب العقل وبرهانه ، ولكن نور العقل كرامة لا ينحس الله بها إلا الآحاد من أوليائه . والغالب على الخلق القصور والجهل . فهم لقصورهم ، لا يدركون براهين العقل ، كما لا تدرك نور الشمس أبصار الخفافيش . فهؤلاء تضر بهم

(1) تستولى : ب د ، يستولى : ا ج . عليهم : ا ب . عليها : ج د . تمحي : ب ، يمحي : ا ج د . يذكر : ا ج ، تذكر : د ، تذكر : ب . طرق : ا ب . طريق : ج د (3) العبادة : ا ب د ، بالعبادة : ج . في أحوالهم : ا ب د ، في اقوالهم : ج (7) الثمرن : ا ج د ، المستمر : ب (10) تصادف : ا ب د . يصادف : ج (11) ولم تصادف : ا ب د ؛ تصادف : ج (11-12) وعناد ولا تظن : ج . ذكرناه : ا ب د ، ذكرنا : ج (14) العقل : ا ب ، العقول : ج د . نور : ا ب د ، - : ج . تضر بهم : ا ب ، تضرهم : ج د .

المعلوم كما تضر رياح الورد بالجمل ، وفي مثل هذا قال الشافعي رضي الله عنه وارضاه :
فن منح الجهال علما أضاعه ومن منح المستوجبين فقد ظلم

الفرقة الثالثة :

طائفة اعتقدوا الحق تقليداً وسامعاً ، ولكن خصوا في الفطرة بذكاء وفطنة فتنهوا
5 من أنفسهم لاشكالات شككتهم في عقائدهم ، وزلزلت عليهم طمأنينتهم ، أو قرع سمعهم شبهة
من الشبه ، وجالت في صدورهم . فهو لا يجب التلطف بهم في معالجتهم بإعادة طمأنينتهم
واماطة شكوكهم بما أمكن من الكلام المقنع المقبول عندهم ، ولو بمجرد استبعاد وتقصيح ،
أو تلاوة آية ، أو رواية حديث ، أو نقل كلام من شخص مشهور عندهم بالفضل . فإذا زال
شكه بذلك القسر ، فلا ينبغي أن يشافه بالأدلة المحررة على مراسم الجدال . فإن ذلك ربما
10 يفتح عليه أبواباً أخرى من الاشكالات ، فإن كان ذكياً فطناً لم يقنعه الاكلام يصير على محك
التحقيق ، فعند ذلك يجوز أن يشافه بالدليل الحقيقي ، وذلك على حسب الحاجة وفي موضع
الاشكال على الخصوص .

الفرقة الرابعة :

[5-b] * طائفة من أهل الضلال تنفوس فيهم عمائل الذكاء والقطنة ويتوقع منهم قبول الحق

(1) بالجمل وفي : ا ج د ، بالجمل : ب . هذا : ا ج د ، هؤلاء : ب . قال ...
ارضاه : ا ب ، المعنى قيل بيت : د ، قيل : ج (2) فن : ا ب ج ، ومن : د
(5) شككتهم : ا ب ج ، تشككهم : د . وزلزلت : ا ب د ، وتزلزلت : ج .
قرع سمعهم : ا ب ج ، قرعت اسماعهم : د (6) وجالت : ا ب ، فجالت : د ،
وحاكت : ج . بهم : ا ب - : ج د (7) ولو : ب ج ، او : ا د . استبعاد :
ا ج د . استيعاف : ب (8) عندهم : ا ج د ، عنده : ب . فإذا : ا ب ج ، وإذا
د . المحررة : ب ج د ، المجردة : ا (10) الاشكالات : ب ، الاشكال : ا ج د .
يصير : ا ب ج ، يصير : د . محك : ا ج د ، محل : ب (14) تنفوس : ب ،
يتنفس : ا ج د .

بما اعتراهم في عقائدهم من الريبة ، أو بما يلين قلوبهم لقبول التشكيك بالحيلة والفطرة .
فهؤلاء يجب التلطف بهم في استأنتهم الى الحق وارشادهم الى الاعتقاد الصحيح لا في معرض
المحاجة والتعصب ، فإن ذلك يزيد في دواعي الضلال ويهيج بواعث الهادي والاصرار ؛
وأكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق اظهروا
5 الحق في معرض التحدى والأدلاء (١) ونظروا الى ضعف الخصوم وبين التحقير والأزراء
فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة ، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة ،
وعسر على العلماء المتلطفين معها مع ظهور فسادها حتى انتهى التعصب بطائفة الى
أن اعتقدوا أن الحروف التي نطقوا بها في الحال بعد التكون عنها طول العمر قديمة ؛
ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد والتعصب للاهواء لما وجد مثل هذا الاعتقاد
10 مستقراً في قلب مجنون ، فضلاً عن قلب عاقل ، فالمجادلة والمعاندة داء محض لا دواء له فليحترز
المتدين منه جهده ، وليترك الحمد والصفية ولينظر الى كافة خلق الله بين الرحمة ، وليستن
بالرفق واللطف في ارشاد من ضل من هذه الأمة ، وليتخفظ من النكد الذي يحرك
من الضال داعية الضلالة ، وليتحقق أن مهيج داعية الاصرار بالعناد والتعصب ، معين

(١) لقبول : ا ج د ، كقبول : ب (3) المحاجة : ب ج د ، اللجاج : ا (4) جهال :
ا ب د . - ج . التحدى : ا ب ج ، التحري : د (5) الأزراء : ا ج ، الأزدراء :
ب د . من : ا ج : في : د - : ب (6) قلوبهم : ا ب ج ، قلوبهم : د ، وعسر :
ا ب ، وتعرس : ج ، وتعتد : د (8) نطقوا : ا ب ، نظروا : ج د (10) فضلاً :
والمعاندة : ا ب ، فضلاً عن له قلب عاقل والمجادلة والمعاندة : ج د . له : ا ب ج ،
فيه : د . فليحترز : ا ب ، فليحذر : د ، فليحترز : ج (11) منه : ا ب د ، منها : ج .
ولينظر : ا ب ، وينظر : ج د . الله تعالى : ا ب د ، الله تعالى : ب . بالرفق
واللطف : ا ب ج ، باللطف والرفق : د (12 - 13) يحرك : ... الضلالة : ا ج ، يحرك : من الضلال
داعية الضلال : ب د (13) الاصرار بالعناد : ج د ، العناد للاصرار : ا ، العناد والاصرار : ب .

على الإصرار على البدعة ومطالب بمهدة اهاتته في القيامة .

التهميد الثالث

في بيان أن الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات .

[6a] اعلم أن التبصر في هذا العلم والاشتغال * بمجامعه ليس من فروض الأعيان، وهو من فروض الكفايات (١) .

فأما أنه ليس من فروض الأعيان فقد اتضح لك برهانه في التهميد الثاني إذ تبين أنه ليس يجب على كافة الخلق إلا التصديق الجازم ، وتطهير القلب عن الريب والشك في الإيمان، وإنما تصير إزالة الشك فرض عين في حق من اعتراه الشك .

فإن قلت : فلم صار من فروض الكفايات ، وقد ذكرت أن أكثر الفرق يصرم ذلك

ولا يتفهم (٢) ؟

فاعلم أنه قد سبق أن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجبة ، واعتوار الشك غير مستحيل وإن كان لا يقع إلا في الأقل ، ثم الدعوة إلى الحق بالبرهان لمن هو مصر على الباطل ومحتمل بذكائه لفهم البراهين مهم في الدين ، ثم لا يبعد أن يشور مبتدع ويتصدى لاغواء أهل الحق بأفاضة الشبهة فيهم فلا بد ممن يقاوم شبهته بالكشف ويعارض اغوائه بالتقييع ولا يمكن

(١) في القيامة : أ ب د ، في يوم القيامة : ج (٣) الاشتغال : ج د ، الاستقلال : أ ب (٤) الاشتغال : د ، الاستقلال : أ ب ج . اعلم : أ ب د ، واعلم : ج . وهو ... الأعيان : أ ب ، بل هو ... الأعيان : د ، - : ج (٦) الأعيان فقد : أ ب ج ، الأعيان وهو من فروض الكفايات فقد : د . في : أ د . من : ب ج (٨) تصير : ب ج ، يصير : أ د . فرض عين : أ ب د ، فرضاً : ج (٩) أكثر : ب ج د ، بعض : أ (١١) الشكوك : أ ب د ، الشك : ج . العقائد : أ ب د ، الدين : ج . واجبة : أ ب ، واجب : ج د (١٢) غير مستحيل : أ ب د ، عليه غير مستحيل : ج (١٤) بالتقييع : أ ب ج ، بالفسخ : د .

(١) انظر الأحياء ، ج ١ ، ص ٩٥ .

(٢) انظر الأحياء ، ج ١ ، ص ٩٧ .

ذلك إلا بهذا العلم ، ولا تنفك البلاد عن أمثال هذه الوقائع ، فوجب أن يكون في كل قطر من الأقطار ، وصقع من الأصقاع ، قائم بالحق ، مشتغل بهذا العلم (١) يقاوم دعاة المبتدعة ويستميل المائلين عن الحق ، ويصفى قلوب أهل السنة عن عوارض الشبهة فلو خلا عنه

القطر خرج به أهل القطر كافة ، كما لو خلا عن الطبيب والفقهاء ، نعم من أنس من نفسه تعلم الفقه أو الكلام ، وخلا الصقع عن القائم بهما ، ولم يتسع زمانه للجمع بينهما ، وأستغنى في تعيين ما يشتغل به منهما ، أوجبنا عليه الاشتغال بالفقه ، فإن الحاجة إليه أهم والوقائع فيه أكثر

فلا يستغنى أحد في ليله ونهاره عن الاستعانة بالفقه ، واعتوار الشكوك المحوجة إلى علم الكلام نادر * بالإضافة إليه ، كما أنه لو خلا البلد عن الطبيب والفقهاء ، كان التشاغل بالفقه أهم لأنه يشترك في الحاجة إليه الجماهير والدعاة وأما الطب فلا يحتاج إليه الأصحاء ، والمرضى أقل عدداً بالإضافة إليهم ثم المريض لا يستغنى عن الفقه كما لا يستغنى عن الطب وحاجة

إلى الطب لحياة الفانية وإلى الفقه لحياة الباقية ، وشتان ما بين الحياتين .

فإذا نسبت ثمرة الطب إلى ثمرة الفقه علمت أن ما بين المثمرين ما بين الثمرتين ، وبذلك على أن الفقه أهم العلوم لاشتغال الصحابة بالبحث عنه في مشاويرهم ومفاوضهم ، ولا يفرنك

(١) تنفك : أ د ، ينفك : ب ج فوجب : أ ج د ، فواجب : ب (٢) مشتغل : ج د ، مستقل : ب ، مستقلاً : أ . يقاوم : أ ب د ، تقاوم : ج (٤) تعلم : ب ج د ، يعلم : أ (٥) الفقه أو الكلام : أ ج ، الفقه والكلام : د ، الكلام أو الفقه : ب وخلا : د شتر : أ ج : شفره : ب (٦) منها : ج ، - : أ ب د (٧) أحد : ب ج د ، - : أ - (٨) التشاغل : أ ب ج ، الاشتغال : د (٩) وأما الطب : ج د ، وأما الطبيب : أ ب (١١) لحياة : أ ب ج ، حياته : د . وشتان ما : أ ب ، وشتان : ج د . الحياتين : أ ب ، الحاليتين : ج د (١٢) علمت الثمرتين : ب ، علمت أن بين المثمرين ما بين الثمرتين : أ د ، علمت الفرق بين المثمرين : ج . على أن : أ ب ج ، على ذلك أن : د (١٣) لاشتغال : أ ب ج ، اشتغال : د .

(١) المنقذ ٦ ، الأحياء ، ج ١ ، ص ٩٨ - ٩٩ .

ما يهول به من يعظم صناعة الكلام من أنه الأصل ، والفقه فرع له فأما كلمة حق ولكنها غير نافعة في هذا المقام ، فإن الأصل هو الاعتقاد الصحيح والتصديق الجزم وذلك حاصل بالتقليد ، والحاجة إلى البرهان ودقائق الجدل نادرة ، والطبيب أيضا قد يلبس فيقول وجودك ثم جودك ، ووجود بدلك موقوف على صناعتى ، وحياتك منوطه بى فالحياة والصحة أولا ، ثم الاشتغال بالدين ؛ ولكن لا يخفى ما تحت هذا الكلام من التورية وقد نهينا عليه (١) .

التهميد الرابع

فى بيان مناهج الادلة التى استنبجناها فى هذا الكتاب .

اعلم ان مناهج الادلة متشعبة ، وقد أوردنا بعضها فى كتاب محك النظر ، واشبعنا القول فيها فى كتاب معيار العلم ، ولكننا فى هذا الكتاب نحتز عن الطرق المنفلقة ، والمساك الغامضة ، قصدًا للإيضاح ، وميلًا إلى الإيجاز ، واجتنابًا للتطويل ، ونقتصر على ثلاثة مناهج :

المنهج الأول

[7a] السبر والتقسيم ، وهو ان نحصر الأمر فى قسمين ، * ثم نبطال احدهما ، فنعلم منه ثبوت الثانى ، كقولنا : العالم اما حادث واما قديم ، ومحال أن يكون قديما ، فيلزم منه

(1) ما يهول به : ج د ، تهول ، ب : ا ب من يعظم : ا ب ، المتكلم من تعظيم : ج ، من تعظم : د . صناعة الكلام : ا ب ج ، صناعة علم الكلام : د (2) له فأنها : ا ب د ، فانه ج . ولكنها غير نافعة : ا ب ، ولكنها غير نافع . ج د . هو : ا ج د ، - ب (3) نادرة : ج ، نادر : ا ب د (4) وجودك . . . ووجود : ا ب ، وجودك ووجود : ج د (5) التوبة : ا ج د ، التوبى : ب (6-7) عليه التهميد : ا ب ج ، عليه فيما قبله التوحيد : د (9) متشعبة : ا ج د ، متشعبة : ب (10) فيها : ا ج د منها ب . ولكننا : ا ب ج ، لكننا : د . نحتز : ا ب ج ، نحتز : د . الطرق : ا ب د ، الطريق : ج . المنفلقة : ب ج ، المنفلة : ا ، المنفلقة : د (11) للتطوير : ا ج د ، عن التطويل : ب . فنقتصر : ا ، ونقتصر : ب ج د (13) نبطال : ا ، نبطال : ب ج د . فنعلم : ا ب د ، فيعلم : ج د (14) كقولنا : ا ب ج ، كقولك د . فيلزم : ج د ، فلزم : ا ب .

(١) الاحياء ج . ص ٩٧ وما بعدها .

أن يكون حادثا لاحالة ، وهذا اللازم هو مطلوبنا ، وهو علم مقصود استفدناه من علمين آخرين .

احدهما قولنا : العالم واما قديم ، واما حادث ، فإن الحكم بهذا الانحصار علم . والثانى قولنا ، ومحال أن يكون قديما ، فإن هذا علم آخر .

والثالث هو اللازم منهما ، وهو المطلوب ، أنه حادث ، وكل علم مطلوب فلا يمكن أن يستفاد الا من علمين هما أصلان ، ولا كل أصليين : بل اذا وقع بينهما ازدواج على وجه مخصوص ، وشرط مخصوص ، فاذا وقع الازدواج على شرطه افاد علما ثالثا وهو المطلوب ، وهذا الثالث قد نسبته دعوى اذا كان لنا خصم ، ونسبته مطلوبيا اذا لم يكن لنا خصم لأنه مطلب الناظر ، ونسبته فائدة وفرعا بالاضافة إلى الأصليين ، فانه مستفاد منهما ، ومهما أقر الخصم بالأصليين ، يلزمه لاحالة الاقرار بالفرغ المستفاد منهما وهو صحة الدعوى .

المنهج الثانى

ان ترتب أصليين على وجه آخر ، مثل قولنا : كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وهو أصل والعالم لا يخلو عن الحوادث ، فهو أصل آخر ، فيلزم منه صحة دعوانا وهو أن العالم حادث ، وهو المطلوب .

فتأمل هل يتصور أن يقر الخصم بالأصليين ثم يمكنه انكار صحة الدعوى فتعلم قطعا

(1) ان يكون حادثا : ا ب ، - ج د . لاحالة وهذا : ا ب ، لاحالة انه حادث وهذا : ج د . وهو علم مقصود : ا ب د ، وهذا العلم المقصود : ج د (3) اما قديم واما حادث : ا ب ، اما قديم او حادث : د ، اما حادث واما قديم : ج د (5) والثالث هو اللازم منهما : د ، والثالث هو اللازم منه : ا ب ، والثالث هو اللازم منه : ج د (6) هما : ا ب ج ، وهما : د (7) افاد : ا ب ج ، افاد : د . وهو : ا ج د ، هو : ب (8) مطلوبيا اذا : ا ب ج ، مطلوبيا ان : د . لم يكن لنا : ب ج د ، لم يكن : ا (9) بالاضافة إلى الاصليين : ا ب ج ، لاضافة الاصليين : د (13) فهو : ب ج ، وهو : ا د (15) فتعلم : ب ج د ، فتعلم : ا .

أن ذلك محال .

المنهج الثالث

[7 b] أن لا نتعرض لثبوت دعوانا ، بل ندعى استحالة دعوى الخصم بأن نين أنه مفضى الى المحال ، وما يفضى الى المحال فهو * محال لاحالة .

5 مثاله قولنا : ان صح قول الخصم ان دورات الفلك لا نهاية لها ، لزم منه صحة قول القائل : أن مالا نهاية له قد انقضى وفرغ منه ، ومعلوم أن هذا اللازم محال ، فيلزم منه لاحالة أن المفضى اليه محال وهو مذهب الخصم ؛ فيها هنا اعلان :

10 احدهما قولنا : ان كانت دورات الفلك لا نهاية لها ، فقد انقضى مالا نهاية له ، فان الحكم يلزم انقضاء مالا نهاية له على القول بنفى النهاية عن دورات الفلك علم ندعيه ونحكم به ، يتصور فيه من الخصم اقرار وانكار بان يقول : لا سلم انه يلزم ذلك .

والثاني

15 قولنا : هذا اللازم محال ، فانه أيضا أصل يتصور فيه انكار بان يقول : سلمت الأصول الأول ، ولكن لا سلم هذا الثاني ، وهو استحالة القضاء مالا نهاية له ، ولكن لو اقر بالاصلين كان الاقرار بالمعلوم الثالث اللازم منهما واحيا بالضرورة ، وهو الاقرار باستحالة مذهبه المفضى الى هذا المحال .

فهذه ثلاثة مناهج في الاستدلال جلية لا يتصور انكار حصول العلم منها فالعلم الحاصل المطلوب هو المدلول ، وازدواج الاصلين الملزمين لهذا العلم هو الدليل ، والعلم بوجه

(3) لا نتعرض : ا ب ج ، لا نتعرض : د . بل ندعى : ا ب ج ، بان يدعى : د (4) محال لاحالة : ا ج د ، محال ايضا لاحالة : ب (6) فرغ منه : ب ج د ، فرغ عنه : ا (9) بنفى : ا ب ، بنفى : ج د (10-9) الفلك . . . يتصور : ب ، الفلك علم ندعيه ونحكم انه يتصور : ج ، الفلك وهذا علم ندعيه ونحكم به ويتصور : د ، الفلك علم ندعيه ونحكم به يتصور : ا . يقول : ب ج د ، نقول : ا (10) انكار : ا ب ج ، الانكار : د . يقول : ب ج د ، نقول : ا (14) منها ا ب ج ، منه : د (16) ثلاثة : ا د : ثلاث : ب ج . حصول العلم : ا ب ج ، محصول العلم : د (17) المطلوب : ا ب د ، العلم : ج .

لزوم هذا المطلوب من ازدواج الاصلين علم بوجه دلالة الدليل ؛ وفكرك الذى هو عبارة عن احضارك الاصلين فى الذهن ، وطلبك التفتن لوجه لزوم العلم الثالث من العلمين الاصلين ، هو النظر .

[8 a] فاذن عليك فى درك العلم المطلوب وظيفتان : احدهما احضار الاصلين فى الذهن ، وهذا يسمى فكرا ، والاخرى تشوئك الى التفتن * لوجه لزوم المطلوب من ازدواج الاصلين ، وهذا يسمى طلبا ؛ فلذلك قال من جرد التفتن الى الوظيفة الأولى حيث أراد حد النظر : انه الفكر ، وقال من جرد التفتن الى الوظيفة الثانية فى حد النظر : أنه طلب علم أو غلبة ظن ، وقال من التفت الى الأمرين جميعا : انه الفكر الذى يطلب به من قام به علما أو غلبة ظن .

10 فهكذا ينبغي أن تفهم الدليل والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر . ودع عنك ماشدود به أوراق كثيرة من تطويلات ، وترديد عبارات لا تشفى غليل طالب ، ولا تسكن نهمة متعطر ، ولن يعرف قدر هذه الكلمات الوجيزة الا من انصرف خائبا عن مقصده بعد مطالعة تصانيف كثيرة ، فان راجعت الآن فى طلب الصحيح مما قيل فى حد النظر دل ذلك على أنك لم تحفظ من هذا الكلام بطلان ، ولن ترجع منه الى حاصل ، فانك اذا عرفت أنه ليس ههنا الا علوم ثلاثة : علمان هما اعلان يرتبان ترتيبا مخصوصا وعلم ثالث

(1) وفكرك : ا ب ج ، وذهنك : د (2) احضارك : ا ب ج ، احضار : د . الذهن وطلبك : ا ب ج ، الذهن هو الفكر وطلبك : د . التفتن : ا ج د ، للتفتن : ب (4) درك : ب ج د ، ادراك : ا . العلم : ا ب ج ، ذلك العلم : د (5) الاخرى : ا ب ج ، الاخر : د . تشوئك : ا ب ج ، يشوئك : د (6) فلذلك : ا ب د ، فلماذا : ج (8) الى الامرين : ا ب د ، الى كلا الامرين : ج . جميعا : ا ب د . . . (10) فهكذا : ا ب ج . فكذا : د . تفهم : ا د ، يفهم : ب ج (11) سودت : ج د ، سود : ا ب . تشفى : ا ب ج ، يشفى : د ، تسكن : ا ب ج ، يسكن : د (12) ولن : ا ج د ، وان : ب (13) راجعت : ا ب د ، رجعت : ج . بما : ب ج د ، الى ما : ا . (14) لم تحفظ : ب ج د ، لم تحفظ : ا . الكلام : ا ب ج ، الكلم : د . ولن : ا ج د ، ولم : ب (15) يرتبان ترتيبا مخصوصا : ا ب د ، يرتبان ترتيبا مخصوصا : ج .

يلزم منها . وليس عليك فيها الاوظيفتان ، احدهما احضار العلمين في ذهنك ، والثانية التفتن لوجه لزوم العلم الثالث منها ، والخيرة بعد ذلك البك في اطلاق لفظ النظر في أن تعبر به عن الفكر الذي هو احضار العلمين ، أو عن التشوف الذي هو طلب التفتن لوجه لزوم العلم الثالث ، أو عن الأمرين جميعا فان العبارات مباحة ، و الاصطلاحات لامشاحة فيها .

5

فان قلت ففرضي أن أعرف اصطلاحات المتكلمين فأنهم عبروا بالنظر عماذا ؟

[8 b]

فاعلم أنك اذا سمعت واحداً يحد النظر بالفكر ، وآخر بالطلب * وآخر بالفكر ، الذي يطلب به ، لم تسترب في اختلاف اصطلاحاتهم على ثلاثة أوجه ، والمجب بمن لا يتقطن لهذا ويفرض الكلام في حد النظر مسألة خلافية ، ويستدل لصحة واحد من الحدود ، وليس يدري أن حظا للمعنى المقول من هذه الأمور لاختلاف فيه ، وان الاصطلاح لامعنى للاختلاف فيه ، واذا أنت امتنت النظر فاهتديت للسبيل عرفت قطعاً أن أكثر الأغاليط تنشأ من ضلال من طلب المعاني مع الألفاظ ولقد كان من حقه أن يقرر المعاني أولاً ثم ينظر في الألفاظ ثانياً ويعلم أنها اصطلاحات لا تغير بها المقولات ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق ، وترك التحقيق .

(1) فيها : اب ج ، منها : د (2) والخيرة : ب ج د ، فالخيرة : (3) تعبر : اب د ، يعبر : ج . التشوف : ا ج ، التشوق : ب د (6) فرضي : اب ج ، عرض : د . اصطلاحات : ب ، اصطلاح : ج د ، فأنهم : اب ، وأنهم : د ، في أنهم : ج (7) يحد : ا ج د ، محذا : ب . الذي يطلب : اب ج ، الذي هو يطلب : د (8) به لم تسترب : اب د ، به من قام به علما او غلبة ظن لم يسترب : ج (9) فن لا يتقطن : اب د ، فن لا يتقطن : ج . مسألة : اب ج ، بمسئلة : د . لصحة : اب د ، بصحة : ج (10) حظ : ب ج ، حظ : ا ، حد : د . للاختلاف : اب ، للخلاف : ج د (11) امتنت : ا ، امتنت : ب ج د . فاهتديت للسبيل : اب ، واهتديت الى السبيل : د ، واهتديت السبيل : ج (12) تنشأ : اب ، نشأت : ج ، نشأ : د . ضلال : اب ج ، ظلال : د (14) وترك التحقيق : اب ، ونكل عن التحقيق : ج ، ونكل عن التحقيق ومن يك ذاق مر مريض يحد مرا به الماء الزلالا : د .

فان قلت : انى لاسترب في لزوم صحة الدعوى من هذين الأصلين اذا أقر الخصم بهما على هذا الوجه ، ولكن من أين يجب على الخصم الاقرار بهما ؟ ومن أين تقتض هذه الاصول المسلمة الواحية التسليم ؟ فاعلم أن لها مدارك شتى ، ولكن الذى نستعمله في هذا الكتاب نجهد أن لا يعدو ستة مدارك :

الأول :

5

الحسنيات أعنى المدارك بالمشاهدة الظاهرة او الباطنة ، مثاله : أنا اذا قلنا مثلا : كل حادث فله سبب ، وفي العلم حوادث ، فلا يد لها من سبب : فقولنا في العالم حوادث أصل واحد يجب على الخصم الاقرار به ، فانه يدرك بالمشاهدة الظاهرة حدوث أشخاص الحيوانات والنبات والفيوم والأمطار ، ومن الأعراض الأصوات والألوان وان تخيل أنها متقلة فالانتقال حادث ، ونحن لم ندع الاحاد ثاماً ، ولم نعين أن ذلك الحادث جوهر أو عرض ؟ [9-a] أو انتقال أو غيره ، وكذلك يعلم بالمشاهدة الباطنة حدوث الآلام والأفراح والفيوم في قلبه ويدنه فلا يمكنه انكاره .

الثاني :

العقل المحض ، فانا اذا قلنا العالم اما حادث واما قديم ، وليس وراء القسمين قسم ثالث وجب الاعتراف به على كل عاقل ، مثاله أنا نقول : كل مالا يسبق الحادث ، فهو حادث

15

(1) انى : اب ج ، - : د (2) تقتضى : ا ، يقتض : ب د ، تقتضى : ج (3) نستعمله : ا ج ، يستعمله : ب د (4) نجهد : ا ج ، يجهد : ب د . مدارك الاول : اب ج ، مدارك والله العون الاول : د (6) المدارك : اب ، المدرك : ج د . مثاله : اب ج ، ومثاله : د . انا : اب ج ، - : د (9) الاصوات والالوان : اب ج ، الالوان والاصوات : د . تخيل : اب ج ، يتخيل : د (10) حادثاً ما : اب ج ، حادثاً : د . نعين : اب ج ، يعين : د (11) يعلم : ب ج ، تعلم : اد ، (14) العقل : اب ، العقل : ج د . العالم : ج ، - : اب د ، اما حادث واما قديم : اب د ، اما قديم واما حادث : ج (15) انا نقول : اب ، ان نقول : ج د . كل ما : ج د ، كلما : اب . لا : ب ج ، لم : د .

والعالم لا يسبق الحادث فهو حادث، أحد الأصلين قولنا: إن ما لا يسبق الحادث فهو حادث؛ ويجب على الخصم الإقرار به، لأن ما لا يسبق الحادث إما أن يكون مع الحادث أو بعده ولا يمكن قسم ثالث، فإن ادعى قسماً ثالثاً كان منكراً لما هو بديهى فى العقل وإن أنكر أن ما هو مع الحادث أو بعده فهو غير حادث فهو أيضاً منكر لبديهية .

الثالث:

5

المتواتر، مثاله أنا نقول: محمد - صلى الله عليه وسلم - صادق، لأن كل من جاء بالمعجزة فهو صادق، وقد جاء هو بالمعجزة فهو إذن صادق .
فإن قيل: لا أسلم أنه جاء بالمعجزة، فنقول:

قد جاء بالقرآن، والقرآن معجزة، فإذا قد جاء بالمعجزة، فإن سلم أحد الأصلين، وهو أن القرآن معجزة إما بالطوع أو بالدليل، وأراد أنكار الأصل الثاني، وهو أنه قد جاء بالقرآن وقال: لا أسلم أن القرآن مما جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - لم يمكنه ذلك؛ فإن التواتر يحصل العلم لنا به كما حصل لنا العلم بوجوده، وهدعواه النبوة، وبوجود مكة، ووجود عيسى وموسى، وسائر الأنبياء

الرابع:

15

أن يكون الأصل مثبتاً بقياس آخر، يستند بدرجة واحدة أو درجات كثيرة إما إلى

(1) الحادث: أب، الحوادث: ج د. الحادث: أب، الحوادث: ج د. (2) الحادث: أب ج، الحوادث: د (3) لا: أب ج، لم: د (4) ما: أب د، من: ج. فهو غير حادث: أ، فهو حادث: ب ج د (6) المتواتر: أب ج، التواتر: د. أنا نقول: أب ج، أن يقول: د. محمد . . . صادق: ب ج، محمد صلى الله عليه وسلم صادق: أ، محمد صادق: د (6-7) جاء بالمعجزة: أ ج د، جاء بمعجزة: ب (8) فنقول: أب ج، فيقول: د (9) جاء بالقرآن: أب د، جاء بالقرآن: ج (10) وأراد: أب د، وأراد: ج (11) قد: ج، -: أب د. صلى الله عليه وسلم: أب ج، -: د (12) لنا به: أب د، -: ج (13) ووجود: أب ج، ووجود: د (13-14) الأنبياء الرابع: أب، الأنبياء عليهم السلام الرابع: ج د (15) واحدة: أب د، بعدة: ج .

الحسيات أو العقليات أو المتواترات، فإن ما هو فرع الأصلين يمكن أن يحمل أصلاً [9-10] فى قياس آخر. مثاله: أنا بعد أن قفرغ عن الدليل * على حدث العالم، يمكننا أن نحمل حدث العالم أصلاً فى نظم قياس، مثلاً أن نقول: كل حادث فله سبب، والعالم حادث؛ فإذا لم يكن له سبب، فلا يمكنهم أنكار كون العالم حادثاً بعد أن أثبتناه بالدليل .

الخامس:

5

السميات، مثاله: أنا ادعى مثلاً أن المعاصى بمشيئة الله ونقول: كل كائن فهو بمشيئة الله، والمعاصى كائنة؛ فهى إذن بمشيئة الله؛ فأما قولنا كل كائنة فعلم وجودها بالحق، وكونها مصيبة معلوم بالشرع، وأما قولنا كل كائن بمشيئة الله، فإذا أنكر الخصم ذلك منه الشرع مهما كان مقراً بالشرع أو كان قد أثبت عليه الدليل .
10 فإنا ثبت هذا الأصل بإجماع الأمة على صدق قول القائل: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن فيكون السمع مانعاً عن الإنكار .

السادس:

أن يكون الأصل مأخوفاً من معتقد الخصم ومسلماً؛ فانه وإن لم يقر لنا عليه دليل، ولم يكن حسيّاً، ولا عقليّاً انتقمنا بانحافه أصلاً فى قياسنا، وامتنع عليه

(1) الحسيات أو العقليات: أب ج، الحسية والعقلية: د. فإن ما: أب د، فأما: ج. الأصلين: أب ج، لأصلين: د (2) عن: أب ج، من: د. قفرغ: ب ج د، قفرغ: أ. حدث: أب د، حدوث: ج. نحمل: أ ج د، يحمل: ب (3) حدث: أ ج، حدوث: ب د. نظم: أ ج د، -: ب. مثلاً: د، مثل: أب ج (6) أنا: أب ج، أن: د. المعاصى: أب د، المعاصى: ج. الله ونقول: أب ج، الله تعالى ونقول: د (7) فهو: ب ج، هو: د، -: أ. بمشيئة الله: ج د، بمشيئة: ب، بمشيئة: أ. فأما: أب ج، وأما: د. قولنا كل: أب، قولنا هي: ج د (8) وجودها: أ ج د، وجود: ب. معلوم: د، -: أب ج. قولنا كل: ج د، قولنا وكل: أب (9) ذلك: أب د، -: ج. الدليل: ج، بالدليل: أب د (10) ولم يكن: أب ج، وإن لم يكن: د (14) بانحافه أصلاً: د ج، بانحافه إياه أصلاً: ب، بانحافه أصلاً: أ. وامتنع: أب د، فامتنع: ج .

لم يكن موجودا فكيف يشتغل بالجواب عنه والأصناف اليه، وإن كان موجودا فهو لامحال
غير جسم المتنازع، إذ كان جسمه موجودا من قبل ولم يكن المتنازع موجودا فقد عرفت
أن الجسم والعرض مدركان بالمشاهدة، فلما موجود ليس بجسم ولا جوهر متحيز ولا
عرض فلا يدرك بالحس، ونحن ندعى وجوده وندعى أن العالم موجود به، وبقدرة
5 وهذا يدرك بالدليل لا بالحس والدليل ما ذكرناه.

فلنرجع إلى تحقيقه، فقد جمنا فيه أصليين. فلعل الخصم ينكرهما، فنقول له: في أي
الأصليين تنازع؟ فإن قال: أنا أنازع في قولك أن كل حادث فله سبب فن إن عرفت
هذا؟ فنقول: إن هذا الأصل يجب الإقرار به، فإنه أولى ضروري في العقل، ومن
يتوقف فيه فأنما يتوقف لأنه ربما لا يتكشف له ما يريد بلفظ الحادث ولفظ السبب.
10 وإنا فهمهما صدق عقله بالضرورة بأن لكل حادث سببا، فإنا نفي بالحادث ما كان
ممدوما، ثم صار موجودا.

فنقول: وجوده قبل أن وجد كان محالا أو ممكنا؟ وباطل أن يكون محالا؛ لأن
المحال لا يوجد قط؛ وإن كان ممكنا، فلسنا نقى بالممكن إلا ما يجوز أن يوجد ويجوز
[11-a] أن لا يوجد. ولكن لم يكن * موجودا، لأنه ليس يجب وجوده لذاته، إذ لو وجد وجوده
15 لذاته، لكان واجبا لا ممكنا، بل قد افتقر وجوده إلى مرجح لوجوده على العدم حتى يتبدل
العدم بالوجود، فإذا كان استمرار عدمه من حيث أنه لا مرجح للوجود على العدم، فالـ

(1) يشتغل: ب د، تشتغل: أ، تشتغل: ج (2) جسمه: أ ج د، جسما: ب
(3) مدركان: ج د، مدركان: أ ب، موجودان: أ (4) عرض فلا: أ ب د،
عرض فيه فلا: ج (5) ذكرناه: أ ب د، ذكرنا: ج (6) فلنرجع إلى تحقيقه: أ ب ج،
فلنرجع إلى تحصيله: د. فلعل: ب ج د، ولعل: أ (7) تنازع: أ ب ج، تنازع: د.
كل حادث: أ ب د، كان حادثا: ج (8) أولى: أ ب ج، أولا: د (9) فأنما: أ ب، فأنما:
ج، أنما: د. نريده: ب ج، ما نريد: د، ما نريد: أ (10) بأن: أ ب د، أن: ج
(12) وجد: أ ب ج، يوجد: د (13) وإن: أ ب د، فإن: ج. فلسنا نقى:
أ ب د، فإنا لالغى: ج (14) وجد: ج، وجب: أ ب د (15) قد: د، - : أ ب ج.
وجوده: أ ب ج، في وجوده: د (16) فإذا: أ ب ج، فإن: د (17) فإ: أ ب ج، فحتى: د.

يوجد المرجح لا يوجد، ونحن لا نريد بالسبب إلا المرجح.

والحاصل أن المدوم المستمر العدم لا يتبدل عدمه بالوجود مالم يتحقق أمر
من الأمور يرجح جانب الوجود على استمرار العدم، وهذا إذا حصل في الدهن معنى لفظه
كان العقل مضطرا إلى التصديق به.

فهذا بيان هذا الأصل وهو على التحقيق شرح للفظ الحادث والسبب، لاقامة دليل عليه.

5 فإن قيل: لم تنكروا على من ينازع في الأصل الثاني وهو قولكم: أن العالم حادث؟
فنقول: إن هذا الأصل ليس بأولى، بل ثبته ببرهان منظوم من أصليين آخرين:
وهو أن تقول: إذا قلنا: إن العالم حادث، أردنا بالعالم الآن الأجسام والحرارة فقط، فنقول:
كل جسم فلا يخلو عن الحوادث، وكل ما يخلو عن الحوادث فهو حادث، فيلزم منه
10 أن كل جسم فهو حادث. فأي الأصلين النزاع؟

فإن قيل: لم قلتم: أن كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث؟ قلنا: لأنها لا يخلو
عن الحركة والسكون، وما حادثان. فإن قيل: ادعيم وجودهما ثم حدوثهما؛ فلا نسلم الوجود
ولا الحادث.

(2) العدم: ب ج د، - : أ (3) وهذا: أ ب د، فهذا: ج (5)
لفظ: ب د، اللفظ: أ ج. لاقامة دليل: أ ب د، لاقامة الدليل: ج (6)
لم تنكروا: أ ب ج، لم تنكروا: د. ينازع: أ ب د، ينازعكم: ج (7) أن: ب،
- : أ ج د. الأصل: أ ب ج، أصل: د. بأولى: أ ب ج، بأول: د. ثبته: أ ب ج،
ثبته: د (8) وهو: أ ب ج، هو: د. إذا: أ ب د، أن: ب ج، أني: ب ج د.
- : أ. بالعالم: أ ب ج، إن العالم: د. الآن: أ ب ج، - : د (9) كل: ج د،
- : أ ب. فيلزم: أ ب د، فلزم: ج (10) فهو: ب ج د، - : أ. النزاع: أ ب ج، التنازع: د.
(11) لم قلتم: أ ب د، فلم قلتم: ج، لم قيل: ب. لأنها لا يخلو: أ ج د، لأنه لا
يخلو: ب (12) أو: أ ب د، و: ب ج. وجودها ثم حدوثها: أ ب د، وجودها ثم
حدوثها: ج. الوجود: ب د، لا الوجود: أ ج.

قلنا : هذا سؤال قد طول الجواب عنه في تصانيف الكلام ، وليس يستحق هذا التطويل ؛ فإنه قط لا يصدر عن مسترشد ، إذ لا يسترب عاقل قط في ثبوت * الأعراض في ذاته من الآلام والاستقام والجوع والعطش و سائر الأحوال ، ولا في حدوثها . وكذلك إذا نظر إلى أجسام العالم لم يسترب في تبدل الأحوال عليها ، وإن تلك التبدلات 5 حادثة ، وإن صدر من خصم معاند فلا معنى للاشتغال به ، وإن فرض فيه خصم معتقد لما نقوله فهو فرض محال أن كان الخصم عاقلا .

بل الخصم في حشد العالم الفلاسفة وهم مصرحون بأن أجسام العالم تنقسم إلى السماوات ، وهي متحركة على الدوام ، وآحاد حركاتها حادثة ، و لكنها دائمة متلاحقة على الاتصال أزلا وأبداً ؛ وإلى العناصر الأربعة التي يحويها مقعر فلك القمر ، وهي تشارك 10 في مادة حاملة لصورها وأعراضها ، وتلك المادة قديمة ، والصور والأعراض حادثة ، ومتعاقبة عليها أزلا وأبداً ، فإن الماء ينقلب بالحرارة هواء ، والهواء يستحيل بالحرارة ناراً ، وهكذا بقية العناصر ، وانها تخرج امتزاجات حادثة ، فيتكون منها المعادن والنبات والحيوان ، فلا تنفك العناصر عن هذه الصور الحادثة أبداً ، ولا تنفك السموات عن الحركات الحادثة أبداً ، وانما ينازعون في قولنا : أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فإذا لا معنى 15 للأطناب في هذا الأصل ، ولكنها لأقامة الرسم قول :

(1) طول الجواب : أ ب ج ، طول الناس الجواب : د . (2) فانه ... عن : أ ب ، فانه ... من : د ، فانه لا يصدر قط من : ج . عاقل قط : ب ج د ، قط عاقل : أ (4) نظر : أ ب د ، نظرت : ج . لم يسترب : أ ب د ، لم تسترب : ج ، وإن : أ ب د ، فإن : ج . تلك : أ ب ، تيك : ج ، ترك : د (5) وإن صدر : أ ب ، فإن صدر : ج د . وإن : أ ب د ، فإن : ج . نقوله : ج ، نقول : أ ، يقوله : ب د (7) حدث : أ ب ، حدوث : ج د . مصرحون بأن : أ ب ج ، يصرحون أن : د (9) وإلى : أ ب د ، إلى : ج (10) تلك : ب ج د ، تيك : أ . (11) ومتعاقبة : أ ج د ، متعاقبة : ب (12) وانها : أ ب د ، وانما : ج . امتزاجات : أ ج د ، امتزاجا : ب . فيتكون منها : ب ج ، فيكون منها : أ ، فيكون منه : د (13) تنفك : أ ج ، ينفك : ب د . تنفك : أ ج ، ينفك : ب د (14) ينازعون : أ ب ج ، ينازع : د . أن ما : أ ب ج ، انما : د . فإذا لا معنى : أ ب د ، فلا معنى : ج .

الجوهر بالضرورة لا يخلو عن الحركة والسكون ، وهما حادثان . اما الحركة فحدثها محسوس . وإن فرض جوهر ساكن كالارض ، ففرض حركته ليس بمحال ؛ بل يعلم جوازه بالضرورة . وانما وقع ذلك الحائر ، كان حادثاً ، وكان معدداً للسكون ، فيكون السكون ايضا قبله حادثاً . لأن القديم لا ينعدم ، كما نذكره في اقامة الدليل على 20 بقاء * الله تعالى .

[2-8]

وإن اردنا سياق دليل على وجود الحركة زيادة على الجسم ، قلنا : انما اذا قلنا ان هذا الجوهر متحرك ، اثبتنا شيئاً سوى الجوهر بدليل . انما اذا قلنا هذا الجوهر ليس 5 يتحرك ، صدق قولنا ، وإن كان الجوهر باقياً ساكناً . فلو كان المفهوم من الحركة عين الجوهر ، لكان فيها شيء من الجوهر . وهكذا يطرد الدليل في اثبات السكون وعينه . وعلى الجملة فتكلف الدليل على الواضحات يزيدنا غموضاً ولا ينفعنا وضوحاً . 10 فان قيل : فم عرفتم انها حادثة قبلها كانت كائنة ، فظهرت . قلنا : لو كانت يستدل في هذا الكتاب بالفصول الخارج عن المقصود ، لا يطلنا القول بالسكون والظهور في الأعراض رأساً ، ولكن ما لا يبطل مقصودنا ، فلا تشتغل به . بل نقول : الجوهر لا يخلو عن كون الحركة فيه او ظهورها ، وهما حادثان . فقد ثبت أنه لا يخلو عن الحوادث .

(2) بمحال : ب ج د ، محالاً : أ . يعلم : أ ب : نعلم : ج د . (3) معدداً : ب ج د ، معدوماً : أ . (4) السكون : ب ج د ، - : أ . لأن : أ ج د ، كما أن : ب ج د . لا ينعدم : أ ب ج ، لا ينعدم : د (5) تعالى : أ ب ج ، عز وجل : د . (6) سياق : أ ب د ، يساق : ج . زيادة : أ ب ، زائدة : ج د . انما : أ ب ج ، - : د . إن : أ ب د ، - : ج . (7) هذا الجوهر : ج د ، - : أ ب . (8) يتحرك : أ ب ج ، متحرك : د . و : أ ب د ، - : ج . عين : أ ب د ، غير : ج . (9) فيها : أ ب ج ، فيه : د . يطرد : ج ، تطرد : ب د . نظم : أ . فتكلف : أ ب ، فتكيف : ج ، فكيف : د (11) قيم : أ ج د ، فقد : ب (13) لا يبطل : ب ج د ، لا يبطل : أ . فلا تشتغل : ج د ، فلما تشتغل : أ ب . الجوهر : أ ب ج ، فالجوهر : د (14) فيه : ب ج د ، فيها : أ .

فان قيل: فلعلها انتقلت اليه من موضع آخر، فم يعرف بطلان القول بانتقال
الاعراض؟ قلنا: قد ذكر في ابطال ذلك ادلة ضعيفة، لا تطول بقلها ونقصها الكتاب،
ولكن الصحيح في الكشف عن بطلانه ان نسين ان يجوز ذلك لا يتسع له عقل ما لم
ينهل عن فهم حقيقة المرض وحقيقة الانتقال، ومن فهم حقيقة المرض تحقق استحالة
الانتقال فيه.

وبناء: ان الانتقال عبارة اخذت من انتقال الجوهر من حيز الى حيز. وذلك ثبت
في العقل بان فهم الجوهر، وفهم الحيز، وفهم اختصاص الجوهر بالحيز، زائد على
ذات الجوهر. ثم علم ان المرض لا بد له من محل، كما لا بد للجوهر من حيز. فتخيّل ان
[١٢-١٣] إضافة المرض الى المحل، كإضافة الجوهر الى الحيز، فيسبق منه الى الوهم امكان الانتقال
فيه. كما في الجوهر. ولو كانت هذه المقايضة صحيحة، لكان اختصاص المرض بالمحل،
كونا زائدا على ذات المرض والمحل، كما كان اختصاص الجوهر بالحيز، كونا زائدا على
ذات الجوهر والحيز، ولصار يقوم بالمرض عرض، ثم يفتر قيام المرض بالمرض، الى
اختصاص آخر زيد على القائم والمقوم به. وهكذا يتسلسل، ويؤدي الى ان لا يوجد
عرض واحد مالم توجد اعراض لانهاية لها.

فلنبحث عن السبب الذي لاجله فرق بين اختصاص المرض بالمحل، وبين اختصاص

- (١) اليه: ب، اليها: ا، اليها: ج. موضع: ا ب د، مكان: ج. يعرف: ا،
تعرف: ب ج، تعرفون: د (٢) ذكر في ابطال: ا ب ج، ذكر الناس في بطلان: د
(٣) و: ج د، -: ا ب (٤) يذهل: ا د، يزل: ب، يزل: ج. العرض: ا ب د،
العرض: ج. المرض: ا ب د، المرض: ج (٥) ثبت: ج، ثبت: ا ب، ثابت:
د (٦) وفهم اختصاص: ا ب ج، وفهم ان اختصاص: د (٧) المرض: ا ب د، المرض:
ج. حيز فتخيّل: ا، حيز فتخيّل: ب، حيز فتخيّل له: د، حيز وعقل فتخيّل: ج (٨)
المرض: ا ب د، المرض: ج. فيسبق: ا ج د، فيسبق: ب (٩) فيه: ا ب د، عنه: ج (١٠)
والمقوم به: ا ب ج، والمقام به: د. يوجد: ا ج د، يؤخذ: ب (١١) واحد مالم توجد:
ج، واحد مالم يوجد: ب د، واحد سالم حتى يوجد: ا.

الجوهر بالحيز في كون احد الاختصاصين زائدا على ذات المختص دون الآخر. فنه
يتبين الغلط في توهم الانتقال. والسرفه ان المحل وان كان لازما للمرض، كما ان
الحيز لازم للجوهر، ولكن بين اللامين فرق. اذ رب لازم ذاتي للشيء، ورب لازم
ليس بذاتي للشيء. والمعنى بالذاتي ما يجب بطلانه بطلان الشيء. فان بطل في الوجود
بطل وجود الشيء وان بطل في العقل بطل وجود العلم به في العقل. والحيز ليس
ذاتيا للجوهر.

فانقلع الاسم والجوهر اولا، ثم ننظر بعد ذلك في الحيز. فهو امر ثابت أم
هو امر موهوم؟ ونحو صل الى تحقيق ذلك بدليل. ونذكر الجسم بالنفس والمشاهدة
من غير دليل. فلذلك لم يكن الحيز المميز مثالا لجسم زيد ذاتيا لزيد. فلم يلزم من
١٠ فقد ذلك الحيز وتبدله بطلان جسم زيد. وليس كذلك طول زيد مثالا لقائه بمرض
في زيد. لا لبقوله في نفسه دون زيد، بل لعقل زيد الطويل، فطول زيد يعلم بان لا يوجد
زيد. ويلزم من تقدير عدم زيد بطلان طول زيد. فليس طول زيد هوام في الوجود
[١٢-١٣] وفي العقل. دون زيد. فاخصاصه زيد ذاتي له، أي هو لذاته، لا معنى زائد عليه هو
اختصاص. فان بطل ذلك الاختصاص بطلت ذاته، والانتقال يبطل الاختصاص، فتبطل
١٥ ذاته اذ ليس اختصاصه زيد زائدا على ذاته، اعني ما يبطل. ورجع الكلام الى ذات
المرض، بخلاف اختصاص الجوهر بالحيز. فانه زائد عليه فليس في بطلانه بالانتقال ما

- (١-٢) فنه يتبين: د، فنه تين: ج، فنه تين: ب، فيين: ا (٣) ولكن:
ا ب د، لكن: ج. الشيء: ا ب ج، الشيء: د (٤) بالذاتي: ا د، بالذات: ب ج (٥) يبطل
وجود: ا ب د، يبطل به وجود: ج (٦-٧) أم هو: ا د، أم: ب ج (٨) نذكر:
ا ب ج، يدرك: د (٩) مثلا: ا ب ج، مثل: د. فلم يلزم: ب ج د، فليس
يلزم: ا ب ج د، لانه: ب ج (١٠) لا يعقل: ب، بل يعقل: ج د، لا يعقل: ا.
يلزم: ب ج د، فلزم: ا (١١) بطلت: ج د، بطل: ا ب. فتبطل: د، فتبطل: ا.
يبطل: ب ج (١٢) ما يبطل: ... الى: ا، -: ب ج د (١٣) اختصاص الجوهر:
ا ب، اختصاص ذات الجوهر: ج د.

يبطل ذاته . ورجع الكلام الى ان الانتقال يبطل الاختصاص بالمحل ، فان كان الاختصاص بالمحل زائداً على الذات ، لم تبطل به الذات . وان لم يكن معنى زائداً ، بطل بطلانه الذات . فقد انكشف هذا ، وآل النظر الى ان اختصاص العرض بمحله لم يكن زائداً على ذات العرض ، كاختصاص الجوهر بمحيزه . وذلك لما ذكرناه 5 من ان الجوهر عقل وحده ، وعقل المحيز به ، لا ان الجوهر عقل بالمحيز .

واما العرض فاما عقل بالجوهر لانفسه ، فذات العرض هو كونه للجوهر المعين ، وليس له ذات سواء . فاذا قدر مفارقه لتلك الجوهر المعين ، فقد قدر عدم ذاته وانما فرضنا الكلام في الطول لتفهم المقصود . فانه وان لم يكن عرضاً ، ولكنه عبارة عن كثرة الاجسام في جهة واحدة ، فهو مقرب لفرضنا الى التفهم ، فاذا فهم ، فلتنقل البيان الى الاعراض .

وهذا التدقيق والتحقيق وان لم يكن لاثبات هذا الإيجاز ، ولكن اختر الى لان ما ذكر فيه غير مقنع ولا شاف ، فقد فرضنا عن اثبات احد الاصلين : وهو ان العالم لا يخلو عن الحوادث ، فانه لا يخلو عن الحركة والسكون ، وهما حادثان وليسا بمنقولين ، مع ان هذا الاطراب ليس في مقابلة خصم معتقد ، اذ اجمع الفلاسفة على ان اجسام العالم لا يخلو عن الحوادث ، وهم المتكرون لحادث العالم ، فان قيل فقد بقي الاصل الثاني : وهو 15

(1) الاختصاص بالمحل زائداً : ج د ، الاختصاص زائداً : ا ب (2) تبطل به : ا ب ، يبطل به : ج د ، يبطل بطلانه : د (3) وآل النظر : ب ج د ، بآل النظر : ا (5) لان الجوهر : ا ، لا الجوهر : ب ج ، لان الجوهر : د (6) واما : ا ب ج ، فاما : د . فاما عقل : ا ، فانه عقل : ب ، فعقل : ج د ، هو كونه : ا ب د ، وكونه : ج . عرضاً : د . - : ا ب ج (7) فاذا قدر : ا ب ، فاذا قدرنا : ج د (8) فرضنا : ب ج د ، فرضت : ا . لتفهم : ب ج د ، ليفهم : ا . ولكنه : ا ب د ، لكنه : ج (9) فهو : ا ب ، ولكنه : ج د . مقرب : ا ب ج ، يقرب : د . فلتنقل : ب ، فليقل : ا د ، فلتنقل : ج (13) فانه : ا ب ج ، وانها : د . لا يخلو عن : ا ب ج ، - : د (15) لحادث : ا ج د ، بحادث : ب ، بقي : ا ب ج ، بقي : د .

[12-6] قولكم : ان مالا يخلو * عن الحوادث فهو حادث ، فالدليل عليه ؟

قلنا : لان العالم لو كان قديماً ، مع انه لا يخلو عن الحوادث ، لثبت حوادث لا اول لها ، ولزم ان تكون دورات الفلك غير متناهية الاعداد ، وذلك محال لانه يقضى الى المحال . وما يقضى الى المحال فهو محال . ونحن نبين انه يلزم عليه ثلاث محالات :

الاول ان ذلك لو ثبت ، لكان قد انقضى مالا نهاية له ، ووقع الفراغ عنه ، وانتهى 5 ولا فرق بين قولنا انقضى وبين قولنا انتهى ، ولا بين قولنا انتهى ، ولا بين قولنا انتهى . فيلزم ان يقال قد انتهى مالا يتناهي . ومن المحال اليين ان يتناهي مالا يتناهي . وان ينتهي ويستقضى مالا يتناهي .

الثاني ان دورات الفلك ان لم تكن متناهية ، فهي - اما شفع ، واما وتر ، واما لاشفع ولا وتر ، واما شفع وتر ممّا . وهذه الاقسام الثلاثة محال . فالقضى اليها محال ، اذ 1 يستحيل عدد لاشفع ولا وتر ، او شفع وتر . فان الشفع هو الذي ينقسم قسمين متساويين كالشجرة مثلاً ، الوتر هو الذي لا ينقسم قسمين متساويين كالسنة مثلاً ، كل عدد مركب من آحاد . اما ان ينقسم قسمين متساويين او لا متساويين فاما ان ينصف بالاقسام وعدم الاقسام ، او ينصف فيهما جميعاً ، فهو محال . وباطل ان يكون شفعاً ، لان الشفع انما

(2) لثبت : ا ب ج ، لثبت : د (3) تكون : ب ، يكون : ا ج د (4-3) لانه فهو : ا ب ج ، لان ذلك يقضى الى محال وما يقضى الى محال فهو : د (5) عنه : ا ب ج منه : د . وانتهى : ب ج د ، فانه : ا (6) وبين : ا ب ج ، ولا بين : د . ولا بين قولنا انتهى : ا ج ، - : ب د (7) قد : ا ب ج ، - : د (10) ممّا : ا ب د ، - : ج . الثلاثة : ا ، الاربعة : ب ج د . فالقضى : ا ب د ، والمقضى : ج . اليها : ج ، اليها : ا ب د (11) ينقسم قسمين متساويين : ا ب ، ينقسم الى متساويين : د ، ينقسم بمتساويين : ج (12) هو الذي : ا ب د ، هو احد الذي : ج . قسمين متساويين : ا ، الى قسمين متساويين : ب ، الى متساويين : د ، بمتساويين : ج . كالسنة مثلاً : ا ب ، كالسنة و : ج د (13) قسمين متساويين : ا ب ، متساويين : ج د . اول متساويين : ا ، او المتساويين : ب ، اول ينقسم بمتساويين : ج د . فاما : ا ب د ، واما : ج (14) فهو : ب ج د ، وهو : ا .

لا يكون وتراً، لانه يموزه واحد. فان اضاف اليه واحد، صار وتراً، فكيف اعوز الذي لايتناهى واحد؟ ومحال ان يكون وتراً، لان الوتر يصير شفعاً بواحد، فيبقى وتراً، لانه يموزه ذلك الواحد. فكيف اعوز الذي لايتناهى واحد؟

الثالث انه يلزم عليه ان يكون عددان، كل واحد منهما لايتناهى ثم احدهما اقل من الآخر. ومحال ان يكون ما لايتناهى اقل مما لايتناهى. لان الاقل هو الذى يموزه [14-a] شئ؛ لو اضعف به او اضعف اليه، لصار متساويا. وما لايتناهى * كيف يموزه شئ؟

وبيانه : ان زحل عندهم يدور في كل ثلاثين سنة دورة واحدة، والشمس تدور في كل سنة دورة واحدة، فيكون عدد دورات زحل، مثل ثلث عشر دورات الشمس. اذ الشمس تدور في ثلاثين سنة ثلاثين دورة، وزحل يدور دورة واحدة. والواحد من الثلاثين ثلث عشر. ثم دورات زحل لايتناهى لها، وهى اقل من دورات الشمس. اذ يعلم ضرورة ان ثلث عشر الشئ، اقل من الشئ.

والقمر يدور في السنة اثني عشرة مرة فيكون عدد دورات الشمس مثلاً نصف سدس دورات القمر، وكل واحد لايتناهى له، وبعضه اقل من بعض، فذلك من المحال اليين. 15

فان قيل مقدورات الله تعالى عندكم لايتناهى لها. وكذا معلوماته، والمعلومات

(1) فان : اب د، وان : ج (2) فبقى وتراً : اد، فبقى وتر : ج، فبقى وتراً : ب (4) عددان : اب د، عددا : جـ منها : جـ د، - : اب، ثم احدهما : اب د، ثم ان احدهما : جـ (6) لو اضعف به : اب - : جـ د، او اضعف : اب جـ، لو اضعف : د (8) عندهم يدور : ب جـ د، يدور عندهم : 1 : ب : اب د، - : جـ (9) في كل سنة : اب د، في سنة : جـ (10) في ثلاثين : اب جـ د، في كل ثلاثين : د (11) ثلث عشر : ب جـ د، ثلث عشرها : اد (14) له : ب جـ د، لها : ا (16) اله : ا جـ د، الباري : ب. وكذا : اب جـ د، وكذلك : د.

اكثر من المقدورات؛ اذ ذات القديم، صفاته معلومة، وكذا الموجود المستمر الوجود. وليس شئ من ذلك مقصوراً قلنا : نحن اذا قلنا لايتناهى لمقدوراته، لم نرد به ما نريد بقولنا لايتناهى لمعلوماته، بل نريد به ان الله تعالى صفه بعينه بالفترة يتأتى بها الابدان. وهذا التأتى لايتقدم قطعه.

وليس تحت قولنا هذا التأتى لايتقدم، اثبات اشياء فضلاً عن ان توصف بأنها متناهية، او غير متناهية؛ فانما يقع هذا الفلظ لمن ينظر في الملقى من الالفاظ، ويرى توازن لفظ المعلومات والمقدورات من حيث التصريف في اللفظ، فيظن ان المراد بهما واحد. هيئات فلا مناسبة بينهما اليقين. ثم تحت قولنا المعلومات لايتناهى لها ايضاً سر مخالفة السليق منه الى الفهم، اذ السابق منه الى الفهم اثبات اشياء تسمى معلومات لايتناهى لها، وهو محال، بل الاشياء هي الموجودات، وهى متناهية. ولكن * بيان [14-b] ذلك يستدعى تطويلاً.

وقد اندفع الاشكال بالكشف عن معنى هـى التناهية عن المقدورات. فالنظر في الطرق الثاني وهو المعلومات مستغنى عنه في دفع الالزام. فقد بان صحة هذا الاصل بالنتج الثالث من مناهج الادلة المذكورة في التمهيد الرابع من الكتاب.

وعند هذا تطم. وجود الصالح، اذ بان بالقياس الذى ذكرناه، وهو قولنا ان العالم حادث، وكل حادث فله سبب، فالعالم له سبب. 15

(1) معلومة : جـ د، معلوم : اب. وكذا : اب جـ د، وكذلك : د (3) ما تريد : ب جـ د، ما نريده : ا. تريد : ا جـ د، يريد : ب. تطلى : جـ د، - : اب (5) الثانى : د، الثانى : اب جـ د، عن : اب د، من : جـ د، توصف : اب جـ د، بوصف : د (6) فانما : اب جـ د، فانما : د (7) التصريف : ب جـ د، التعريف : ا (8) واحد هيئات : جـ د، واحد وهيئات : اب. فلا : اب جـ د، لا : د. ايضاً : اب، - : جـ د (9) منه : ب جـ د، - : اد (13) مستغنى : اب د، يستغنى : جـ د، بان : د، بان : اب جـ د (15) وعند هذا : اب جـ د، وعندها : د. بالقياس : ا، القياس : ب جـ د.

فقد ثبتت هذه الدعوى بهذا التهج، ولكن بعد لم يظهر لنا الا وجود السبب فاما كونه قديما أو حادثا وصفاته فلم يظهر بعد، فلنشغل به .
الدعوى الثانية :

ندعى ان السبب الذى ابتناه لوجود العالم ، قديم (١) ؛ فانه لو كان حادثا لافتقر الى سبب آخر . وكذا ذلك السبب الآخر ، ويتسلسل اما الى غير نهاية وهو محال ، واما أن ينتهى الى قديم ، لا محالة يقف عنده . وهو الذى نطلبه ، ونسميه صانع العالم . ولا بد من الاعتراف به بالضرورة ، ولا نفى بقولنا قديم ، الا ان وجوده غير مسبوق بعدم . فليس تحت لفظ القديم الا اثبات موجود وقى عدم سابق .

فلا تظن ان القديم معنى زائد على ذات القديم ، فيلزمك ان تقول ذلك المعنى أيضا قديم بقدم زائد عليه ، ويتسلسل الى غير نهاية .
الدعوى الثالثة :

ندعى ان صانع العالم مع كونه موجودا لم يزل ، فهو باق لا يزال لان ما ثبت قدمه استحالة عدمه .

وانما قلنا ذلك ، لانه لو انعدم لافتقر عدمه الى سبب ، فانه طار ، بعد استمرار الوجود في القدم . وقد ذكرنا ان كل طار ، فلا بد له من سبب من حيث انه طار ، لامن حيث انه موجود .

(١) وجود السبب : ب ج د ، وجودا بسبب : ا (٢) وصفاته : ا ب د ، لصفاته : ج (٢-١) فلنشغل به الدعوى : ا ، فلنشغل الآن به الدعوى : ج . فلنشغل بالدعوى : ب ، فلنشغل به . والله الموفق هو الهادى الدعوى : د (٤) فانه : ا ج د ، اذ : ب (٥) وكذا ذلك : ا ب ، وكذلك : ج د . اما : ا ب ج ، الأمر : د (٦) واما ان : د ، او : ا ب ، اذ : ج (٨) فليس : ا ب د ، وليس : ج . لفظ : ج د ، - : ا ب ، وقى : ا ب د ، على قى : ج (٩) تظن : ا ب د ، نظن : ج . زائد : ب ج د ، زائدا : ا (١١) الثالثة : ا ج د ، الثانية : ب .

(١) فانظر الى ما جاء في الاحياء ، ج . ا . ص . ١٠٦ .

[15-a]

وكما افتقر * تبدل العدم بالوجود الى مرجح للوجود على العدم ، فكذلك يفتقر تبدل الوجود بالعدم الى مرجح للعدم على الوجود .

وذلك المرجح (١) اما فاعل يعدم بالقدرة ، أو ضد ، أو انقطاع شرط من شروط الوجود ، ومحال أن يحال على القدرة . اذ الوجود شئ ثابت ، يجوز ان يصدر عن القدرة فيكون القادر باستعماله ، فعل شيئا . والعدم ليس بشئ ، فيستحيل ان يكون فعلا . واقعا باثر القدرة ، فانا نقول فاعل العدم هل فعل شيئا ؟ فان قيل نعم ، كان محالا ، لأن النفى ليس بشئ .

وان قال المعتزلى ، ان المعدوم شئ ، وذات ، فليس ذلك الذات من أثر القدرة ، فلا يتصور ان يقول : الفعل الواقع بالقدرة ، فعل تلك الذات ؛ فانها أزيلت ، وانما فعله قى وجود الذات ، وقى وجود الذات ليس شيئا ، فاذا ما فعل شيئا .

واذا صدق قولنا ما فعل شيئا ، صدق قولنا ، انه لم يستعمل القدرة في أمر البتة . فبقى كما كان ، ولم يفعل شيئا .

وباطل ان يقال انه يعدمه ضده ، لان الضدان فرض حادثا ، اندفع وجوده بمضادة القديم ، وكان ذلك أولى من ان يتقطع به وجود القديم .

(١) وكما : ا ج ، ولما : د ، لانه : ب . تبدل : ا ب د ، تبدل : ج . فكذلك : ا ب ج ، ولذلك : د (٢) تبدل : ا ب د ، تبدل : ج (٣) يعدم : ب ج د ، للعدم : ا . شروط : ج ، شرائط : ا ب د (٤) عن : ا ب د ، من : ج (٥) شيئا فان : ا ب ، شيئا فاذا : ج ، شيئا ام لا فان : د (٨) ان المعدوم : ب ج د ، المعدوم : ا . ذلك : ا ب د ، تلك : ج . القدرة : ا ج د ، القدر : ب (٩) الفعل : ج ، - : ا ب د . تلك : ا ب ج ، ذلك : د . قى وجود : ا ب د ، قى فعل وجود : ج (١١) واذا : ا ب ، فاذا : ج د . ما : ا ب ج ، اما : د (١٣) حادثا : ا ب ج ، حادث : د (١٤) القديم : ا ب د ، القدم : ج .

(١) فانظر الى الاحياء ، ج . ا . ص . ١٠٦ .

و محال ان يكون له ضد قديم ، كان موجودا معه في القدم ، ولم يدمه ، وقد
أعدمه الان . و باطل ان يقال انعدم لانعدام شرط وجوده . فان الشرط ان كان حادثا ،
استحال ان يكون وجود القديم مشروطا بحادث . وان كان قديما ، فالكلام في استحالة
عدم الشرط كالكلام في استحالة عدم المشروط ، فلا يتصور عدمه .

[15-b] فان قيل * فيما ذا تقي عندكم الجواهر والاعراض ؟ قلنا : أما الاعراض فبأقسامها
ونفى بقولنا بأقسامها ان ذواتها لا يتصور لها بقاء .

وتفهم المذهب فيه بأن يفرض في الحركة ، فان الاكوان المتعاقبة في احياز متواصلة
لا توصف بأنها حركات الا بتلاحقها على سبيل دولم التجدد و دوام الانددام . فانها
ان فرض بقاؤها ، كانت سكوتا ، لا حركة . فلا يعقل ذات الحركة مالم يعقل معها
العدم عقيب الوجود . وهذا يفهم في الحركة بغير برهان .

10 واما الالوان وسائر الاعراض انما يفهم بما ذكرناه من انه لو بقي ، لاستحال
عدمه بالقدرة و بالصد كما سبق في القديم ، ومثل هذا عدم ، محال في حق الله تعالى .
فانا بينا قدمه أولا ، واستمرار وجوده فيما لم يزل ، فلم يكن من ضرورة وجود حقيقته ،
فناؤه عقيب ، كما كان من ضرورة وجود الحركة حقيقة ان تقي عقيب الوجود . واما
15 الجواهر فانهدامها بان لا تخلق فيها الحركة والسكون ، فينقطع شرط وجودها فلا يعقل
بقاؤها .

(5) فيما ذا تقي : ب ج ، فيما ذا يفي : ا ، فيما ذا تقي : د . الجواهر والاعراض : ا
ب ج ، الجوهر والعرض : د (6) نفى بقولنا : ا ب ج ، بمعنى قولنا : د (7) تفهم :
ا ب ج ، تفهم : د . احياز : ا ج د ، احياز : ب د (8) توصف : ا ب ج ، يوصف : د (9)
فلا : ا ب د ، ولا : ج (10) واما الالوان : ج ، واما في الالوان : ا ، واما الاكوان : د ، واما
في الاكوان : ب (12) بالصد : ا ب د ، الضد : ج . مثل : ا ب د ، مثال : ج . العدم :
ب ج د ، - : ا (13) وجود حقيقته : ا ب ج ، وجوده حقيقة : د (14) حقيقة :
ج د ، - : ا ب . تقي : ا ب د ، يفي : ج (15) فلا : ا ب ج ، أولا : د .

الدعوى الرابعة :

ندعي ان صانع العالم ليس بجوهر متحيز ، لانه ثبت قدمه ، ولو كان متحيزا ،
لكان لا يخلو عن الحركة في خيظه ، أو السكون فيه ، ومالا يخلو عن الحوادث ، فهو
حادث كما سبق .

5 فان قيل : فم تنكرون على من يسميه جوهر ، ولا يعتقده متحيزا ؟ قلنا : العقل
عندنا لا يوجب الامتناع من اطلاق الالفاظ ، وانما يمنع عنه اما الحق اللغة ، واما الحق
الشرع .

[16-a] أما حق اللغة : فذلك اذا ادعى انه موافق لوضع * اللسان فيبحث عنه . فان
ادعى واضعه له ، أن اسمه على الحقيقة ، أي واضع اللغة وضعه له ، فهو كذب على
10 اللسان . وان زعم انه استعاره نظرا الى المعنى الذي به شارك المستعار منه . فان صلح
للاستعارة لم ينكر عليه لحق اللغة ، وان لم يصلح ، قيل له اخطأت على اللغة . ولا
يستعظم ذلك الا بقدر استعظام صنيع من يبعد في الاستعارة . والنظر في ذلك لا يليق
بمباحث العقول .

واما حق الشرع وجواز ذلك ونحرجه ، فهو بحث فقهي يجب طلبه على الفقهاء . اذ لا
15 فرق بين البحث عن جواز اطلاق الالفاظ من غير ارادة متنى فاسد وبين البحث
عن جواز الافعال . وفيه رأيان :

(3) في : د ، عن : ا ب ج . فيه : ا ب د ، - : ج (5) فم : ا ، م : ب ج د . تنكرون :
ا ب ج ، ينكرون : د (6) عنه : ا ب ، منه : ج د . لحق : ا ب ، بحق : ...
بحق : ج د (8) اما حق : ب ج د ، واما حق : ا . فيبحث : ب ج د ، فيبحث : ا
(9) واضعه له : ا ب ، واصفه به : ج ، وضعه له : د . ان : ا ب ، انه : ج ، - : د . اسمه :
... له : ا ب ج ، - : د (10) نظرا : ا ب ج ، نظر : د . شارك : ا ب ، يشارك :
ج د (11) لم ينكر : ا ب د ، لم يحجز : ج . لحق : ا ب ، بحق : ج د . ولا : ا ب د ،
ولم : ج (12) صنيع : ا ب ، صنع : ج د . في الاستعارة : ا ب د ، في حقه الاستعارة
ج (15) عن : ا ب ج ، في : د .

أما أن يقال : لا يطلق اسم في حق الله تعالى إلا بالأذن ، وهذا لم يرد فيه
أذن فيحرم . وأما أن يقال : لا يحرم إلا بالهي وهذا لم يرد فيه نهى فينظر ، فإن كان
يؤهم خطأ فيجب الاحتراز عنه ، لأن إيهام الخطأ في صفات الله تعالى حرام ؛ وإن لم
يؤهم خطأ لم يحكم بتحريمه ، وكلا الطرفين محتمل . ثم الإيهام يختلف بالالفاظ ، وعادات
الاستعمال : فرب لفظ يؤهم عند قوم ، ولا يؤهم عند غيرهم .

الدعوى الخامسة : (١)

ندعى أن صانع العالم ليس بجسم ، لأن كل جسم ، فهو : مؤلف من
جوهرين متحيزين ، وإذا استحال أن يكون جوهرًا ، استحال أن يكون جسمًا ، ونحن لانفى
بالجسم الا هذا ، فإن ساء مسم جسمًا ولم يرد هذا المعنى ، كانت المضايقة معه لحق اللغة أو لحق
[١٦-٦] الشرع لالحق * العقل ، فإن العقل لا يحكم في الإطلاق الالفاظ ، ونظم الحروف
والأصوات التي هي اصطلاحات ، ولا أنه لو كان جسمًا ، لكان مقدرا بمقدار مخصوص
يجوز أن يكون أصغر منه ، أو أكبر ، ولا يترجح أحد الجائزين على الآخر إلا بمخصص
ومرجح كاسبق ، فيفتقر الى مخصص ينصرف فيه فيقدره بمقدار مخصوص ، فيكون مصنوعا
لاصانما ، ومخلوقا لاخالقا .

(١) أما : أب د ، أحدهما : ج . تعالى : أب د ، - : ج (٢) فيحرم : أب ج :
فيحرم إطلاقه : د . كان : أ ج د ، - : ب . عنه : أب ، منه : ج د . تعالى : ج د ، - :
أ ب (٣) يؤهم : أب ج ، تؤهم : د . لم يحكم : أب د ، يحكم : ج . الطرفين : أ د ،
الطرفين : ب ج . ثم : أب ج ، و : د (٧-٨) مؤلف : د ، مؤلف : أب ج .
من جوهرين : أب ج ، وأقل الاجسام ما تألف من جوهرين : د . وإذا : ب ج د ،
فإذا : أ . (٩) فإن ساء مسم : أب ج ، فإن ساء احد : د . لحق : . . . لحق : أب
ج ، بحق : . . . د (١٠) لحق : أب ج ، بحق : د (١١-١٢) مخصوص يجوز : أب د ،
مخصوص ويجوز : ج (١٢) على : أ ج ، عن : ب د (١٣) مرجح : أ ج د ، بمرجح :
ب (١٣-١٤) مصنوعا . . . خالقا : أب د ، مصنوعا ومخلوقا لاصانما ولا خالقا : ج .

[١] فانظر الى الاحياء ج ١٠ ص ١٠٧ ، والى الجام الموام ، ص ٣٣ ، مصر ١٣٠٩ .

الدعوى السادسة : (١)

ندعى أن صانع العالم ليس بعرض ، لانا نفى بالعرض ما يستدعى وجوده ذاتا يقوم
به . وذلك الذات جسم أوجوه ، ومهما كان الجسم واجب الحدوث ، كان الحال فيه أيضا
حادثا لا محالة ؛ إذ بطل انتقال الاعراض .

وقد بينا أن صانع العالم قديم ، فلا يمكن أن يكون عرضا وإن فهم من العرض
ما هو صفة لشيء من غير أن يكون ذلك الشيء متحيزا ، فنحن لانتكر وجود هذا .
فانا نستدل على صفات الله تعالى ، نعم ، يرجع النزاع الى إطلاق اسم الصانع والفاعل .
فإن إطلاقه على الذات الموصوفة بالصفات ، أولى من إطلاقه على الصفات .

فإذا قلنا الصانع ليس بصفة ، عتينا به أن الصنع مضاف الى الذات التي تقوم بها
الصفات ، لا الى الصفات . كما أننا اذا قلنا : التجار ليس بعرض ولا صفة ، عتينا به
أن صفة التجارة غير مضافة الى الصفات بل الى الذات الواجب وصفها بحملة من الصفات
حتى يكون صانعا . فكنا القول في صانع العالم ؛ وإن اراد المنازع في تسميته بالعرض
أمرا غير الحال في الجسم وغير الصفة القائمة بالذات ، كان الحق في منعه للغة او للشرع
[١٧-٨] لا * للعقل .

(٢) لانا : أب ج ، - : د (٣) به وذلك : أب د ، بتلك : ج (٤) بطل : أب
د ، يبطل : ج (٥) بينا : أ ج د ، يتنا : أ . فلا : أب ج ، ولا : د (٦) وجوده هنا :
أ ب ج ، وجوده هنا : د (٧) تعالى : أب د ، سبحانه : ج . النزاع : أب ج ،
التنازع : د (٨) الموصوفة : ج . الموصوف : أب د (٩) تقوم : أب د ، يقوم : ج
(١٠) أنا : ب د ، - : أ ج . بعرض ولا صفة : أ ج د ، بصفة ولا عرض : ب (١٢)
في تسميته : أ ، - : ب ج د (١٣) في : أ ج د ، من : ب . للشرع : أ د ، الشرع : ب ج .

[١] قارن بما جاء في الاحياء ج ١٠ ص ١٠٧ .

الدعوى السابعة :

ندعى انه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست ، ومن عرف معنى لفظ الجهة ، ومعنى لفظ الاختصاص ، فهم قطعاً استحالة الجهات على غير الجواهر والاعراض ؛ اذ الحيز معقول وهو الذى يختص الجواهر به ، ولكن الحيز انما يصير جهة اذا اضيف الى شئ آخر متحيز .

5 فالجهات ست : فوق وأسفل وقدام وحلف ويمين وشمال . فعنى كون الشئ فوقاً هو انه في حيز يلى جانب الرأس ، ومعنى كونه تحتاً انه في حيز يلى جانب الرجل . وكذا سائر الجهات (١) . فكل ما قيل فيه انه في جهة ، فقد قيل انه في حيز مع زيادة اضافة . وقولنا : الشئ في حيز ، يعقل بوجهين : أحدهما أنه يختص به بحيث يمنع مثله من ان يوجد بحيث هو ، وهذا هو الجواهر ، والآخر ان يكون حالاً في الجواهر . فانه قد يقال انه بجهة ولكن بطريق التسمية للجواهر ، فليس كون العرض في جهة ككون الجواهر ؛ بل الجهة للجواهر اولا وللعرض بالتسمية . فهذان وجهان معقولان في الاختصاص بالجهة .

فان اراد الخصم أحدهما ، دل على بطلانه ما دل على بطلان كونه جوهرًا او

(2) الست : ا ج د ه الستة : ب . عرف معنى لفظ : ب ج د ، عرف لفظ : (3) الجهات : ب ج د ه الجهة : ا (6) فالجهات ب ج د ه للجهات ب ج د ه كجهات : ا . ست : ج د ه الست : ا ه ستة : ب (7) جانب : ا ج د ه جهة : ب . تحتاً : ب ج د ه تحتاً : ا ه : ا ب د ه هو انه : ج . كذا : ا د ه كذلك : ج . ب (8) الجهات فكل : ا د ه الجهات وكل : ج ه الجهات كذا فكل : ب . حيز : ا ب د ه جهة : ج (9) بوجهين : ب ج د ه لوجهين : ا ه : ب : ا ب ج د ه : د (10) هذا هو الجواهر : ا ب ج د ه هذا حق الجواهر : د . والآخر : . . . في الجواهر : ا ج د ه : ب (11) لكن : ب ج د ه لكنه : ا ه في جهة : ا ب ج د ه في الجواهر : د (12) الجهة : ا ج د ه : ب . اولا : ج ه ، اولى : ا ب د ه . وللعرض بالتسمية : ا ج ه . وللعرض بطريق التسمية : ب ه بالتسمية : د ه .

(١) فانظر الى الاحياء ج ، ا ، ص ١٠٧ .

عرضاً . وان اراد امراً غير هذا ، فهو غير مفهوم ، فيكون الحق في اطلاق لفظه المتفك عن معنى مفهوم ولغة والشرع للعقل فان قال الخصم : انا اريد بكونه بجهة بمعنى سوى هذا ، فلم ننكره فاقول اما لفظك فانما انكره من حيث انه يوم المفهوم الظاهر منه ، [17-b] وهو ما يعقل للجواهر والعرض . وذلك كذب على الله تعالى . وأما مرادك * منه

5 فلست انكره ، فان مالا أفهمه كيف انكره ، وعساك تريد به علمه وقدرته . وأما لا انكر كونه بجهة على معنى انه عالم ، وقادر ؛ فانك اذا فتحت هذا الباب ، وهو ان تريد باللفظ غير ما وضع اللفظ له وبدل عليه في التفاهم لم يكن لما تريد به حصر ، فلا انكره . عالم تعرب عن مرادك بما أفهمه من أمر يدل على الحدوث . فان كل ما يدل على الحدوث فهو في ذاته محال ، وبدل ايضا على بطلان القول بالجهة ، لأن ذلك يطرق الجواز اليه ويخوجه الى مخصص يخصه بأحد وجوه الجواز ؛ وذلك محال من وجهين .

10 أحدهما ان الجهة التي تخص به ، لا تخص به لذاته . فان سائر الجهات متساوية بالاضافة الى القابل للجهة ، فأخصاصه ببعض الجهات الممثلة ليس يوجب لذاته ، بل هو

(1) وان اراد امراً : ا ب د ه ، فان اراد به امراً : ج ه غير هذا : ا ب ج ه غير هذا : د ه غير مفهوم . . . اطلاق : ا ب د ه : ج ه لفظه المتفك عن معنى : ا ه لفظه المتفك عن معنى : ب ه ، فلفظ المتفك من معنى : د ه : ج ه (2) مفهوم : ا ب د ه غير مفهوم : ج ه . للغة أو الشرع : ب ه ، للغة والشرع : ا د ه . انا : ا ب ه ، انما : ج د ه (3) فلم ننكره : ا د ه ، فلم ننكره : ج ه ، فلم ننكره : ب ه . فاقول اما : ا ب ج ه ، فقول له اما : د ه . انكره : ا ب ج ه ، ننكره : د ه . انه يوم : ب ج ه ، انه يوم : د ه . توهم : ا (4) وهو : ا ب د ه : ج ه . يعقل للجواهر : ا ب د ه ، للعقل الجواهر : ج ه . تعالى : ب ج د ه : ا (5) كيف : ا ب ج ه ، فكيف : د ه (6) وقادر : ا ب ج ه ، قادر : د ه . ان تريد : ا ج د ه ، انك تريد : ب (7) في : ا ب د ه ، من : ج ه . تريد : ا ب د ه ، يريد : ج ه (8) كل : ا ب ج ه ، كان : د ه (9) يطرق : ا ب ج ه ، تطرق : د ه (10) محال : ا ه ، باطل : ب ه : ج د ه (11) أحدهما : ا ب ج ه ، أحدهما : د ه . لذاته : ا ب د ه : ج ه متساوية : ا ب ج ه ، متشابهة : د ه (12) القابل : ا د ه ، المقابل : ب ه . للجهة : ا ب ه ، بالجهة : د ه للجميع : ج ه .

جائز ، فيحتاج الى مخصص بخصه ؛ ويكون الاختصاص فيه ، معنى زائدا على ذاته ، وما تطرق الجواز اليه ، استحالة قدمه ، بل القديم عبارة عما هو واجب الوجود من جميع الجهات .

فان قيل اختص بجهة فوق لأنه أشرف الجهات ، قلنا : انما صارت الجهة جهة فوق بخلقه العالم في هذا الحيز الذي خلقه فيه ، فقبل خلق العالم لم يكن فوق ، ولا تحت اصلا ، اذ هما مشتقان من الرأس والرجل . ولم يكن اذ ذاك حيوان قسمي الجهة التي تلي رأسه فوقا ، والمقابل له تحت .

والوجه الثاني انه لو كان بجهة ، لكان محازيا لجسم العالم . وكل محاز ، فاما ان يكون اصغر منه ، واما اكبر ، واما مساويا . وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار ؛ وذلك المقدار يجوز * في العقل ان يفرض اصغر منه ، او اكبر ، فيحتاج الى مقدر ومخصص .

فان قيل : لو كان الاختصاص بالجهة ، يوجب التقدير ، لكان العرض مقدرا . قلنا : العرض ليس في جهة بنفسه ، بل بتبعيته للجوهر . فلا جرم هو ايضا مقدر بالتبعية ، فانما نعلم انه لا توجد عشرة أعراض الا في عشرة جواهر ، ولا يتصور ان يكون

(1) ويكون : ا ب ج ، فيكون : د د . فيه : ا ج د . - : ب (2) تطرق : ا ب ج ، بطرق : د . القديم عبارة عما : ا ج ، القديم انما هو عبارة عما : ب ، القديم عبارة عن : د (4) لانه : ا د ، لانها : ب ج (5) فيه : ج ، - : ا ب د (6) اصلا : ج ، - : ا ب د (7) فوق : ا د ، فوق : ب ج . له : ا ج د ، لها : ب . تحت : ا د ، تحت : ب ج (8) والوجه : ب ج د ، الوجه : ا (8) فاما ان . . . مساويا : ا ، فاما اصغر واما اكبر واما مساو : ب ، فاما اصغر منه او اكبر واما مساو : ج ، اما صغير واما كبير واما مساو : د (9) بمقدار : ا ج د . - : ب (12) بتبعيته : ا ج د ، بتبعيته : ب . الجوهر : ا د ، للجوهر : ج ، في الجوهر : ب . ايضا مقدر : ا ب د ، ايضا هو مقدر : ج (13) لا توجد : ب ، لا يوجد : ا ج د . اعراض الا : ب ج د ، اعراض متائلة الا : ا .

في عشرين . فتقدير الاعراض بالمشرة ، لازم بطريق التبعية لتقدير الجواهر ، كما لازم كونه بجهة بطريق التبعية .

فان قيل : فان لم يكن مخصوصا بجهة فوق ، فما بال الوجوه والأيدي ترفع الى السماء في الأدعية شرعا وطبعا ؟ وما باله - صلى الله عليه وسلم - قال للجارية التي قصد اعتاقها ، واراد ان يستيقن ايمانها ؟ اين الله ؟ فاشارت الى السماء ، فقال انها مؤمنة .

فالجواب عن الأول : ان هذا يضاهي قول القائل : ان لم يكن الله في الكعبة ، وهي بيته ، فما بالناس نجحوا ونزوره ؟ وما بالناس نستقبله في الصلاة ؟ وان لم يكن في الارض ، فما بالناس نتدلل بوضع وجوهنا على الأرض في السجود ؟ وهذا هذيان ؛ بل يقال : قصد الشرع من تعبد الخلق باستقبال الكعبة في الصلاة ملازمة الثبوت في جهة واحدة ؛ فان

ذلك ، لا محالة ، أقرب الى الخشوع ، وحضور القلب من التردد على الجهات . ثم لما كانت الجهات متساوية من حيث امكان الاستقبال ، خصص الله تعالى بقعة مخصوصة بالتشريف والتعظيم ، وشرفها بالاضافة الى نفسه ، واستمال القلوب اليها بشرفه ليثبت على استقبالها . فكذلك السماء قبلة الدعاء ، كما ان البيت قبلة الصلاة * ، والمعبود بالصلاة ، والمقصود بالدعاء منزله عن الخلول في البيت ، والسماء . ثم في الاشارة بالدعاء الى

(1) فتقدير : ب ج د ، فتقدير : ا . بالمشرة : ا ب ج ، بمشرة : د (1-2) لتقدير التبعية : ا ب ج ، - : د (3) قيل : ا ب د ، قال : ج . ترفع : ب ج ، يرفع : د ، - : ا (5) يستيقن : ب د ، يستيقن : ا ج (6) فالجواب : ا ب د ، والجواب : ج (7) وهي : ا ب ، وهو : ج د . نجحوا ونزوره : ا ج د ، نجحوا ونزورهم : ب . في الصلاة : ا ب د ، في الصلوات : ج (9) الشرع : ا ج د ، الشارع : ب . باستقبال الكعبة : ج ، بالقبلة : ا ب ، بالكعبة : د . الصلاة : ا ب ج ، الصلوات : د (11) تعالى : ب ج ، - : ا د (12-13) ليثبت على : ا ب ج ، ليثبت القلوب على : د (13) الدعاء : ب ج د ، للدعاء : ا (14) والسماء : ا ب ج ، او في السماء : د .

السما، سر لطيف يمز من يتنبه لأمثاله . وهو ان نجاة العبد و فوزه في الآخرة بان يتواضع لله في نفسه ويمتد التعميم لربه .

5 والتواضع والتعظيم عمل القلب ، وآلته العقل . والجوارح انما استعملت لتطهير القلب وتركيبته ، فان القلب خلق خلقة يتأثر بالمواظبة على اعمال الجوارح ، كما خلقت الجوارح متأثرة بمعتقدات القلوب . ولما كان المقصود ان يتواضع في نفسه بعقله وقلبه بان يعرف قدره ليعرف بحسنة رتبته في الوجود لجلال الله تعالى وعلمه ، وكان من اعظم الأدلة على خسته الموجبة لتواضعه انه مخلوق من تراب : فكيف ان يضع على التراب الذي هو اذل الاشياء ، وجهه الذي هو اعز الاعضاء ليستشعر قلبه التواضع بفعل الجهة في تماسها الأرض ، فيكون البدن متواضعا في جسمه وشخصه وصورته بالوجه الممكن فيه ، هو مائة التراب الوضع الخسيس . ويكون العقل متواضعا لربه بما يليق به ، وهو معرفة الصفة ، سقوط الرتبة ، وخسة المنزلة عند الالتقاء الى ما خلق منه .

فكذلك، التعظيم لله تعالى وظيفية على القلب فيها نجاة . وذلك ايضا ينبغي ان يشترك فيه الجوارح بالقدر الذي يمكن ان تحمل الجوارح عليه ، وتعظيم القلب بالاشارة الى علو

(3) انما : ا ج د ، اذا : ب (4) خلقة : ا ب ج ، - : د (5) بمعتقدات : ا ب ، لمعتقدات : ج د . يتواضع في : ا ج د ، يتواضع لله في : ب (6) ليعرف : ب ج د ، ليعلم : ا . بحسنة : ا ب ج ، بحسنة : د . رتبته : ا ب د ، رتبته : ج . تعالى : ا ب ، - : ج د (7) الموجبة : ا ب ج ، الموجب : د (8) اذل : ا ج د ، اقل : ب . بفعل الجهة في تماسها : ا ب د ، بحمل الجهة و تماسها : ج (9) في جسمه وشخصه وصورته : ا ج د ، في شخصه وصورته وجسمه : ب (10) يليق : ب ج د ، يتعلق : ا . الصفة : ا ، الصفة : ب د ، الصفة : ج (11) الرتبة : ا ب ج ، المرتبة : د . وخسة : ا ج د ، وعنه خسة : ب (12) فكذلك : ا ب ، وكذلك : ج د . تعالى : ب ج ، - : ا د . وظيفية : ا ب ج ، وصيفة : د . فيها : ا د ، فيه : ب ج . وذلك : ا ب ج ، وكذلك : د . يشترك : ا ج د ، يستشرك : ب (13) الجوارح بالقدر : ا ج ، الجوارح والقدر : ب د . يمكن : ا ج ، يمكنه : ب د . تحمل : ا ب ج ، يحتمل : د . عليه : ا ، - : ب ج د .

الرتبة على طريق المعرفة والاعتقاد ، وتعظيم الجوارح بالاشارة الى حبيته الملو الذي هو اعلى الجهات وارغمها في الاعتقادات * فان غاية تعظيم الجارحة ، استعمالها في الجهات حتى ان من المتبادر المفهوم في المحاورات ان يفصح الانسان عن علو رتبة غيره ، وعظم ولايته ، فيقول امره في الساء السابقة : وهو انما ينه على علو الرتبة ، ولكن يستعير له علو المكان . وقد يشير برأسه الى الساء في تعظيم من يريد تعظيم امره ، اي امره في الساء اي في الملو ، وتكون الساء عبارة عن العلو .

فانظر كيف تلطف الشرع بقلوب الخلق وجوارحهم في سياقها الى تعظيم الله تعالى وكيف جهل من قلت بصيرته ، ولم يلتفت الا الى ظواهر الجوارح والأجسام وغفل عن اسرار القلوب ، واستغناها في التعظيم عن تقدير الجهات ، وظن ان الاصل ما يشار اليه بالجوارح ، ولم يعرف ان المظنة الاولى للتعظيم بالقلب لله ، وان تعظيمه باعتقاد علو الرتبة ، لا باعتقاد علو المكان ، وان الجوارح في ذلك خدم واتباع يخدمون القلب على الموافقة في التعظيم بالقدر الممكن فيها ، ولا يمكن في الجوارح الا الاشارة الى الجهات فهذا هو السر في رفع الوجوه الى الساء عند قصد التعظيم ، ويضاف اليه عند الدعاء أمر

(1) الذي هو : ا ب ج ، التي هي : د (2) فان : ا ب ج ، وان : د (3) من : ا ، - : ب ج . رتبة : ج ، مرتبة : د ، رتبة : ا ب (4) عظم : ا ب د ، عظيم : ج (5) تعظيم من يريد : ا ب ج ، - : د . تعظيم ... امره : ا ج د ، يريد امرى ان امرى : ب (6) تكون : ج ، يكون : ا ب د (7) تعالى : ب ج ، - : ا د (8) اولم : ب ج د ، فلا : ا . ظواهر : ا ج د ، ظاهر : ب (9) استغناها : ب ج د ، استغناء بها : ا . وظن : ب ج د ، فظن : ا (10) للتعظيم بالقلب لله وان تعظيمه : ا ، التعظيم بالقلب فان التعظيم : ب ، لتعظيم القلب وان تعظيمه : ج د (11) يخدمون : ب ، - : ج د ، تخدم : ا (12) بالقدر : ا ، بقدر : ب ج د ، ولا : ا ج د ، اذلا : ب . الا الاشارة : ب ج د ، بالاشارة : ا (13) يضاف اليه : د ، يضاف اليه : ا ب ، انتصاب اليد : ج .

آخر ، وهو ان الدعاء لا ينفك عن سؤال نعمة من نعم الله تعالى ، وخزان نعمة السموات ، وخزان أرزاقه الملائكة ومقرهم ملكوت السموات ، وهم الموكلون بالأرزاق ، وقد قال الله تعالى ، « وفي السماء رزقكم وما توعدون » (١) والطبع يتقاضى الاقبال بالوجه على الخزائنة التي هي مقر الرزق المطلوب . فطلاب الارزاق من الملوك ، اذا اخبروا بفرقة الأرزاق على باب الخزائنة ، مالت * وجوههم وقلوبهم الى جهة الخزائنة ، وان لم يعتقدوا أن الملك في الخزائنة ، فهذا هو محرك وجوه أرباب الدين الى جهة السماء طبعاً وشرعاً .

فاما العوام فقد يعتقدون أن معبودهم في السماء فيكون ذلك أحد أسباب اشاراتهم الى السماء ، تعالى رب الارباب عما اعتقد الزائفون علوا كبيرا .

10 وأما حكمه بالإيمان للجارية ، لما اشارت الى السماء ، فقد انكشف به ايضا . اذ ظهر أن لاسبيل للاخرس الى تفهيم علو الرتبة الا بالإشارة الى جهة العلو ، فقد كانت خرساء كالحكي ، وقد كان يظن بها انها من عبدة الاوثان ومن تعتقد آلهها في بيت الاصنام ، فاستنطقت عن معتقدها ، فعرفت بالاشارة الى السماء ان معبودها ليس في

(1) نعم : ا ب ج ، نعمة : د ، نعمه : ا ج د ، نعمته : ب (4) على : ب ج د ، الى : ا (5) اخبروا : ا ب ج ، اخبروا : د . الخزائنة : ا ب ج ، الملك : د . (8) فاما : ا ب ج ، واما : د (9) الى السماء : ب ، - : ا ج د . اعتقد الزائفون : ب ، اعتقده الزائفون : ج د ، اعتقده : ا (10) بالإيمان للجارية : ا ج ، للجارية بالإيمان : ب د . فقد : د ، - : ا ب ج (11) للاخرس : ا ب ج ، الاخرس : د . تفهيم ... الرتبة : ا ج د ، تفهيم .. الرتبة : ب ، فقد : ب ج د ، وقد : ا (12) بها : ا ب د ، - : ج . عبدة : ا ج د ، عبادة : ب . ممن : ج د ، من : ا ، - : ب . تعتقد : د ، يعتقد : ا ب ج . آلهها : ب د ، الهه : ا ، الرب : ج (13) عن معتقدها : ج د ، بمعتقدها : ا ، لمعتقدها : ب

(١) سورة الذاريات ، ٧٢ .

بيوت الاصنام كما يتقده اولئك .

فان قيل : فنفى الجهة يؤدي الى المحال ، و هو اثبات موجود تخلو عنه الجهات الست ، و يكون لادخل العالم ولا خارجه ، ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه ، و ذلك محال . قلنا : مسلم ان كل موجود يقبل الاتصال ، فوجوده لا متصلاً ولا منفصلاً ، محال . وان كل موجود يقبل الاختصاص بجهة ، فوجوده مع خلو الجهات الست عنه ، محال . فاما موجود لا يقبل الاتصال ، ولا الاختصاص بالجهة ، فضله عن طرفي النقيض ، غير محال . وهو كقول القائل : يستحيل موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالماً ولا جاهلاً . فان احد المتضادين لا يحلوا الشيء عنه فيقال له ان كان ذلك الشيء قابلاً للمتضادين ، فيستحيل خلوه عنهما ، وان كان غير قابل لهما * ، لا يستحيل خلوه عنهما . [20-a]

10 أما الجماد الذي لا يقبل [واحداً منها لانه قد فقد شرطهما و هو الحياة ، فخلوه عنهما ليس بمحال . فكذلك شرط الاتصال و الاختصاص بالجهات ، استخيز و القيام

(1) بيوت : ا ب د ، بيت : ج ، يتقده : ج ، يعتقدون : ا ب د (2) نفى : ا ب ج ، تقى : د . يؤدي : ب ج ، مؤد : ا ب . المحال : ب ج د ، محال : ا . عنه : ب ج د ، منه : ا (3) ولا منفصلاً عنه : ا ب د ، - : ج (4) الاتصال ... يقبل : ا ب ، الاتصال و الاتصال فوجوده مثلاً لا متصلاً محال وان كل موجود يقبل : د ، - : ج (5) بجهة : ا د ، بالجهة : ب ج ، فوجوده ... الجهات : ا ب ج ، وجوده مع خلو من الجهات : د . الست : ا ج د ، الستة : ب . عنه : ا ج د ، - : ب د (6) الاتصال ولا الاختصاص : ا ج د ، الاتصال ولا اتصال : ب . بالجهة : ا ب ج ، بجهة : د (7) موجود لا يكون عاجزاً : ا ب ج ، ان يكون موجوداً لا عاجزاً : د (8) احد : ب ج د ، - : ب . عنه : ب ج د ، عن احدهما : ا . له : ا ج د ، - : ب . للمتضادين : ا ب ج . للمتضاد : د (9) عنهما وان كان ... اما : ا . عنهما واما : ج ، عنهما واما : د . عنهما : ب (10) الجماد : ج د ، فالجماد : ب ، الجدار : ا . الذي : ا ج د ، - : ب . واحداً : ا ج د ، واحد : ب . قد : ج د ، - : ا ب د (11) والقيام : ا ب د ، او القائم : ج

بالتخيـز . فاذا فقد هذا لم يستحل الخلو عن متضاداته ، فيرجح النظر اذا الى ان موجودا ليس بمتخيـز ولا هو في متخيـز ، بل هو فاقد شرط الاتصال والاقصال ، هل هو محال ام لا ؟

فان زعم الخصم ان ذلك محال وجوده ، فقد دللنا عليه ، بانه مهما بان ان كل متخيـز حادث ، و ان كل حادث يفترق الى فاعل ليس بحادث ، فقد لزم بالضرورة من هاتين المقدمتين ثبوت موجود ليس بمتخيـز . اما الاصلان فقد اثبتناهما ، و اما الدعوى اللازمة منهما فلا سبيل الى جردها مع الاقرار بالاصلين .

فان قال الخصم : ان مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم الى اثباته غير مفهوم . فيقال له : ما الذي اردت بقولك « غير مفهوم » ؟ فان اردت به انه غير متخيـل ، ولا متصور ، ولا داخل في الوهم ، فقد صدقت . فانه لا يدخل في الوهم والتصور والخيال ، الاجسم له لون و قدر . فالمتفك عن اللون و القدر لا يتصوره الخيال . فان الخيال قد انس بالبصرات فلا يتوهم الشيء الا على وفق مارآه ، ولا يستطيع ان يتوهم ما لا يوافقه . وان اراد الخصم انه ليس بمقول ، أى ليس بمعلوم بدليل العقل ، فهو محال . اذ قدمنا الدليل على ثبوته ، ولا معنى للمقول ، الا ما اضطر العقل الى الازعان للتصديق به بموجب

(1) الخلو عن : ا ب د ، الخلو اذا عن : ج . فيرجح : ا ج د ، فرجح : ب ، الى : ا ب ج ، - : د (4) بانه : ا ب ، لانه : د ، فانه : ج (6) ثبوت موجود : ا ب ج ، ثبوت وجود موجود : د (8) فان قال الخصم : ب ج د ، فان قيل : ا (9) ما الذى : د ، اما الذى : ا ب ج . فان : ا ب د ، ان : ج ، به : ا ب د ، - : ج (10) فى الوهم والتصور : ب ج ، فى التصور والوهم : ا د (11) لا يتصوره الخيال : ا ب ج ، لا يتصور الخيال فيه : د (12) بالبصرات : ا ب د ، المتصورات : ج . فلا يتوهم : ا ب د ، فلا يتصور : ج . مارآه : ا ج د ، مارآه : ب (13) الخصم : ا ج د ، - : ب . (14) العقل فهو : ا ب ج . العقل فيثبت فهو : د . اضطر . . . بموجب : ا د ، يضطر العقل الى الازعان به والتصديق بموجب : ب ، يضطر العقل الى الازعان بالتصديق له بموجب : ج .

[20-b] الدليل الذى لا * يمكن مخالفته . وقد تحقق هذا .

فان قال الخصم : فما لا يتصور فى الخيال ، لا وجود له ، فلنحكم بان الخيال لا وجود له فى نفسه . قلنا : فان الخيال نفسه لا يدخل فى الخيال ، والرؤية لا تدخل فى الخيال ، وكذا العلم والقدرة ، وكذلك الصوت ، والرائحة ، والحركة . ولو كلف الوهم ان يتحقق ذات الصوت ، لقدر له لونا و مقدارا ، و تصوره كذلك .

وهكذا جميع احوال النفس من الخجل والوجل والعشق والنضب والفرح والحزن والعجب . فمن يدرك بالضرورة هذه الاحوال من نفسه ويسوم خياله ان يتحقق ذات هذه الاحوال ، فيجده يقصر عنه الا بتقدير خطأ ، ثم ينكر مع ذلك وجود موجود لا يدخل فى خياله . فهذا سبيل كيفية كشف الفطاء عن المسئلة .

وقد جاوزنا حد الاختصار ، ولكن المتقدمات المختصرة فى هذا الفن اراها مشتبهة على الاطانيب فى الواضحات ، و الشروع فى الزيادات الخارجة عن المهبات مع التسامح فى مضايقات الاشكالات . فرأيت قل الاطانيب من مكان الوضوح الى مواقع التموضع اهم و اولى .

الدعوى الثامنة :

ندعى ان الله تعالى منزّه (١) عن ان يوصف بالاستقرار على العرش . فان كل

(2) فما : ا ب ج ، ما : د (3) قلنا : ا ، - : ب ج د (4) وكذا : ا ، وكذلك : ب ج د . وكذلك : ب ، وكذا : ا ج ، - : د . والحركة : ج ، - : ا ب د . (5) لقدر : ا ب ج ، بقدر : د . لونا : ا ب د ، ذاتا : ج . تصوره : ا ب د ، يصوره : ج (7) خياله : ا ج د ، الخيال : ب (8) ذات : ا ج د ، - : ب . فيجده : ب ج د ، فتجده : ا . يقصر عنه الا : ا ب د ، مقصر اليه : ج . مع فلك : ا ب ج ، بعد ذلك : د (9) كيفية : ج ، - : ا ب د (10) المتقدمات : ا ب ج ، المتدل ان : د (11) والشروع : ا ب د ، والتسرع : ج . الزيادات : ا ج د ، - : ب (12) من : ب ج د ، عن : ا . مكان : ا ب ج ، مظن : د . ان الله : ج د ، انه : ا ب .

(١) فانظر الى الجسام الموام عن علم الكلام ، ص ١٣ وما بعدها ، المطبعة

متمكن على جسم و مستقر عليه ، مقدر ، لاحالة ، فانه اما ان يكون أكبر منه او اصغر او مساويا . و كل ذلك لا يخلو عن التقدير . و لانه لو جاز ان يماسه جسم العرش من هذه الجهة العليا ، لجاز ان يماسه من سائر الجهات ، فيصير محاطا به . والخضم لا يمتد [21-8] ذلك بحال ، و هو لازم على مذهبه * بالضرورة و على الجملة فلا يستقر على الجسم 5 الاجسام ولا يحل فيه الا عرض . وقد بان انه تعالى و تقدس ليس بجسم ولا عرض ، فلا يحتاج الى افراد هذه الدعوى باقامة البرهان .

فان قيل : فما معنى قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » (١) وما معنى قوله عليه السلام : « ينزل الله تعالى كل ليلة الى السماء الدنيا »

قلنا الكلام على الظواهر الواردة في هذا الباب طويل ، و لكن نذكر منها في هذين الظاهرين يرشد الى ماعداها ، و هو انا نقول الناس في هذا فريقان : عوام و علماء .

و الذي نراه اللائق بعوام الخلق ان لا يخاض بهم في هذه التأويلات ، بل يترع

(١) مقدر ، لا محالة : ج د ، لا محالة مقدر : ب ، فقدر لا محالة : ا . أكبر منه او اصغر : ا ج د ، اصغر منه او أكبر : ب (٢) العرش : ا ، - : ب ج د . (٣) العليا : ا ، - : ب ج د . لجاز : ا ج د ، جاز : ب (٤) فلا يستقر : ا ، ولا يستقر : ب ج د (٥) انه تعالى و تقدس : ا ، انه تعالى : ب د ، تعالى انه : ج (٦) افراد : ا ب د ، اقران : ج . البرهان : ا ب د ، دليل : ج (٧) تعالى : ا ب سبحانه : ج ، - : د (٨) عليه السلام : ب ج د ، صلعم : ا . الله تعالى : ا ب د ، وبنا : ج . السماء : ا ، سماء : ب ج د (٩) طويل : ا ج د ، تطول : ب . ولكن : ب ج د ، ولكننا : ا . منها : ب ، منهاجا : ا ، منه : ج د (١٠) الظاهرين يرشد : ا ، الظاهرين مرشدا يرشد : ب ج د . ماعداها : ا ، ماعداه : ب ج د (١٢) اللائق : ا ب ج ، البق : د .

(١) سورة طه : ٩٠ ، ٥ . انظر في هذا الموضوع الى الجوامع العوام ، ص ٩ ، ١١ ، ١٦ ، و الى الاحياء ، ج ١ ص ١٠٨ .

عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ، ويدل على الحدوث ، و يحقق عندهم انه موجود ليس كئله شيء ، وهو السميع البصير . و اذا سألوا عن معاني هذه الايات زجروا عنها و قيل لهم : ليس هذا بكم فادرجوا عنه فلكل علم رجال .

و يحاج بما اجاب به بعض السلف حيث سئل عن الاستواء . فقال الاستواء معلوم ، و الكيفية مجهولة ، و السؤال عنه بدعة ، و الايمان به واجب . و هذا لان عقول العوام لا تتسع لقبول المقولات ، ولا احاطتهم باللغة تتسع لفهم توسعات الرب في الاستعارات .

و اما العلماء فاللائق بهم تعرف ذلك و تفهمه ، و ليست أقول ان ذلك فرض عين . اذ لم يجد في تكليف ، بل التكليف التنزيه عن كل ما يشبهه . فاما معاني القرآن فلم يكلف الشريخ الايمان فهم جميعها . و لكن لنا ترتضي قول من يقول ان ذلك من التشابهات كحروف أوائل السور . فان حروف أوائل السور ليست

[21-8] موضوعة بصياغة سابق للعرب للدلالة على المعاني . و من لفظ حروف * او بكلمات

(١) الحدوث : ا ج د ، الحدث : ب . عندهم : ب ج د ، عنده : ا . انه موجود : ا ب ج ، انه جلت قدرته موجود : د (٣) لهم : ب د ، - : ج . هذا بكم : ا ب ج ، هذا فما يبينكم : د . عنه : ا ، - : ب ج د . علم : ا ج د ، حمل : ب (٤) حيث : ا ب ج ، حين : د (٥) و الكيفية : ا ب ج ، و الكيف : د . و السؤال عنه بدعة : ا (٦) و لا احاطتهم : ا ب ج ، و لا لهم احاط : د . باللغة : ا ، باللفظ : ب ج د . تسع : ا ب ج ، متسع : د . توسعات : ا د . توسعات : ب ج . الاستعارات : ا ج د ، الاستقامات : ب (٧) تعرف : ا ب د ، تعريف : ج . تفهمه : ا ج ، تفاهمه : ب د (٨) القرآن : ا ب ج ، الآي : د (٩) الشريخ : د ، - : ا ب ج . فهم : ا ب ، منهم : ج د ، و : ج د ، - : ا ب . ترتضي : ب ج د ، ترضي : ا (٩-١٠) ذلك من : ا ب ج ، ذلك ليست عن : د (١٠) التشابهات : ب ج د ، التشابه : ا . أوائل : ا ب ج ، اول : د (١١) و من : ا ب ج ، وقد : د . او بكلمات : ا ، وهي كلمات : ج د ، و هن كلمات : ب .

يصطلح عليها ؛ فواجب أن يكون معناها مجهولا الى أن يعرف ما أراد به . فاذا ذكره .
صارت تلك الحروف كاللغة المخترعة من جهته .

و أما قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل الله تعالى الى السماء الدنيا » فلفظ مفهوم ذكر للتفهم ، و علم أنه يسبق الى الأفهام منه المعنى الذى وضع له أو المعنى الذى يستار . فكيف يقال أنه متشابه ، بل هو تخيل معنى خطأ عند الجاهل ، و منهم معنى صحيحا عند العالم . و هو كقوله تعالى : « و هو معكم أينما كنتم » (١) فانه يخيل عند الجاهل ، اجتماعا مناقضا لكونه على العرش ؛ وعند العالم يفهم أنه مع الكل بالاحاطة والعلم و كقوله عليه السلام : « قلب المؤمن بين أصابع الرحمن » فانه عند الجاهل يخيل عضوين مركبين من اللحم ، و العظم ، و العصب مشتملين على الأمان ، و الأظفار اثنين من الكف ؛ و عند العالم يدل على المعنى المستعار له دون الموضوع له . و هو ما كان الأصبع له . و كانه سمي الأصبع قوته لان روح الأصبع و حقيقتها ، هو القدرة على التقلب كيف يشاء . فكادت المية فى قوله تعالى « و هو

(١) معناها : د ، معناه : ا ب ج . الى : ا د ، الا : ب ج . اراد به : ب ج د ، اراده بها : ا (٢) تلك : ب ج د ، تيك : ا ، ٣) قوله : ب ج د ، قول النى : ا . صلعم : ا ب د ، ب : ج . تعالى : ب ج د ، - : ا . فلفظ : ب د ، فهو لفظ : ا ، لفظ : ج (٤) للتفهم : ا ج د ، للتفهم : ب . و علم انه : ا د ، يعلم و علم انه : ج ، و علم : ب . أو : ب ج ، و : ا د (٥) تخيل : ب ج د ، تخيل : ا . معنى خطأ : ا ب ج ، خطأ : د . مفهوم : ا ب ج ، يفهم : د (٦) تخيل : ا ب ج ، تخيل : د (٧) مناقضا لكونه : ا ج د ، لكونه مناقضا : ب (٨) عليه السلام : ا ج ، - : ب د (٩) عند الجاهل تخيل : ا ب د ، تخيل عند الجاهل : ج . مشتملين : ا د ، يشتملان : ج ، مشتمل : ب (١٠) من الكف : ا ب د ، على الكف : ج . العالم : ب د ، العامل : ا ج (١١) الموضوع له : د ، الموضوع : ا ب ج . ما : ب ج د ، نما : ا (١٢-١١) سمي : . . . هو : ج ، سر الأصبع لوروجها و حقيقتها وهو : ا ، سر الأصبع و روحه و حقيقته وهو : ب د (١٢) التقلب : ا ج د ، التقلب : ب . تعالى : ا ب ج ، - : د .

(١) سورة الحديد ، ٤ .

مكم » على ما تراد المية له وهو العلم و الاحاطة .

و لكن من شائع عادة العرب العبارة بالسبب عن السبب و استعارة السبب للمستعار منه . و كقوله تعالى فى الحديث المقدسى : « من تقرب الى شبرا تقرب اليه غزيرعا » و من آتاني يمضى اتيته هرولة » فان الهرولة عند الجاهل تدل على تقل الأقدام و شدة العدو ، و كذا الايتان يدل على القرب فى المسافة . و عند العاقل يدل على المعنى المطلوب من قرب المسافة بين الناس ، و هو قرب الكرامة و الانعام ، و ان معناه ان رحمتى و نعمتى أشد انصبا الى عبادى من طاعتهم الى : و هو كما قال تعالى * فيا يروى فى الخبر : « لقد طال شوق الأبرار الى لقاءى ، و أنا الى لقاءهم لأشد شوقا » . تعالى عما يفهم من معنى لفظ الشوق بالوضع . فانه نوع ألم و حاجة الى استراحة وهو عين النقص ولكن الشوق سبب لقبول المشتاق اليه ، و الاقبال عليه ، و اقاضة النعمة لديه . فترى عين السبب وكما عبر بالنصب والرضى عن ارادة الثواب والمقاب

(١) . مكم على : ا ب ج ، مكم أينما كنتم على : د . تراد المية له : ا ، تراد المية : ب ، يراد المية له : د ، يراد له : ج (٢) شائع : ا ب ج ، تشيع : د . العرب العبارة : ا ب ج ، العرب علم ان العبارة : د (٣) للمستعار : ب ج د ، المستفاد : ا . و كقوله : ب ج ، كقوله : ا د . تعالى : ا ب ج ، عز وجل : د . فى الحديث المقدسى : ب ، - : ا ج د . تقربت : ب ج د ، اتقرب : ا (٤) هرولة : ا ب د ، هرول : ج . تدل : ا ب ج ، يدل : د (٥) وان : ا ب ج ، و : د . رحمتى و نعمتى : ا ب د ، نعمتى و رحمتى : ج (٨) تعالى . . . فى الخبر : ا ، - : ب ج د . وانا : ا ب د ، وانى : ج . لأشد : ب ج د ، أشد : ا (٩) شوقا تعالى : ا ج د ، شوقا فقال تعالى : ب . عما : ا ب د ، عن : ج . بالوضع فانه ، ا ب د ، الموضوع فانه : ج (١١) لديه : ج د ، به : ا ب . المسبب : ب ج ، السبب : ا د . وكما : ب ج ، كما : ا د .
هن ارادة الثواب والمقاب : ا ج د ، - : ب .

الذين هما ثمرتان للغضب والرضى ، وهما سببا ذلك في العادة وكذلك لما قال : « الحجر الاسود بين الله في ارضه (١) » يظن الجاهل أنه أراد به البين المقابل للشيء الذي هو عضو مركب من لحم ، ودم ، وعظم منقسم بخمس أصابع ، ثم ان فتح بصيرته ، علم انه كان على العرش فلا يكون بينه في الكعبة ، ثم لا يكون حجرا أسود ؛ فيدرك بآدنى مسكة انه استعير للمصافحة . فانه أمر باستلام الحجر وتقبيله كما يؤمر بتقبيل ايمان الملوك ، فاستعير اللفظ لذلك . والكامل العقل البصير بالغة لا تعظم عنده هذه الأمور ، بل يفهم معانيها على البديهة .

فلنرجع الى معنى الاستواء والنزول ، أما الاستواء : فهو نسبة العرش اليه لإحالة ، ولا يمكن أن يكون للعرش اليه نسبة الا بكونه معلوماً أو مراداً أو مقدوراً عليه أو محلاً مثل محل العرش أو مكاناً مثل مستقر الجسم ؛ ولكن بعض هذه النسب تستحيل عقلاً وبعضها لا يصلح اللفظ للاستعارة له . فان كان في جملة هذه النسب مع أنه لا نسبة سواها نسبة

(١) الذين : ج ، الذين : ا د - ب . ثمرتان للغضب والرضى : ا ، ثمرتان للغضب والرضى : ج ، ثمرتان للغضب والرضى : د - ب . وهما سببا ذلك : ا ، ومسببات : ج د ، ومسببات : ب . وكذلك لما قال الحجر : ا ب ج ، وكذا لما قال في الحجر : د ٢٦ - الاسود بين : ا ب ج ، الاسود انه بين : د . في ارضه : ا ب ، في الارض : ج د . يظن : ب ج د ، فرعا يظن : ا . به : ا د - ب . بين : ا ب د ، البين : ج . الخمس : ا ، بخمسة : ب ج د . فتح : ج د . فتحت : ا ب (٤) في : ا ب د - . (٥) أمر : ا ب ج ، امرنا : د . ايمان الملوك : ا ، بين الملوك : ب ج د (٦) فاستعير : ا ب د ، واستعير : ب . لا تعظم : ا ب ، لا تعظم : ج د (٨) فهو نسبة العرش اليه : ا ، فهو نسبة العرش اليه : ج ، فهو نسبة للعرش : ب ، نسبه للعرش : د (٩) ولا يمكن : ب ج د ، فلا يمكن : ا . اليه : ا ب د - . (١٠) النسب : ا ب ج ، النسبة : د . (١١) له : ا ج د ، به : ب . النسب : ا ب ج ، النسبة : د . مع انه : ا ب د ، معنى : ج . لانسبة : ا ج د ، لانسب : ب . سواها نسبة : ا ب د ، لانسبة سواها : ج .

(١) على التشريف والاكرام لانه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال (الاحياء ١٠ / ١٠٨)

لا يحيلها العقل ولا ينبو عنها اللفظ ، فليعلم أنها انفراد أما كونه مكاناً أو محلاً كما كان للجواهر والمرض خال للفظ يصلح له ؛ ولكن العقل يحيله كما سبق . وأما كونه معلوماً ومراداً خال للعقل لا يحيله * ولكن اللفظ لا يصلح له . وأما كونه مقدوراً عليه وواقعاً في قبضة القدرة ومسخراً له مع كونه أعظم المخلوقات ويصلح الاستيلاء عليه لأن يتحدج به وينبه به على غيره الذي هو دونه في العظم . فهذا بما لا يحيله العقل ويصلح له اللفظ . فاخلق بان يكون هو المراد قطعاً . أما صلاح اللفظ له فظاهر عند الخبير بلسان العرب . وانما ينبو عن مثل هذا افهام المتطفلين على لغة العرب الناظرين اليها من بعد المتفتين اليها الثقات العرب الى لسان الترك حيث لم يتعلموا منه الا اوائله ، فمن المستحسن في اللغة أن يقال استوى الأمير على مملكتك حتى قال الشاعر :

قد استوى يشتر على العراق * من غير سيف ودم مهران .

ولذلك قال بعض السلف يفهم من معنى قوله : « استوى على العرش » (١)

(١) انها : ا ج ، انه : ب د . او : ا ج د ، و : ب . كان : ا ج ، هو : د - ب . (٢) ولكن : ب ج د ، لكن : ا (٣) ولكن : ا ب ج ، لكن : د (٤) له : ج د ، بها : ا ب . مع كونه : ب . مع انه : ا ج د . المخلوقات : ا ج د ، المقدورات : ب . يصلح : ا ج د ، يصلح : ب . للاستيلاء : ب د ، للاستيلاء : ا . الاستواء : ج (٥) لأن يتحدج : ا ج ، لأن يتحدج : ب . للتحدج : د . وينبه به على : ا ب ج ، والنتيجه على : د (٦) اللفظ : ا ج د - . ب . المراد قطعاً : ا ج د ، المراد باللفظ قطعاً : ب . له : ا ب د - . ج (٧) العرب : ب ج ، العربية : ا ، العربي : د . ينبو : ا ب د ، ينبو : ج . بد : ا ج د ، بيد : ب (٨) لم يتعلموا : ا ج د ، لم يعلموا : ب . منه ... اوائله : ا ، منها ... اوائلها : ب ج د (٩) حتى : ا ج د - . ب . يفهم : ا ج د ، افهم : ب . معنى : ب - . ا ج د .

ما فهم من قوله : « ثم استوى الى السماء وهى دخان » (١)
وأما قوله صلى الله عليه وسلم تسليماً « ينزل الله الى السماء الدنيا » فالتأويل فيه
مجال من وجهين :

احدهما فى إضافة النزول اليه وانه مجاز ، والحقيقة هو مضاف الى ملك من الملائكة
كما قال : « واسأل القرية » (٢) والمسئول بالحقيقة أهل القرية وهذا أيضاً من المتداول
فى الألسنة أعنى إضافة احوال التابع الى المتبوع . فيقال نزل الملك على باب البلد ويراد
به عسكره ، فان المخبر ينزل الملك على باب البلد قد يقال له : هلا خرجت لزيارته ؟
فيقول : لا ، لأنه عرج فى طريقه على الصيد ولم ينزل بعد . فلا يقال له : فلم قلت :
نزل الملك والآن تقول لم ينزل بعد ؟ فيكون المفهوم من نزول الملك نزول العسكر ،
وهذا جلى واضح .

والثانى أن لفظ النزول قد يستعمل للتلفظ والتواضع فى حق الخلق . كما يستعمل
الارتفاع للتكبر . يقال : فلان رفع رأسه الى غنان السماء أى تكبر . ويقال : انزفع الى
أعلى عليين أى تعظم . وان علا أمره يقال أمره فى السماء السابعة وفى ممارضته إذا

(١) فهم : ا ج د ، فهم : ب . ثم : ا ب ج ، د . هـ : ا ج د ، هو : ب (٢) صلى الله عليه
وسلم تسليماً : ب . - ا ج د . الدنيا : ا ب ج ، د (٣) مجال : ا ج د ، مجال : ب (٤)
فى إضافة النزول : ب ج د ، فى الإضافة للنزول : ا (٥) وهذا ... المتداول : ا ب د ،
وهو ... المتداول : ج (٦) الملك : ا ب ج ، الأمير : د (٧) به : ا ج ، د . ب : د .
لزيارته : ا ج د ، الى زيارته : ب (٨) لا : ا ، ب : ج د ، لأنه : ا ج د ، د . ب :
(٩ ، ٨) فلا يقال ... بعد : ا ج ، ولا يقال ... لم ... يقول ... بعد : د . ب :
(٩) فيكون : ج د ، ويكون : ا ، اذ يكون : ب (١٠) جلى واضح : ب ، واضح جلى : ا ج د
(١١) للتلفظ والتواضع : ا د ، للتواضع واللطف : ج ، والتواضع : ب (١٢)
للتكبر : ا ج د ، لتكبر : ب (١٣) تعظم : ا ب ج ، تعظم : د . يقال أمره : ا ب
د ، - ج .

(١) سورة فصلت ، ١١ .

(٢) سورة يوسف ، ٨٢ .

سقطت رتبته يقال قد هوى الى أسفل السافلين . وإذا تواضع وتلطف ، يقال قد تطامن
الى الارض ، ونزل الى أدنى الدرجات . فإذا فهم هذا ، وعلم أن النزول يستعمل
فى النزول عن المكان وفى النزول عن الرتبة بتركها أو سقوطها . وفى النزول عن الرتبة
بطريق التلطف وترك الفعل الذى يقتضيه علو الرتبة ، وكحال الاستغناء . فيُنظر الى هذه
المعاني الثلاثة التى يتردد اللفظ بينها . ما الذى يحوز به العقل منها ؟

أما النزول بطريق الانتقال ، فقد أحاله العقل كما سبق : فان ذلك لا يمكن الا فى
متحيز وأما سقوط الرتبة فهو مجال ، لأنه تعالى قديم بصفاته وجلاله ولا يمكن زوال
علوه . أما النزول بمعنى اللطف والرحمة وترك الفعل اللائق بالاستغناء وعدم المبالاة فهو
يمكن ، فيتمين وحل النزول عليه .

وقيل أنه لما نزل قوله تعالى : « رفيع الدرجات ذو العرش » (١) استشعر الصحابة
من مهابة عظيمة ، واستبدوا الانبساط فى السؤال والدعاء مع ذلك الجلال ، فأخبروا
بأن الله تعالى مع عظم جلاله وعلو شأنه متلطف بعباده ، رحيم بهم ، مستجيب لهم ،
مع الاستغناء عنهم اذا دعوه . وكان استجابة الدعوة نزولاً بالإضافة الى ما يقتضيه ذلك

(١) هوى : ا ب د ، هوى : ج . قد تطامن : ا ، تطامن : ب ج د (٢) فإذا :
ج د ، وإذا : ا ب (٣) عن المكان : ا ب ، على المكان : ج د ، بتركها ... عن الرتبة :
ا ج د ، بتركها أو يسقطها عن الرتبة : د . ب : (٤) التلطف : ب ج د ،
التكلف : ا . بقتضيه : ب ج د ، لا يقتضين : ا . علو : ا ج د ، على : ب (٥)
الثلاثة ... اللفظ : ب ج د . الثلاث الى تردد اللفظ : ا . منها : ب ، د . ا ج د
(٦) بطريق : ا ب د ، بمعنى : ج (٧) فهو مجال : ب ج د ، فمجال : ا (٨)
يمكن فيتمين : ا ج د ، يمكن منه فيتمين : ب . وحل النزول عليه : ب ، النزول عليه :
د ، التزويل عليه : ا ج (٩) قوله تعالى : ا ب د ، - ج (١٠) استبدوا : ب ج د ،
استعدوا : ا (١٢) بأن : ا ب ، ان : ج د . تعالى : ب د ، - ا ج . مع عظم جلاله
وعلو شأنه : ا ، مع عظمته وجلاله وعظم شأنه : ج ، مع عظم جلاله : ب د
(١٣) الدعوة : ب ج د ، دعوة الخلق : ا . نزولاً : ج د ، نزول : ا ب .

(١) سورة غافر ، ١٥ .

الجلال من الاستثناء ، وعدم المبالاة : فعبّر عن ذلك بالتزول تشبيهاً لقلوب العباد على المباشطة بالأدعية ، بل على الركوع والسجود ، فإن من يستشعر بقدر طاقته مبادى جلال الله تعالى ، استحق ركوعه وسجوده .

فإن تقرب العباد كلهم بالإضافة الى جلال الله تعالى أحسن من تحريك العبد أصابعه 5 من أصابعه على قصد التقرب الى ملك من ملوك الأرض ، ولو عظم به ملكاً من الملوك . [23-b] لاستحق به التوسخ ، بل من عادة * الملوك زجر الأذال عن الخدمة ، والسجود بين أيديهم ، والتفيل لعتبة دورهم ، استحقاراً لهم عن الاستخدام وتماظماً عن استخدام غير الأمراء والأكابر ، كما جرت به عادة بعض الخلفاء فلولا النزول عن مقتضى الجلال بالالطف والرحمة والاستجابة ، لاقضى ذلك الجلال أن تهت العقول عن الفكر ، وتخرس 10 الالسن عن الذكر ، وتخم الجوارح عن الحركة . فمن لاحظ ذلك الجلال ، وهذا اللطف ، استبان له على القطع أن عبارة النزول مطابقة للجلال . ولفظ مطلق فهو مضمرة لأعلى ما فهمه الجاهل .

(1) عدم : أب د ، قلة : ج (2) مبادى : أب ج ، منادى : د (3) تعالى : ب ج د ، - : أ . استحق ركوعه وسجوده : د ، استبعد سجوده ركوعه : ب ج ، استبعد قبول سجوده وركوعه : أ (4) تقرب : أب ج ، يقرب : د ، تعالى : د ، - : أب ج ، أحسن : أب ج ، أحسن : د (5) الى : أب ج ، عن : د ، الملوك : أب ج ، ملوك الأرض : د (6) لاستحق : أ ج د ، - : لا يستحق : ب . - : أب ج ، - : د ، الأذال : أب د ، الأراذل : ج (7) لعتبة : أ ج د ، لعتب : ب ، دورهم : ب ج د ، دورهم : أ . تماظماً عن : أ ج د ، تماظماً من : ب (8) بعض : أب د ، - : ج (9) والاستجابة : ب ج د ، وللإستجابة : أ . تهت : أب ، يهت : ج ، يذهب : د ، العقول : ب ، القلوب : أ ج د ، عن الفكر : أب ج ، من الفكر : د ، تخرس : أب ج ، يخرس : د (10) تخمد : أ ج د ، تخمد : ب (11) اللطف : أب ج ، اللفظ : د ، مطابقة : أ ، مطابق : ب ج د ، للجلال : ب ج د ، للحال : أ . لفظ : أ ، - : ب ج د ، فى : أ ج د ، على : ب (12) لا : أ ج د ، ليس : ب . فهمه : أب ج ، يفهم : د . الجاهل : أ ج د ، الجاهل : ب .

فإن قيل فلم خصص السماء الدنيا ؟ قلنا : هو عبارة عن الدرجة الأخيرة التى لا درجة بعدها ، كما يقال سقط الى الثرى ، وارتفع الى الثريا على تقدير أن الثريا أعلى الكواكب ، والثرى أسفل المواضع .

فإن قيل : فلم خصص باليالى ؟ فقال : « ينزل كل ليلة » قلنا : لأن الخلوات 5 هى مظنة استجابة الدعوات واليالى أعدت لذلك حيث يسكن الخلق ، ويمحى عن القلوب ذكركم ، ويصفو الذكر لله تعالى فمثل هذا الدعاء هو المرجولة الاستجابة . لا ما يصدر عن غفلة القلوب عند تراحم الاشتغال .

الدعوة التاسعة :

ندعى أن الله سبحانه وتعالى مرئى خلافاً للمعتزلة وإنما أوردنا هذه المسئلة في القطب 10 المرسوم بالنظر في ذات الله تعالى لأمرين : أحدهما أن تفى الرؤية بما يلزم على تفى الجهة ، فأردنا أن تبين كيف يجمع بين تفى الجهة وإشبات الرؤية ، والثانى أنه تعالى

(1) فلم : أب د ، فلما : ج . عبارة : أ ج د ، العبارة : ب (2) على : ب ج د ، - : أ . أعلى : أب د ، أرفع : ج (4) ينزل : أب ج ، - : د (5) هى : أب ، - : ج د . استجابة : ج ، - : أب د ، لذلك : أب ج ، كذلك : د ، الخلق : أب ج ، الخلائق : د ، ينمحي : أب ج ، يلحى : د (6) يصفو : عن القلوب ذكرهم : أ د ، عن القلوب كورها : ج ، كورها عن القلوب : ب (6) يصفو : ج د ، تصفو : أ ، تصفوت : ب . الذكر لله : ج ، لذكر الله : أب د ، تعالى : ب ج ، سبحانه : أ ، عز وجل : د . هو : ج د ، - : أب . له : ب ، - : أ ج د ، الاستجابة : أ ج د ، الإجابة : ب . يصدر : أب ج ، صدر : د (7) الاشتغال : ب ج د ، للاشتغال والخواطر : أ (9) ان الله . . . تعالى : ج ، انه . . . تعالى : ب ج ، انه تعالى : ب . ان صانع العالم : د . مرئى : أب ج ، يرى : د (10) بالنظر : أب ج ، فى النظر : د . تعالى : أب ج ، عز وجل : د (11) يجمع : أب د ، يجمع : ج .

عندنا مرتى لوجوده ووجود ذاته، فليس ذلك الالذاته، فانه ليس لفعله، ولا لصفه من الصفات، بل كل موجود ذات. فواجب أن يكون مرثياً، كما أنه واجب أن يكون معلوماً. [24-25] ولست * أعني به أنه واجب أن يكون معلوماً ومرثياً بالفعل، بل بالقوة، أي هو بمن حيث ذاته مستعد لأن تتعلق الرؤية به. وانه لا مانع ولا محيل في ذاته له فإن امتنع وجود الرؤية، فلا أمر آخر خارج عن ذاته، كما تقول الماء الذي في النهر مروي، والخمر الذي في الدن مسكر، وليس كذلك. فانه يسكر ويروي عند الشرب، ولكن معناه أن ذاته مستعدة لذلك، فإذا فهمت المراد منه، فالنظر في طرفين:

أحدهما في الجواز العقلي، والثاني في الوقوع الذي لا سبيل إلى دركه إلا بالشرع، ومهما دل الشرع على وقوعه، فقد دل بالعقل على جوازه لا محالة، لكننا ندل بمسلكين واقعين عقليين على جوازه:

الاول هو أنا نقول أن البارئ تعالى موجود بذاته، وله سموات وحقيقة، وانما يخالف سائر الموجودات في استحالة كونه حادثاً، او موصوفاً بما يدل على الحدوث أو موصوفاً

(1) عندنا مرتى: أ، مرتى عندنا: ب، عندنا يرى: ج د. فانه: أ ب ج، وانه: ج د. لفعله: أ ب ج، لعله: د (3) أعني: أ ب د، اعتبر: ج. به انه: أ ج د، فانه: ب. ومرثياً: أ ج، او مرثياً: د. - ب (4) مستعد: ب ج د، مستعداً: أ. لأن تتعلق: ب ج، لأن يتعلق: د. لا يتعلق: أ. به: أ ب ج د. - ب د. امتنع: أ ج د، امتنع: ب (5) آخر: أ ج، - ب د. تقول: أ. نقول: ب د، يقال: ج (6) وليس... عند: أ ج، وليس... لاه... عند: ج د، وليس يسكر ويردى الاعتد: ب (7) إن ذاته مستعدة: ج د، انه مستعد: ب، ان ذاته مستعد: أ (7) فهمت: أ ب د، فهم: ج. المراد منه: أ ج د، - ب. طرفين: ب ج د، طرفين: أ (8) في الجواز: أ ج د، الجواز: ب (9) فقد دل... لكننا: أ، فقد دل ايضا لاحالة على جوازه ولكننا: ب ج د (11) الاول: أ ج د، الطرف الاول: ب. هو: أ ب ج: وهو: د. ان: ب ج د، - أ (12) حادثاً او: ب ج د، حادثاً و: أ. موصوفاً... موصوفاً: أ ب ج، موصوفاً... موصوفاً: د.

بصفة تناقض صفات الالهية من العلم والقدره وغيرها، فكل ما يصح لوجوده، فهو يصح في حقه، ان لم يدل على الحدوث ولم يتناقض صفة من صفاته. والدليل عليه تعلق العلم به، فانه لما لم يؤد ذلك إلى تغير في ذاته، ولا إلى مناقضة صفاته، ولا إلى الدلالة على الحدوث، سوى بينه وبين الاجسام، والأعراض في جواز تعلق العلم بذاته وصفاته، والرؤية نوع علم لا يوجب تعلقه بالمرتى تغير صفة، ولا يدل على الحدوث، فوجب الحكم بها على كل موجود.

فان قيل: كونه مرثياً يوجب كونه محبة، وكونه محبة يوجب كونه عرضياً أو جوهرياً وهو محال، ونظم القياس أنه ان كان مرثياً فهو محبة من الراي، وهذا اللازم محال، فالفرض إلى الرؤية محال. قلنا أحد الأصلين من هذا * القياس مسلم الحكم، وهو أن هذا اللازم محال، ولكن الأصل الأول، وهو إيداع هذا اللازم على اعتقاد الرؤية ممنوع.

فنقول لم قلتم انه ان كان مرثياً، فهو محبة من الراي؟ اعلمتم ذلك بضرورة أم بنظر؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، وأما النظر، فلا بد من بانه، ومنتهاهم أنهم لم يروا إلى الآن شيئاً إلا وكان محبة من الراي مخصوصة، فقالوا ولم يروا، فلا يحكم

(1) تناقض: أ ب ج، تناقض: د. فهو: أ ج د، - ب (2) يدل: أ ج د، يدل: ب. ولم يتناقض: ج د، ولم يتناقض: أ. أو تناقض: ب. والدليل: ج د، الدليل: أ ب (3) فانه: أ ب ج د، - ب د. لما لم يؤد ذلك: د. لما لم يؤد: أ ب. العلم يؤدى: ج د. مناقضة صفاته: أ ب ج، مناقضة صفة من صفاته: د (4) الحدوث: أ ب د، الحدوث: ج (5) بالمرتى: أ ج د، بالمرتى: ب. تغير صفة: ب. ان تغير صفة: ج د، ان تغير صفة: د. ولا يدل: أ ج د، ولا يدل: ب. الحدوث: ب د، حدث: أ ج (7) فان: أ ج د، ان: ب. كونه: أ د، فكونه: ب ج (8) انه: أ ج د، من انه: ب (9) هذا القياس: أ ج د، القياس: ب (12) فنقول: أ ب د، فيقال: ج. انه: أ ب ج د، - ب د. ان: أ ب د، - ج. اعلمتم بذلك بضرورة: أ ج د، علمتموه ضرورة: ب.

بإستحالة ، ولو جاز هذا ، لجاز للجسم أن يقول أنه تعالى جسم ، لأنه فاعل . فإنا لم نر الى الآن فاعلا الا جسماً ، أو يقول أن كان فاعلا ، وموجودا ، فهو اما داخل العالم ، واما خارجه ، واما متصل ، واما منفصل . ولا تخلو عنه الجهات الست ، فانه لم نعلم موجودا الا وهو كذلك ، فلا فضل بينكم وبين هؤلاء . وحاصله يرجع الى الحكم بأن ما شوهد وعلم ، ينبغي أن لا يعلم غيره الا على وفقه ، وهو كمن يعلم الجسم ، وينكر العرض ، ويقول لو كان موجودا ، لكان مختص بجزء ، وينبغي غيره من الوجود بحيث هو كالجسم ، وينشأ من هذا احالة اختلاف الموجودات في حقائق الخواص مع الاشتراك في أمور عامة ، وذلك تحكم لا أصل له على أن هؤلاء لا ينقل عن معارضتهم بأن الله تعالى يرى نفسه ، ويرى العالم . وهو ليس بجهة من جهة ، ولا من العالم . فإذا جاز ذلك ، فقد بطل هذا الخيال . وهذا ما يعترف به أكثر المعتزلة ولا يخرج عنه لمن اعترف به . ومن أنكره منهم فلا يقدر على انكار رؤية الإنسان نفسه في المرأة ، ومعلوم أنه ليس في مقابلة من نفسه . فإن زعموا أنه لا يرى نفسه ، وإنما يرى صورة محاكية لصورته منطبقه في المرأة انطباق النقش في الخائط .

(١) للجسمي : ا ، للمجسمي : ب ، للخصم : د ، للحشوي : ج . تعالى : ا د ، - : ب ج (٢) وموجودا : ب ج د ، او موجودا : ا (٣) لا تخلو : ب ج د ، لا تخلو : ا . عنه : ا ب د ، عنها : ج (٤) الست : ا ج د ، الست : ب . لم نعلم : ا ب . لم يعلم : ج د (٥) الى الحكم : ج د ، الى التحكم : ا ، الى ان الحكم : ب (٦) يختص : ا ج د ، يختصا : ب (٧) وينشأ من هذا : ا ، ومنشأ هذا : ب ج د (٨) تحكم : ب ج د ، تحكم : ا . لا ينقل : ب ج د ، لا ينقل : ا (٩) تعالى : ا ب د ، - : ج . هو : ا ب ج ، - : د . بجهة : ج د ، في جهة : ا ب (١٠) وهذا : ا ج د ، وهما : ب (١١) لا يخرج : ا ، لا يخرج : ب ج د . انكره : ا ، انكر : ب ج د (١٢) من : ب ، - : ا ج د (١٣) محاكية : ا ج د ، مجانسة : ب . في المرأة : ب ، في ظاهر المرأة : ا ج ، في ظالم المرأة : د . النقش : ا ب ج ، النفس : د .

فيقال ان هذا القول ظاهر الاستحالة . فإن من تباعد عن مرآة منصوبة في حائط بقدر [٢٥ هـ] ذراعين يرى * صورته بعيدة عن جزم المرأة بذراعين . وإن من تباعد بثلاثة أذرع . فكذلك . فالبعد عن المرأة بذراعين كيف يكون منطبقا في المرأة ؟ رسمك المرأة ربما لا يزيد على سمك شعيرة ، فإن كانت الصورة في شيء وراء المرأة فهو محال ، اذ ليس وراء المرأة الا جدار ، أو هواء ، أو شخص آخر ، هو محجوب عنه ، وهو لا يراه . وكذلك عن عين المرأة وعن يسارها ، وفوقها وتحتها ، وجهات المرأة الست ، وهو يرى صورة بعيدة عن المرأة بذراعين . فلتطلب هذه الصورة من جوانب المرأة ، فحيث وجدت ، فهو المرئي ، ولا وجود لمثل هذه الصورة المرئية في الأجسام المحيطة بالمرأة الا في جسم الناظر ، وهو المرئي اذا بالضرورة . وقد بطلت المقابلة ، والجهة ، ولا ينبغي أن يستحضر هذا الالتزام . فانه لا يخرج عنه للمعتزلة . ونحن نعلم بالضرورة ان الإنسان لو لم يبصر نفسه قط ، ولا يحرف المرأة ، وقيل له أنه يمكن ان تبصر نفسك في مرآة لحكم بأنه محال ، وقال لا يخلو لما أن أرى نفسي ، ولما في المرأة ، فهو محال ، أو

(١) القول : - : ا ب ج . عن : ج د ، من : ا ب . في حائط : ب ج د ، - : ا (٢) من : ا ، - : ب ج د (٣) تباعد : ب ج د ، تباعد : ا ج د ، تباعد : د . فالبعد : ... بذراعين : د ، - : ب (٣) يكون : ا ب ج ، تكون : د (٤) ربما : ا ب ج ، أما : د (٥) اذ : ا ج ، و : ب د . او هواء : ا ب د ، وهواء : ج د . هو محجوب : ا ج د ، محجوب : ب . وهو : ا ج د ، - : ب (٦) عين المرأة : ا ب د ، عينها : ج . عن يسارها : ا ، يسارها : ب ج د . الست : ج ، الست : ا ب ج د (٧) فلتطلب : ب ج د ، فطلب : ا ، فطلب : د . هذه الصورة : ا ب ج د . هو صورة : د . جوانب : ا ب د ، جانب : ج (١٠) يستحضر : ا ج د ، تستحضر : ب . لا يخرج عنه للمعتزلة : ا ج د ، لا يخرج منه للمعتزلة : ب ، لا يخرج للمعتزلة عنه : د . بالضرورة : ا ب ج ، - : د (١١) لم يبصر : ب ج د ، لم ينظر : ا . ان تبصر : ا ج د ، انه تبصر : ب ، ان يبصر : د (١٢) مرآة لحكم : ا ب ، المرأة بحكم : د ، مرآة تحكم : ج . لا يخلو : ا ب ج ، لا يخلو : د . ان : ا ج د ، - : ب . فهو : ب ج ، وهو : ا د .

أرى مثل صورتي في جرم المرأة ، لو في جرم جوداء المرأة ، وهو محال ، إذ للمرأة
 في نفسها صورة ، وللأجسام المحيطة بها صور ، ولا يجمع صورتان في جسم واحد .
 إذ محال أن يكون في جسم واحد صورة انسان وحديد ، وحائط . وإن رأيت عيسى
 حيث أنا ، فهو محال ؛ إذ لست في مقابلة عيسى فكيف لأرى عيسى ؟ ولابد من المقابلة
 بين الراى والمرئى ، وهذا التقسيم صحيح عند المعتزلى . ومعلوم أنه باطل ؛ وبطلانه
 عندنا لقوله أنى لست في مقابلة عيسى فلا أراه ، والأفسار أقسام كلامه صحيح . فهذا
 يستبين ضيق حوصلة هؤلاء عن التصديق بعالم بالقوى ، ولم تأنس به حواسهم .
 [25-b] المسلك الثانى ، وهو الكشف البالغ : أن يقول : * إنما أتكرر بالضم للرؤية لأنه
 لم يفهم ما يريد بالرؤية ، ولم يحصل منها على التحقيق ، فلو كان المراد بها حالة تساوى
 10 الحالة التى يدركها الراى عند النظر إلى الأجسام ، والألوان : وهيات ، فنحن نعرف
 باستحالة ذلك في حق الله تعالى . ولكن ينبغى أن يحصل معنى هذا اللفظ في الموضع
 المتفق عليه ، ونسبكه ثم نحذف منه ما يستحيل في حق الله تعالى ، فإن بقي من معانيه
 معنى لم يستحيل في حق الله تعالى ، وامكن أن نسمى ذلك المعنى رؤية حقيقة ، اثبتناه
 (1) المرأة أو فى : أ د ، المرأة أو : ب . المرأة ، وهو محال أو فى : ج . للمرأة :
 ج د ، المرأة : أ ب (2) للأجسام : أ ب د ، الأجسام : ج . صور : ب ج ، صورة :
 أ ب د . لا يجمع : ب ج د ، لا يجمع : أ (3) إذ : أ ج د ، و : ب . محال : أ ب ج ،
 محال : د . واحد : أ ج د . ب (4) فكيف : ب ج د ، وكيف : أ (5)
 فسأرا أقسم كلامه ب : د ، فأقسم كلامه : أ ، فالأقسام أقسام كلامية : ج د . صحيح :
 ب د ، صحيحة : أ ج (6) يستبين : أ ب ج ، تستبين : د . حوصلة : أ ب د
 حواصل : ج د . ولم : ب ج د متولاه : أ . به حواسهم : أ ج ، حواسهم : ب : ج د .
 (8) وهو الكشف البالغ : ب ج د ، وهو أن الكشف البالغ : أ ب . يقول : ب :
 يقول : ج د (9) أنا نريد : أ ب د ، إنما نريد : ج . بها : أ ب ج ، بهذا : د
 (10) وهيات : أ ج د ، وهيات هيات : ب (11) نحصل : ب ج ، يحصل :
 أ د (12) نسبكه : أ ب د ، بسلكه : ج . نحذف : ب ج د ، يحذف : أ . في حق
 ... تعالى : أ ب د ، على الله عز وجل : د (13) نسمى : أ ، يسمى : ب ج د .

في حق الله تعالى ، وقضينا بأنه مرئى حقيقة ؛ وإن لم يمكن إطلاق اسم الرؤية عليه
 إلا بالبخار أطلقنا اللفظ عليه باذن الشرع ، واعتقدنا المعنى كما دل عليه العقل ؛ وتخصيصه
 أن الرؤية تدل على معنى له محل ، وهو العين ، وله متعلق ، وهو اللون ، والقدير ،
 والجسم . ونسأر المرئيات : فلتنظر إلى حقيقة معناه ، وإلى محله ، وإلى متعلقه ؛ ولتأمل
 5 أن الركن من جعلها في إطلاق هذا الاسم مأهو ؟
 فنقول أما المحل فليس بركن في صحة هذه التسمية ، فإن الخاتلة التى تدركها بالعين
 من المرئى لو أدركناها بالقلب ، أو الجهة مثلا ، لكننا نقول قد رأينا الشيء وأبصرناه ،
 وصدق كلاً منا . فإن العين محل ، وآلة ، لا تراه لغيرها بل لتحل فيه هذه الحالة ؛ فحيث
 حلت الحالة تمت الحقيقة ، وصح الاسم .
 10 ولنا أن نقول علمنا بقلبنا ، أو بماغنا أن أدركنا الشيء بالقلب ، أو بالماغ ؛
 فكذلك أن أبصرناه بالقلب أو بالجهة أو بالعين .
 وأما المتعلق بعينه ، فليس ركناً في إطلاق هذا الاسم ، وثبوت هذه الحقيقة . فإن
 الرؤية لو كانت رؤية لتعلقها بالسواد ، لما كان المتعلق بالياض رؤية ، ولو كانت لتعلقها
 (1) مرئى حقيقة ما ج د عبرى حقيقة : ب (2) اللفظ عليه : ج . عليه اللفظ :
 أ . اللفظ : ب د (4) المرئيات : ب ج د ، المرئيات : أ . فلتنظر : أ ب ج ، فلتنظر :
 د (5) مأهو : أ ج د ، ماذا : ب (6) تدركها : أ ب ، يدركها : ج د (7)
 الجهة : أ ج د ، بالجسمية : ب . نقول : أ ج د . نقول مثلاً : ب (8) كلاً منا : ب
 ج د . كل منا : أ . فإن : ب ج د ، وإن : أ . لا تراه : أ ب ، لا يراه : ج د
 (10) ولنا أن نقول : ب . قلنا أن نقول : أ ، فأما أن نقول : د ، قلنا أنا لا نقول :
 ج . بقلبنا أو بماغنا : ج ، بماغنا : أ بقلبنا : ب ، بقلبنا : أ د . بقلبنا :
 ج . أدمعتنا : أ . أن أدركنا : أ ب ، أن أدركنا : د ، أو بالجهة أو بالعين أن أدركنا :
 ج . بالقلب أو بالماغ : أ ج د ، بالماغ أو باللب : ب (11) فكذلك أن أبصرناه
 ... بالجهة : أ . فكذلك أن أدركناه ... بالجسمية : ب ، وكذلك أن أبصرناه ...
 بالجهة : ج ، وكذلك أن أبصرناه ... بالجهة : د (13) كانت : أ ، كان : ب ج د .

[26-a] باللون ، لما كان المتعلق بالحركة رؤية ، ولو كان * لتعلقها بالعرض ، لما كان المتعلق بالجسم رؤية ، فدل أن خصوص صفات المتعلق ليس ركنًا لوجود هذه الحقيقة ، والطلاق هذا الاسم ، بل الركن فيه من حيث أنه صفة متعلقة ، أن يكون لها متعلق موجود أي موجود كان ، وإي ذات كان . فإذا الركن الذي الاسم مطلق عليه ، هو الأمر الثالث ، وهو حقيقة المعنى من غير التفات إلى محله ، ومتعلقه .

5 فلنبحث عن الحقيقة ماهي ؟ ولا حقيقة لها إلا أنها نوع ادراك ، هو كمال ، ومزيد كشف بالإضافة إلى التخيل . فإنا نرى الصديق مثلاً ، ثم نفهم العين ، فتكون صورة الصديق حاضرة في دماغنا على سبيل التخيل ، والتصور ، ولكننا لو فتحنا البصر أدركنا تفرقة ؛ ولا ترجع تلك التفرقة إلى ادراك صورة أخرى مخالفة لما كانت في الخيال ، بل الصورة المبصرة مطابقة للتخيلة من غير فرق ، وليس بينهما افتراق إلا أن هذه الحالة الثانية ، كالاستكمال لحالة التخيل ، وكالكشف لها ، فتحدث فينا صورة الصديق عند فتح البصر حدوثاً أوضح ، وأتم ، وأكثر ، والصورة الحادثة في البصر بينهما ، تطابق الصورة الحادثة في الخيال ، فإذا التخيل نوع ادراك على رتبة ، ووراء رتبة أخرى ، هي آتم منه في الوضوح ، والكشف ؛ بل هي كالتكميل له ، فيسمى هذا الاستكمال

(3) أن : ب ج د ، وان : ا . لها : ب ج ، له : ا د (4) هو : ا ب د ، هذا : ج (6) فلنبحث : ا ب ، فليبحث : ج د . أنها : ب ج ، أنه : د ، - : ا (7) التخيل : ا ب د ، التخيل : ج . نفهم : ا ب ج ، نفهم : د . العين : ب ج د ، - : ا . فتكون : ب د ، فيكون : ا ج (8) البصر : ا ج د ، الايجان : ب (9) لا ترجع : ا ب ج ، لا يرجع : د (10) وليس : ب ، فليس : ا ج د . ان : ا ب د ، - : ج (11) لحالة : ا ب ج ، بحالة : د . لها : ا ب ج ، له : د . فتحدث : ا ، فيحدث : ب ج د . فينا : ا د ، فيها : ب ج (12) تطابق : ا ب ج ، يطابق : د (13) التخيل : ا ج د ، الخيال : ب ، ووراء : ب ج د ، ووراء : ا (14) هي آتم : ا ب د ، آتم : ج . بل هي : ب ج ، بل هو : ا د . فيسمى : ا د ، نسمى : ج .

بالإضافة إلى الخيال رؤية ، وإبصاراً .

فكنا من الأشياء ما نعلمه ، ولا تخيله ، وهو ذات الله تعالى ، وصفاته ، وكل ما لا صورة له ، أي لالون له ، ولا قدر مثل القدرة ، والعلم ، والعشق ، والإبصار ، والخيال ، فان هذه أمور نعلمها ، ولا تخيلها ، والعلم بها نوع ادراك ، فلننظر هل يحيل العقل أن يكون لهذا الادراك مزيد استكمال ، نسبته إليه نسبة الابصار إلى التخيل . فان

5 [26-b] كان ذلك ممكناً سمينا ذلك الكشف ، والاستكمال ، بالإضافة إلى العلم * رؤية ، كما سميناه بالإضافة إلى التخيل رؤية ؛ ومعلوم أن تقدير هذا الاستكمال في الاستيضاح والاستكشاف غير محال في الموجودات المعلوم التي ليست متخيلة كالملم ، والقدرة وغيرها وكذا في ذات الله تعالى ، وصفاته ، بل تكاد ندرك ضرورة من الطبع أنه يتقاضى طلب مزيد استيضاح في ذات الله تعالى ، وصفاته ، وفي ذات هذه المعاني المعلومات كلها .

10 فنحن نقول أن ذلك غير محال ، فانه لا يحيل له ، بل العقل دليل على امكانه ، بل على استدعاء الطبع له ، إلا أن هذا الكمال في الكشف غير مبذول في هذا العالم ، والنفس في شغل البدن ، وكدورة صفاته ، فهي بسببه محجوبة عنه ، وكما لا يبعد أن يكون (2) فكنا : ا ب د ، ولك : ج . نعلمه ولا تخيله : ا ب د ، يعلمه ولا تخيله : ج . تعالى : د ، سبحانه : ج ، - : ا ب . وكل ما : ب ج د ، وكلما : ا (3) لون له : ب ج ، لون : ا د (4) نعلمها ولا تخيلها : ا ب ج ، يعلم ولا تخيل : د . فلننظر : ا ب ، فلننظر : ج ، - : د . يحيل : ا ب د ، تحيل : ج (6) الاستكمال : ا ب ج ، الاستعمال : د (8) وغيرها : ا ، وغيرها : ب ج د (9) تعالى : ب ج د ، - : ا . تكاد ندرك : ج ، يكاد ندرك : ا ، يكاد يدرك : ب ج د (10 - 9) ضرورة ... استيضاح ... الله : ا ب ، ضرورة ... الاستيضاح ... الله : ج ، - : د (10) تعالى : ب ، - : ج . ا ج د . وصفاته : ا ب ج ، - : د . ذات : ا ج د ، ذوات : ب (11) لا يحيل : ا ج د ، لا يحيل : ب (13) والنفس : ا ب د ، فالنفس : ج . كدورة : ا ب د ، كدورة : ج . صفاته : ا ب ج ، صفاته : د . فهي : ا ، فهو : ب ج د . بسببه : ا ب ج ، لسببه : د . محجوبة : ا ، محجوب : ب ج د .

الجن، أو السر، أو سواد ما في العين سببا يحكم اطراد العادة لامتناع الابصار للمنتخليات، فلا يبعد أن تكون كدورة النفس، وتراكم حجب الأشغال يحكم اطراد العادة مانعا من ابصار المعلومات، فإذا بصر ما في القبور، وحصل ما في الصدور، وزكيت القلوب بالشراب الطهور، وصفت بأنواع التصفية، والتقية، لم يمتنع أن يشتغل بسبب ذلك لمزيد استكمال، واستيضاح في ذات الله تعالى، أو في سائر المعلومات، يكون ارتفاع درجته عن العلم المهود كارتفاع درجة الأبصار عن التخيل، فيعبر عن ذلك بقاء الله تعالى، أو مشاهدته، أو رؤيته أو ابصاره، أو ما شئت من العبارات؛ فلا مشاحة فيها بعد ايضاح المعاني. وإذا كان ذلك ممكنا، فإن خلقت هذه الحالة في العين، كان اسم الرؤية يحكم وضع اللفظ عليه اصدق، وخلقه في العين غير مستحيل، كما أن خلقه في القلب غير مستحيل. فإذا فهم المراد بما أطلقه أهل الحق من الرؤية، علم أن العقل لا يخيله، بل يوجهه. وإن الشرع قد شهد له، فلا يبقى للمنازعة وجه الاعلى سبيل الضاد، أو المشاحة في اطلاق عبارة الرؤية، أو القصور عن درك هذه المعاني الدقيقة [27-هـ] التي ذكرناها، ولنقتصر في هذا الموجز على * هذا القدر.

الطرف الثاني في وقوعه شرعا: وقد دل الشرع على وقوعه، ومداركه كثيرة،

(1) ما: ا ب ج، - د. العادة: ب د، الاعتقاد: ا ج (2) تكون: ج، يكون: ا ب د. تراكم: ا ج د، تراجم: ب. الأشغال: ا ب د، الاشتغال: ج. اطراد: ا د، طرد: ب ج (4) لم يمتنع: ا ب ج، لم يمتنع: د. أن يشتغل بسبب ذلك: ا، أن يستمد بسببها: ج، أن يشر بسببها: ب، أن يستمد نسبتها: د (5) تعالى: ب ج د، - ا. يكون: ا د، يكون: ب ج (6) كارتفاع: ا ب ج، وكارتفاع: د. فيعبر: ا ب د، ويعبر: ج (7) تعالى: ب ج، - ا د. أو مشاهدته: ا د، ومشاهدته: ب ج. أو ابصاره: ا ج د، وابصاره: ب (8) ذلك: ا ب ج، - د (9) خلقه: ا ب، خلقها: ج د (10) فإذا: ب ج د، فاذن إذا: ا (11) وإن: ب د، فإن: ا ج. للمنازعة: د، للمراوعة: ا ب ج (12) أو المشاحة: ب ج، والمشاحة: ا د. الرؤية: ب ج د، الرؤيا: ا. القصور: ا ب د، الفضول: ج.

ولكثرته يمكن دعوى الاجماع على الأولين في استهالهم الى الله سبحانه في طلب لذات النظر الى وجهه الكريم، ونعلم قطعا من عقائدهم أنهم كانوا ينتظرون ذلك، وأنهم كانوا قد فهموا جواز انتظار ذلك، وسؤاله من الله تعالى بقرائن احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحجة من الفاظه الصريحة التي لا تدخل في الحصر، والاجماع يدل على خروج المدارك عن الحصر، ومن أقوى ما يدل عليه قول موسى عليه السلام: «ارنى انظر اليك» (١) فإنه يستحيل أن يخفى على نبي من أنبياء الله تعالى؛ انتهى منصبه الى أن يكلمه الله سبحانه شفاهها، فيجهل من صفات ذاته تعالى ما عرفه المعتزلة، وهذا معلوم على الضرورة بطلانه. فإن الجهل بكونه تمتع الرؤية عند الحصر يوجب التفكير، أو التذليل، وهو جهل بصفة ذاته؛ لأن استحالة عندهم لذاته، ولأنه ليس بمجهمة. فكيف لم يعرف موسى عليه السلام أنه ليس بمجهمة، أو كيف عرف أنه ليس بمجهمة، ولم يعرف أن رؤية ما ليس بمجهمة محال؟ فليت شعري ماذا يضر الحصر؟ ويقدره من ذهول موسى

(1) سبحانه: د، تعالى: ا ج، - ب (8) سؤال: ب ج د، مألوه: ا. تعالى: ا ب ج، سبحانه: د (4) لا تدخل في: ب ج، لا يدخل في: د، لا يدخل فيها: ا. والاجماع يدل: ب ج، فالاجماع يدل: ا، فالاجماع الذي يدل: د (5) قول... السلام: ا ب. سؤال... السلام: ج، قول موسى صلى الله عليه وسلم: د (6) على: ا ب ج، عن: د. انبياء: ا ج د، الانبياء: ب (7) يكلمه الله: ا ج د، كلمه: ب. سبحانه: ج، - ا ب د. فيجهل: ا، أن يجهل: ب ج د. ذاته تعالى: ب، ذات الله تعالى: ج، ذات الله عز وجل: ا، ذاته: د. وهذا: ج، هذا: ا ب د (8) بطلانه: ا، - ب ج د. بكونه: ا ب، يكون: ج د. أو: ا ب د، و: ج (9) ولأنه: ب ج، وأنه: د، لانه: ا. فكيف: ب ج د، وكيف: ا (10) عليه السلام: ا ب د، صلى الله عليه وسلم: ج. أو: ا ب ج، و: د (11) ماذا يضر: ا ج د، ما يضره: ب.

عليه السلام. ايقدره معتقدا أنه جسم في جهة ذولون؟ واتهام الانبياء بذلك كفر صريح، فانه تكفير للنبي عليه السلام، فان القائل بان الله سبحانه جسم، وعابد الوثن، والشمس واحد، أو يقول علم استحالة كونه بجهة، ولكنه لم يعلم أن ما ليس بجهة فلا يرى وهو تجهيل للنبي عليه السلام لان الخصم يعتقد ان ذلك من الجليات لا من النظريات.. فانت الآن ايها المسترشد مخير بين ان تميل الى تجهيل النبي، أو الى تجهيل المعتزلي.

5

فاختر لنفسك ما هو اليق بك والسلام.

فان قيل ان دل هذا لكم، فقد دل عليكم سؤاله الرؤية في الدنيا، ودل عليكم قوله

[27-b] تعالى «لن تراني» * ودل قوله سبحانه «لا تدركه الابصار».

قلنا اما سؤاله الرؤية في الدنيا، فهو دليل على عدم معرفته بوقوع وقت ما هو جاز

10

في نفسه، والانبياء كلهم عليهم السلام لا يعرفون من الغيب الا ما عرفوا، وهو القليل.

فن اين يبعد ان يدعو النبي كشف غمة، وازالة بلية، وهو يرتجى الاجابة في وقت لم

(1) عليه السلام: ب د، صلى الله عليه وسلم تسليما: ج، -، ا. ايقدره: ب ج، ايقدره: ا، يقدره: د. معتقدا انه: ا ب ج، معتقدا لانه: د. جهة ذو: ا ج د، جهة دون كونه ذو: ب. واتهام: ا ب ج، فاتهم: د (2) طلني عليه السلام: ا ب، النبي صلى الله عليه وسلم: ج، للنبي: د. الله سبحانه جسم: ب، الله تعالى جسم: ج د، الله جسم تعالى: ا (3) او يقول: ا ب ج، لم يقول: د. علم: ا ج، عرف: ب د. ولكنه: ا ج د، -، ب (4) وهو: ب ج د، فهو: ا. عليه السلام: ب، صلى الله عليه وسلم: ج، -، ا د. ان: ب، -، ا ج د (5) النبي او: ا ب د، النبي صلى الله عليه وسلم او: ج (6) اليق: ب ج د، لائق: ا. والسلام: ا ج د، -، ب (7) سؤاله: ا ج، بسؤاله: ب د (8) تعالى: ب، -، ا ج د. دل: ا ب ج، -، د. سبحانه: د، -، ا ب ج (9) سؤاله: ا ب ج، سؤال: د. بوقوع وقت: ا د، بوقت وقوع: ج، بوقوع: ب (10) كلهم عليهم السلام لا يعرفون: ا ب د، عليهم السلام كلهم لا يعرفون: ج (11) غمة: ا ب ج، غم: د. يرتجى: ا ج د، يرجى: ب.

يسبق في علم الله تعالى الاجابة فيه، وهذا من ذلك الفن، واما قوله تعالى: «لن تراني» فهو دفع لما اتهمه، واما التمس في الحال لا في الآخرة؛ فلو قال ارنى انظر اليك في الآخرة فقال لن تراني، لكان ذلك دليلا على تقي الرؤية. ولكن في حق موسى على الخصوص لا على المموم. وما كان أيضا دليلا على الاستحالة، فكيف؟ وهو جواب عن السؤال في الحال.

5

واما قوله تعالى: «لا تدركه الابصار» (1) أي لا تحيط به، ولا تكتشفه من جواب. كما تحيط الرؤية بالاجسام، وذلك حق، أو هو عام، فاريد به في الدنيا، وذلك أيضا حق، وهو ما أراده بقوله سبحانه: «لن تراني» في الدنيا، ولتقتصر على هذا القدر في مسألة الرؤية. ولينظر النصف، كيف افرقت هذه الفرق، وتجزت الى مفرط، ومفرط.

10

اما الجبوتية فانهم لم يتمكنوا من فهم موجود لا في جهة، فاثبتوا الجهة حتى لزيمهم بالضرورة الجسمية، والتقدير، والاختصاص بصفات الحدوث.

وأما المعتزلة فانهم تقوا الجهة، ولم يتمكنوا من اثبات الرؤية دونها، وخالفوا به قواطع الشرع، وظنوا ان في اثباتها، اثبات الجهة. فهؤلاء تفلنوا في التنزيه محترزين

(1) تعالى: ب ج د، -، ا. من: ا ب د، امر: ج. تعالى: ا ب د، -، ج (2) لما: ا ج د، ما: ب. التمس: ا ب د، -، ج (3) دليلا: ا ج د، دليل: ب (4) ايضا... الاستحالة: ج، دليلا ايضا على الاستحالة: ا، دليلا على الاستحالة ايضا: ب د (6) تعالى: ب، -، ا ج د. لا تكتشفه: ا ب، لا يكتفيه: د، لا تكفيه: ج (7) فاريد: ا ج د، فاراد: ب (8) اراده: ا ب د، اراد: ج. سبحانه: ا، -، ب ج د. القدر: ا ب ج، المقدار: د (9) في: ج د، من: ا ب. هذه: ا، -، ب ج د (11) فانهم لم: ا ب ج، فلم: د. لا: ا ب د، الا: ج. فاثبتوا: ا ج د، واثبتوا: ب (12) التقدير: ب ج د، التقدر: ا (13) الجهة: ا ب د. الجهات: ج (14) تفلنوا: ا ب ج، يفلنوا: د.

من التشبيه فافرطوا ؛ والحشوية اثبتوا الجهة احترازاً من التعطيل ، فشبها ، فوفق
الله تعالى اهل السنة للقيام بالحق ، ففطنوا للمسلك القصد ، وعرفوا ان الجهة منفية ،
لأنها للجسمية تابعة ، وتتمه . وان * الرؤية ثابتة لأنها رديف المام ، وقريبه ، وهي له
تكملة . فانتفاء الجسمية اوجب انتفاء الجهة التي هي من لوازمها ؛ وثبوت العلم اوجب
ثبوت الرؤية التي هي من روادفها ، او مكملاتها ، ومشاركة لها في خاصيتها ، وهي أنها
لا توجب تغيراً في ذات المرئي ، بل تتعلق به هو على ما هو عليه كالمعلم ، ولا يخفى
على عاقل ان هذا هو الاقتصاد في الاعتقاد .
الدعوى العاشرة :

ندعى ان الله تعالى واحد فان كونه واحداً يرجع الى ثبوت ذاته ، وبقى غيره .
فليس هو نظراً في صفة زائدة على الذات ، فوجب ذكره في هذا القطب ؛ فنقول الواحد
قد يطلب ويراد به ، انه لا يقبل القسمة أى لأكية له ، ولا حد ، ولا مقدار ، والبارى
تعالى واحد بمعنى انه لا الكمية له بمعنى سلب الكمية المصححة للقسمة عنه . فانه غير
قابل للانقسام اذ الانقسام فيما له كمية . والتقسيم تصرف في كيته بالتفريق ، والتصغير ،

(1) الجهة : ا ج د - : ب (2) الله تعالى : ب د ، الله : ا - : ج . للمسلك :
ا ج د ، لهذا المسلك : ب (3) وتمه : ا ج د - : ب (4) فانتفاء : ا - : ج . وانتفاء :
ب ج د . من لوازمها : ا ب د ، لوازمها : ج (5) روادفها : ا ب د ، روادفها :
ج . مكملاتها : ا ، تكملاته : ب ج ، تكميلاتها : د . لها : ا ، له : ب ج د .
خاصيتها : ا ب ، خاصيته : د ، خاصته : ج (6) لا توجب : ا ب ج ، لا يوجب : د .
تغيراً : ا ب د ، تغيراً : ج . هو : ا - : ب ج د (7) على عاقل : ا ج د ، على كل
عاقل : ب (10) فليس : ا ج د ، وليس : ب . نظراً : ج ، نظر : ا ب د . صفة
زائدة : ا ج د ، نى : زائد : ب (11) القسمة : ا ج ، التقسيم : ب ، القسم : د .
لا كية : ا ب ج ، كية : د (12) تعالى : ب ج ، سبحانه : ا ، سبحانه وتعالى : د .
بمعنى انه لا الكمية له : ا - : ب ج د (13) للانقسام : ا ب ج ، للانقسام :
د . تصرف : ب ج د ، بصرف : ا . كية : ا ب د ، كية : ج .

وما لا كية له لا يتصور انقسامه . وقد يطلق ، ويراد به ، انه لا نظير له في رتبته ، كما نقول
الشمس واحدة ، والبارى تعالى ايضاً بهذا المعنى واحد ، فانه لا ند له . فاما انه لا ضد
له فظاهر ، اذ المفهوم من الضد هو الذي يتعاقب معه الشيء على محل واحد ، ولا يحاميه ،
وما لا محل له ، فلا ضد له ، والبارى تعالى لا محل له ، فلا ضد له .

5 واما قولنا لا ندله فنحن به ان ما سواه ، هو خالقه لا غير ؛ ويرهانه انه لو قدر له
شريك ، لكان مثله من كل الوجوه او ارفع رتبة منه ، او كان دونه . وكل ذلك محال ،
فاللفظ الى محال . ووجه استحالة كونه مثله من كل وجه ، ان كل اثنين هما متغايران ،
فان لم يكن تغاير لم تكن الاثنية مقولة . فانا لا نقول سوادين الا في محلين او في محل *
واحد في وقتين ، فيكون احدهما مفارقاً للآخر ، ومبايناً له ، ومغايراً له ، اما في المحل ،
واما في الوقت ، والشيثان تارة يتغايران بتغاير الحد ، والحقيقة ، كتغاير الحركة ،
واللون . فانهما وان اجتمعا في محل واحد في وقت واحد ، فهما اثنان ، اذ احدهما
مغاير للآخر بحقيقته ، فان استوى اثنان في الحقيقة ، والحد كالسواد ؛ فيكون الفرق

(1) يراد : ا ب ج ، المراد : د . انه : ج د ، ان : ا ب (2) البارى : ا ب د ،
فالبارى : ج . تعالى : ا د - : ب ج . ايضاً . . . واحد : ب د ، بهذا المعنى ايضاً واحد :
ا ، ايضاً واحد : ج . فاما : ا ب ج ، واما : د (3) معه : ا ، مع : ب ج د .
لا يحاميه : ا ، لا يحامع : ب ج د (4) فلا : ا ب ج ، لا : د . تعالى : ب ج ،
سبحانه : د - : ا (5) واما : ب ج ، فاما : ا - : د . فنحن : ا ب د ،
يعنى : ج . به ان ما : ج ، به انما : د ، بان ما : ا ب . هو : ا ب د ، فهو :
ج . انه : ا ج د ، انا : ب (6) من : ا د ، في : ب ج (7) مثله :
ا ج د ، مثاله : ب . ان كل : ا ب د ، ان كان : ج (8) تغاير : ا ج د ، تغاير : ب .
يكن : ا ج د ، تكن : ب . الاثنية : ا ب ج ، ثنية : د (9) مغاير : ا ،
مغاير : ب ج د (10) واما : ا ب د ، او : ج . الشيثان : ا ب ج ، الشان : د . تارة
يتغايران : ا ج د ، يتغايران تارة : د ، يتغايران : ب . بتغاير : ج د ، لتغاير : ا - : ب . الحد : ا ج د ،
اما بالحد : ب (11) اذ : ا ب د ، اذاً : ج (12) كالسواد : ا ، كالسوادين : ب ج د .

بينهما ، اما في المحل ، او في الزمان . فان فرض سوادان مثلاً في جوهر واحد في حالة واحدة ، كان محالاً . اذ لم تعرف الاثنية ، ولو جاز ان يقال هما اثنان ، ولا مفايرة ، لجاز ان يشار الى انسان واحد ، ويقال انه انسانان بل عشرة ، ولكنهم متساوون متماثلون في الصفة ، والمكان ، وجميع العوارض ، واللوازم من غير فرقان ؛ وذلك محال بالضرورة . فان كان ند الله تعالى مساوياً له في الحقيقة ، والصفات ، استحالة وجوده . اذ ليس يفايره بمكان ، اذ لا مكان ، ولا بزمان ، اذ لا زمان . فانهما قديمان . فاذا لافرقان ، واذا ارتفع كل فرق ارتفع العدد بالضرورة ولزم الوحدة ، ومحال ان يقال يخالفه بكونه ارفع منه ، فان الرفع هو الاله . والاله عبارة عن اجل الموجودات ، وارفهما ، والآخر المقدر ، ناقص ليس باله ، ونحن انما نمنع عدد الآلهة ، والاله هو الذي يقال فيه بالقول المطلق ، انه ارفع الموجودات ، واجلها ، وان كان ادنى منه ، كان محالاً ، لانه ناقص ، ونحن نعتبر بالاله عن اجل الموجودات ، فلا يكون الاجل الا واحداً ، وهو الاله ، ولا يتصور اثنان متساويان في صفات الجلال . اذ يرتفع عند ذلك

(1) او : ا ب ، واما : ج د . مثلاً : ا ج ، مثلاً : ب د . جوهر : ا ج د ، وقت : ب . (2-1) حالة واحدة : ج ، حال واحدة : ا ، حال واحد : د ، محل واحدة : ب (2) لم تعرف : ب ج ، لم يعرف : ا د (3) عشرة ولكنهم : ا ، عشرة ولكنها : ج د ، عشرة اوشبة ولكنها : ب . متساوون متماثلون : ا ، متساوية متماثلة : ب ج د (4) فرقان : ب ج د ، فارقين : ا (5) تعالى : ب ، سبحانه : ج ، - : ا د . مساوياً : ا ب ، متساوياً : ج د (6) يفايره : ا ج د ، مفايرة : ب . بمكان : ا ج د ، لمكان ذاته : ب . ولا بزمان اذ لا زمان : ج ، ولا بزمان : د ، ولا زمان : ا ب (7) ارتفع : ا ج د ، وارتفع : ب . ولزم الوحدة : ا ج د ، لزمت الواحدة : ب (8) فان : ا ج د ، اذ : ب . والاله : ب ، اذ الاله : ا ج ، - : د (9) انما : ا ج د ، - : ب . عدد الآلهة : ا ، العدد في الآلهة : ب ج ، العدد في الاله : د (12) لا يتصور اثنان متساويان : ا ج د ، لا يتصور ان يكون اثنان متساويين : ب . عند : ا ب ج ، عدد : د .

الافتراق ، ويطلق العدد كما سبق .

فان قيل بم تشكرون على من لا ينزعكم في اتحاد من يطلق عليه اسم الاله ، مهما كان الاله عبارة عن أجل الموجودات ، ولكنه يقول العالم كله ليس بمخلوق خالق واحد ، بل هو مخلوق خالقين ، احدهما مثلاً خالق السماء * والآخر خالق الأرض ، او احدهما خالق الجمادات ، والآخر خالق الحيوانات ، وخالق النبات ؛ فما المحيل لهذا ؟ فان لم يكن على استحالة هذا دليل ، فمن أين يتفهم قولكم ان اسم الاله ، لا يطلق على هؤلاء . فان هذا القائل يعبر بالاله عن الخالق ، او يقول أحدهما خالق الخير ، والآخر خالق الشر ، أو احدهما خالق الجواهر ، والآخر خالق الاعراض . فلا بد من دليل على استحالة ذلك .

فقول يدل على استحالة ذلك أن هذه التوزيعات للمخلوقات على الخالقين في تقدير هذا السائل ، لا تعدو قسمين : اما أن يقتضي تقسيم الجواهر ، والأعراض جميعاً ، حتى يخلق أحدهما بعض الأجسام ، والأعراض دون البعض ، أو يقال كل الاجسام من واحد ، وكل الاعراض من الآخر ؛ وباطل أن يقال ان بعض الأجسام يخلقه واحد كالسما مثلاً دون الأرض .

(2) فان قيل : ا ب ج ، - : د . بم : ا ب د ، لم : ج . تشكرون : ا ب ج ، ينكرون : د . اتحاد : ا ب ، اتحاد : ج د (3) الاله : ا ج د ، - : ب لكنه : ج د ، لكن : ا ب . يقول : ا ب ج ، تقول : د . كله ليس : ا ب ، كله بمجمله ليس : د ، بمجمله كله ليس : ج . بمخلوق : ا ب ، مخلوق : ج د (4) خالقين : ا ب ج ، لخالقين : د . السماء : ا ج ، السموات : ب د (5) خالق النبات : ج . والآخر خالق النبات : ا ، والآخر خالق المكان : ب ، - : د (6) استحالة : ا ب ج ، - : د (7) او يقول : ا ج ، ويقول : ب ، وتقول : د (8) او : ا ج د ، و : ب (11) السائل : ا ب د ، القائل : ج . لا تعدو : ا ب ، لا يمدوا : ج د . قسمين : ا ب د ، قسمين احدهما : ج . يقتضي : ا ج ، يقتضي : ب د . والاعراض : ا ج د ، بالاعراض : ب (13) الآخر : ا ب ، واحد : ج د . ان : ا ب د ، - : ج . يخلقه : ب ج د ، خلقه : ا .

فأنا نقول خالق السماء هل هو قادر على خلق الأرض أم لا؟ فإن كان قادرا بقدرته ، لم يتميز أحدهما في القدرة عن الآخر ، فلا يتميز في المقدور عن الآخر ، فيكون المقدور بين قادرين ، ولا تكون نسبته إلى أحدهما بأولى من الآخر ، وترجع الاستحالة إلى ما ذكرناه من تقدير تراحم متماثلين من غير فرق ، وهو محال . وإن لم يكن قادرا عليه ، فهو محال ، لأن الجواهر متماثلة ، وأكوانها التي هي اختصاصات بالأحياء متماثلة ، والقادر على الشيء قادر على مثله . إذا كانت قدرته قديمة بحيث يجوز أن تتعلق بمقدورين ، وقدرة كل واحد منهما تتعلق بعدة من الأجسام ، (١) والجواهر ، فلم تنقيد بمقدور واحد ، وإذا جاوز [29-b] المقدور الواحد على خلاف القدرة الحادثة ، لم يكن بعض الأعداد بأولى * من البعض ، بل يجب الحكم بنفي النهاية عن مقدوراته ، فيدخل كل جوهر ممكن وجوده في قدرته .

والقسم الثاني أن يقال أحدهما يقدر على الجواهر ، والآخر على الأغراض ، وهما مختلفان فلا يجب من القدرة على أحدهما القدرة على الآخر ، وهذا محال ، لأن العرض لا يستغنى عن الجوهر ، والجوهر لا يستغنى عن العرض ، فيكون فعل كل واحد منهما موقوفا على الآخر ، فإذا أراد خالق العرض خلق عرض فكيف يخلفه ؟ وربما لا يساعده خالق الجوهر على خلق الجوهر عند إرادته خلق العرض ، فيبقى عاجزا متحيرا :

(١) بقدرته : أ ، لقدرته : ب ج د (٣) لا تكون : ب ج ، لا يكون : أ د (٤) تراحم : أ ب د ، يتراحم : ج (٥) متماثلة : أ ج د ، متساوية : ب . أكوانها : ج ، الوانها : أ ب د . بالأحياء : أ د ، بالأحيان : ج ، بالأحيان : ب (٦) إذا : أ ب ج ، إذ : د . تتعلق : أ ، يتعلق : ب ج د (٧) تتعلق : أ ب ، يتعلق : ج د . فلم تنقيد : د ، فلم تنقيد : أ ج ، فلم يتعلق : ب . إذا : ب ج د ، فإذا : أ . جاوز : أ ج د ، جاوزت : ب (٨) الحادثة : أ ب ج ، - : د . البعض : أ ، بعض : ب ج د (٩) فيدخل : أ ب ، ويدخل : ج د (١٠) والقسم : أ ج ، القسم : ب د . يقدر : أ ب د ، قدرة : ج . الآخر على : أ ج د ، الآخر يقدر على : ب (١١) القدرة : أ ب د ، قدرة : ج (١٢) عرض : أ ب ج ، العرض : د (١٣) متحيرا : أ ب د ، متحيرا : ج .

(١) في الأصل : اجسام

والمعجز لا يكون قادرا ، وكذلك خالق الجوهر إن أراد خلق الجوهر ربما خالفه خالق المرض ، فيمتنع على الآخر خلق الجوهر ، فيؤدي إلى التناقض .

فإن قيل مهما أراد أحدهما خلق جوهر ساعده الآخر على العرض ، وكذا بالعكس ، قلنا هذه المساعدة هل هي واجبة لا يتصور في العقل خلفها ، أم لا ؟ فإن أوجبتها ، فهو تحكم بل هو أيضا مبطل للقدرة . فإن خلق الجوهر من واحد ، كأنه يضطر الآخر إلى خلق المرض ، وكذا بالعكس . فلا يكون له قدرة على الترك ، ولا تحقق القدرة مع هذا ، وعلى الجملة فترك المساعدة ، إن كان ممكنا ، فقد تعذر الفعل ، وبطل معنى القدرة ، والمساعدة إن كانت واجبة ، صار الذي لا بد له من مساعدة ، مضطرا ، إذ لا قدرة له .

فإن قيل فيكون أحدهما خالق الشر والآخر خالق الخير .

قلنا هذا هوس لأن الشر ليس شرا لذاته ، بل هو من حيث ذاته مساو للخير ،

وعمائل له ، والقدرة على الشيء قدرة على مثله . فإن احراق بدن المسلم بالنار شر ،

[30-a] و احراق بدن الكافر خير ، ودفع شر ؛ والشخص الواحد إذا تكلم بكلمة الاسلام *

(١) ربما : ب ج د ، وربما : أ . خالفه : أ ب ج ، خلقه : د (٣) أحدهما : أ ب د ، واحد منهما : ج . وكذا بالعكس : أ ب د ، وكذلك على العكس : ج (٤) قلنا هذه : ب ج د ، قلت هذه : أ . خلفها أم لا : أ ، خلفها أم لا : ب ، خلفها : ج د (٥) بل : أ ج د ، و : ب . للقدرة : أ ج ، القدرة : ب د . كأنه : أ ب د ، فأنه : ج (٦) فلا يكون : ب ج د ، فلا يمكن : أ . ولا تحقق : أ ج ، فلا تحقق : ب . فلا يتحقق : د (٧) الفعل : أ ب د ، العقل : ج (٩) إذ : أ ، - : ب ج د (١٠) خالق الشر . . . الخير : أ ب ج ، خالق الخير والآخر خالق الشر : د (١٢) احراق : أ ب ج ، احترق : د (١٣) شر واحراق : أ ب ، شر له واحراق : ج ، شر او احترق : د (١٤) تكلم : أ ب ج ، يكلم : د .

انقلب الاحراق في حقه شرا ؛ فالقادر على احراق لجه بالنار عند سكوته عن كلمة
الايان ؛ لا بد وان يقدر على احراقه عند النطق بها ، لان نطقه بها ، صوت
ينفص لا يغير ذات اللحم ، ولا ذات النار ، ولا ذات الاحراق ، ولا يقبل جنسا .
فتكون الاحتراقات متماثلة ، فيجب تعلق القدرة بالكل ، ويقتضى ذلك تماثلا ، وتزاحا ،
وعلى الجملة كيفما فرض الامر تولد منه اضطراب وفساد ، وهو الذي اراده الله
تعالى بقوله : «لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا» (١) فلا مزيد على بيان القرآن ، ولنختم
هذا القطب بالدعوى العاشرة ، فلم يبق مما يليق بهذا الفن الا بيان استحالة كونه محلا
للحوادث ، وسنشير اليه في أثناء الكلام في الصفات ردا على من قال بمحدث العلم ،
والارادة وغيرها .

القطب الثاني في الصفات :

وفيه سبع دعاو اذ ندعى انه تعالى عالم قادر حي مريد سميع بصير متكلم . فهذه

(١) الاحراق : ا ب ج ، الاحتراق : د (٢) الايمان : ا ج د ، الاسلام : ب .
لا بدوان : ا ، لا بدان : ب ، - ج د . يقدر : ا ج د ، قادر : ب (٣) الاحراق : د ، الاحتراق :
ا ب ج . يقاب : ا ب ، ينقلب : ج ، يقبل : د (٤) فتكون : ا ب د ، فيكون : ج .
الاحتراقات : ا د ، الاحتراقات : ب ج (٥) وعلى : ا ب ج ، على : د . كيفما : ب ج د ،
كيف : ا (٦) تعالى بقوله : ب د ، بقوله تعالى : ج . فلا : ا ب د ، ولا : ج (١١)
سبح : ا ج د ، سبعة : ب . اذ : ا ب د ، - ج . عالم قادر : ا ب د ، قادر عالم : ج .

(١) وبيانه انه لو كانا اثنين واراد احدهما امرا فالثاني ان كان مضطرا الى
مساعدته كان هذا الثاني مقهورا عاجزا ، ولم يكن آلهما قادرا ، وان كان قادرا على مخالفة ،
ومدافعة ، كان الثاني قويا قاهرا ، والاول ضعيفا قاصرا ، ولم يكن آلهما قادرا .
(الاحياء ، ج ١٠ ، ص ١٠٨) . وانظر : الفزالي ، القسطاس المستقيم ، ٥٢ ، ٥٩ ،
مصر ١٣١٨ هـ ١٩٠٠ م .

سبع صفات ، ويتشعب عنها نظر في أمرين : أحدهما ما يختص بأحاد الصفات ، والثاني
ما يشترك فيه جميع الصفات . فلتقع البداية بالقسم الاول ، وهو اثبات أصل آحاد
الصفات ، وشرح خصوص احكامها .

الصفة الأولى القدرة : (١) ندعى ان محدث العالم قادر . لأن العالم فعل محكم
مرتب متقن منظوم مشتمل على انواع من العجائب ، والآيات ؛ وذلك يدل على القدرة ،
وزتب القياس فنقول : كل فعل محكم فهو اذا صادر من فاعل قادر ؛ والعالم فعل محكم
مرتب ، فهو اذا صادر من فاعل قادر . ففى اى الاصلين النزاع ؟
فان قيل : لم قلّم ان العالم فعل محكم ؟ قلنا عنيما يكونه محكما ترتيبه ، وانتظامه ،
وتناسبه . فننظر في اعضاء نفسه الظاهرة ، والباطنة ، ظهر له من عجائب الاتقان
[٥٠-٥١] ما يطول حصره ، فهذا أصل ، مدرك معرفته * الحسن والمشاهدة ، فلا يمكن جحده .
فان قيل : عرقم الأصل الاخر ؟ وهو أن كل فعل محكم مرتب ، ففاعله قادر . قلنا

(١) عنها : ا ب د ، منها ج د . ما يختص باحاد : ا ، ما يختص احاد : ب ، مانخص
احاد : د ، يخص احاد : ج (٢) فلتقع : ب ج د ، فليقع : ا . احاد : ب ، - :
ا ج د (٤) محدث : ا ج د ، صانع : ب (٦) ترتب : ب ج د ، ترتيب : ا . اذا :
ا ، - : ب ج د (٧) مرتب : ب ، - : ا ج د . اذا : ا ج د ، ايضا : ب (٨) لم :
ا ب د ، فلم : ج . ترتيبه : ا ب د ، ترتيبه : ج (٩) وتناسبه : ا ب د ، واتناسبه : ج .
اعضاء نفسه : ا ج ، اعضاءه : ب ، اعطاء نفسه : د (١٠) مدرك معرفته الحسن : ا ب ،
تدرك به معرفته الحسن : د ، تدرك بالحسن : ج . فلا يمكن : ا ، فلا يسع : ب د ،
ولا يسع : ج (١١) يم : ب ، فيم : ا ج ، فيم : د . كل : ا ب ج ، - : د .

(١) فانظر الى الاحياء ، ج ١٠ ، ص ١٠٨ ، ٩٠ و «المقصد الاسنى شرح أسماء الله
الحسنى» ص ٩٧ ، مصر ، مطبعة التكميم ، ١٣٢٢ .

هذا مدركه ضرورة العقل ، فالعقل مصدق به بغير دليل ، ولا يقدر العاقل على جحده .
ولكننا مع هذا نجرد دليلاً يقطع دابر الجحود ، والناد ؛ فنقول : نفي بكونه قادراً ان
الفعل الصادر منه لا يخلو ، اما أن يصدر عنه لذاته او لمضى زائد عليه ، وباطل ان يقال
صدر عنه لذاته ، اذ لو كان كذلك ، لكان قديماً مع الذات ، فدل على أنه صدر لزائد
5 على ذاته . فالصفة الزائدة التي بها تهباً للفعل الموجود تسميها قدرة ، اذ القدرة في وضع
اللسان عبارة عن الصفة التي بها تهباً الفعل للفاعل ، وبها يقع الفعل وهذا الوصف ،
مما دل عليه التقسيم القاطع الذي ذكرناه ، ولسنا نفي بالقدرة الالهية الصفة ، وقد
اثبتناها . فان قيل : فهذا ينقلب عليكم في القدرة ، فانها قديمة قلتم لم يكن المقدور قديماً .
10 قلنا سيأتي جوابه في أحكام الارادة ، واذا اثبتنا القدرة . فلنذكر أحكامها . ومن حكمها

(1) ضرورة العقل : ا ج د ، بضرورة العقل : ب . فالعقل : ا ج د ، والعقل : ب .
مصدق : ا ج ، يصدق : ب د (2) . نجرد : ا ب د ، نحرر : ج . دابر الجحود : ا ج د ،
دابر الاشكال والجحود : ب (3) ان يصدر : ب د ، ان صدر : ا ، ان يكون صدر :
ج (3 - 4) اولمضى . . . لذاته : ا ، او لزائد . . . لذاته : ب د ، - : ج (4) على انه :
د ، انه : ا ب ج (5) ذاته : ا ج د ، الذات : ب . فالصفة : ا ب ج ، والصفة : د . بها تهباً :
ب د ، تهباً بها : ا . لاجلها تهباً : ج . (6) للوجود : ب ج ، الموجود : ا ، الوجود :
د (7) للفاعل : ا ب ج ، العاقل : د (7 - 9) وبها يقع . . . اثبتناها : ا ، - : ب
ج د (9 - 10) فان قيل . . . قلنا ، ا ، فان قيل فهذا ينقلب عليكم في القدرة فانها
قديمة فلو لم يكن المقدور قديماً قلنا : ب ، فان قيل ينقلب عليكم هذا في القدرة فانها
قديمة والفعل ليس بقديم قلنا : ج ، - : د (10) سيأتي جوابه . . . احكامها :
ا ، سيأتي جوابه في احكام الارادة اذا اثبتنا القدرة . فلنذكر احكامها : ب ، سيأتي جوابه
في احكام الارادة فيها يقع الفعل وهذا الوصف مما دل عليه التقسيم القاطع الذي ذكرناه
ولسنا نفي بالقدرة الالهية الصفة وقد اثبتناها فلنذكر احكامها : ج ، وما يقع به الفعل
وهذا الوصف مما دل عليه التقسيم القاطع الذي ذكرناه ولسنا نفي بالقدرة الالهية
الصفة وقد اثبتناها فلنذكر احكامها : د .

انها متعلقة بجميع المقدورات ، وأعني بالمقدورات الممكنات كلها .
ولا يخفى أن الممكنات كلها لانهاية لها ، فلا نهاية اذا للمقدورات ، ونفي بقولنا
لانهاية للممكنات ، أن خلق الحوادث بعد الحوادث لا ينتهي الى حد ، يستحيل في العقل
حدوث حادث بعده . فالأمكن مستمر أبداً ، والقدرة واسمة لجميع ذلك ؛ وبرهان هذه
5 الدعوى وهو عموم تعلق القدرة ، انه قد ظهر أن صالح العالم واحد . فاما أن يكون له بازاء
كل مقدور قدرة ، والمقدورات لانهاية لها ، فيثبت قدر متعدي ، لانهاية لها * وهو
(8 - 8) محال ، لما سبق في ابطال دورات لانهاية لها . واما أن تكون القدرة واحدة ، فيكون
تعلقها مع اتحادها بما يتعلق به من الجواهر ، والاعراض مع اختلافها ، لامر تشترك فيه ،
ولا يشترك في أمر سوى الامكان ؛ فيلزم منه أن كل ممكن ، فهو مقدور لا محالة ،
10 وواقع بالقدرة .

وبالجملة اذا صدر منه الجواهر ، والاعراض ، استحال أن يصدر منه أمثالها .
فان القدرة على الشيء ، قدرة على مثله ، اذا لم يتنع التعدد في المقدور ، فنسبتها الى
الحركات كلها ، والألوان كلها على وتيرة واحدة ؛ فتصلح لخلق حركة بعد حركة على

(1) واعني بالمقدورات : ا ب د ، - : ج (1 - 2) كلها ولا يخفى : ا د ، لها ولا يخفى :
ب ، التي لانهاية لها كلها : ج (2) كلها : ا ، - : ب ج د (4) واسمة لجميع ذلك : ا ج د ،
تسع لذلك : ب (5) صانع العالم : ا ب د ، صانع كل العالم : ج . واحد : ا ب د ،
واحد واذا كان واحداً : ج (6) فيثبت قدر : د ، فيثبت قدرة : ج ، فيثبت : قدر : ب
مثبت قدراً : ا (7) لا : ا ب ، كما : ج د . تكون : ا ب د ، يكون : ج (8)
يتعلق : ب ج د ، تعلق : ا . تشترك : ا ب د ، يشترك : ج (9) ولا : ا ج د ، فلا :
ب . يشترك : د ، تشترك : ا ب ج . فيلزم : ا ب د ، فلزم : ج (11) صدر : ا ج د ،
صدرت : ب . اذا : ا ب ج ، - : د (12) اذا : ا ب ، واذا : د . فنسبتها : ا ب ج ،
فنسبته : د (13) فتصلح : ا ب ، فيصلح : ج د .

الدوام وكذا لون بعد لون ، وجوهر بعد جوهر ، وهكذا وهو الذى عتينا بقولنا ان قدرته تعالى متعلقة بكل ممكن . فان الامكان لا ينحصر في عدد ، ومناسبة ذات القدرة ، لا تختص بعدد دون عدد ، فلا يمكن أن يشار الى حركة ، فيقال انها خارجة عن امكان تعلق القدرة بها مع أنها تعلقت بمثلها . اذ بالضرورة نعلم ان ما وجب للشيء وجب لمثله ، ويتشعب عن هذا فروع ثلاثة :

الاول ان قال قائل هل تقولون ان خلاف المعلوم مقدور ؟

قلنا هذا مما اختلف فيه ، ولا يتصور الخلاف فيه ، اذا حقق ، وازيل تعقيد الالفاظ ، وبيانه : أنه قد ثبت أن كل ممكن مقدور ، وان المحال ليس بمقدور ، فلننظر ان خلاف المعلوم محال ، أو ممكن ، ولا نعرف ذلك الا بعد ان عرف معنى المحال ، والممكن ؛ ونحصل حقيقتيهما . والا فان تساهلنا في النظر ، ربما صدق على خلاف المعلوم ، أنه محال ، [81-b] وأنه ممكن ، وأنه ليس بمحال . فاذا قد صدق * انه محال ، وأنه ليس بمحال ، والقيضان

(1) وهكذا وهو الذى عتينا : ب ، وهكذا ابدا وهو الذى عتينا : د ، وهكذا وهو الذى عتينا : ج (2) تعالى : ب ج د ، - : ا . في عدد : ا ب ج ، بعدد : د (3) القدرة لا تختص ... فلا يمكن : ا ، القدرة لا تختص ... فلا يمكن : ب د ، القدرة فلا يمكن : ج (4) بمثلها : ا ج د ، بمثلها : ب . نعلم : ا ب ، يعلم : ج ، تعلم : د (5) فروع ثلاثة : ا ج ، اربعة فروع : د ، اربع فروع : ب (6) تقولون : ا ج ، تقول : ب ، يقولون : د (7) هذا بما : ب ج د ، ما : ا . تعقيد : ا ب ج ، تغير : د (8) وبيانه : ب ج د ، بيانه : ا . انه : ب د ، ان : ا ، - : ج . ان المحال : ا ج د ، المحال : ب . فلننظر : ا ب ، فلينظر : ج د (9) ولا نعرف : ا ، لا نعرف : د . ولا نعرف : ب ج . الا بعد ان عرف : ا ، الا اذا عرفت : ب ج ، الا اذا عرف : د (10) نحصل : ا ، حصلت : ب ج ، - : د . حقيقتيهما : ب د ، حقيقتيهما : ا ، حقيقتيهما : ج . تساهلنا : ا ، تساهلت : ب ج د . ربما : ا ، فرما : ب ج ، بما : د (11) وانه ليس : ا ب د ، ليس : ج . بمحال : ا ب ج ، - : د . انه محال : ا ج د ، - : ب . بمحال : ا ج د ، بمحال وانه محال : ب .

لا يصدقان مما .

فاعلم ان تحت اللفظ اجمالا ، وانما ينكشف لك ذلك بما أقوله ، وهو أن العالم مثلا ، يصدق عليه أنه واجب ، وأنه محال ، وأنه ممكن . أما كونه واجبا ، فن حيث انه اذا فرضت ارادة القديم موجودة ، وجودا واجبا ، كان المراد أيضا واجبا بالضرورة ، لا جازما ، اذ يستحيل عدم المراد مع تحقق الارادة القديمة . واما كونه محالا ، فهو انه لو قدر عدم تعلق الارادة بإيجاده ، فيكون لا محالة حدوثه محالا ، اذ يؤدي الى حدوث حادث بلا سبب ، وقد عرف أنه محال .

وأما كونه ممكنا فهو بأن ينظر الى ذاته فقط ، ولا يعتبر معه لا وجود الارادة ، ولا عدمها ، فيكون له وصف الامكان فاذا الاعتبار ثلاثة :

الاول أن يشترط فيه وجود الارادة ، وتعلقها فهو بهذا الاعتبار واجب .
الثاني أن يعتبر فقد الارادة ، فهو بهذا الاعتبار محال .

الثالث أن يقطع الالتفات الى الارادة ، والسبب ، فلا يعتبر وجوده ، ولا عدمه ؛ ويجرد النظر الى ذات العلم . فيبقى له بهذا الاعتبار الامر الثالث ، وهو الامكان .

(2) اللفظ : ب ج د ، الالفاظ : ا ، اجمالا : ج ، اجمالا : ا ب د . لك : ا ب ، كل : ج ، - : د . اقوله : ا ب ج ، قوله : د (3) عليه انه : ا ج د ، عليه بانه : ب . اما : ا ج د ، فاما : ب (4) موجودة وجودا : ج د ، لوجوده وجودا : ا ب . ايضا : ا ج د ، - : ب (5) اذ : ا ب ج ، لانه : د . تحقق : ا ب د ، تحقيق : ج . فهو : ب ج د ، - : ا (6) لو : ا ب ج ، - : د . بإيجاده : ا ج د ، لا بإيجاده : ب (7) حادث : ا ج د ، - : ب (8) واما : ا ب ج ، - : د . بان : ا ب د ، ان : ج . يعتبر : د ، تعتبر : ا ب ج . لا وجود : ا ب ج ، ولا وجود : د (10) يشترط : ج د ، نشترط : ا ، يعتبر : ب (11) ان : ا ب د ، - : ج . يعتبر : ب ج د ، نشترط : ا (12) ان يقطع : ب ، انه يقطع : د ، ان يقطع : ا ، ان لا يقع : ج . الى : ج د ، عن : ا ، من : ب . يعتبر : ب ج د ، نشترط : ا (13) بمجرد : د . بمجرد : ا ب ج ، العلم : ب . العالم : ا ج د ، الثالث : ا ج د ، - : ب .

عنه لفتور، ولا ضعف، ولا سبب في ذات القدرة. وهذان أمران يستحيل انكارهما
اعنى قى القصور عن ذات القدرة، وثبوت الامكان لذات الحياة، من حيث انها حياة
فقط من غير التفات الى غيرها؛ والحصم اذا قال غير مقدور على معنى أن وجوده يؤدي
الى استحالة، فهو صادق في هذا المعنى، فاما لسنا ننكره، ويبقى النظر في اللفظ.
هل الصواب من حيث اللغة اطلاق هذا الاسم عليه أو سلبه؟ ولا يخفى أن الصواب اطلاق
اللفظ. فان الناس يقولون فلان قادر على الحركة، والسكون؛ ان شاء تحرك وان شاء سكن.
ويقولون ان له في كل وقت قدرة على الضدين، ويعلمون أن الجارى في علم الله تعالى
وقوع احدهما، فالاطلاقات شاهدة لما ذكرناه، وحظ المعنى منه ضرورى لا سبيل
الى جحده.

الفرع الثاني: ان قال قائل ادعيت عموم القدرة في تعلقها بالممكنات * فاقولكم
في مقدورات الحيوانات، وسائر الاحياء من المخلوقات، اهي مقدورة لله تعالى أم لا؟
فان قلتم ليست مقدورة، فقد تقضت قولكم ان تعلق القدرة عام، وان قلتم انها مقدورة
له لزمكم اثبات مقدور بين قادرين، وهو محال، او انكار كون الانسان، وسائر

(1) لفتور: ج د، بفتور: ب. سبب: ا ج د، بسبب: ب (2) اعنى: ا ب
د، يعنى: ج (3) اذا: ا ج د، اذ: ب. ان وجوده: ا ب د، انه موجود: ج.
(4) استحالة: ا ج د، الاستحالة: ب. ننكره ويبقى: ج، ننكره فيبقى: د، ننكره
يبقى: ا، ننكر قى النظر: ب. في اللفظ: ا ب ج، في هذا اللفظ: د (5) هل الصواب:
ج، وهو ان الصواب: ا ب د، سلبه. ا ب ج، بسلبه: د. ان: ا ج د، فان: ب.
(8) يعلمون: ا ب ج، تعلمون: د. علم: ب ج د، حلم: ا. تعالى: ا ب د،
-: ج (7) لما: ا ب ج، بما: د. لا: ا ب ج، ولا: د (10) ادعيت: ا ب ج،
ان اذا عنيتم: د (11) مقدورة: ا ب د، قدرة: ج. تعالى: ب ج د، -: ا
(12) ا ب د، انها ليست: ج. مقدورة: ا ب ج، مقدورة له: د. ان: ا ج د،
في ان: ب (13) ين: ا ب ج، عن: د. او: ا، و: ب ج.

ونفى به أنه ممكن لذاته، اى اذا لم لشترط غير ذاته كان ممكنا، فظهر منه أنه يجوز
أن يكون الشيء الواحد ممكنا محالا ولكن ممكنا باعتبار ذاته محالا باعتبار غيره ولا يجوز
ان يكون ممكنا لذاته محالا لذاته، فهما متناقضان؛ فيرجع الى خلاف المعلوم.
فنقول اذا سبق في عام الله تعالى امارة زيد صبيحة يوم السبت مثلا، فنقول اخلق الحياة
5 لزيد صبيحة يوم السبت ممكن أم ليس بممكن؟ فالحق فيه أنه ممكن، ومحال، أى هو
[32-5] ممكن باعتبار ذاته ان * قطع الالتفات الى غيره، ومحال لغيره لا لذاته وذلك اذا اعتبر معه
الالتفات الى تعلق العلم بالامارة، والمحال لذاته، وهو الذى يتمتع لذاته كالجميع بين السواد،
والبياض، لا للزوم استحالة في غير ذاته. وحياة زيد لو قدرت لم تتمتع لذات الحياة، ولكن
يلزم منه استحالة في غير ذاتها، وهو ذات العلم، اذ ينقلب جهلا؛ ومحال ان ينقلب جهلا.
10 فبان انه ممكن لذاته محال للزوم استحالة في غيره، فاذا قلنا حياة زيد في هذا الوقت
مقدورة، لم ترد به الا أن الحياة من حيث انها حياة ليس بمحال كالجميع بين السواد
والبياض. وقدرة الله تعالى من حيث انها قدرة لا تنبوع عن التعلق بمخلوق الحياة، ولا تنقاصر

(1) لشترط: ا، يشترط: ب ج د. غير ذاته: ا ج د، غيره مع ذاته: ب.
فظهر: ا ج د، ظهر: ب (2) ذاته محالا: ا ب ج، ذاته ومحالا (3) فيرجع:
ا ب د، ورجع: ج (4) تعالى: ج د، -: ا ب (14) اخلق: ج، خلق:
ا ب د (5) ام: ا ج، او: ب د، بممكن: ا ب ج، -: د (6)
الى غيره... اعتبر معه الالتفات: ا، الى غيره... اعتبرنا معه الالتفات: ب، الى
غيره... اعتبر الالتفات: ج، -: د وهو: ج د، هو: ب، انه هو: ا
(8) - لا للزوم: ا ب ج، لا للزوم: د. استحالة: ا ج د، استحالة: ب.
غير: ا ب د، اعين: ج (8-9) لم تتمتع لذات: ب ج د، لم يتمتع لغير: ا.
ولكن: ا ب د، لكن: ج. لاستحالة في غير ذاتها: ا ج، استحالتها لغير
ذاتها: ب، استحالة في غير ذاته: د. اذ: ا ج د، او: ب (10) قلنا: ا ب د، -:
ج (11) مقدورة: ب ج، مقدور: ا د. لم يزد: ا ب ج، لم يزد: د (12) تعالى:
ب د، -: ا ج. لا تنبوع: ا ب ج، لا ينهى: د

الحيوان قادرا ، وهو منكرة للضرورة ، ومجاهدة لمطالبات الشريعة . إذ تستحيل المطالبة بما لا قدرة عليه ، ويستحيل أن يقول الله تعالى لعبده ينبغي أن تتعاطى ما هو مقدور لي ، وأنا متأثر بالقدرة عليه ، ولا قدرة لك عليه .

فنقول في الاتصال قد تحزب الناس في هذا احزابا ، فذهب المجبرة الى انكار قدرة العبد ، فلزمها انكار ضرورة التفرقة بين حركة الرعدة ، والحركة الاختيارية ، ولزمها أيضا استحالة تكاليف الشرع ؛ وذهب المعتزلة الى انكار تعلق قدرة الله تعالى بافعال العباد ، والحيوانات ، والملائكة والجن ، والشياطين وزعمت أن جميع ما يصدر منها من خلق العباد واختراعهم ، لا قدرة لله تعالى عليهما بنفى ، ولا إجماد ، فلزمها شناعتان عظيمتان :

10 احدها انكار ما اطبق عليه السلف رضى الله عنهم من انه لا خالق الا الله ولا مخترع سواه .

والثانية نسبتها للاختراع ، والخلق الى قدرة من لا يعلم ما خلقه . فان الحركات

(1) الحيوان : ا ج د ، الحيوانات : ب . وهو : ا ب ج ، - : د . و : ب ج ، ثم : ا د . لمطالبات : ا ب د ، لمطالبة : ج . تستحيل : ب ج ، يستحيل : ا د (2) يقول : ب ج د ، نقول : ا . تعالى : ا ب د ، سبحانه : ج . لعبده : ج د ، - : ا ب . تتعاطى : ب ج د ، يتعاطى : ا (3) ولا : ب ج د ، فلا : ا (4) الاتصال : ا ب ج ، الاتصال عنه : د . تحزب : ا ب د ، يحزب : ج . فذهب : ب ج د ، فذهب : ا . المجبرة : ا ب د ، الجبرية : ج (5) التفرقة : ا ج د ، الفرق : ب . (6) ايضا : ج ، - : ا ب د . تعالى : ب ج ، سبحانه : د ، - : ا . (7) العباد و : ا ب د ، العباد من : ج . وزعمت : ا ج ، فزعمت : ب د . يصدر : ب ج د ، تصدر : ا (8) لا قدرة : ب ج ، ولا قدرة : ا ، فلا قدرة : د . تعالى : ب ج د ، - : ا . فلزمها : د ، فلزمها : ب ، ولزمها : ج ، فلزمتهما : ا . شناعتان : ا ب ج ، شفاعتان : د (10) احدها : ا ب د ، احدها : ج . رضى الله عنهم : د ، - : ا ب ج (12) و الثانية : ا ب ، الثانية : ج د . الاختراع و الخلق : ا ج د ، الخلق والاختراع : ب .

التي تصدر من الانسان ، وسائر الحيوان ، لو سئل عن عددها وتفاصيلها ، ومقاديرها ، لم يكن عنده خبر منها ، بل الصبي كما يفصل من المهد يدب الى الثدي باختياره ، ويمتص ، والهرة كما ولدت تدب الى ثدي امها ، وهي مغمضة العينين و العنكبوت تسج من التيوب [38 - a] اشكالا غريبة يتحجر المهندس في استدارتها ، وتوازي اضلاعها ، وتناسب ترتيبها *

5 وبالضرورة يعلم انكسارها عن العلم بما يعجز المهندسون عن معرفته ، والنحل تشكل بيوتها على شكل التسديس ولا يكون فيها مربع ، ولا مدور ، ولا مسج ، ولا شكل آخر ؛ وذلك لتميز شكل المسدس بخاصية دلت عليها البراهين الهندسية لا توجد في غيرها ، وهو مبنى على أصول ؛ أحدها أن احدى الاشكال ، وأوسمها الشكل المستدير المتفك عن الزوايا الخارجة عن الاستقامة .

10 والثاني أن الاشكال المستديرة ، اذا وضعت متراسة بقيت بينها فرج معطلة لا محالة ؛ والثالث ان اقرب الاشكال القليلة الاضلاع الى المستديرة ، والاحتواء ، هو شكل المسدس ؛

(1) تصدر : ا ب ج ، يصدر : د . الحيوان : ا ب ج ، الحيوانات : د (2) عنده : ا ب د ، عندهم : ج . خبر : ا ب ج ، خير : د . المهد : ا ج د ، البطن : ب . يمتص : ا ب ج ، يمص : د (3) تدب : ا ب ج ، يدب : د . ثدى : ا ب ج ، يدى : د . العينين : ج ، عيناها : ب ، عيناها : ا د . العنكبوت : ا ب ج ، العنكبوت : د . تسج : ب ج ، ينسج : ا د . من : ا ج د . فى : ب . غريبة : ا ب د ، كثيرة غريبة : ج (5) يعلم : ب ج د ، نعلم : ا (6) بيوتها : ا د ، بيوتها : ب ج . ولا : ا ب د ، فلا : ج (7) آخر : ا ب ج ، مثلث : د . لتمييز : ا د ، لتمييز : ب ج . دلت ... الهندسية : ب ج د ، دل عليها البرهان الهندسي : ا . لا توجد في غيرها : ب د ، لا يوجد في غيره : ا ، - : ج (8) احدى : ا ج د ، اصول : ب . المستدير : ا ج د ، المسدس : ب (10) والثاني : ب ج د ، الثاني : ا . معطلة : ب ج د ، معطلة : ا (11) القليلة : ا ج د ، القابلة : ب . الى المستديرة والاحتواء : ا ج ، الى المستديرة فى الاحتواء : د ، للاشكال المستديرة والاحتواء : ب (12) المسدس : ا ب د ، المستدير : ب .

والرابع ان كل الاشكال القريبة من المستديرة ، كالسبع ، والثلث ، والمخمس ، اذا وضعت جملة منها متراصة متجاورة بقيت بينها فرج معطلة ، ولم تكن متلاصقة . وأما المربعات فانها متلاصقة ، ولكنها بعيدة عن احتواء الدوائر لتباعد زواياها عن اوساطها ؛ ولما كان النحل محتاجا الى شكل قريب من الدوائر ليكون حاوياً لشخصه ،

فانه قريب من الاستدارة ، وكان محتاجاً لضيق مكانه ، وكثرة عدده الى ان لا يضيع موضعا بفرج تحلل بين البيوت ، ولا تنسع لاشخاصها ، ولم يكن في الاشكال مع خروجها عن النهاية شكل يقرب من الاستدارة ، وله هذه الخاصية ، وهو التراص ، والنخل عن بقاء الفرج بين اعدادها الا المسدس ؛ فسخرها الله تعالى لاختيار الشكل المسدس في صناعة بيتها . فليت شعري أعرف النحل هذه الدقائق التي يقصر عن دركها اكثر

عقلاء الانس ؟ أم سخره لنيل ماهو مضطر اليه الخالق المنفرد بالجبروت ؟ وهو في الوسط مجرى * لتقدير الله تعالى مجرى عليه ، وفيه ، وهو لا يدريه ، ولا قدرة له على الامتناع منه ، وان في صناعات الحيوانات من هذا الجنس عجائب لو أوردت منها طرفاً لامتلات الصدور من عظمة الله تعالى ، و جلالة ، فصفا للزائنين عن سبيل الله

(1) كل : ا ب د ، - : ج . من : ا ب د ، - : ج (2) اذا : ا ب د ، ان : ج منها : ا ، - : ب ج د ، متجاورة : ا ب ج ، متجاورة منها : د ، بينها : ا ج ، - : ب د . تكن : ا ج د ، يكن : ب (3) واما : ا ب د ، اما : ج . المربعات : ا ب د ، المربعة : ج . متلاصقة : ب . متلاصق : ا ج ، تلاصق : د (5) ان لا : ا ب د ، ان : ج (6) بفرج : ا ب د ، يفرج : ج . تحلل بين البيوت : ا ب ج د ، تحلل بين القوب : ا . ولا تنسع : ج ، لا تنسع : د ، ولا تنسع : ا ب (7) هذه : ا ب د ، هذه : ج . (8) اعدادها : ا ب ج ، اعداد : د ، فسخرها : ب د ، مسخر : ا ج (9) بيتها : ب ج د ، بيته : ا . اعرف : ا ب ج ، عرفت : د . يقصر : ا د ، تقصر : ب . يعجز : ج (10) عقلاء : ا ب ج ، عقل : د . المنفرد : ا ، المنفرد : ب ج د (11) مجرى : ب ج د ، مجرى : ا . لتقدير : ا ب د ، بتقدير : ج . تعالى : ب ج د ، - : ا . مجرى : ا ب د ، تجرى : ج (12) وان : ا ب د ، فان : ج . الحيوانات : ا ب د ، الحيوان : ج . اوردت : ا ب د ، املت : ج (13) تعالى : ج د ، - : ا ب .

المنفردين بقدرتهم القاصرة ، ومكنتهم الضعيفة الظانين انهم مساهمون الله تعالى في الخلق ، والاختراع ، وابداع مثل هذه العجائب ، والايات ؛ هيات هيات ، ذات المخلوقات ، وتفرد بالجبروت جبار السموات . فهذه انواع الشناعات اللازمة على مذهب المعتزلة ؛ فانظر الآن الى أهل السنة كيف وفقوا للسداد ، ورشحوا للاقتصاد في الاعتقاد ؟ فقالوا القول بالجبر محال باطل ، والقول بالاختراع اقتحام هائل ، وانما الحق اثبات القدرتين على فعل واحد ، والقول بمقدور منسوب الى قادرين ، فلا يبقى الا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد ، وهذا انما يبعد اذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد ؛ فان اختلفت القدرتان واختلف وجه تعلقهما فتوارد التعلقين على شيء واحد غير محال كما سنبينه .

فان قيل فما الذي حملكم على اثبات مقدورين قادرين ؟

قلنا البرهان القاطع على ان الحركة الاختيارية مفارقة للعدة ، وان فرضت الرعدة مرادة للمرتعد ، ومطلوبة له أيضا ، ولا مفارقة الا بالقدرة ، ثم البرهان القاطع على ان كل ممكن فتعلق به قدرة الله تعالى ، وكل حادث ممكن ، وفعل العبد حادث فهو اذاً ممكن . فان لم تتعلق به قدرة الله تعالى ، فهو محال . فانا نقول الحركة الاختيارية من حيث انها حركة حادثة ممكنة مماثلة لحركة الرعدة ، فيستحيل ان تتعلق قدرة الله تعالى باحداهما ، وتقصر عن الأخرى ، وهي مثلها ؛ بل يلزم عليه محال آخر * وهو ان الله تعالى لو أراد تسدين يد العبد اذا أراد العبد تحريكها ، فلا يخلو اما أن توجد الحركة ،

[34-a]

(1) مكنتم : ا ب ج ، مستهم : د . مساهمون الله : ا ب ، مساهون لله : ج د . تعالى : ا ج د ، - : ا (3) الجبروت : ج ، باللكوت والملكوت : ب د . بالملكوت : ا (4) للسداد : ا ج د ، للرشاد : ب (7) على فعل واحد : ا ج د ، - : ب . اختلف : ا ب ج . اختلف : د (8) تعلقهما : ا ج ، تعلقها : ب د (9) قادرين : ا ب ، القادرين : ج ، لقادرين : د (12) ولا : ب ج د ، فلا : ا (13) فتعلق : ا ج د ، يتعلق : ب . تعالى : ب ج د ، - : ا . تعالى : ب ج د ، - : ا (14) حادثة : ا ج د ، محدثة : ب . تتعلق : ا ب ، يتعلق : ج د . تعالى : ب ، - : ا ج د .

والسكون جميعا، أو كلاهما لا يوجد، فيؤدى الى اجتماع الحركة و السكون، الى الخلو
عنها، والخلو عنهما مع التناقض يوجب بطلان القدرتين؛ اذ القدرة ما يحصل بها المقدور
عند تحقق الارادة، وقبول المحل. وان ظن ان مقدور الله تعالى يترجح لأن قدرته
أقوى، فهو محال لأن تعلق القدرة بحركة واحدة، لا تفضل تعلق القدرة الأخرى
بها، اذ كانت فائدة القدرتين الاختراع، وانما قوته باقتداره على غيره واقداره على غيره
5 غير مرجح في الحركة التي فيها الكلام، اذ حظ الحركة من كل واحدة من القدرتين
أن تصير مخترعة بها والاختراع يتساوى، فليس فيه أشد، ولا أضعف حتى يكون فيه
ترجيح. فاذا الدليل القاطع على اثبات القدرتين ساقنا الى اثبات مقدورين قادرين.

فان قيل الدليل لا يسوق الى محال لا يفهم، وما ذكرتموه غير مفهوم. قلنا
10 علينا تفهيمه، وهو أنا نقول اختراع الله تعالى للحركة في يد العبد معقول دون ان تكون
الحركة مقدورة للعبد، فهما خلق الحركة وخلق معها قدرة عليها، كان هو المستبد
بالاختراع للقدرة والمقدور جميعا، فخرج منه انه منفرد بالاختراع، وان الحركة موجودة،
وان المتحرك عليها قادر، وبسبب كونه قادرا عليها فارق حاله حالة المرتعد، فاندفعت

- (1) جميعا: ا ب ج، - د. كلاهما لا يوجد: ب ج د، لا توجد كلاهما: ا (2)
يحصل: ا ب ج، يحصل: د (3) تحقق: ب ج، تحقيق: ا د تعالى: ا ب د،
- ج (5) بها: ا ب د، لها: ج. اذ: ا ب ج، اذا: د. قوته: ا ب د، قوته: ج
(7) تصير: ا ب ج، يصير: د والاختراع: ب ج د. فالاختراع: ا (8) ساقنا:
ا ب، سابق: ج، تنافيا: د. قادرين: ا ب ج، لقادرين: د (10) علينا: ا ب ج،
فعلينا: د. انا نقول: ا ب ج، انه يقول: د. تعالى: ا ب ج، - د. للحركة:
ا ج د، الحركة: ب تكون: ا ب ج، يكون: د (12) فخرج: ا ب، وخرج: ج د
(13) عليها: ا ب ج، عليه: د. بسبب: ا ب د، سبب: ج عليها فارق:
ا، فارق: ج د، انه فارق: ب. حالة: ا، حال: ب ج د.

الاشكالات كلها. وحاصله ان القادر الواسع القدرة، هو قادر على اختراع القدرة، والمقدور
معا. ولما كان اسم الخالق، والمخترع مطلقا على من أوجد الشيء بقدرته، وكانت القدرة،
والمقدار جميعا بقدرة الله تعالى سمي خالقا، ومخترعا، ولم يكن المقدور بقدرة العبد؛ *
[34. b] وان كان معه، فلم يسم خالقا، ولا مخترعا، ووجب ان يطلب لهذا النمط من النسبة
اسم آخر مخالف، فطلب له اسم الكسب تيمنا بكتاب الله تعالى، فانه وجد اطلاق ذلك
5 على أعمال العباد في القرآن، واما اسم الفعل فتدد في اطلاقه، ولا مشاحة في الأسماء بعد
فهم المعاني.

فان قيل الشأن فهم المعنى، وما ذكرتموه غير مفهوم. فان القدرة المخلوقة في العبد
ان لم يكن لها تعلق بالمقدور، لم يفهم؛ اذ قدرة لا مقدور لها محال، كعلم لا معلوم له.
وان تعلق به، فلا يعقل تعلق القدرة بالمقدور الا من حيث التأثير، والايحاء،
10 وحصول المقدور بها.

فالنسبة بين المقدور والقدرة نسبة المسبب الى السبب، وهو كونه به، فاذا لم يكن به
لم يكن بينهما علاقة، فام تكن قدرة اذ كل مالا تعلق له، فليس بقدرة؛ اذ القدرة من

- (1) وحاصله: ا ب ج، حاصله: د. الواسع: ا ب، واسع: ج د. هو: ا ب،
فهو: ج د. اختراع القدرة: ا ج د، الاختراع للقدرة: ب (2) اوجد الشيء: د
وجدت الاشياء: ا، وجد الشيء: ب ج (3) تعالى: ب ج د، - د. (4) منه:
ا ب د، معها: ج. لا: ج، - د. ا ب د. النسبة: ا ب د، التسمية: ج (5)
تيمنا: ا ب د، منها: ج (8) المعنى: ا ج د، المعاني: ب. في العبد: ا، - د.
ب ج د (9) لم يفهم: ا، لم تفهم: ب ج د (11) بها: ا ب، به: ج د.
(12) فاذا لم يكن به لم يكن بينهما علاقة: فان لم تكن بها لم تكن علاقة: ا. فان لم تكن له
علاقة بها: ب. فاذا لم يكن به لم يكن علاقة: ج (13) فلم تكن: ا ب، فلم يكن:
ج، ولم تكن: د.

الصفات المتعلقة . قلنا هي متعلقة ، وقولكم ان التعلق مقصور على الوقوع بها ، يبطل بتعلق الارادة ، والعلم ، وان قلتم ان تعلق القدرة مقصور على الوقوع بها فقط ، فهو أيضا باطل ، فان القدرة عندكم تبقى ، واذا فرضت قبل الفعل ، فهل هي متعلقة أم لا ؟ فان قلتم لا ، فهو محال ؛ وان قلتم نعم ، فليس المعنى بها وقوع المقدور بها ؛ اذ المقدور بعد لم يقع ، فلا بد من اثبات امر آخر من التعلق سوى الوقوع بها . اذ التعلق عند الحدوث يعبر عنه بالوقوع بها ، والتعلق قبل ذلك مخالف له ، فهو نوع آخر من التعلق ؛ فقولكم : ان تعلق القدرة به نمط واحد ، خطأ وكذلك القادرية القديمة عندهم ، فانها متعلقة بالعلم في الأزل ، وقبل خلق العالم . فقولنا انها متعلقة صادق ، وقولنا ان العالم واقع بها كاذب ، لانه لم يقع بعد ، فلو كانا * عبارتين

10 عن معبر واحد ، لصدق أحدهما حيث يصدق الآخر .

فان قيل معنى تعلق القدرة قبل وقوع المقدور ، ان المقدور اذا وقع ، وقع بها . قلنا فليس هذا تعلقا في الحال ، بل هو انتظار تعلق ، فينبغي ان يقال القدرة موجودة ، وهي صفة لا تعلق لها ، ولكن ينتظر لها تعلق ، اذا وقع المقدور بها ، وكذا

(1) ان التعلق : ا ج د . بها : ب ، هـ : ج د (2) وان : ب د ، فان : ا ج . بها : ا ب ، هـ : ج د (3) فهو : ا ب ج - د . تبقى : ا ب ج ، - د . و : ا - ب : ج د (5) بها : ب د ، هـ : ا ج . امر : ب ، فن : ا ج د (6) بها : ا ب : هـ : ج د . بها : ا ، هـ : ب ج د . (7) هـ : ب ج د ، له : ا . وكذلك : ا ب د ، فكذلك : ج (8) القادرية : ا ب ج ، القدرة : د . عندهم : ا ب د ، عندهم : ج . الأزل : ب ج د ، الاول : ا . قبل : ا ج د ، قيل : ب . فقولنا : ا ب د ، فالقول : ج (9) صادق : ا ب ، صادقة : ج ، صدق : د . كاذب : ا ب ج ، كذب : د . لم يقع : ب ج د ، لا يقع : ا (11) وقع : ا ب د ، - ب (12) تعلق : ا ج د ، تعلقا : ب . (13) بها : ا ب د ، وقع بها : ج .

القادرية ؛ ويلزم عليه محال ، وهو ان الصفة التي لم تكن من التملقات صارت من التملقات ، وهو محال .

فان قيل معناه انها مثبتة لوقوع المقدور بها .

قلنا ولا معنى للمثبت الا انتظار الوقوع بها . وتلك لا يوجب تعلقا في الحال ، فكذلك عقل عندكم قدرة موجودة متعلقة بالمقدور ، والمقدور غير واقع بها ، عقل عندنا أيضا قدرة كذلك ، والمقدور غير واقع بها ؛ ولكنه واقع بقدرة الله تعالى ، فلم يخالف مذهبنا ههنا مذهبكم الا في قولنا : انها وقعت بقدرة الله تعالى . فاذا لم يكن من ضرورة وجود القدرة ؛ ولا تعلقها بالمقدور وجود المقدور بها ؛ فمن أين يستدعي عدم وقوعها بقدرة الله تعالى ، ووجوده بقدرة الله تعالى ؟ لافضل له على عدمه من حيث انقطاع النسبة عن القدرة الحادثة ، اذ النسبة اذا لم تتمتع بعدم المقدور ، فكيف تتمتع بوجود المقدور ، وكيف ما فرض المقدور موجودا أو معدوما فلا بد من قدرة متعلقة لا مقدور لها في الحال .

فان قيل قدرة لا يقع بها مقدور هي والمعجز بمثابة واحدة .

قلنا ان عنيت به أن الحالة التي يدركها الانسان عند وجودها ، مثل ما يدركه عند

(1) عليه : ا ج د ، منه : ب . هو : ا ب ج ، هي : د . لم تكن : ا ب ، لم يكن ج د (2) هو : ا ب ج ، هي : د (5) عقل : ا ب د ، عقل ايضا : ج . عندهم : ا ب د ، عندنا : ج . عندنا ايضا : ب ج د ، ايضا عندنا : ا (6) تعالى : ب ج د ، - ا (7) الا : ج ، ثم الا : ا ب د . تعالى : ب ج د ، - ا (9) تعالى : ب ج د ، - ا . وجوده : ب ج ، فوجوده : ا ، فوجودها : د . له : ا ب ج ، لها : د . عدمه : ا ب ج ، عدمها : د (10) اذ : ا ب د ، و : ج . لم تتمتع : ا ب ج ، لم تتمتع : د . فكيف : ب ، كيف : ا ج د . تتمتع : ا ب ج ، تتمتع : د (11) موجودا أو معدوما : ب ج ، معدوما او موجودا : ا د . لا : ا ب د ، ولا : ج . قدرة : ا ، فقدرة : ب ج د (12) هي والمعجز : ا ، والمعجز : ب ج د .

المعجز في الرعدة ، فهو منكرة للضرورة ؛ وان عنيتم أنها بمثابة المعجز في أن المقدور لم يقع بها ، فهو صدق ، ولكن تسميته عجزاً فهو خطأ ؛ وان كان من حيث القصور ، [35-b] اذا نسب الى قدرة الله تعالى ، ظن * أنه مثل المعجز ، وهذا كما أنه لو قيل القدرة قبل الفعل على أصلهم مساوية للمعجز من حيث ان المقدور غير واقع بها ، لكان اللفظ منكراً من حيث انها حالة مدركة يفارق ادراكها في النفس ادراك المعجز ، فكذلك هذا ، ولا فرق ؛ وعلى الجملة فلا بد من اثبات قدرتين متفاوتتين ، احدهما أعلى ، والاخرى بالمعجز أشبه ، منهما أضيفت الى العليا وأنت بالخيار بين أن تثبت للمبد قدرة توهم شبه المعجز من وجه ، وبين أن تثبت لله تعالى ذلك ؛ ولا تسترّب ان كنت منصفاً في أن شبه القصور ، والمعجز بالمخلوقات أولى . فهذا غاية ما يحتمله هذا المختصر من هذه المسئلة .

10 الفرع الثالث : فان قال قائل كيف تدعون عموم تعلق القدرة بمجمل الحوادث . وأكثر ما في العالم من الحركات ، وغيرها متولدات يتولد بعضها من بعض بالضرورة ؛ فان حركة اليد مثلاً بالضرورة تولد حركة الخاتم ، وحركة اليد في الماء ، تولد حركة الماء ،

(1) انها : ب د ، انه : ا ، به انه : ج (2) لم يقع : ا ج د ، لا يقع : ب . عجزاً : ا ج د ، - : ب . فهو : ا ، - : ب ج د . (3) نسب : ا ج د ، نسبت : ب . تعالى : ب ج د ، - : ا . انه مثل المعجز : ا ج د ، ان مثل هذا : ب (4) مساوية : ا ب ج ، مساو : د (5) انها : ا ب ج ، انه : د . في : ب ، من : ا ج د (6) فلا : ب ج ، لا : ا د (7) العليا : ا ، الاعلى : ب ج د . وانت : ا ب د ، فانت : ج شبه : ا ب ، نسبة : ج د (8) تعالى : ا ب ج ، - : د . ولا : ا ب د ، - : ج . تسترّب : ج د ، يسترّب : ا ب . ان : ا ب د ، - : ج . شبه : ا ب ، نسبة : ج ، سمة : د (9) فهذا : ا ب ج ، وهذا : د (8) فان : ج د ، ان : ا ب . تدعون : ا ب ج ، يدعون : د . بمجمل الحوادث : ا ب د ، بمجمل ما في الحوادث : ج (11) وأكثر : ا ب ج ، فأكثر : د . الحركات : ا ج ، الحوادث : ب د . يتولد : ا ج د ، يتولد : ب . بعض : ب ج ، البعض : ا د . بالضرورة : ا ب د ، - : ج (12) تولد : ا ب ج ، يولد : د .

وهو مشاهد ؛ والعقل أيضاً يدل عليه ، اذ لو كانت حركة الماء ، والخاتم بخلق الله تعالى ، لحاز أن يخلق حركة اليد دون الخاتم ، وحركة اليد دون الماء ، وهو محال ؛ وكذا في المتولدات مع انشعابها .

فنقول ما لا يفهم لا يمكن التصرف فيه بالرد ، والقبول . فان كون المذهب مردوداً ، أو مقبولاً بعد كونه معقولاً ؛ والمعلوم عندنا من عبارة التولد أن يخرج جسم من جوف جسم ، كما يخرج الحيز من بطن الأم ، والنبات من الأرض ، وهذا محال في الأعراض . اذ ليس لحركة اليد جوف حتى تخرج منه حركة الخاتم ، ولا هو شيء حلو لاشياء حتى يترشح منه بعض ما فيه ، فحركة الخاتم ، اذا لم تكن كامنة في ذات حركة اليد ، فامعنى تولدها [36-a] منه فلا بد من تفهيمه ، واذا لم يكن هذا * مفهوماً ، فقولكم انه مشاهد جهل وحماقة . اذ كونه حادثاً معه مشاهد معه لاغير ، فاما كونه متولداً عنه ، فغير مشاهد ، وقولكم انه لو كان يخلق الله تعالى لقدرة على أن يخلق حركة اليد دون حركة الخاتم ، وحركة اليد دون حركة الماء وهذا هوس يضاهي قول القائل ، لو لم يكن العلم متولداً من الارادة

(1) كانت : ج د ، كان : ا ب . تعالى : ب د ، - : ا ج (2) وكذا : ا ج ، وهكذا : ب د . (4) والقبول : ا ج د ، - : ب (6) بطن الام : ج د ، بطن امه : ب ، جوف الام : ا . اذ : ب ج د ، - : ا . (7) الحركة : ا ب ج ، لحركة : د . حتى : ا ب د ، - : ج . تخرج : ب ج د ، يخرج : ا . ولا : ب ج د ، فلا : ا . يترشح : ا د ، يترشح : ب ج (8) فحركة : ا ب ج ، حركة : د . لم تكن : ا ب ج ، لم يكن : د . كامنة : ا ب ج . كامناً : د . تولدها : ا ب د ، من تولده : ج (9) منه : ا ب ج ، منها : د . تفهيمه : ا ج د ، تفهم هذا : ب . اذا : ا ب ج ، ان : د . جهل و : ا ، - : ب ج د (10) كونه حادثاً : ا ج د ، كونها حادثه : ب . معه : ب ، - : ا ج د . لاغير : ج ، - : ا ب د (11) تعالى : ب ج د ، - : ا . على : ا ب ج ، - : د . حركة الخاتم : ب . الخاتم : ا ج د (11-12) حركة اليد : ا ج د ، - : ب . حركة الماء : د ، الماء : ا ب ج . وهذا : ا ب ج ، هذا : د . لو لم من الارادة : ا ج ، لو لم عن الارادة : د ، لو لم تكن الارادة متولدة من العلم : ب .

لقدرة على أن يخلق الارادة دون العلم ، أو العلم دون الحياة ، ولكن نقول المحال غير مقدور ، ووجود المشروط دون الشرط غير معقول ، والارادة شرطها العلم ، والعلم شرطه الحياة ، وكذلك شرط شغل الجوهر الحيز فراغ ذلك الحيز ؛ فإذا حرك الله تعالى اليد ، فلا بد ، وأن يشغل به حيزا في جوار الحيز الذي كان فيه . فما لم يفرغه ، كيف يشغله به ؟ ففراغه شرط اشتغاله باليد ، إذ لو تحرك ، ولم يفرغ الحيز من الماء بعدم الماء ، أو حركته لاجتماع جسمان في حيز واحد ، وهو محال ، فكان خلو أحدهما شرطا للآخر ، فتلازما ، فظن أن أحدهما متولد من الآخر ، وهو خطأ . فاما اللزومات التي ليست شرطا ، فنحن نأبى أن تنفك عن الافتراق بما هو لازم له ، بل لزومه يحكم طرد العادة ، كاشتراق القطران عند مجاورة النار ، وحصول البرودة في اليد عند مماسة الثلج ، فإن كل ذلك مستمر بحريمان سنة الله تعالى ، والا ، فالقدرة من حيث ذاتها غير قاصرة عن خلق البرودة في الثلج ، والمماساة في اليد مع خلق الحرارة في اليد عند مماسة الثلج

(1) أو : ب ج د ، و : ا . ولكن : ا ب د ، لكن : ج (3) وكذلك : ب ج ، فكذلك : ا د . الجوهر : ا ب د ، الجوهر : ج . الحيز : ج د ، الحيز : ب ، يحيز : ا . الحيز : ا د ، الحيز لقبوله : ب . - . ج . تعالى : ب ج د . - . ا . (4) وان يشغل به : ا د ، من ان يشغل بها : ب ، ان يشغل بها : ج . في جوار الحيز : ا ب د ، بدلا من الحيز : ج . كان : ا د ، كانت : ب ج فـ ... يشغله : ا ج د ، يفرغه كيف يشغل : ب (5) ففراغه : ا ب ج ، ففراغه : د ، تحرك : ب ج د ، يحرك : ا . بعدم : ا ب ج ، لعدم : د (6) أو حركته : ا ج د ، ويحركته : ب . لاجتماع : ا ب ج ، ولاجتماع : د . واحد : ا ج د ، - . ب . خلو : ب ج د ، خلق : ا (7) فتلازما : ا ج د ، ملازما : ب . من : ا ب ج ، عن : د . هو : ا ب د ، هذا : ج (5) تنفك : ا ب د ، تنفك : ج . بما : ا ب ج ، بما : د . له : ا ، لها : ج . - . ب د . بل : ا ج د - . ب . بحكم : ا ب ج ، حكم : د . طرد : ب ج د ، اطراد : ا . (9) كل : ا ج د ، كان : ب (10) مستمر : ا ب د ، مستمر : ج . غير : ا ج د ، ليست : ب (11) خلق ... اليدمع : ج ، خلق ... يدمع : ا د ، - . ب .

بدلا عن البرودة ، ا ، فإذا ما يراه الخصم متولدا قسبان :

أحدهما شرط ، فلا يتصور فيه الا الاقتران ، والثاني ليس بشرط ، فيتصور فيه عدم الاقتران اذا خرفت الباديات * .

فان قيل لم تدلوا على بطلان التولد ، ولكن انكرتم فهمه ، وهو مفهوم ، فانا لا نريد به ترشح الحركة من الحركة بخروجها من جوفها ، ولا تولد برودة من برودة الثلج بخروج البرودة من الثلج ، وانتقالها ، أو بخروجها من ذات البرودة ، بل فني به وجود موجود عقيب موجود ، وكونه موجودا ، وحادثا به ، فالحادث نسبه متولدا ، والذي به الحدوث نسبه مولدا ، وهذه التسمية مفهومة ، فاما الذي يدل على بطلانها ؟ قلنا اذا أقررتم بذلك دل على بطلانه ما دل على بطلان كون القدرة الحادثة موحدة فانا اذا أعلنا أن قول حصل مقدور بقدرة حادثة ، فكيف لا يحيل الحصول بما ليس بقدرة ، فاستحالته راجعة الى عموم تعلق القدرة ، وأن خروجه عن القدرة مبطل عموم تعلقها ، وهو محال ، ثم هو موجب للمعجز ، لا القانع كما سبق .

(1) مماسة الثلج : ب ج ، - : ا د . عن : ا د ، من : ب ج . فإذا : ا ب د ، قلنا : ج . قسبان : ا ب د ، قسبان : ج (2) فلا : ا ب د ، لا : ج . الا : ا ج د ، - : ب . فيه : ا ج د ، منه : ب . عدم : ج ، - : ا ب د (4) فان قيل : ا ب د ، فان قال قائل : ج . لكن : ا ج د ، انما : ب (5) ترشح : ب ج د ، ترشيح : ا . من الحركة : ا ب د ، - : ج . بخروجها : ا ج د ، خروجها : ب (6) من الثلج : ا ب ج ، - : د . وانتقالها : ا ب ج ، وانتقاله : د . بخروجها في ذات : ا ج ، بخروج جنس ذات : ب ، بخروجها من ذات : د (7) حادثا به : ا ب د ، حادثا : ج (8) التسمية : ج د ، النسبة : ا ب : بطلانها : ا ب د ، بطلانه : ج (9) أقررتم : ا ب د ، فسرعو : ج . موحدة : ا ج د ، موجودة : ب (10) حصل : ا ب ج ، يحصل : د . لا يحيل : ج ، لا يحيل : د . لا يحيل : ا ب (11) بقدرة : ا ج د ، بمقدور يقدر : ب . فاستحالته : ج ، واستحالته : ا ب ، وهو استحالته : د . راجعة : ب ج ، رجع : ا د . وان : ا د ، فان : ب ج . مبطل : ا ب ج ، مبطل : د . عموم : ا ج ، لمعوم : ب د (12) موجب : ا ج د ، - : ب . لا : ا ب د ، و : ج .

نعم ، على المعتزلة القائلين بالتولد مناقضات في تفصيل التولد لا تحصى ، كقولهم ان النضر يولد العلم ، وتذكره لا يولد تذكر العلم الى غير ذلك مما لا يطول بذكره ، فلا معنى للاطناب فيما هو مستغنى عنه ، وقد عرفت من جملة هذا ان الحادثات كلها جواهرها ، وأعراضها الحادثة منها في ذات الاحياء ، والجمادات ، واقعة بقدرة الله تعالى ، وهو المستبد باختراعها ، وليس يقع بعض المخلوقات ببعض ، بل الكل يقع بالقدرة ؛ وذلك ما اردنا ان نبين من اثبات صفة القدرة لله تعالى ، وعموم حكمها ، وما اتصل بها من الفروع واللوازم .

الصفة الثانية : العلم

[37-a] ندعى ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات الموجودات (١) والمعدومات . فان الموجودات 10 منقسمة الى قديم ، وحادث . والقديم ذاته ، وصفاته ، ومن علم غيره ، فهو بذاته وصفاته اعلم . فيجب ضرورة ان يكون علما بذاته ، وصفاته ان ثبت انه عالم بغيره ؛ ومعلوم انه عالم بغيره لان ما ينطلق عليه اسم الغير هو صنعه المتقن ، وفعله المحكم المراتب ، وذلك

(2) وتذكره : ب ج ، فتذكره : ا ، وتذكره : د . تذكر العلم : ا ج د ، د : ب تطول بذكره : ا ب د ، يطول تذكره : ج (3) فيما : ا ب ج ، فيها : د . الحادثات : ا ب ج ، الحوادث : د (4) تعالى : ب ج د ، - : ا (5) يقع : ا ج د ، تقع : ب . بالقدرة : ا ج د ، القدرة القديمة : ب (9) والقديم : ا ج د ، فالقديم : ب . علم : ب ج د ، علمه : ا . بذاته وصفاته : ا ب ج ، بصفاته وذاته : د (10) علما بذاته : ا ج د ، بذاته علما : ب . صفاته : ا ب ج ، صفته : د .

(١) لا يمزج عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء بل يعلم ديب الغلة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء الاحياء ج ١ ، ص ٩٠ ، ١٠٨ و «المقصدا لاسنى شرح اسماء الله الحسنى» ص ٩٥ .

يدل على علم الصانع كما يدل على قدرته على ماسبق فان من رأى خطوطا منظومة تصدر على الاتساق من كاتب . ثم استراب في كونه علما بصنعة الكتابة ، كان سفها في استراجه ؛ فاذا قد ثبت انه عالم بذاته ، وبغيره .

فان قيل فهل لمعلوماته نهاية ؟ قلنا لا ، فان الموجودات في الحال ، وان كانت متناهية فالممكنات في الاستقبال غير متناهية ، ونعلم الممكنات التي ليست بموجودة ، انه سيوجد 5 ام لا يوجد ، فيعلم اذا ما لا نهاية له ، بل لو اردنا ان نكثر على شيء واحد وجوها من النسب ، والتقديران للخروج ذلك عن النهاية ، والله تعالى عالم بجميعهما .

فاما نقول مثلا ضعف الاثنين اربعة ، وضعف الأربعة ثمانية ، وضعف الثمانية ستة عشر ، وهكذا تضعف الاثنين ، وضعف الضعف ، ولا يتناهي . والأشأن لا يعلم 10 من مراتبها الا ما يقدره بذهنه ، وينقطع عمره ، ويبقى من التضمينات ما لا يتناهي . فاذا معرفة اضعاف اضعاف الاثنين ، وهو عدد واحد يخرج عن الحصر ، وكذلك كل عدد فكيف غير ذلك من النسب ، والتقديرات ؟ وهذا العلم مع تعلقه بمعلومات لانهاية لها واحد كما سيأتي بيانه من بعد مع سائر الصفات .

[37-b] الصفة الثالثة * : الحياة (١)

ندعى انه تعالى حي . وهذا معلوم بالضرورة ، ولم ينكره احد ممن اعترف بكونه

(1) علم : ا ب ج ، علمه : د . الصانع : ا ب ج ، - : د . يدل : ا ب ج ، يدل فعله : د . على ما : ا ج د ، كما : ب (2) على الاتساق : ا ب ج ، - : د . من كاتب : ا ج د ، - : ب (5) نعلم الممكنات : ب ، نعلم ان الممكنات : د ، ونعلم الممكنات : ا . وهو يعلم ان الممكنات : ج . بموجودة : ا ج د ، موجودات : ب (6) ام لا يوجد : ا ج د ، ولا يوجد غير متناهية : ب . اردنا : ا ج د ، اراد : ب . نكثر : ا ب ج ، نكبر : ج (7) ذلك : ب ، - : ا ج د (9) تضعف : ا ، يتضعف : ب ج ، يضعف : د . وضعف الضعف : ا ج د ، وضعف ضعف الضعف : ب (10) سينقطع : ا ب ج ، سينفذ : د (12) من : ا ب ج ، - : د (15) انه : ا ب ج ، ان الله : د . وهذا : ا ب ج ، وهو : د . ولم ينكره : ب د ، ولم ينكر : ا ج .

(١) فانظر الى «الاحياء» ج ١ ، ص ٩٠ ، ١٠٨ «

علما قادرا . فان كون العالم القادر حيا ضروري ، اذ لاننى بالحي الا ما يشعر بنفسه
و يعلم ذاته ، وغيره . والعالم بجميع المعلومات ، والقادر على جميع المقدورات . كيف
لا يكون حيا ! وهذا واضح ، والنظر في صفة الحياة لا يطول .

الصفة الزمنية : الارادة (١)

ندعى ان الله تعالى مرید لأفعاله . وبرهانه ان الفعل الصادر منه مختص
بضروب من الجواز لا يتميز بعضها عن البعض الا بمرجح ، ولا تكفى ذاته للترجيح
لان نسبة الذات الى الضدين واحدة ، فما الذى خصص احد الضدين بالوقوع في حال
دون حال ؟ وكذلك القدرة لا تكفى فيه ؛ اذ نسبة القدرة الى الضدين واحدة .
وكذلك العلم لا يكفى خلافا للكمي ، حيث اكتفى بالعلم عن الارادة ؛ لان العلم
يتبع المعلوم ، ويتعلق به على ما هو عليه ، ولا يؤثر فيه ولا يغيره .

فان كان الشيء ممكنا في نفسه مساويا للممكن الآخر الذى في مقابلته فالعلم يتعلق
به كما هو عليه . فلا يحمل أحد الممكنين مرجحا على الآخر ، بل نقول للممكنين
و بفعل تساويهما .

(١) قادرا : ا ب د ، - : ج . العالم القادر : ب ج د ، القادر العالم : ا . لنى
بالحي : ا د ، يعنى بالحي : ج ، معنى للحي : ب (٢) بجميع : ا ب د . لجميع : ج .
والقادر : ا ب ، القادر : ج د (٥) مختص : ا ب ج ، مختص : د (٦) الجواز :
ا ب د ، الجازات : ج . عن : ا ب د ، من : ج . تكفى : ا ب ، يكفى : ج د (٧)
واحدة : ب ، واحد : ا ج د (٨) تكفى : ا ب د ، يكفى : ج . واحدة : ب ،
واحد : ا ج د (١٠) ولا يغيره : ب ج د ، فلا يغيره : ا (١١) فان كان ... مساويا :
ا د ، فانما كان الشيء ممكنا في نفسه صار مساويا : ب . فان ذلك الشيء ممكن في نفسه مساو : ج
(١٢) كما : ا ب ج ، على ما : د . فلا يحمل : ا ج ، فلا يحمل : د ، ولا يحمل : ب . مرجحا :
ا ب ج ، ترجحا : د . على الآخر : ا ب د ، للآخر : ج . نقول : ج د ، بعقل : ا ب .

(١) الله تعالى مرید للكائنات مدبر للحادثات . . . فاشاء كان ومالم يشأ لم يكن
لا يخرج عن مشيئته لفته ناظر . . . فلو اجتمع الانس والجن والملائكة والشياطين على
ان يحركوا في العالم ذرة او يسكنوها دون ارادته ومشيئته لمجزوا عن ذلك . . .
(الاحياء ج ١ ، ص ٩٠) (انظر كذلك ، ص ١٠٩)

والله تعالى يعلم ان وجود العالم في الوقت الذى وجد فيه ، كان ممكنا وان وجوده
بعد ذلك ، وقبل ذلك كان مساويا له في الامكان ؛ لان هذه الامكانات متساوية . فحق
العلم ان يتعلق بها كما هي عليه . فان اقتضت صفة الارادة وقوعه في وقت معين ، تعلق
العلم بتعيين وجوده في ذلك الوقت ، لملة تعلق الارادة به ، فتكون الارادة لتعيين علة ،
ويكون العلم متعلقا به . تابع له * غير مؤثر فيه . ولو جاز ان يكفى بالعلم عن الارادة ،
لاكتفى به عن القدرة ؛ بل كان ذلك يكفى في وجود افعالنا ، حتى لا نحتاج الى الارادة ؛
اذ يترجح احد الجانبين بتعلق علم الله تعالى به . وذلك محال .

فان قيل وهذا يتطلب عليكم في نفس الارادة ، فان القدرة القديمة كما لا تناسب احد
الضدين ، فالارادة القديمة ايضا لا تتعين لاحد الضدين . فاختصاصها باحد الضدين ينفي
ان يكون بمختص ، ويتساءل ذلك الى غير نهاية ؛ اذ يقال الذات لا تكفى للحدوث ؛
اذ لو حدثت من الذات ، لكان مع الذات غير متأخر ، فلا بد من قدرة ، والقدرة لا تكفى
اذ لو كان للقدرة ، لما احتس هذا الوقت ، وما قبله ، وما بعده ، في النسبة الى جواز تعلق
القدرة به على وتيرة واحدة ؛ فما الذى خصص هذا الوقت ؟ فيحتاج الى الارادة .
فيقال والارادة لا تكفى ، فان الارادة القديمة عامة تتعلق بالقدرة ؛ فنسبتها الى

(١) والله تعالى : ا ، قاله تعالى : ب ج ، والله سبحانه وتعالى : د (٣) كما هي
عليه : ا ب ، كما هو : ج ، على ما هو : د (٤) بتعين : ا ب ج ، بتعين : د . فتكون
الارادة لتعيين : ب ، فيكون لتعيين : ا ، فيكون لتعيين : د . فيكون المعين : ج (٥)
متعلقا به : ا ج د ، - : ب (٦) اذ : ا د ، ان : ب ج . يترجح : ا ب د ، ترجح :
ج . يتعلق : ا ج د ، لتعلق : ب . تعالى : ب ج ، - : ا د (٨) القديمة : ب ، - :
ا ج د . لا تناسب : ا ب ج ، لا تناسب : د (١٠) ان : ا ج د ، - : ب . بمختص :
ا ب ج ، لمختص : د . لا تكفى : ا ب ج ، لا تكفى : د (١١) قدرة : ا د ، القدرة :
ب ج . لا تكفى : ا ب ، لا تكفى : ج د (١٢) هذا الوقت : ا ج ، بها هذا الوقت :
ا ، هذا الوقت : د . ما بعده : ب د ، بعده : ا ج (١٣) به : ا ، بها : ب ج د (١٤)
و : ا ب د ، - : ج . لا تكفى : ا ب ج ، لا تكفى : د . فنسبتها : ا ب ج ، فنسبتها : د .

الأوقات واحدة، ونسبتها إلى الضدين واحدة. فإن وقع الحركة مثلاً، بدلاً عن السكون، لأن الإرادة تعلقت بالحركة لا بالسكون.

فيقال وهل كان يمكن أن تتعلق بالسكون؟

فإن قيل لا، فهو محال؛ وإن قيل نعم؛ فهما متساويان. أعني الحركة، والسكون، في مناسبة الإرادة القديمة. فما الذي أوجب تخصص الإرادة القديمة بالحركة دون السكون؟ فتحتاج إلى مخصص، ثم يلزم السؤال في مخصص المخصص، ويتسلسل إلى غير نهاية.

[38-b] قلنا، هذا سؤال، خير العقول من جميع الفرق، ولم يوفق للحق إلا أهل السنة.

فالناس فيه أربع فرق *

10 قائل يقول إن العالم يوجد بذات الله تعالى، وأنه ليس للذات صفة زائدة ألبتة، ولما كانت الذات قديمة، كان العالم قديماً، وكانت نسبة العالم إليه كنسبة المعلول إلى العلة، ونسبة النور إلى الشمس، والظل إلى الشخص، وهؤلاء هم الفلاسفة.

وقائل يقول إن العالم حادث، ولكن حدث في الوقت الذي حدث فيه، لا قبله، ولا بعده، لإرادة حادثته؛ حدثت له، لا في محل. فاقضت حدوث العالم، وهؤلاء هم المعتزلة.

(1) نسبتها : أ ب ج، نسبتها : د (3) تتعلق : أ. يتعلق : ب ج د (5) فما الذي... القديمة : أ، فما الذي أوجب تخصص الإرادة القديمة : ب د، - : ج (6) فتحتاج : أ، فيحتاج : ب ج د (7) العقول من جميع الفرق : أ، عقول الفرق : ب ج د (9) يوجد بذات الله تعالى : ج، يوجد بذات الله سبحانه : د. يوجد بذات الله : أ. للذات صفة زائدة : أ ج د، بصفة زائدة على الذات : ب (10) وكانت : أ ب د، وكان : ج. كنسبة : ب د، نسبة : أ ج (12) وقائل يقول : أ ب د، وقال قائل : ج (13) حدثت له : ب ج د، له حدثت : أ.

وقائل يقول حدث بإرادة حادثة في ذاته، وهؤلاء هم القائلون بكونه محلاً للحوادث. وقائل يقول حدث العالم في الوقت الذي تعلقت الإرادة القديمة بحدوثه في ذلك الوقت من غير حدوث إرادة، ومن غير تغير صفة القديم. فانظر إلى الفرق والنسب مقام كل واحد إلى الآخر فإنه لا يفتك طريق فريق عن اشكال لا يمكن حله، إلا اشكال أهل السنة، فإنه سهل الانحلال.

5 أما الفلاسفة فقد قالوا بقدم العالم، وهو محال، لأن الفعل يستحيل أن يكون قديماً. إذ معنى كونه فعلاً، أنه لم يكن، ثم كان. فإن كان موجوداً مع الله أبداً، فكيف يكون فعلاً؟ بل يلزم من ذلك تقدير دورات لا نهاية لها على ما سبق، وهو محال من وجوه؛ ثم انهم مع اقتحام هذا الاشكال لم يتخلصوا من أصل السؤال؛ وهو أن الإرادة؟ لم تعلقت بالحسوث في وقت مخصوص، لا قبله، ولا بعده، مع تساوى نسب الأوقات إلى الإرادة؟ قائلهم، إن تخلصوا عن خصوص الوقت، لم يتخلصوا عن خصوص الصفات؛ إذ العالم مخصص بمقدار مخصوص، ووضع * مخصوص، وكانت تقايضاً ممكنة في العقل. والذات القديمة لا تناسب بعض الممكنات دون بعض، ومن أعظم ما يلزمهم فيه، ولا عذر لهم

(1) حدث بإرادة حادثة : ج د، حدثت إرادة حادثة : ب، حديث إرادة حادثة : أ (4) طريق فريق عن : ج، فريق عن : ب د، من توغر : أ (7) ثم كان : أ ج د، فكان : ب (8) بل : ب ج د، ثم : أ، تقدير : أ، - ب ج د (9) تعلق : أ ب د، تعلق : ج (10) نسب : أ ب ج، نسبة : د (11) إن تخلصوا : أ ج د، لم يتخلصوا : ب (12) كانت تقايضاً ممكنة : ب، كانت تقايضاً ممكنات : ج، كان تقيض جميع ذلك ممكنات : أ، كانت تقايضاً ممكنات : د. في العقل والذات : أ ب ج، في العقل والذوات : د (13) لا تناسب : أ ب ج، لا يناسب : د. فيه : أ ج د، عليه : ب.

عنه أمر أن : أوردناها في كتاب تهافت الفلاسفة ولا يحصى لهم عنهما البتة :

احدهما أن حركات الافلاك بعضها مشرقية ، أى من المشرق الى المغرب ، وبعضها مغربية ، أى من مغرب الشمس الى المشرق ، وكان عكس ذلك في الامكان مساويا له ، اذ الجهات في الحركات متساوية . فكيف لزم من الذات القديمة ، أو من ذوات الملائكة ، وهى قديمة عندهم ، أن تتعين جهة عن جهة تقابلها ، ونساويها من كل وجه ؟ وهذا لا جواب عنه .

الثانى أن الفلك الاقصى الذى هو الفلك التاسع ، عندهم المحرك لجميع السماوات بطريق القهر في اليوم واللييلة مرة واحدة ، يتحرك على قطبين شمالي وجنوبي . والقطب عبارة عن النقطتين المتقابلتين على الكرة الثابتين عند حركة الكرة على نفسها ، والمنطقة عبارة عن دائرة عظيمة على وسط الكرة بعدها من القطبين واحد .

فنقول جرم الفلك الاعلى متناسب متشابه : وما من نقطة الا ويتصور أن تكون قطبا . ثما الذى أوجب تعيين نقطتين من بين سائر النقط التى لانهاية لها عندهم ؟ فلا بد من وصف زائد على الذات من شأنه تخصيص الشيء عن مثله ، وليس ذلك الا الارادة . وقد استوفينا تحقيق الالتزامين في كتاب التهافت .

وأما المعترلة ، فقد اقتحموا أمرين شنيعين باطلين :

احدهما كون البارئ تعالى مريدا بارادة حادثة لافى محل * واذا لم تكن الارادة

[39-1]

(1) البتة : ب ج د ، - : ا (2) المشرق : ب ج ، المشرق : ا د ، المغرب : ا ب ج ، الغرب : د (3) مغرب الشمس : ا ج د ، الغرب : ب . المشرق : ج د ، الشرق : ا ب (4) يلزم : ا ب د ، يلزم : ج . من الذات : ا ب ج ، الذات : د (8) في اليوم واللييلة : ا ب د ، في الليل : ج . واحدة : ا ج ، - : ب د . عن : ا ب ج ، من : د (9) على : ا ب ج ، عن : د (10) القطبين : ا د ، النقطتين : ب ج (11) فتقول : ا ب ج ، فيقول : د . الاعلى : ا ، الاقصى : ب ج د . متناسب : ا ، - : ب ج د . متشابه : ا ج د ، متساوية : ب . تكون : ا ب ج ، يكون : د (14) الالتزامين : ا د ، الالتزامين : ب ، الالتزامين : ج (16) تعالى : ب د ، - : ا ج . واذا لم تكن : ا ب ج ، فاذا لم يكن : د د .

قائمة به ، فقول القائل انه مريدها هجر من الكلام ، كقوله انه مريد بارادة قائمة بغيره .

والثاني ان الارادة لم تحدث في هذا الوقت على الخصوص ؟ فان كان بارادة أخرى ،

فالسؤال في الارادة الاخرى لازم ، ويتسلسل الى غير نهاية . وان كان لا بارادة ، فليحدث

العالم في هذا الوقت على الخصوص لا بارادة . فان افتقار الحادث الى الارادة لجوازه .

لا لكونه جسما ، أو اسما ، أو ارادة أو علما ، والحادثات في هذا متساوية . ثم لم تخلصوا

عن الاشكال ، اذ يقال لهم لم تحدث الارادة في هذا الوقت على الخصوص ؟ ولم تحدث

ارادة الحركة دون ارادة السكون ؟ فان عندهم تحدث لكل حادث ارادة حادثة متعلقة

بذلك الحادث فلم لم تحدث ارادة تتعلق بضدها ؟

وأما الذين ذهبوا الى حدوث الارادة في ذاته ، فقد دفعوا أحد الاشكالين ، وهو

كونه مريدا بارادة في غير ذاته ، ولكن زادوا اشكالا آخر ، وهو كونه محلا للحوادث ،

وذلك يوجب حدوثه ، ثم قد بقي عليهم بقية الاشكال ، ولم تخلصوا عن السؤال .

وأما أهل الحق ، فانهم قالوا ان الحادثات تحدث بارادة قديمة ، تملقت بها ، فبرزتها

عن اضدادها المماثلة لها . وقول القائل انه لم تملقت بها وضدها مثلها في الامكان ؟

سؤال خطأ ، فان الارادة ، ليست الاعبارة عن صفة ، شأنها تميز الشيء عن مثله .

(1) مريدها : ب ج ، مريد بها : ا د . انه : ا ج د ، انا : ب . بارادة : ا ب ج ،

بالارادة : د (2) لم : ا ب ، له : ج ، التى : د (3) يتسلسل : ا ب د ، يتصور :

ج . كان : ا ب ج ، كان حدث : د (4) بارادة فان : ا ج د ، بارادة وهو محال

فان : ب (5) اسما : د ، سماء : ا ب ، سماء وارضاء : ج (6) لهم : ب ج ، - :

ا د . لم : ا ج د ، اذا : ب ، ولم : ا ج د ، فلم : ب (7) تحدث : ا ، حدث : ج ،

يحدث : ب د (8) لم تحدث : ا ب ج ، لم يحدث : د . تتعلق : ا ب ، متعلقة : ج ،

يتعلق : د . بضدها : ا ج ، بضده : ب د (10) آخر : ا ب د ، - : ج (11) قد :

ب ، - : ا ج د ، بقى : ا ب ج ، بقيت : د . الاشكال : ا ب د ، الاشكالات : ج

(12) الحادثات : ا ب د ، الحوادث : ج . تحدث : ا ب ج ، يحدث : د . فبرزتها : ا ج ،

فبرز بها : ب د (13) المماثلة : ا ج د ، والمماثلة : ب . تملقت : ب ، تملق : ا د ،

يتعلق : ج (14) سؤال : ا ج ، - : ب د .

فقول القائل لم ميزت الارادة الشيء عن مثله ؟ كقول القائل لم أوجب العلم
[40-5] انكشاف المعلوم ؟ فيقال ، لا معنى للعلم الا ما * اوجب انكشاف المعلوم . فقول القائل
لم أوجب الانكشاف كقوله لم كان العلم علما ؟ ولم كان الممكن ممكنا ؟ والواجب واجبا ؟
وهو محال ؛ لأن العلم علم لذاته ، وكذا الممكن ، والواجب ، وسائر الذوات . فكذلك
5 الارادة ، وحقيقتها تميز الشيء عن مثله .

فقول القائل لم ميزت الشيء عن مثله ؟ كقوله لم كانت الارادة ارادة ؟ والقدرة قدرة ؟ وهو
محال ؛ وكل فريق مضطر الى اثبات صفة ، شأنها تميز الشيء عن مثله . وليس ذلك
الا الارادة ، فكان أقوم الفرق قولا ، وأهداهم سبيلا من أثبت هذه الصفة ، ولم يجعلها
حادثة ، بل قال هي قديمة متعلقة بالاحداث في وقت مخصوص ، فكان الحدوث في ذلك
10 الوقت لذلك . وهذا عما لا يستغنى عنه فريق من الفرق ، وبه ينقطع التسلسل في لزوم
هذا السؤال ، والآن ، فكما تمهد القول في أصل الارادة .

فاعلم أنها متعلقة بجميع الحادثات عندنا ، من حيث انه ظهر ، ان كل حادث مخترع
بقدرته ، وكل مخترع بالقدرة ، فمحتاج الى الارادة لتصرف القدرة الى المقدور ، وتخصيصها
به . فكل مقدور مراد ، وكل حادث مقدور ، فكل حادث مراد ، والشر ، والكفر ،

(1) كقول القائل : ب د ، كقوله : ا ج (3) علما : ا ب د ، علما لذاته : ج د
لم كان : ا د ، - : ب ج ، الممكن ممكنا : ا ب ج د ، - : ج د ، والواجب واجبا : ا ب ،
ولم كان الواجب واجبا : د د ، - : ج (4) وهو محال : ا ، وهذا محال : د د ، وهذا
هذيان : ب د ، - : ج . لان العلم علم لذاته : ا ب د ، - : ج (5) وحقيقتها : ب ج د ،
حقيقتها : ا (6) ميزت : ب ج د ، ميز : ا . وهو : ا ج د ، وهذا : ب (7) وكل : ب ج د
فكل : ا (10) من : ا ج د ، ومن : ب (11) في : د د ، - : ا ب ج د ، فكما :
ا ب ج ، فلما : د (13) فمحتاج : ب ج د ، فيحتاج : ا . الارادة لتصرف : ب ، ارادة
تصرف : ا ج د . تخصصها : ا ج د ، تخصصها : ب (14) فكل : ا ج د ، وكل : ب .

والمعصية ، حوادث ، فهي اذا لاحالة مرادة ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .
فهذا مذهب السلف الصالحين ، ومعتقد أهل السنة أجمعين ، وقد قامت عليه البراهين .
وأما المتمزلة فاتهم يقولون ان المعاصي كلها والشرور كلها جارية بقدر ارادة الله ،
[40-6] بل هو يتكلم كلها ، ومعلوم ان أكثر ما يحزى في العالم المعاصي قاتلا * لما يكرهه أكثر
المسلمين . فهو الى العجز والقصور أقرب برغمهم ، تعالى رب العالمين عن قول الظالمين :
فان قيل كيف يأمر بما لا يريد ؟ وكيف يريد شيئا وينهى عنه ؟ وكيف يريد المحجور
والمعاصي ، والظلم ، والقيح ؟ ومريد القبيح سفيه .

قلنا اذا كشفنا عن حقيقة الامر . وبنا أنه مبين للارادة ، وكشفنا عن القبيح ،
والحسن ، وبنا ان ذلك يرجع الى موافقة الأغراض ، ومخالفتها ، وهو سبحانه منزّه عن
الأغراض . فادفعت هذه الاشكالات . واستأنى ذلك في موضع ان شاء الله تعالى .
الصفة الحامسة والسادسة : السمع والبصر .

(1) ارادة : ارادة الله تعالى . ارادة : ارادة الله تعالى . ارادة : ارادة الله تعالى .
فهذا : ا ج د ، (3) كلها : ا ج د ، - : ب د ، الشرور كلها : ج د ، الشهادة :
ب د ، الشر : ا . جارية : ا ب ، حادثة : ج د . ارادة الله : ا . ارادة : ب د ،
اراد : ج (4) يكرهه أكثر : ا ب ج ، نكرهه أكثر : د (5) الظالمين : ج د ،
الزائعين الظالمين : ج د (6) كيف : ا ج د ، فكيف : ج د ، انتهى : ب د .
المحجور : ا ج د ، (7) الظلم : ا ج د ، والظلم : ا ج د ، ومريد : ا ب ج .
من يريد : ا د (8) القبيح والحسن : ا ب ج د ، الحسن والقبيح : ج د (9) الأغراض :
سبحانه منزّه عن : ب ج د ، الأغراض : ب ج د ، تعالى منزّه عن : ج د (10) الأغراض :
ا . اغراض : ب ج د ، فادفعت : ب ج د ، هذه : ا ب ج د ، الاشكالات : ب ج
ج د ، الاشكالات : ا . مواضع : ا ب ج د ، مواضع : ج د ، موضعه : ب د ، تعالى : ج د ، تعالى وبالله التوفيق :
ب ، عز وجل : د (11) السمع والبصر : ا ب ج د ، السمع والبصر : د د .

(١) انه تعالى سميع بصير . يسمع ويرى لا يقرب عن سمعه مسموع وان حتم
ولا يثبت عن رؤيته مرئي وان دق . . . يرى من غير حدة واجفان ويسمع من غير
اصمحة وآذان . . . (الأحياء ج ١ ، ص ٩١ ، فانظر كذلك ١٠٩ و » المقصد
الاسني شرح اسماء الله الحسنى « ص ٦١ - ٦٢

ندعى ان صانع العالم سميع بصير ، وندل عليه بالشرع والعقل :

أما الشرع ، فيدل عليه آيات من القرآن كثيرة ، كقوله تعالى : « وهو السميع البصير » . وكقول ابراهيم عليه السلام : « لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يفتي عنك شيئا (١) » ونعلم أن الدليل غير منقلب عليه في معبوده ، وأنه كان يسمع سميعا بصيرا ، والا شاركهم في الالتزام .

فان قيل انما أريد به العلم .

قلنا انما تصرف الفاظ الشرع عن موضوعاتها المفهومة السابقة الى الافهام ، اذ كان يستحيل تقديرها على الموضوع ، ولا استحالة في كونه سميعا بصيرا ، بل يجب أن يكون كذلك : فلا معنى للتحكم بانكار ما فهمه أهل الاجماع من القرآن .

فان قيل وجه استحالة انه ان كان سمعه وبصره حادثين ، كان محلا للمحاذات ، وهو محال . وان كانا قديمين ، فكيف يسمع صوتا معدوما ؟ وكيف يرى العلم في الازل ؟ والعالم معدوم ، والمعدوم لا يرى .

قلنا هذا السؤال يصدر عن المعتزلى أو فلسفى . أما المعتزلى فدفعه حين فاته سلم انه

(١) ندل : ا ، بدل : ب ج د ، بالشرع : ا د ، الشرع : ب ج (٢) اما : ا ب ، - : ج د ، فيدل : ا ب ج ، فدل : د ، تعالى : ا ، - : ب ج د (٣) كقول : ا ج د ، - : ب ج ، عليه السلام : ج ، - : ا ب د ، ولا يفتي عنك شيئا : ج د ، - : ا ب (٤) ونعلم : ا ج د ، وهو يعلم : ب ، كان : ا ج د ، - : ب (٥) والا شاركهم في الالتزام . ا ب د ، ولا يشاركه في الالتزام : ج (٦) اريد : ا ب ج ، اراد : ج (٧) الشرع : ا ب ج ، السمع : د ، اذ : ب ج د ، اذا : ا (١٠) ان : ا ب ج ، - : د ، حادثين : د ، حادثا : ا ب ج ، كان : د ، صار : ا ب ج (١١) قديمين : د ، قديما : ا ب ج ، عن : ا ج د ، من : ب ، اما المعتزلى : ا ب ج ، ان صدر عن معتزلى : د ، سلم : ا ب د ، يعلم : ج .

(٤١-٤) تعالى يعلم الحوادث . فنقول يعلم الله تعالى الآن ان العالم كان موجودا * قبل هذا .

فكيف علم في الازل أنه كان موجودا ، وهو بعد لم يكن موجودا ؟ فان جاز اثبات صفة

في الازل ، تكون عند وجود العالم علما بأنه كائن ، وقبله بأنه سيكون ، ويعلمه بأنه كان .

وهو لا يتغير ؛ غير من هذه الصفة بالعلم والمالية ، جاز تلك في السمع ، والسمعية والبصر

والبصرية ؛ وأن صدر عن فلسفى ، فهو منكر لكونه عالما بالحدوثات المنية الداخلة

في الماضي ، والحال ، والمستقبل ، قبيلا أن نقل الكلام الى العلم وثبت عليه جواز

علم قديم مطلق بالحدوثات ؛ كما سنذكره . ثم اذا ثبت ذلك في العلم ، فسا عليه السمع ،

والبصر .

وأما تلك العقلى ، فهو أن قول معلوم أن الخالق أكمل من المخلوق ، ومعلوم

أن البصير أكمل من لا يبصر ، والسميع أكمل من لا يسمع ، فيستحيل أن ثبت وصف

(١) تعالى : ب ، حكى قدرته : ج د ، - : ا ج ، الحوادث : ب ج ، الحوادث :

ا ، الحوادث في الازل : د ، فنقول : ا ب ج ، فنقول : د ، تعالى : ب ج ، ا د (٢)

فكيف : ا ب د ، وكيف : ج د ، كان : ا د ، يكون : ب ج ، لم يكن موجودا : ب

ج د ، لم يوجد : ا ، فان : ا ج د ، فانه : ب (٣) في الازل : ا ، - : ب ج د ، تكون :

ب د ، يكون : ا ج د ، وقبله بأنه كائن ، وقبله بأنه كان : ج د ، ويعلمه

بأنه كان وقبله بأنه سيكون : ب (٤) هو : ا ب ج ، هي : د ، غير : ا ب د ، يعبر :

ج د ، عن هذه الصفة : ا ، عنه : ب ج ، عنها : د ، بالعلم والمالية : ب ج ، بالعلم : د ،

بالعلم بالعالم : ا ، في السمع . . . والبصرية : ج د ، في السمع والبصر والسمعية والبصرية :

ا ، في السمع سواء والسمعية والبصرية : ب (٥) عن : د ، من : ا ب ج ، المنية : ب

ج د ، منية : ا (٦) في : ا ج د ، تحت : ب ، الحال : ا ج د ، الحاضر : ب (٧)

فنا : ب ج د ، فنا : ا ، عليه : ا د ، ج : ب ج (٩) وأما : ا ج د ، اما : ب ج ،

فهو : ج د ، هو : ا ب ، يقول : ا ب ج ، يقول : د ، المخلوق : ب ج د ، المخلوقات : ا

(١٠) نحن : ا ج د ، من الذى : ب ، نحن : ا ج د ، من الذى : ب ، فيستحيل : ا ج د ،

ويستحيل : ب ، ثبت : ا ، ثبت : ب ج د .

الكمال للمخلوق ، ولا تثبت للخالق . وهذان أصلاً يوجبان الإقرار بصحة دعوانا ،
ففي أيهما النزاع ؟

فان قيل النزاع في قولكم وانجب ان يكون الخالق أكل من المخلوق .

قلنا هذا مما يجب الإقرار به شرعاً وعقلاً . والأمة والمقلد جميعون عليه فلا يصير

هذا السؤال من معتقد ، ومن اتسع عقله لقبول قادر يقدر على اختراع ما هو أعلى ،
وأشرف منه ، فقد اخلع عن غريزة البشرية ، ونطق بلسانه بما يتبو عن قبوله قلبه ،
ان كان يفهم ما يقوله ، ولهذا لا ترى عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد .

فان قيل النزاع في الأصل الثاني : وهو قولكم ان البصر أكل . وان السمع
والبصر كمال .

(44-45) قلنا قلنا أيضاً أحذر من بيبته العقل قلنا العلم كمال . والسمع والبصر كمال . فان العلم

فانما بينا انه نوع استكمال للعلم ، والتخيل . ونحن علم شيئاً ، ونلي بوسم أركب استنباط

مزيد كسب . وكما . فكيف يقال ان ذلك حاصل للمخلوق . وليس حاصل للخالق .

أو يقال ان ذلك ليس بكمال ، فان لم يكن كمالاً فهو نقص ، أو لا هو نقص ، ولا هو كمال .

(1) تثبت : ج : ثبت : اب ج : وهذان : ج : د ، فهذان : اب (3) قولكم : ج : د ،

قولك الخالق : ب . الخالق : ا ج د ، ب : ب (4) الإقرار : ا ج ، الاعتراض : ب ج د .

الأمة : اب د . الأمة : ج (5) من معتقد : اب ، من عاقل : د ، من يعتقد : ج . يقدر :

ا ج د ، ب (6) بلسانه : اب . لسانه : ج د ، بما : ج د ، بما : ج د ، بما : ج د ، بما : ج د ،

من : ب (7) ان كان . . . يقوله : ج د ، ان كان . . . يقوله : ج د ، ان كان . . . يقوله : ج د ،

لا ترى : اب ، لا ترى : ج د ، لا ترى : ج د ، عاقلاً : اب ج د ، عاقل : د (8) فان :

اب ج ، وان : د . ان : ج د ، يصير : اب ج د ، البصر : د . البصر : ب ج

(9-10) السمع والبصر كمال : ج د ، السمع : اب ج د ، السمع : كل : ب (11) فان :

ا ج د ، ان : ب . فان للعلم : اب ج د ، قال العلم : د (11) فانما : ب ج د ، فانما : ج د ،

فانما : ج د . ومن : ب ج د ، من : ا ، ولم : ب ج د ، لم : ا (12) ان ذلك : ب ج د ،

— : ا (13) فان : ب ج د ، فانه : ا (13) او لا هو نقص . جميع : ج د ، او هو

لا نقص . . . جميع : ج ، او لا هو نقص ولا كمال مما : ب .

وجميع هذه الأقسام محال ، فظهر أن الحق ما ذكرناه .

فان قيل . هذا يلزمكم في الإدراك الحاصل بالشم ، والذوق ، واللمس ، لأن قضيها

تقصان . وجودها كمال في الإدراك . فليس كمال علم من علم الرأسة ككمال علم من أدرك

بالشم . وكذلك بالذوق ، فان العلم بالطعم من إدراكها بالذوق ؟

والجواب ان المحققين من أهل العلم ، صرحوا بأنواع الإدراك كان مع السمع .

والبصر ، والعلم الذي هو كمال في الإدراك ، دون الأسباب التي هي مقترنة بها ، في المادة

من المساسة ، والملاقة . فان ذلك محال على الله تعالى ، كما جاوزوا إدراك البصر عن غير

مقابلة بينه وبين البصر ، وفي طرد هذا القياس دفع هذا السؤال ، ولا مانع منه ، ولكن

لما لم يرد الشرع الا بلفظ السمع والبصر والعلم ، لم يمكن إطلاق غيره .

واما ما هو نقصان في الإدراك ، فلا يجوز في حقه تعالى آية .

فان قيل فينجر هذا الى اثبات التلذذ والتألم . فالخبر الذي لا يتألم بالضرب

نقص . والذين لا يتألمون بالجماع نقص . وكذا فساد الشهوة نقصان ، فينبغي ان

تثبت في حقه شبهة .

(1) ذكرناه : ا ج د ، قلناه : ب (2) هنا : ب د ، فهنا : ا ج (3) ادرك : اب ج ،

ادركها : د (4) وكذلك : ب ج د ، كذا : ا ، ب : د ، بالذوق : ا ج د ، الذوق : ب .

غاي : اب د ، فان : ج . بالطعم : ا ، بالطعم : ب د ، اقص : ج (5) العلم : د ،

العلم بالمقدور : ج د ، المقدور : اب . مقترنة : ا ج د ، مقترنة : ب . بها : اب د ، عليها : ج .

(7) الملاقة : اب ج د ، المكافات : د . تعالى : اب ج د ، سبحانه : د . عز وجل : ج

(9) لما : اب ج ، كما : د . بلفظ السمع والبصر والعلم لم يكن : ا ، بلفظ العلم . . .

فلم يمكن : ب د ، بلفظ العلم . . . لم يمكن : ج (10) واما : ب ج د ، واما : د .

نقصان : ا ج د ، نقص : ب . تعالى : ا د ، — : ب ج (11) فينجر : اب ج ، يجر : د . والتألم :

ا ج د ، — : ب . فالخبر : ا ج د ، والخبر : ب (12) العين : ا ج د ، العاقل : ب .

لا يتلذذ : ب ج د ، لا يتلذذ : ا . وكذا : ا ج د ، وكذلك : ب . الشهوة نقصان : ا ج

د ، انه الشهوة نقص : ب (13) ثبت : ب ج د ، ثبت : ا . حقه : اب ج ، صفة : د .

الصفة السابعة : الكلام (١)

تدعى ان صانع العالم متكلم . كما أجمع عليه المسلمون ، واعلم ان من أراد اثبات الكلام بأن العقل يقضى بجواز كون الخلق مزددين تحت الأمر والهي . وكل صفة جائزة في المخلوقات تستند الى صفة واحة في الخالق ، فهو في شطط ، اذ يقال له ان أردت جواز كونهم مأمورين من جهة الخلق الذين يتصور منهم الكلام ، فسلم وان أردت جوازه على الموم من الخلق ، والخالق ، فقد أخذت محل النزاع ملها في قس الدليل ، وهو غير مسلم ، ومن أراد اثبات الكلام بالاجماع ، أو بقول الرسول فقد سلم منه خطة عسف ، لان الاجماع يستند الى قول الرسول ، ومن أنكر كون للباري تعالى متكلما فبالضرورة ينكر تصور الرسول ، اذ معنى الرسول المبلغ للكلام المرسل . فان لم يكن للكلام متصورا في حق من ادعى انه مرسل ، فكيف تصور الرسول ؟ 10

ومن قال * مثلاً أنا رسول الأرض ، أو رسول الخيل اليكم ، فلا يصحى اليه . لا اعتقادا 42-هـ استحالة الكلام والرسالة من الخيل والأرض . والله المثل الأعلى . ولكن من يستقد

(2) ان : ا ب د ، اه : ج (3) بان : ج د ، فان : ا ب . تحت : ب ج د ، بين تحت : ا (4) تستند : ا ب ج ، يستند : د . في : ب ج ، من : ا د (5) جواز : ا ب ج ، بجواز : د (8) عسف : ا ، عسف : ب ج د . يستند : ا ب ج ، مستند : د (9) تعالى : ب ج . - : ا ج د . الرسول : ب ج د ، قول الرسول : ج . اذ : ا ب ج ، لان : د . للكلام : ا ب د ، الكلام : ج (10) الكلام : ج د ، للكلام : ا ب . متصورا : ب ج د ، متصور : ا . كيف : ا ج د ، فكيف : ب (11) مثلاً : ا . - : ب ج د . اليكم : ا ج د ، - : ب . لا اعتقادا استحالة : ا ج د ، لاستحالة : ب (12) الكلام والرسالة : ا ب ج ، الرسالة والكلام : د .

قلنا هذه الأمور تدل على الحدوث ، وهي في أنفسها اذا بحث عنها نقصان ، وبحاجة الى أمور توجب الحدوث فالألم نقصان ، ثم هو محوج الى سبب . هو ضرب من الضرب خمسة تجري بين الأجسام ، واللذة ترجع الى زوال الألم ، اذا حققت : أو ترجع الى [42-هـ] درك ما هو محتاج اليه ، ومشتاق اليه ، والشوق ، والحاجة * نقصان . قلقوقوف على

5 النقصان نقصان ، ومعنى الشهوة طلب الشيء الملائم ، ولا طلب الا عند فقد المطلوب . ولا لذة الا عند نيل ما ليس بموجود ، وكل ما هو ممكن وجوده لله تعالى ، فهو موجود ، فليس بقوة شيء حتى يكون بطله مشتها ، وبطله ملئذا ، فلم تصور هذه الأمور في حقه . واذا قيل ان فقد التألم ، والاحساس بالضرب نقصان في حق الخدر ، وان ادراكه كمال ، وان سقوط الشهوة من معدته نقصان وثبوتها كمال ، أريد به انه كمال بالاضافة الى خدره الذي هو مهلك في حقه ، فصار كالا بالاضافة الى الهلاك ، لان النقصان خير من الهلاك 10 فهو اذا ، ليس كالا في ذاته بخلاف التألم ، وهذه الادراكات قائم تلك .

(1) تدل : ا ب ج ، يدل : د . الحدوث : ا ج د ، الحدث : ب . نقصان : ا د . نقصانات : ب ج . محوجة : ا ، محوج : ج . محوجات : ب . (2) توجب : ا ج ، يوجب : د ، تدل على : ب . ثم هو محوج : ا ج ، ثم هو محتاج : د ، وهو مخرج : ب . هو ضرب : ا ب ج ، من ضرب : د (3) ترجع : ا ب ج ، يرجع : د ، زوال : ا ج د ، نوال : ب . حققت : ب ج ، حقق : ا د (4) درك : ا ب ج ، ادراك : د . ومشتاق : ب ج ، مشتاق : ا د . قلقوقوف : ا ج د ، والقلقوقوف : ب د (5) نقصان : ا د ، ناقص : ب ج (6) كل ما : ا ب ج ، كلما : د . لله تعالى : ب ج ، سبحانه : د ، لله : ا (7) يطلبه : ا ، يطلبه : ب ج د . ينيله : ا ، يناله : د . ينيله : ب ج د . ملئذا : ب د ، ملئذا : ج ، مثلاً : ا . يتصور : ا ب ج ، يتصور : ج د (8) ولذا : ا ب ، فاذا : د ، فان : ج . نقصان : ا ج د ، في حق الخدر : ب ج د ، وان ادراكه : د ، نقصان في حق الخدر : ب ج د ، وان يركه : ب (9) معدته نقصان وثبوتها كمال : ج ، معدته كمال : ا ب د (10) مهلك : ا ب د ، مستهلك : ج ، الى الهلاك : ا ج د ، الى ضده : ب (11) قائم ذلك : ب ج ، - : ا ج د .

استحالة الكلام في حق الله تعالى استحالة منه ان يصدق الرسول ، اذ المكذب بالكلام لا يد ، وان يكذب بتبليغ الكلام ؛ والرسالة عبارة عن تبليغ الكلام ، والرسول عبارة عن المبلغ . فلعل الأقوم منهج ثالث وهو الذي سلكناه في اثبات السمع والبصر في ان الكلام للحى ، اما ان يقال انه كمال ، أو يقال هو نقص ، أو يقال لا هو نقص ، ولا هو كمال ، وباطل ان يقال انه نقص ، أو لا هو نقص ، ولا هو كمال فثبت بالضرورة انه كمال . وكل كمال وجد للمخلوق فهو واجب الوجود للخالق بطريق الأولى كما سبق .

فان قيل الكلام الذى جلتهموه منشأ لظركم ، هو كلام الخلق ، وذلك اما ان يراد به الأصوات ، والحروف ، أو يراد به القدرة على ايجاد الأصوات ، والحروف ، في تقدير القادر ، أو يراد به معنى ثالث سواهما ، فان أريد به الأصول والحروف ، فهو حوادث ، ومن الحوادث ماهى كالات في حقنا ، ولكن لا يتصور قيامها بذات الله تعالى ، وان قام بغيره . فلم يكن هو متكلماً به ، بل كان المتكلم به المحل الذى قام به ، وان أريد به

(1) تعالى : ب ج ، سبحانه : ا د . استحالة : ا ج د ، يستحيل : ب . الرسول : ا ، بالرسول : ب ج د (2) و : ا - ب ج د . عبارة عن : ا ب ج ، هو : د (3) منهج ثالث وهو : ا ب ج ، مهم بالهدى : د (4) انه : ا ب د ، بانه : ج . يقال هو : ا ب ج ، يقال انه : د (4-5) أو ... نقص : ا ب د ، أو لا هو نقص : ج (5) هو كمال : ا ج د ، كمال : ب (6) انه : ا ج د - ب ، لا هو نقص ... فثبت : د . لا هو نقص ... فثبت : ج ، أو لا هو لا نقص ولا كمال فثبت : ا ب . الوجود : ب ج د . للوجود : ا (8) الخلق : ا ج د ، الخالق : ب (9) الأصوات والمحروف : ا ج د ، الحروف والأصوات : ب (10) سواهما : ب ، سواء : ا ج د ، الأصوات والحروف : ا ج د ، الحروف والأصوات : ب (11) لكن : ا ج ، لكنها : ب ، لا : د . قيامها : ب ج د ، قيامه : ا . بذات الله تعالى : ا د ، لذات البارئ تعالى : ب . في ذات الله سبحانه : ج . (12) فلم يكن : ج ، لم يكن : ا ب د . به بل : ا ج د ، بل : ب . به المحل : د ، المحل : ا ب ج .

القدرة على خلق الاصوات ، فهو كمال ، ولكن المتكلم ليس متكلماً باعتبار قدرته على خلق الأصوات فقط ، بل باعتبار خلقه للكلام في نفسه ، والله تعالى قادر على خلق الأصوات ، فله كمال القدرة ، ولكن لا يكون متكلماً به الا اذا خلق الصوت في نفسه ، وهو محال . اذ يصير به محلاً للحوادث ، فاستحال ان يكون متكلماً ، وان أريد بالكلام أمر ثالث ، فليس بمفهوم ، واثبات مالا يفهم محال .

فلنا هذا التقييم صحيح ، والسؤال في جميع أقسامه معترف به ، الا في انكار القسم الثالث . فانا معترفون باستحالة قيام الأصوات بذاته ، واستحالة كونه متكلماً بهذا الاعتبار ؛ ولكننا نقول الانسان يسمى متكلماً باعتبارين : أحدهما * بالصوت والحرف ؛ والآخر بكلام النفس الذى ليس بصوت ، ولا حرف ، وذلك كمال ، وهو في حق الله تعالى غير محال ، ولا هو دال على الحدوث ، ونحن لاثبت في حق الله تعالى الا الكلام النفس . وكلام النفس لاسبيل الى انكاره في حق الانسان زليلاً على القدرة ، والصوت حتى يقول الانسان زورت البارحة كلاماً فى نفسى ، ويقال فى نفس فلان كلام ، وهو يريد ان ينطق به ، ويقول الشاعر :

(١) فهو - الأصوات : ا ب د - : ج . (2) باعتبار خلقه للكلام في نفسه : ج ، باعتباره خلقه في نفسه : ا ب ، اعتبار خلقه في نفسه : د (٣) متكلماً : ا ب ج ، متكلماً : د (4) محلاً للحوادث : ب ج د ، محلاً للحوادث : ا . وان : ا ب د ، فان : ج . امر : ا ب د ، معنى : ج (5) مفهوم : ا ب ج - : د (6) أقسامه : ا ب د ، الأقسام : ج (7) فانا : ا ج ، قام : ب د (8) يسمى : ا ب ج ، مسمى : د . بالصوت : ب ج د ، الصوت : ا ، الحروف : ب د ، الحروف : ا ج (9) ولا حرف : ج ، وحرف : ا ب د (10) تعالى : ا ب ج ، سبحانه : د . الحدوث : ا ب . الحدث : ج د . ونحن : ب ج د ، فنحن : ا . تعالى : ب ج ، سبحانه : د - : ا (11) كلام النفس : ا ب ج ، الكلام النفس : د (12) كلاماً فى نفسى : ا ب د ، فى نفس كلاماً : ج (13) ويقول : ب د ، وقال : ج ، وقد قال : ا .

لا يجنبك من أثر خطه حتى يكون مع الكلام أصيلاً

ان الكلام لفي الفؤاد ، وأما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وما ينطق به الشعراء يدل على أنه من الجليات التي يشترك كافة الخلق في دركها فكيف ينكر ؟

5 فان قيل كلام النفس بهذا التأويل معترف به ، ولكنه ليس خارجاً عن العلوم ، والادراكات ، وليس جنساً برأسه أثبتة ، ولكن ما يسميه الناس كلام النفس ، وحديث النفس ، هو العلم بنظم الالفاظ ، والعبارة ، وتأليف المعاني المفهومة المعلومة على وجه مخصوص ، فليس في القلب الا معاني معلومة ، وهي العلوم ، والفاظ مسموعة هي معلومة بالسمع ، وهو أيضاً علم معلوم اللفظ ، وينضاف اليه تأليف المعاني ، والالفاظ على ترتيب . وذلك فعل يسمى فكراً ، وتسمى القدرة التي عنها يصدر الفعل قوة مفكرة . فان أثبت في النفس شيئاً ، سوى نفس الفكر الذي هو ترتيب الالفاظ ، والمعاني ، وتأليفها ، وسوى القوة المفكرة التي هي قدرة عليها ، وسوى العلم بالمعاني ، مفترقها ، ومجموعها ، وسوى العلم بالالفاظ المرتبة من الحروف ، ومفترقها ،

(1) لا يجنبك ... أصيلاً : ج . من خطبت خطبة أصيلاً : ب . - : ا د (3) دركها : ا ب د ، دركه : ج . هـ : ب ج د ، - : ا (6) الادراكات : ب ج د ، الارادات : ا ولكن : ج د ، وأكثر : ا ب . يسميه : ج د ، نسيه : ا ، تسميه : ب . الناس : ب ج د ، - : ا (7) المفهومة : ا - : ب ج د (9) معلوم : د ، معلومة : ا ج ، يتعلق به : ب . ينضاف : ا ج د ، يضاف : ب (10) فعل : ا ب ج ، علم : د . تسمى : ج ، يسمى : ا ب د . عنها : يصد : ج ، يصدر عنها : ا د ، يصدر منها : ب (11) مفكرة : ا ج د ، فكرية : ب (12) عليها و : ب ج د ، عليها : ا . مفترقها : د ، مفترقها : ا ج ، بتفرقها : ب .

ومجموعها ، فقد أثبت أمرًا منكراً لا نعرفه . وإيضاحه أن الكلام اما امر ، أو نهي ، أو خبر ، أو استخبار .

اما الخبر ، فلفظ يدل على علم في نفس المخبر فن علم الشيء وعرف * باللفظ الموضوع للدلالة على ذلك الشيء ، كالضرب مثلاً فانه معنى معلوم يدرك بالحس ، ولفظ الضرب الذي هو مؤلف من الضاد والراء والباء الذي وضعته العرب للدلالة على المعنى المحسوس وهي معرفة اخرى ، فكان له قدرة على اكتساب هذه الاصوات بلسانه وكانت له ارادة للدلالة . و ارادة لاكتساب اللفظ : ثم منه قوله ضرب ولم يقتصر الى امر زائد على هذه الأمور . فكل أمر قدرتموه سوى هذا ، فتحسن تقديره ، ويتم مع ذلك قوله ضرب ويكون خيراً ، وكلاماً . وأما الاستخبار فهو دلالة على أن في النفس طلب معرفة .

10 وأما الأمر ، فهو دلالة على أن في النفس طلب فعل المأمور ، وعلى هذا يقاس النهي ، ونسائر الأقسام من الكلام . ولا يعقل أمر آخر خارج عن هذا ، وهذه الجملة ، قبضها محال عليه كالاصوات ، وبعضها موجود لله كالارادة ، والعلم ، والقدرة ، وأما ما عدا هذا ، فقير مفهوم .

15 والجواب أن الكلام الذي تريده معنى زائد على هذه الجملة ، ولندكره في قسم واحد من أقسام الكلام وهو الأمر حتى لا يطول الكلام .

(1) لا نعرفه : ا ج ، لا يعرفه : د ، لا يعرف : ب (3) فن علم : ا ب ج ، فن عرف : د (6) وهي : ا ب د ، وهو : ج . فكان : د ، وكان : ا ب ج (8) قدرتموه : ا ب ج ، قدرة : د (9) وكلاماً : ا د ، او كلاماً : ب ج (10) معرفة : ا ب د ، فعل المأمور : ج (11) واما الأمر ... المأمور : ا ب د ، - : ج . يقاس : ب ج د ، القياس : ا (12) النهي : ا ب د ، الأمر والنهي : ج ، ولا يعقل : ب ج ، فلا يعقل : ا د ، امر آخر خارج عن هذا : ج ، امر خارج عن هذا : ا د ، امر خارجا عن هذه : ب (13) موجود لله : ا ب ج ، موجودة : د . اما : ا ج د - : ب (15) الكلام ... زائد : ا د ، الكلام زيد به معنى زائداً : ب ، الكلام الذي تريده معنى زائد : ج .

فقول قول السيد لغلامه «قم» لفظ يدل على معنى ، والمعنى المدلول عليه في نفسه هو كلام ، وليس ذلك شيئاً مما ذكرتموه . فلاحاجة الى الاطناب في التفصيلات . وانما يتوهم رده امنا الى ارادة الى الأمر ، أو الى ارادة الدلالة ، ومحال أن يقال هو ارادة الدلالة ، لأن الدلالة تستدعي مدلولاً ، والمدلول غير الدليل ، وغير ارادة الدلالة . ومحال أن 5 أن يقال انه ارادة الأمر ، لأنه قد يأمر ، وهو لا يريد الامثال ، بل يكرهه ، كالنبي [44-a] يقتدر عند السلطان الهام بقتله تويجاً له على ضرب غلامه ، بأنه انما ضربه لمصانه ، وآيته * انه يأمره بين يدي الملك ، فيمضيه . فاذا أراد الاحتجاج به ، وقال للغلام بين يدي الملك «قم» ، فاني عازم عليك بأمر جزم لا عذر لك فيه ، فلا يريد أن يقوم ، فهو في هذا الوقت أمر بالقيام قطعاً ، وهو غير مرید للقيام قطعاً ، فالطلب الذي قام بنفسه الذي دل لفظ الأمر عليه هو الكلام ، وهو غير ارادة القيام ، وهذا واضح عند المتصف . 10 فان قيل هذا الشخص ليس بأمر على الحقيقة ، ولكنه موهوم انه أمر . قلنا هذا باطل من وجهين : احدهما انه لو لم يكن آمراً ، لما تمهد هذره عند الملك ، واقليل له أنت في هذا الوقت لا يتصور منك الأمر لأن الأمر منك هو طلب الامثال ،

(1) قول السيد : ا ب ج ، اذا قال السيد : د . لفظ : ا ب ج ، فلفظه : د (2) ذلك : ا ج د ، - ب . فلا حاجة : ا ، ولا حاجة : ب ج د (3) اما : ا ب د ، - ج . الأمر : ج ، المأمور : ا ب ، او : د (4) لان الدلالة : ا ب د ، لان الارادة : ج . تستدعي : ا ب ج ، يستدعي : د . والمدلول : ا ب ، فالمدلول : ج د . الدليل : ا ب د ، الدلالة : ج (5) الأمر : ج ، المأمور : ا ب د . هو : ا ب د ، - ج . الامثال : ا ج د ، امثال الأمر : ا ب (6) تويجاً له : - ب . ضرب : ا ج د . ضربه : ب (6 - 7) وآيته انه . . . قم : ج ، وآيته انه . . . قم : ا ، وانه . . . قم : د ، واراد ان يخرج بذلك بين يدي الملك فقال لغلامه قم : ب (8) فلا يريد ان يقوم : د ، ولا تاويل ان تقوم : ا ، ولا تاويل ان تقوم ولا يريد : ج . ولا تاويل ان تقم : ب (8 - 9) فهو . . . بالقيام : ا ج د ، فانه قد أمر غلامه : ب (9) هو : ب ج د ، - ا (9 - 10) دل . . . عليه : ا ج د ، دل عليه لفظ الأمر جملة : ب (10) هذا : ا ج د ، فهذا : ب (11) على الحقيقة : ب ج د ، - ا ، وهم : ا ج د ، او هم : ب (12) قلنا : ا ب ج ، - د . احدهما : ا ب ج ، قلنا : د (13) الأمر منك : ا ، الأمر : ب ج د .

ويستحيل أن تريد الآن الامثال ، وهو سبب هلاكك ؛ فكيف تطمع في أن تخرج بمصيبة لامرك وأنت عاجز عن أمره ، إذ أنت عاجز عن ارادة ما فيه هلاكك ، وفي امثاله هلاكك ، ولا شك في أنه قادر على الاحتجاج . وان حجتة قائمة ، وممهدة لعذره ، وحجة بمصيبة الامر . فلو تصور الامر مع تحقق كراهته الامثال ، لما تصور احتجاج السيد بذلك البتة ، وهذا خاطع في نفسه لمن تأمله . 5

الثاني هو أن الرجل لو حكى الواقعة للمفتين ؛ وحلف بالطلاق الثلاث اني أمرت العبد بالقيام بين يدي الملك بعد جريان عتاب الملك ، فمضى ، لا فني كل مسلم بأن طلاقه غير واقع ، وليس للمفتي أن يقول أنا أعلم أنه يستحيل أن تريد في مثل هذا الوقت امثال الغلام ، وهو سبب هلاكك ، هو الامر هو ارادة الامثال . فاذا ما أمرت ، فقد اردت الامثال . 10 هذا لو قال له المفتي ، فهو باطل بالاعتاق . فقد انكشف الغطاء ، ولا ح وجود معنى هو مدلول [44-b] اللفظ * وأبدأ على ما عداه من المعاني . ونحن نسمى ذلك كلاماً ، وهو جليس مخالف للعلوم والارادات ، والاعتقادات ، وذلك لا يستحيل شيوته لله تعالى . بل يجب شيوته فانه نوع كلام فاذا هو المعنى حال الكلام القديم .

وأما الطروق : فهي حادثة ، وهي دلالات على الكلام ، والدليل غير المدلول . 15 ولا يتصف بصفة المدلول ، وان كانت دلالة ذاتية ، كالطلم فانه حادث ، ويدل على ضائع قديم . فمن أين يبعد أن تدل حروف حادثة على صفة قديمة مع أن هذه دلالة بالاصطلاح ،

(1) تريد : ا ب ج ، يريد : د . الآن الامثال : ا د ، الامثال الآن : ب ، الامثال : ج . في : ا ج ، - ب . د . بمصيته : د ، بمصية : ا ب ج (4) فلو : ا ب ، فلو : ج د . تحقيق : ا ب ج ، - د . كراهته : ب ج ، كراهيته : ا د (5) بذلك : ا ب ج ، - د (6) هو : ا ج د ، - ب . حكى : ا ج د ، احكى : ب (8) يستحيل : . . . امثال : ا ج د ، مستحيل ان يريد امثال : ب (9) فقد اردت الامثال : ج ، - ا ب د (10) هذا : ا ج د ، وهذا : ب . فهو باطل : ب ج د ، كان باطلا : ا . لاح : ا ب ج ، لاح معنى : د (11) عداه : ب ج ، عداه : ا د (12) تعالى : ب ج ، عز وجل : ا ، سبحانه : د (15) يدل : ج د ، - ب . يدل : ب (16) يدل : ا ب ج ، يدل : د .

ولما كان كلام النفس دقيقاً زل عن ذهن أكثر الضعفاء ، فلم يثبتوا الأحرف و أصواتا ، ويتوجه لهم على هذا المذهب أسئلة واستبعادات تشير الى بعضها ليستدل بها على طريق الدفع في غيرها .

الأول : قول القائل كيف سمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى ؟ أسمع صوتا ، وحرفا ؟ فان قلتم ذلك ، فاذا لم يسمع عندكم كلام الله تعالى : فان كلام الله تعالى ليس بحرف ، ولا صوت ؛ وان لم يسمع حرفا ولا صوتا ، فكيف يسمع ما ليس بحرف ولا صوت ؟ قلنا سمع كلام الله تعالى ، وهو صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ، ليس بحرف ولا صوت . فقولكم كيف سمع كلام الله تعالى ، كلام من لا يفهم المطلب من سؤال كيف ، وانه ما ذا يطلب به ، وبما ذا يمكن جوابه ؟ فليفهم ذلك حتى يعرف استحالة السؤال ، فنقول السمع نوع ادراك ، فنقول القائل كيف سمع ؟ كقول القائل كيف ادركت بحاسة الدوق حلالة السكر ؟ وهذا السؤال لا سبيل الى شفاؤه الا بوجهين : احدهما ان نسلم سكرنا لهذا السائل ، حتى يدوقه فيدرك طعمه ؛ وحلولة * فيقول ادركته أنا كما ادركته أنت الآن . وهذا هو الجواب الثاني والتعريف الثاني .

(١) ذهن : ا ب ، فهم : ج د (٢) يتوجه : ا ، توجه : ب ج د . هذا : ب ج د ، هذه : ا ، المذهب : ب ج د ، المذاهب : ا . اسئلة واستبعادات : ا ج د ، استبعادا اوسولة : ب . تشير : ب ج د ، ونشير : ا (٢ - ٣) بها ... غيرها : ا ج د ، به على غيره . ويعرف طريق الدفع فيه : ب (٤) عليه السلام : ا ، صلى الله عليه وسلم : ج ، - : ب د . كلام الله : ا ب د ، كلامه : ج . تعالى : ا ب ج ، سبحانه : د (٥) تعالى ليس : ج ، ليس : ا ب د (٦) ولا صوت : ج ، - : ا ب د . حرفا : ا ج د ، لا حرفا : ب . لا صوتا : ب ج د ، صوتا : ا . يسمع : ا ب د ، سمع : ج . تعالى : ب ج د ، - : ا . (٨) تعالى ليس : ب ج ، ليس : ا د . لا صوت : ب ج د ، صوت : ا . المطلب : ا ب ج ، المطلوب : د . من : ا ب د ، في : ج (١٠) فليفهم : ا ب د ، فلفهم : ج ، يعرف : ا ، تعرف : ب ج د (١١) كقول : ا ب ج ، ايضا هي قول : د . ادركت : ج ، ادرك : ا ب د (١١) نسلم : ب د ، يسلم : ا ج ، سكرنا لهذا السائل : ب ج ، سكرالى هذا السائل : ا د . فيدرك : ا ج ، ويدرك : ب د (١٢) فيقول : ا د ، فنقول : ب ج . ادركته أنا : ج د ، ادركت أنا : ا ب (١٣) ادركته انت : ا ج د ، ادركت انت : ب . وهذا : ا ب د ، فهذا : ج . التعريف : ا ب د ، - : ج

والثاني ان يتعذر ذلك اما لفقد السكر أو لعدم الدوق في السائل للسكر ، فيقول ادركت طعمه كما ادركت أنت حلالة العسل ، فيكون هذا جوابا صوابا من وجه ، وخطأ من وجه ، أما وجه كونه صوابا ، فانه تعريف بشئ يشبه المسؤول عنه من وجه ، وأن كان لا يشبه من كل الوجوه ، وهو أصل الحلالة ، فان طعم العسل يخالف طعم السكر . وان قارنه من بعض الوجوه ، وهو أصل الحلالة ، وهذا غاية الممكن ؛ فان لم يكن السائل قد ذاق حلالة شئ أصلا تعذر جوابه ؛ وتفهيم ما سأل عنه ، وكان كالتنين يسأل عن لذة الجماع ، وقط ما أدركه ، فيمتنع تفهيمه الا أن يشبه بلذة الأكل ، فيكون خطأ من وجه ؛ اذ لذة الجماع ، والحالة التي يدركها الجامع لا تساوى الحالة التي يدركها الأكل ، الا من حيث ان عموم اسم اللذة قد شملها ، فان لم يكن قد التذ بشئ قط تعذر أصل الجواب .

(١) والثاني : ا ب ج ، الثاني : د . لفقد : ا ج د ، اذا فقد : ب . او : ب ج د ، واما : ا . لعلم : ا ج د ، عدم : ب . فيقول : ا ، فنقول : ب ج د (٣) اما وجه : ا ب د ، اما بعد : ج (٤ - ٣) فانه تعريف بشئ ... الوجوه وهو اصل الحلالة : ب د ، انه تعريف لشئ وجه وهو اصل الحلالة : ا . - : ج (٤) يخالف : ا ب د ، يخالف : ج (٥) ان قارنه من بعض الوجوه وهو اصل الحلالة وهذا غاية : ا د ، لكنه في اصل الحلالة يوافق وهذا غايته : ب ، ان قارنه في بعض الوجوه وهو اصل الحلالة لانه تعريف شئ يشبه المسؤول عنه من وجه وان كان لا يشبه من كل الوجوه هذا اصل الحلالة وهذا غايته : ج (٦) قد : ا ب ج ، - : د . تفهيم : ا ب د ، مفهم : ج . ما سأل عنه : ج ، ما سأله : ا د ، ما سأل : ب (٧) الا ان يشبه بلذة الأكل : ا ، الا ان يشبه بلذة الأكل : ب د ، الحالة التي يدركها الجامع الا ان يشبه له بلذة الأكل : ج (٨) اذ : ا ج د ، لان : ب . لا تساوى : ا د ، لا يساوى : ج ، ليست : ب . الحالة : ا ج د ، كالحالة : ب (٩) ان : ا ج د ، - : ب . اسم : ا ج د ، - : ب . قد شملها : ج د ، قد شملها : ا ، وقد يشملها : ب . قط : ا ب ج ، - : د .

وكذلك من قال كيف سمع موسى كلام الله تعالى ؟ فلا يمكن شفاؤه في السؤال الا بان نسمعه كلام الله تعالى القديم ، وهو متعذر . فان ذلك من خصائص الكلم عليه السلام ، فحين لا تقدر على اسماعه ، أو تشبيهه ذلك بشيء من مسموعاته ؛ وليس في مسموعاته ما يشبه كلام الله تعالى . فان كل مسموعاته التي ألفها أصوات ، والأصوات لا تشبه ما ليس بأصوات ، فيعجز تفهيمه ؛ بل الأصم لو سأل ، وقال كيف تسمعون آتم الأصوات وهو ما سمع صوتاً قط ؟ لم تقدر على جوابه . فانا ان قلنا كما تدرك أنت البصرات فهو ادراك في الاذن ، كادراك البصر في العين ؛ كان هذا خطأ . فان ادراك * الأصوات لا يشبه ابصار الألوان ، فدل أن هذا السؤال محال . بل لو قال القائل كيف ترى رب الارباب في الآخرة كان جوابه محالاً ، لا محالة . لأنه يسأل عن كيفية ما لا كيفية له ؛ اذ متى قول القائل كيف هو أى مثل أى شيء هو مما عرفناه ؟ فان كان ما يسأل عنه غير مماثل لشيء مما عرفه كان الجواب محالاً . ولم يدل ذلك على عدم ذات الله تعالى ؛ فكذلك تعذر هذا لا يدل على عدم كلام الله تعالى ، بل ينبغي أن يعتقد ان كلامه صفة قديمة ليس ككلها شيء .

(1) موسى : د ، - : ا ب ج . كلام : ا ب د ، - : ج . فلا : ا ب د ، ولا : ج (2) نسمعه : ب ج ، يسمعه : ا د . تعالى : ا ج د ، - : ب . وهو : ا ب ج . وذلك : د . عليه السلام : ج ، - : ا ب د (3) تشبيه : د ، يشبه : ا ، تشبه : ب ج (3 - 4) وليس في . . . كل مسموعاته : ا . وليس من . . . كل مسموعاته : ج ، وليس في مسموعاته : ب ، - : د (4) اصوات : ا ج د ، الاصوات : ب (5) تسمعون : ا ب ج ، يسمعون : د (6) ماسمع : ا ج د ، لم يسمع : ب . صوتاً قط : ا د ، قط : ب ج . ان : ا ب ، اذا : ج د . تدرك : ا ب ج ، يدرك : د (7) كادراك : ا ج د ، كما هذا ادراك : ب . كان هذا خطأ : ا ج د ، فهو خطأ : ب (8) ابصار : ا ب ، ادراك : ج د . لو : ا ج د ، - : ب . ترى : ا ب ، يرى : ج د (9) لا محالة : ج ، - : ا ج د . مالا كيفية له : ا ج د ، الآله لان : ب (10) هو : ا ب ج ، - : د . اى : ا ج د ، اى معنى : ب . ما يسأل : ا ج د ، سأل : ب (11) عرفه : ا ج د ، عرفناه : ب تعالى : ب ج ، ا د . تعذر : ا ب ج ، تعذره : د (12) تعالى : ب ج ، سبحانه وتعالى : ا ، - : د . يعتقد : ب ج د ، نعتقد : ا . ان كلامه : ا ب د ، كلامه : ج .

كما أن ذاته ذات قديمة ليس ككلها شيء ، وكما ترى ذاته رؤية تخالف رؤية الاجسام ، والاعراض ؛ ولا تشبهها ؛ فيسمع كلامه تعالى سماعاً يخالف الحروف ، والأصوات ، ولا يشبهها . الاستبعاد الثاني : ان يقال كلام الله تعالى حال في المصاحف أم لا ، فان كان حالاً ، فكيف حل القديم في الحادث ؟ فان قلتم لا ، فهو خلاف الاجماع . اذ احترام المصحف مجمع عليه حتى حرم على المحدث منه ، وليس ذلك الا لأن فيه كلام الله تعالى . فنقول كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف ، محفوظ في القلوب ، مقروء بالأسنة . واما الكاغد ، والخبر ، والكتابة ، والحروف ، والأصوات كلها حادثه . لأنها أجسام ، وأعراض في أجسام ، وكل ذلك حادث . واذا قلنا انه مكتوب في المصحف ، اعنى صفة القديم سبحانه ، لم يلزم منه أن يكون القديم في المصحف ، كما انا اذا قلنا النار مكتوبة في الكتاب ، لم يلزم منه أن تكون ذات النار حالة فيه ، اذ لو حلت فيه ، لاحترق المصحف . ومن تكلم بالنار فلو كانت ذات النار حالة بلسانه ، لاحترق لسانه . فالنار جسم حار . وعليه دلالة * هي الاصوات المقطعة تقطعاً يحصل منه النون والالف والراء ، فالحار

(1) ذات قديمة : ج ، قديمة : ا ، - : ب د . ككلها : ب ، ككله : ا ج د . ترى : ب ، يرى : ا ج د (2) ولا تشبهها : ب ، ولا يشبهها : ا ج ، ولا يشبهها كذلك : د . فيسمع : ب ج د ، فيسمع : ا . تعالى : ب ج ، - : ا د . الحروف والاصوات : ا ب ج . الاصوات والحروف : د . ولا يشبهها : ا ب ج ، يشبهها : د (3) المصاحف : ا ج د : المصحف : ب (4) الحادث : ا ج ، حادث : د ، المحدث : ب . اذ : ا ج د ، لان : ب (5) حرم : ا ج د ، بحرم : ب . منه : ج د ، لمسه : ا ب (7) الكتابة : د ، الكنية : ا ب ج . الاصوات : ا ب د ، الصوت : ج (8) وكل : ا د . فكل : ب ج . حادث : ا ج د ، من حادث : ب . واذا : ا د ، فاذا : ب ج (9) سبحانه : ج ، - : ا ب د . منه : ج ، - : ا ب د . انا : ب ، - : ا ج د . مكتوبة : ا ج ، مكتوب : ب د (10) لم يلزم : ب ج ، لا يلزم : ا د . حالة فيه : ب ج ، فيه حالة : د . حالة في الكتاب : ا (11) كانت : ب ج ، قامت : د ، كان : ا . ذات : ا ب ج ، - : د . حالة في لسانه : ا ، في لسانه : ب ج ، بلسانه : د (12) هي : ا ب د ، وهي : ج . فالحار : ا ج د ، والحار : ب .

وعلى الجملة ، من يقول ما أحدثه باختيارى من الصوت ، وتقطيعه بالحروف ، وكنت ساكتاً عنه قبله فهو قديم ، فلا ينبغي ان * يخاطب ، ويكلف ، بل ينبغي أن يكلم ان المسكين ، ليس يدري ما يقوله ، ولا هو يفهم معنى الحرف ، ولا هو يعلم معنى الحادث ، ولو علمهما ، لعلم انه في نفسه اذا كان مخلوقاً كان ما يصدر عنه مخلوقاً ، وعلم ان القديم لا ينتقل الى ذات حادثة . فلنترك التطويل في الجليات ، فان قول القائل بسم الله ان لم تكن السين فيه بعد الباء لم يكن قرآناً بل كان خطأً واذا كان بعد غيره ومتأخراً عنه فكيف يكون قديماً ، ونحن نريد بالقديم ما لا يتأخر عن غيره أصلاً .

الاستبعاد الرابع : قولهم اجمت الأمة على ان القرآن معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانه كلام الله تعالى ، وانه سور وآيات ، ولها مقاطع ، ومفاتيح : وكيف يكون للقديم مقاطع ، ومفاتيح ، وكيف ينقسم بالسور ، والآيات ، وكيف يكون القديم معجزة الرسول ؟ والمعجزة هي فعل خارق للعادة ، وكل فعل فهو مخلوق ، فكيف يكون كلام الله تعالى قديماً ؟

قلنا أتذكرون ان لفظ القرآن مشترك بين القراءة ، والمقروء ، ام لا ؟ فان اعترقتم به

- (2) قبله : ب ج د ، - : ا . يخاطب ويكلف : ا ب ج ، يخاطب وتكلف : د .
 (3) ان المسكين : ا ب ، المسكين انه : د ، ان المسكين انه : ج . ولا هو : د ، فلا هو : ا ب ج (4) عنه : ا ج د ، منه : ب . وعلم : ا ب ج ، ثم اعلم : د (5) حادثة : ا ج د ، حادث : ب . فلنترك : ا ب ج ، فليترك : د . الجليات : ا ب ج ، الكلبيات : د (6) السين فيه : ا ب ج ، فيه السين : د . واذا : ا ، وما : ب د ، وان : ج . غيره ومتأخراً : ا ج ، غير او متأخر : ب ، غير هو متأخر : د (8) الرابع : ا ب ج ، الرابعة : د . معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : ج . معجزة الرسول صلوات الله عليه وسلامه : ا . معجزة الرسول صلوات الله عليه : د . معجزة للرسول صلى الله عليه وسلامه : ب (9) وانه : ا ج د ، فانه : ب (11) الرسول : ا ب د ، للرسول : ج . المعجزة هي : ب ، المعجز : ج د ، المعجزة هو : ا . فهو : ا ب د ، هو : ج . يكون : ا ب ج ، تكون : د (12) تعالى : ا ب ج ، - : د . قديماً : ا ج ، قديم : ب ، - : د (13) اتذكرون : ا ب ج ، اينكرون : د . به : ا ب ج ، بذلك : د .

المعجوق ذات المدلول عليه ، لا نفس الدلالة فكذلك الكلام القديم القائم . بذات الله تعالى ، هو المدلول لآيات الدليل . والحروف أدلة ، وللدلالة حرمة ، اذ جعل الشرع لها حرمة ، فلذلك وجب احترام المصحف ، لأن فيه دلالة على صفة الله تعالى .

الاستبعاد الثالث : قولهم ان القرآن هو كلام الله تعالى أم لا ؟ فان قلتم لا ، فقد خرقت الاجماع ؛ وان قلتم نعم ، فما هو سوى الحروف ، والأصوات . ومعلوم ان قراءة القارئ هو الحرف ، والأصوات . فنقول : هاهنا ثلاثة الفاظ : قراءة ، ومقروء ، وقرآن . أما المقروء فهو كلام الله تعالى ، اعني صفته القديمة القائمة بذاته ؛ وأما القراءة فهي في اللسان عبارة عن فعل القارئ الذي ابتدأ به بعد أن كان تاركاً له ولا معنى للحادث الا أنه ابتدئ به ان لم يكن . فان كان الخصم لا يفهم هذا من الحادث ، فلنترك لفظ الحادث ، والمخلوق ، ولكن نقول القراءة . فعل ابتدأه القارئ بعد ان لم يكن يفعله ، وهو محسوس ، واما القرآن ، فقد يطلق ويراد به المقروء ؛ فان اريد به ذلك فهو قديم غير مخلوق ، وهو الذي اراده السلف بقولهم : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، اى المقروء بالائستة . وان اريد به القراءة التي هي فعل القارئ ، ففعل القارئ لا يسبق وجود القارئ ، وما لا يسبق وجود الحادث ، فهو حادث :

- (1) عليه : ب ج ، - : ا د . فكذلك الكلام القديم : - : ج ، فكذلك القديم : ا . فلذلك القديم : ب وكذلك القديم : د (2) تعالى : ب ج د ، - : ا . الشرع لها : ا ب ج ، لها الشرع : د (3) لان فيه دلالة : ب ج ، لان ما فيه دال : ا د (4) قولهم ان : ا ، ان يقال : ب د ، ان : ج . هو : ج ، - : ا ب د . هو سوى : ا ب د ، هو شيء سوى : ج (6) القارئ : ا ج د ، القرآن : ب . ثلاثة الفاظ : ا ج د ، ثلاثة اعتبارات الفاظ : ب (8) فهي : ا ، فهو : ب ج د . في اللسان عبارة : ا ب ج ، عبارة في اللسان : د (10) فلنترك : ب ج د ، فليترك : ا . نقول : ا ب ج ، يقول : د (11) فقد ... يراد : ا ب د ، فهو ... المراد : ج (12) به ذلك : ا ب ج ، ذلك : د (14) وجود الحادث : د ، الحادث : ا ب ج . فهو حادث : ا ب د ، محدث : ج . من : ا ب د ، يعلم من : ج . بالحروف : د ، - : ا ب ج .

فكل ما أورده المسلمون من وصف القرآن بما هو قديم ، كقولهم القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، أرادوا به المقروء ، وكل ما وصفوه به بما لا يحتمله القديم ، ككونه سورا وآيات ، ولها مقاطع ، ومفاتيح ، وان أرادوا به العبارات الدالة على الصفة القديمة التي هي قراءة ، وإذا صار الاسم مشتركا ، امتنع التناقض ؛ فالاجماع منعقد على ان لا قديم الا الله تعالى ، والله تعالى يقول : « حتى غاد كالرجون القديم (١) » ، ولكن قول اسم القديم مشترك بين معنيين ، فإذا ثبت من وجه ، لم يستحل نفيه من وجه آخر ؛ فكذا اسم القرآن : وهو * جواب عن كل ما يردونه من الاطلاقات المتناقضة ، وان انكروا كونه مشتركا . [47-١] فيعلم قطعا اطلاقه لارادة المقروء ، ودل عليه كلام السلف ان القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق مع علمهم بأنهم ، وأصواتهم ، وقرائتهم ، وأفعالهم ، كل ذلك مخلوق . واما اطلاقه لارادة القراءة فقد قال الشاعر :

ضحوا اشمنط عنوان السجود به ، يقطع الليل تسبيحا ، وقرآنا

يعنى القراءة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما اذن الله لني كاذبه لى تحسين الترم بالقرآن » والترنم يكون بالقراءة ، وقال كافة السلف القرآن كلام الله

(1) أورده : ب ج ، اراده : آ د . القرآن ، ا ب ج ، - : د . تعالى : ب ج ، - : ا د .
(2) أرادوا : ا ب ج ، فأنا أرادوا : د . كل ما : ا ب ، كلما : ج د . به بما : ا ب ج ، بما : د (3) وان أرادوا : ب . أرادوا : ا ج د . على : ا ب ج ، - : د (5) .
تعالى : ا ج ، سبحانه : د ، - : ج . تعالى : ا ج د ، - : ب . حتى عاد : ب ج د ، - : ا . ولكن قول : ب ج ، ولكن يقول : ا ، فلك ان يقول : د (6) نقيه : ا ب د ، - : ج فكذا : ا ب ، فكذلك : د ، كذا : ج (7) عن : ا ب د ، على : ج . يردونه : ا ب ، يوردونه : ج د . المتناقضة : ا ب د ، المتناقضة : ج . وان : ا د ، فان : ب ج (8) فيعلم قطعا : ا ج د ، فيعلم قطعا ان : ب . ودل : ا ، دل : ب ج د . تعالى : ج ، - : ا ب د (9) مع علمهم : ج ، مع العلم : ا ب د . وقرائتهم : ا ج د ، - : ب . أفعالهم كل ذلك مخلوق : ا ، أفعالهم مخلوقة : ب د ، أفعالهم مخلوقة : ج (10) القراءة : ب ج د ، القرآن : ا (12) القراءة : ا ب ج ، قرادة : د . قد : ج ، - : ا ب د ما اذن ... تحسين : ب . ما اذن الله تعالى لشيء اذنه لني حسن : ا ، ما اذن الله تعالى لشيء اذنه لني حسن : د ، ما اذن الله لشيء كاذبه لني حسن : ج .

غير مخلوق ، وقالوا القرآن معجزة ، وهى فعل الله تعالى . اذ علموا ان القديم لا يكون معجزا ، فبان انه اسم مشترك ، ومن لم يفهم اشتراك اللفظ ظن تناقضا في هذه الاطلاقات .

الاستبعاد الخامس : أن يقال معلوم انه لا مسموع الآن الا الأصوات ، وكلام الله

5 تعالى مسموع الآن بالاجماع ، وبديل قوله تعالى : « وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » ؛ فنقول ان كان الصوت المسموع للمشارك عند الاجارة هو كلام الله القديم القائم بذاته ، فأى الفضل لموسى عليه السلام فى اختصاصه بكونه كلاما لله على المشركين ؛ وهم يسمعون كما سمع ، ولا يتصور عن هذا جواب الا ان يقال مسموع موسى عليه السلام صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ومسموع المشرك أصوات دالة على تلك الصفة . وتبين به على القطع الاشتراك ، اما 10 فى اسم الكلام ، وهو تسمية الدلالات باسم المدلولات ، فان الكلام هو كلام النفس [47-٥] تحقيقا ، ولكن الأنفاظ * لدالاتها عليه ايضا ، تسمى كلاما ، كما تسمى علما . اذ يقال سمعت علم فلان ، وانما تسمع كلامه الدال على علمه ، واما فى اسم المسموع ، فان

(1) وهى : ب د ، وهو : ا ج . الله تعالى : ج د ، الله : ا ، - : ب (2) معجزة : ا ج د ، معجزة : ب (4) معلوم : ب ج د ، - : ا . الآن : ا ج د ، - : ب (5) تعالى : ب ج ، سبحانه وتعالى : ا - : د . الآن : ا ج د ، - : ب . تعالى : ب ج د ، - : ا . (6) فنقول : ا ب ج ، فيقول : د . للمشارك : ا ج د ، المشترك : ب (7) هو : ا ب د ، فهو : ج . القديم : ا ب ج ، القدم : د . عليه السلام : ا ب ، صلى الله عليه وسلم : ج د . (8) لله : ب ، - : ا ج د . كما سمع : ا ، الذى سمع : د ، - : ب ج . ولا : ج ، وهل : ا ب د (9) عليه السلام : ا ج د ، صلى الله عليه وسلم : ب . بذات الله : ب ، بالله : ا ج د . تعالى : ا د ، - : ب ج (10) تين : ا ب ج ، يتين : د . اما : ا ب ج ، - : د (11) فى : ا ب د ، - : ج . وهو : ا ب ، وهى : ج د (12) ايضا تسمى : ا د ، يسمى ايضا : ج ، ايضا يسمى : ب (13) تسمع : ج د ، سمع : ا ب . فى : ا ب ج ، د : ج .

المفهوم المعلوم بسماع غيره ، قد يسمى مسموعا ، كما يقال سمعت كلام الأمير على لسان رسوله ، ومعلوم أن كلام الأمير لا يقوم بلسان رسوله بل المسموع كلام الرسول الدال على كلام الأمير . فهذا ما أردنا أن نذكره في إيضاح مذهب أهل السنة في كلام النفس الممدود من الغوامض . وبقية أحكام الكلام نذكرها عند التعرض لأحكام الصفات من القسم الثاني إن شاء الله تعالى .

5

القسم الثاني من هذا القطب (١) في أحكام الصفات عامة بما يشترك فيها أو يفرق ، وهي أربعة أحكام :

الحكم الأول : إن الصفات السبعة التي ذكرناها عليها ليست هي الذات ، بل هي زائدة على الذات ، فصانع العالم تعالى عندنا عالم يعلم ، حي بحياة ، قادر بقدره ، وهكذا في جميع الصفات . وذهبت المعتزلة ، والفلاسفة إلى انكار ذلك ، وقالوا القديم ذات واحدة ، ولا يجوز إثبات ذوات القديمة متعددة ، وإنما الدليل يدل على كونه عالما قادرا حيا لا على العلم والحياة والقدرة ؛ ولتعين العلم من الصفات حتى لا نحتاج إلى

10

(١) المعلوم . . . قد : ا ج د ، من سماع غيره وقد : ب . سمعت : ب ج ، سمعنا : ا د . بل : ا ج د ، من : ب (٢) فهذا : ا ب د ، هذا : ج . نذكره : ا ب ج ، نذكر : د (٣) من : ب د ، و : ا ج الغوامض : ا ب د ، الغرامين : ج . بقية : ا ب ج د ، فيه : ا . نذكرها : ج د ، نذكره : ا ب . إن شاء الله تعالى : ا . ب : ج د (٦) بما : ج د ، ما : ا ب د . فيها : ج د ، منها : ا ب . أو : د . و : ا ب ج (٦ - ٧) أربعة . . . الأول : ا ج ، أربعة الأولى : د ، ثلاثة أحكام الحكم الأول : ب (٧) ليست هي : ا ب د ، ليست في : ج (٨) تعالى عندنا : د . - : ا ب ج . قادر : ا ج د ، وقادر : ب (١١) الدليل : ا ب د ، والدليل : ج (١٢) والحياة والقدرة : ا ب ج ، والقدرة والحياة : د . ولتعين العلم من : ا ب ج ، ولتعين الكلام على : د . حتى : ا ب ج ، كي : د . محتاج : ب ج ، يحتاج : ا د .

(١) يعني القطب الثاني (ص ٨٠)

تكرير جميع الصفات وزعموا أن العالمة حالة للذات ، وليست بصفة ، لكن المعتزلة ناقضوا في صفتين إذ قالوا أنه مزيد بارادة زائدة على الذات ، ومتكلم بكلام هو زائد على الذات ، إلا أن الإرادة تخلقها في غير محل ، والكلام يخلق في جسم جاد ، ويكون هو المتكلم به ، والفلاسفة طردوا قياسهم في الإرادة وأما * الكلام فاتهم قالوا أنه متكلم بمعنى أنه يخلق في ذات النبي سماع أصوات منظومة ، أما في النوم ، وأما في اليقظة ، ولا يكون لتلك الأصوات وجود من خارج الذات البتة . بل في سماع النبي كما يرى النائم أشخاصا لا وجود لها ، ولكن تحدث صورها في دماغه ، وكذلك يسمع أصواتا لا وجود لها حتى أن الحاضر عند النائم لا يسمع ، والنائم قد يسمع ، وهو له الصوت الهائل ، وزعجه ، وينتبه خائفا مدهورا . وزعموا أن النبي إذا كان على الرتبة في النبوة ، ويتبى صفاته نفسه إلى أن يرى في اليقظة صوراً عجيبة ، ويسمع منها أصواتاً منظومة ، فيحفظها ؛ ومن حوله لا يسمعون شيئا ولا يرون . هو المعنى عندهم برؤية الملائكة ، وسماع القرآن منهم ، ومن ليس في الدرجة العالية في النبوة ، فلا يرى ذلك إلا في المنام ، فهذا تفصيل مذاهب الضلال . والغرض إثبات الصفات ، والبرهان القاطع ، هو أن من ساعد على

[٤٨٠-٤]

5

10

(١) جميع : ا ج د ، جميع : ب . حالة : ج . حال : ا ب د (٢) و : ا ب ج ، - : د . بكلام هو : ا ب د ، هو بكلام : ج (٣) تخلقها : ا ، يخلقها : ب ج د . جسم : ا ب ج ، - : د (٤) به : ا ج د ، - : ب . وأما : ج د ، أو : ب (٦) الذات : د ، - : ا ب ج (٧) تحدث : ب ج د ، يحدث : ا . لا وجود لها : ب ج د ، - : ا (٨) وهو له : ب ج د ، في قوله : ا (٩) ينتبه : ا ب ج ، يقيمه : د . مدهورا : ا ب ج ، مدعورا : ا . على : ا ب ج ، على : د (١٠) نفسه : ا ب د ، ذهنه : ج . منها : ا د ، منهم : ب ، - : ج . فيحفظها : ا ب د ، فيسمعها : ج (١١) حوله : ا ب ، حواله : ج د . شيئا : ا د ، - : ب ج . هو : ب ج د ، هذا : ا . برؤية : ا ب ج ، برويه : د (١٢) الدرجة : ا ج د ، الرتبة : ب . في النبوة : د ، من النبوة : ا ب ج . فهذا : ا ب د ، وهذا : ج (١٣) الضلال : ا ب ، أهل الضلال : ج د . الصفات والبرهان : ا ج د ، الصفات ولعين العلم من الصفات حتى لا يحتاج إلى تكرار جميع الصفات والبرهان : ب .

ان الله تعالى عالم فقد ساعد على أن له علماً فان المفهوم من قولنا عالم، وله علم واحد. فان
الماقل يعقل ذاتاً، ويعقلها على حالة، وصفة بعد ذلك، فيكون قد عقل صفة،
وموصوفاً، والصفة علم مثلاً وله عبارتان:

احدهما طويلة، وهي أن تقول. هذه الذات قد قام بها علم. والأخرى وحيزة،
أو جزت بالتصريف والاشتقاق، وهي أن الذات عالمة، كما يشاهد الانسان شخصا،
ويشاهد نملاً، ويشاهد دخول رجله في النمل؛ فله عبارة طويلة، وهي أن يقول: هذا
الشخص رجله داخلة في نملة، أو يقول هو متمل، ولا معنى لكونه متملاً إلا أنه ذو
[48-b] نمل؛ وما يظن المترلة من أن قيام العلم بالذات، يوجب للذات حالة تسمى عالمية،
هوس محض، بل العلم هو الحالة؛ فلا معنى لكونه عالماً إلا بكون الذات على صفة، وحال،
10 تلك الصفة والحال هي العلم فقط ولكن من يأخذ المعاني من الألفاظ فلا بد أن يفلط.
فاذا تكررت الألفاظ بالاشتقاق لا بد وان يفلط. فاشتقاق حصة العالم من لفظ العلم
أورث هذا الفلط، فلا ينبغي أن يفتر به، وهذا يبطل جميع ما قيل، وطول من العلة
والمعلول؛ وبطلان ذلك جلي بأول العقل لمن لم يتكرر على سمعه ترديد تلك الألفاظ.

(1) ان الله: ا ب، انه: ج د، علماً: ا ج د، علم: ب. وله: ا ج د، ومن له: ب (2)
الماقل: ج د، العقل: ا د. حالة وصفة: ا ب ج، صفة وحالة: د (4) احدهما: ب د، احدهما:
ا ج. هي: ا ج د، هو: ب. تقول: ب ج، تقول: ا، يقول: د (6) ويشاهد نملاً ويشاهد:
ا، ويشاهد نملاً ويشاهد: ب د، وشاهد نملاً ونشاهد: ج ا، النمل فله: ا ج د، العقل وله: ب. هو
ان يقول: ا د، هو ان تقول: ب ج (7) رجله داخلة: ا ب د، رجل داخل: ج يقول: ا د، تقول:
ب ج. متمل: ا ب ج، منقل: د. ولا: ب، فلا: ا ج د، منقل: ا ب ج، متملاً: د. نمل:
ا ب ج، فعل: د (8) المترلة: ا ب ج د. من ان: ا ج د، ان من: ب (9) هوس: ا ج د، وهو
هوس: ب ب ب ج د، بل ب ب ب ج د، هو: ا ب ج د، كونه: ب ج د، لكون: د. الذات: ا ج د،
الذات هي: ب. حال: ب ج د، حاله: ا (10) والحال: ا ج د، الحال: ب. يأخذ: ا ب د،
أخذ: ج. فلا يبدان يفلط: د، لما يبدان يفلط: ج. ب: ا ب (11) فاذا: ا ج د، اذا: ب.
الالفاظ: ا ب ج د. بالاشتقاق: ج د، الاشتقاق: ا ب، لا يبدوان: ا ب، لا يبدان:
ج، فلا يبدان: د. صفة: ب ج، صنعة: ا د. من: ا ب د، صفة من: ج. (12) يفتر: ا ب د،
يعبر: ج. بهذا: ب ج د، فهذا: ا (13) من: ا ب، في: ج د. بطلان ذلك: ا ج د، بطلانه: ب.

ومن علق ذلك بفهمه، فلا يمكن نزوعه منه الا بكلام طويل لا يحتمله هذا المختصر.
والحاصل: هو انا نقول: للفلاسفة والمترلة هل المفهوم من قولنا عالم غير المفهوم من
قولنا موجود، اوفيه اشارة الى وجود زيادة؟ فان قالوا: لا، فاذا يكون من قال موجود
عالم كأنه قال هو موجود موجود وهذا ظاهر الاستحالة. واذا كان في مفهومه زيادة،
فتلك الزيادة هل هي مختصة بذات الموجود أم لا؟ فان قالوا: لا، فهو محال. اذ يخرج
به عن أن يكون وصفه له، وان كان مختصاً بذاته، فتحن لاننى بالعلم الا ذلك، وهي
الزيادة المختصة الموجودة الزائدة على الوجود الذي يحسن أن يشتق للموجود بسببه
منه اسم العالم. فقد ساعدتم على المعنى، وعاد النزاع الى اللفظ وان أردت ايراده
على الفلاسفة.

قلت: مفهوم قولنا قادر، هو مفهوم قولنا عالم، أم غيره؟ فان كان هو ذلك بمينه،
فكأننا قلنا هو قادر قادر. فانه تكرار محض. وان كان غيره، فاذا هو المراد،
[49] فقد أثبت مفهومين: احدهما يعبر عنه بالقدر، والآخر بالعالم، ورجع الانتكار الى اللفظ.
فان قيل: قولكم أمر، مفهومه عين المفهوم من قولكم أمر، وتام، ومخبر أو غيره،

(1) علق: ب ج د، علق: ا. منه: ب ج، عنه: ا د. المختصر: ا، الاختصار:
ب ج د (2) غير: ا، عين: ب ج د (3) موجود: ا ب ج، موجودا: د. او: ا،
و: ب ج د. الى: ب ج د، -: ا. وجود: ا ب ج، موجود: د. زيادة: ب او
زيادة: ا ج د. فاذا يكون: ج، فيكون: ب. كان: د، فاذا: ا (4) عالم كأنه قال هو
وجود موجود: ا، عالم كأنه قال موجود موجود: ج، عالم كأنه قال هو موجود: د، لمن
قال موجود موجود: ب. واذا: ا ب د، وان: ج (6) الا ذلك: ب ج د، الا ذلك: ا
(7) الموجودة: ا، بالوجود: د، بالذات الموجودة: ب، فالذات الموجودة: ج. الوجود:
ا ب ج، الموجود: د. الذي: ج د، التي: ا ب. بسببه منه: ب ج، بسببه: د، عنه: ا.
ساعدتم: ب ج د، يساعدهم: ا (10) مفهوم قولنا: .. ام غيره: ا ج، مفهوم قولنا قادر
او غيره: د (11) هو قادر: ج، قادر: ا ب د. فانه: ا ج د، وهو: ب. وان: ا ب د،
فان: ج. فاذا: .. فقد: ا ج د، فهو المراد فاذا قد: ب (13) امر: .. قولكم أمر وتام
ومخبر او غيره: ج، امر: .. قولكم تام ومخبر او غيره: ا د، غير المفهوم من قولكم تام ومخبر او غيره: ب.

فإن كان عينه فهو تكرار محض ، وإن كان غيره ، فليكن له كلام هو أمر ، وآخر هو نهي ، وآخر هو خير ؛ وليكن خطاب كل شيء مفارقا لخطاب غيره . وكذلك مفهوم قولكم : أنه عالم بالاعراض ، ا هو عين مفهوم قولكم : أنه عالم بالجواهر ، أو غيره ؟ فإن كان عينه ، فليكن الانسان العالم بالجواهر علما بالعرض بعين ذلك العلم حتى يتعلق علم واحد بمتعلقات كثيرة لا نهاية لها . وإن كان غيره فليكن لله تعالى علوم مختلفة لا نهاية لها وكذلك الكلام ، والقدرة ، والارادة ، وكل صفة لا نهاية لمتعلقاتها ينبغي أن لا يكون لاعداد تلك الصفة نهاية ؛ وهذا محال .

فإن جاز أن تكون صفة واحدة تكون هي الأمر ، وهي النهي ، وهي الخير وتنوب عن هذه المختلفات ، جاز أن تكون صفة واحدة تنوب عن العلم ، والقدرة ، والحياة وسائر الصفات . ثم إذا جاز ذلك ، جاز أن تكون الذات بنفسها كافية ، ويكون فيها معنى القدرة ، والعالم ، وسائر الصفات من غير زيادة ، وعند ذلك يلزم مذهب المعتزلة والفلاسفة .

والجواب أن تقول : هذا السؤال يحرك قطبا عظيما من اشكالات الصفات ، ولا يليق حلها بالمختصرات ؛ ولكن إذا سبق القلم إلى إيرادها ، فلنرمز إلى مبدأ الطريق في حله ،

(1) أمر : . . . خير : ا ج د ، أمر ونهي وآخر هو اخبار : ب (2) ليكن : ا ب ج ، لكن : د . شيء : ب ج ، نبي : ا د . لخطاب : ا ب ج ، بخطاب : د (3) اهو : ج ، هو : ا ب د . عين مفهوم : ا ب د ، مفهوم عين : ج . بالجواهر : د ، بالجواهر : ا ب ج (4) بالجواهر : ا ب ج ، بالجواهر : د . بالعرض : ا ب ج ، الاعراض : د . بعين : ا ج د ، بغير : ب . حتى يتعلق : ج د ، حين يتعلق : ب ، تعلق : ا (5) تعالى : ج ، - : ا ب د . علوم : ا ب ج ، علم : د . كذلك : ب ج د ، كذا : ا (6) والقدرة : ا ب ج ، في القدرة : د . وكل : ا ب ج ، فكل : د . يكون : ب ، تكون : ا ج د (8) تكون : ا ، يكون : د ، - : ب ج . هي الخير : ا ج ، الخير : د ، وغير ذلك : ب . تنوب : ب ، ينوب : ا ، ثبوت : ج د (9) عن هذه : ب د ، هذه : ج ، عن هذا : ا . أن تكون : ب ج ، أن يكون : ا ج . تنوب : د ، وتنوب : ب ، ينوب : ا ، ثبوت : ج . سائر : ا ب د ، - : ج (10) تكون : ا ب ، يكون : ج د (12) تقول : ا ب ج ، يقول : د . يحرك : ا ب ج ، يحرك : د (13) بالمختصرات : ا ب د ، بالمختصر : ج . اذا : ا ب ج ، اذا : د ، العلم : ا ب د ، العلم : ج . إلى : ا ج د ، في : ب . فلنرمز : ا ب ج ، فلنؤمى : د .

وقد كان عنه أكثر المحصلين ، وعدلوا إلى التمسك بالكتاب ، والاجماع .

وقالوا : هذه الصفات قد ورد الشرع بها ، اذ دل الشرع على العلم ، وفهم منه الواحد ،

[49-] لا محالة ، والزائد على الواحد * لم يرد ، فلا نعتقه . وهذا يكاد لا يشفى ، فانه قد ورد

بالأمر والنهي والخبر والتوراة والانجيل والقرآن فما المانع من أن يقال الأمر غير النهي ،

والقرآن غير التوراة ؟ وقد ورد بأنه تعالى يعلم السر ، والعلانية ، والظاهر ، والباطن .

والرطب ، واليابس ، وهلم جرا إلى ما يشتمل القرآن عليه .

فلعل الجواب عنه ما نشير إلى مطلع تحقيقه : وهو أن كل فريق من العقلاء ، مضطر

إلى أن يعترف بأن الدليل قد دل على أمر زائد على وجود ذات الصانع ، وهو الذي يعبر

عنه بأنه عالم ، وقادر ، وغيره . والاحتمالات فيه ثلاثة : طرفان ، وواسطة ؛ والاقتصاد

أقرب إلى السداد .

أما الطرفان ، فأحدهما في التفريط ، وهو الاقتصار على ذات واحدة تؤدي جميع هذه

المعاني ، وتنوب عنها كما قالت الفلاسفة ، أو الثاني طرف الافراط وهو اثبات صفة لا نهاية

لأحاديها من المعلوم والقدرة والكلام وذلك محسب عدد متعلقات هذه الصفات . وهذا

اسراف لا يصير إليه إلا بعض المعتزلة . وبعض الكرامية :

(1) المحصلين : ا ب ج ، المخلصين : د (2) العلم : ا ب ج ، العلم :

د . وفهم : ب ج د ، فهم : ا (3) فلا نعتقه : ا ب ، فلا نعتقه : ج د . يكاد لا يشفى :

ا ب ج . لا يكاد يشفى : د (4) والقرآن : ب ج د ، - : ا (5) والقرآن غير التوراة :

ا ج د ، والتوراة غير القرآن : ب بأنه تعالى : ب ، انه : د ، بأنه : ا ج (6) القرآن عليه :

ج د ، عليه القرآن : ب ، عليه : ا (7) فلعل : ا ب د ، ولعل : ج . عنه : ا ، - :

ب ج د (8) يعترف : ب ج د ، يعرف : ا . وجود : ا ب ج ، - : د (9) وقادر :

ا ب ج ، قادر : د . الاحتمالات فيه : ج ، الاحتمالات : ا ، المقامات فيه : ب د .

(11) في : ا ب ج ، - : د . تؤدي : ا ب ج ، تؤدي : د (12) تنوب : ا ب ج ،

ثبوت : د . قالت : ب ج د ، قاله ، ا (13) والقدرة : ا ، والقدرة : ب ج د .

والرأى الثالث : هو القصد ، والوسط ، وهو أن يقال المختلفات لاختلافها درجات في التقارب ، والتباعد . فرب شيئين يختلفان بذاتيهما ، كاختلاف الحركة والسكون ، واختلاف القدرة والعلم ، والجوهر والعرض ؛ ورب شيئين يدخلان تحت حد وحقيقة واحدة لا يختلفان لذاتيهما ، وإنما يكون الاختلاف فيهما من جهة تباين التعلق . فليس 5 الاختلاف بين القدرة والعلم ، كالاختلاف بين العلم بسواد ، والعلم بسواد آخر ، أو بياض ، ولذلك إذا حددت العلم بمحد يدخل فيه العلم بالمعلومات كلها .

[50-a] فنقول * الاقتصاد في الاعتقاد ، أن يقال كل اختلاف يرجع الى تباين الذات باقتضاها . فلا يمكن أن يكفي الواحد منها وينوب عن المختلفات ، فوجب أن يكون العلم غير القدرة ، وكذلك الحياة ، وكذا الصفات السبعة ، وأن تكون الصفات غير الذات ، 10 من حيث أن المباشرة بين الذات الموصوفة وبين الصفة أشد من المباشرة بين الصفتين .

وأما العلم بالشئ فلا يخالف العلم بغيره إلا من جهة تعلقه بالمتعلق . فلا يبعد أن تتميز الصفة القديمة بهذه الخاصة ، وهو أن لا يوجب تباين التعلقات فيها تبايناً ، وتعدداً .

(1) وهو : ا ب ج ، هو : د (2) التقارب : ا ب ج ، التفاوت : د د . يختلفان : ا د . مختلفين : ب ج . السكون : ب د ، السواد : ا ج (4) لا يختلفان : ا ب د ، ولا يختلفان : ج . لذاتيهما : ا ج ، بذاتيهما : د ، ولذاتيهما : ب . التعلق : ب د ، المتعلق : ا ج . فليس : ا ب ج ، وليس : د (5) أو بياض ولذلك : ج ، وبياض وكذا : ا ب ، وبياض ولذلك : د . بمحد : ا ب ج ، تحديد : د (7) في الاعتقاد : ا ب د ، في العلم الاعتقاد : ج . يقال : ا ج د ، يقول : ب . تبين : ا ب ج ، بيان : د . (8) ينوب : ا ب ج ، ثبوت : د . فوجب : ب ج ، فيوجب : ا د (9) وكذلك الحياة : ب ج ، وكذا الحياة : ا ، - : د . السبعة : ب ج د ، السبع : ا . وان : ب ج د ، ان : ا . تكون : ا ب ، يكون : ج د (10) ان المباشرة : ب ج د ، المباشرة : ا (11) فلا يخالف : ب ج د ، لا يخالف : ا . جهة : ج ، وجه : ا ب د (12) هو ان : ا ج د ، هذا : ب . لا توجب : ب ج د ، لا يوجب : ا .

فإن قيل فليس في هذا قطع دابر الاشكال . لأنك إذا اعترفت باختلاف ما ، بسبب اختلاف التعلق ؛ فالاشكال قائم . فإفك ، والنظر في سبب الاختلاف بعد وجود الاختلاف ؟ فاقول غاية الناصر لمذهب معين أن يظهر على القطع ترجيح اعتقاده على اعتقاد غيره . وقد حصل هذا على القطع ، إذ لا طريق الا واحد من هذه الثلاث ، أو اختراع رابع 5 لا يعقل . وهذا الواحد ، إذا قوبل بطرفيه المتقابلين ، له علم على القطع رجحانه ، وإذا لم يكن بد من اعتقاد ولا معتقد الا احد هذه الثلاث ، وهذا أقرب الثلاث ، فوجب اعتقاده . فيبقى ما يحكى في المصدر من اشكال يلزم على هذا . واللازم على غيره أعظم منه . وتلليل الاشكال يمكن ، أما قطعه بالكلمة ، والمنظور فيه هو الصفات القديمة المتعالية عن افهام الحلق ، فهو أمر محتج الا بتطويل لا يحتمله هذا الكتاب . هذا هو الكلام العام . 10 وأما المعركة فانا نخصم بالاستفراق بين القدرة والارادة .

ونقول : ان جاز أن يكون قادراً بغير قدرة ، جاز أن يكون مريداً بغير ارادة .

[50-b] ولا فرقان بينهما . *

(1) لأنك : ا ب د ، فانك : ج . باختلاف : ا ج د ، اختلاف : ب . بسبب : ا د ، بسبب : ج . نسبت : ب (2) المتعلق : ا ب ج ، التعلق : د . للنظر : ا ب ج ، النظر : د (3) الناصر : ا ج ، الناظر : ب ، الباصر : د . ترجيح : ب ج ، ترجيح : ا د (4) أو : ا ب ج ، و : د . (5) بطرفيه : ا ب ج ، طرفيه : د . المتقابلين : ا ب ج ، للمقابلين : د . إذا : ا د ، إذ : ب ج (6) احد : ب ج ، - : ا د . هذا : ا د ، هو : ب ج (7) فيبقى : ا ، وان بقي : ج ، فبقى : ب . فسفى : د . يحكى : ب ج د ، يحك : ا (8) تلليل : ب د ، تقليل : ا ج . اما : ا ج ، فاما : د ، - : ب (9) امر : ا ج د ، احق : ب . هذا الكتاب : ا ب د ، الكتاب هذا : ج (10) واما : ا ب ج ، فاما : د . بالاستفراق : ا ج د ، الاستفراق : ب . القدرة والارادة : ب ج د ، الارادة والقدرة : ا (11) ونقول : ا ب ج ، فنقول : د . ان : ا ب ج ، - : د .

فإن قيل : هو قادر بنفسه ، فلذلك كان قادرا على جميع المقدورات . ولو كان مريدا بنفسه . لكان مريدا لجملة المرادات ، وهو محال . لأن المرادات المتضادات يمكن إرادتها على البطل ، لا على الجمع . ولما القدرة فيجوز أن تتعلق بالضدين .

والجواب أن نقول : قولوا أنه مريد بنفسه ، ثم يختص ببعض الحوادث المرادات . كما قلتم قادر لنفسه ، ولا تتعلق قدرته إلا ببعض الحوادث . فإن جملة أفعال الحيوانات والمتولدات خارجة عن قدرته ، وإزادته جميعا عنكم . فإذا جاز ذلك في القدرة جاز في الإرادة أيضا .

وأما الفلاسفة فأنهم ناقضوا في الكلام ، وهو باطل من وجهين :

أحدهما قولهم : إن الله تعالى متكلم ، مع أنهم لا يثبتون كلام النفس ، ولا يثبتون الأصوات في الوجود ، وإنما يثبتون سماع الصوت بان يخلق في أذن النبي عليه السلام . من غير صوت من خارج . ولو جاز أن يكون بما يحدث في دماغ غيره موصوفا بأنه متكلم به لجاز أن يكون موصوفا بأنه مصوت ، ومتحرك بوجود الصوت ، والحركة في غيره ، وذلك محال .

(1) بنفسه : د . لنفسه : أ ب ج (2) بنفسه : د . لنفسه : أ ب ج . لجملة : أ ج د ، لجميع : ب ؛ المرادات : ج ، - : أ ب د (4) والجواب : أ ب ، فالجواب : ج د . إن : أ ب ج ، أنا : د . أم : أ ب ج ، لنا : هـ . د . بنفسه : ج د ، لنفسه : أ ب . المرادات : د ، - : أ ب ج (5) ولا تتعلق : أ ب ج ، ولا تتعلق : د (في الإرادة أيضا : أ ب ج ، أيضا في الإرادات : ب (8) من : أ ب ج ، - : د (9) تعالى : ج د ، - : أ ب . مع أنهم : ج ، لأنهم : أ ب ، وهو : د (10) بان يخلق : د . بالحق : أ ب ج . عليه السلام : ب ، - : أ ج د (11) ولو : ج ، فلو : أ ب د . بما : أ ب ج ، ما : د . غيره موصوفا : أ ج د ، غير موصوف : ب (12) به : ب د ، - : أ ج (12 - 13) بوجود ... محال : ج . بحركة وصوت في غيره : د . - : أ ب .

والثاني أن ما ذكرناه رد للشرع كله ، فإن ما يذكره التأمل خيال ، لا حقيقة له . فإذا رد معرفة النبي بكلام الله إلى التخيل الذي يشبه أضغاث أحلام ، فلا يثق به النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولا يكون ذلك علما . وبالجملة هؤلاء لا يمتدنون الدين والاسلام . وإنما يحملون باطلاق عبارات احترازا من السيف . والكلام معهم في أصل الفعل ، وحدث العالم ، والقدرة . فلا تشتغل معهم بهذه التفصيلات .

5

فإن قيل : أقولون إن صفات الله تعالى غير الله .

قلنا : هذا خطأ ، فإنا إذا قلنا الله تعالى فقد دللنا به على الذات مع الصفات لا على

الذات * بمجردها ، إذ اسم الله تعالى لا يصدق على ذات قدير خلوها عن صفات الأهمية .

[51-8]

كما يقال الفقه غير الفقيه ، ويد زيد غير زيد ، ويد النجار غير النجار . لأن بعض

10

الداخل في الاسم ، لا يكون غير الداخل في الاسم ، فيد زيد ليست هي زيد ، ولا هي غير زيد ، بل كلا اللفظين محال . وهكذا كل بعض فليس هو غير الكل ، ولا هو بينه

(1) خيال : أ ب ج ، خيال كله : د (2) له فاذا رد : أ ، فاذا رد : د ، له وأيضا

فإن رد : ب ، له فاذا رددت : ج . أضغاث أحلام : ج ، أضغاث الأحلام : أ د ، أضغاث : ب

(3) صلى الله عليه وسلم : أ ، - : ب ج د . لا يمتدنون : ب ج د ، يمتدنون : أ

(4) باطلاق عبارات : أ ، عنه باطلاق عبارات : د ، عبارات يطلقونها : ب ، اطلاق

عبارات : ج ، من : د ، عن : أ ب ج (5) الفعل : أ ب ج ، العقل : د . والقدرة :

أ ج د ، - : ب . تشتغل : أ ، تشتغل : ب د ، يشتغل : ج (6) أقولون : أ ،

أقولون : ب ج د . إن : أ ب ج ، - : د . تعالى : ب ، سبحانه : ج ، - : أ د (7)

تعالى : د ، - : أ ب ج . به : ب د ، - : أ ج (8) بمجردها : ج ، بمجرد : أ ، مجردة :

ب د . تعالى : ب د ، - : أ ج . قدر خلوها : أ ب ج ، قد خلوها : د . صفات : أ ج

د ، الصفات : ب (9) يقال : ب . لا يقال : أ ج د . الفقه : ب ج د ، للفقه : أ . غير :

أ ب ، عين : ج د (10) ليست هي : أ ، ليس هو : ج د . لا هي : أ ، لا هو : ب ج د

(11) للفظين : ب ج د ، الطرفين : أ . فليس هو : أ ، فليس : ب ج د .

الكل . فلو قيل الفقه غير الانسان ، فهذا يجوز ، ولا يجوز أن يقال غير الفقيه . فان الانسان لا يدل على صفة الفقه ، فلا جرم ، يجوز أن يقال الصفة غير الذات التي تقوم بها الصفة ، كما يقال المرض القائم بالجواهر ، هو غير الجواهر على معنى ان مفهوم اسمه غير مفهوم اسم الآخر وهذا جائز بشرطين :

5 احدهما ان لا يمنع الشرع من اطلاقه ، وهذا يختص بالله تعالى .

والثاني : ان لا يفهم من الغير ما يجوز وجوده دون الذي هو غيره . بالاضافة اليه . فانه ان فهم ذلك ، لم يكن ان يقال سواد زيد غير زيد . لانه لا يوجد دون زيد . فاذا قد انكشف بهذا ما هو حظ المعنى ، وما هو حظ اللفظ . فلا معنى للتطويل في الجليات .

الحكم الثاني في الصفات :

ندعى ان هذه الصفات كلها قائمة بذاته ، لا يجوز ان يقوم شيء منها بغير ذاته ، سواء كان في محل ، أو لم يكن في محل .

وأما المترتبة فانهم حكموا بان الارادة لا تقوم بذاته فانها حادثة ، وليس هو محلا للحوادث ، ولا يقوم بمحل آخر ، لانه يؤدي الى أن يكون ذلك المحل هو المريد به ،

(1) فلو : ب د ، ولو : ا ج . فهذا : ا ج ، فهو : ب د . يجوز : ا ب ج د (2) الفقيه : ب ج د ، الفقه : ا . يقال : ا ب د ، يقول : ج (3) هو : د ، - ا ب ج . اسم الآخر : ا ج د ، الآخر : ب (5) مختص : ا د ، يختص : ب ج (6) غيره : ج د ، غير : ا ب . بالاضافة : د . بالاضافات : ا ب ج (7) ان فهم : ا ب د ، اذا لم يفهم : ج . لم يمكن : ب ج د ، لم يكن : ا (8) فاذا قد : ا ج د ، قلنا : ب (10) في الصفات : ب د ، للصفات : ا . من احكام الصفات : ج . قائمة : ا ب ج ، قديمة : د (12) كان : ا ب د ، كانت : ج . لم يكن : ا ب د ، لم تكن : ج (13-14) محلا للحوادث : ا ج د ، محل الحوادث : ب . لا يقوم : ب ج د ، لا تقوم : ا .

فهي توجد لا في محل . وزعموا أن الكلام لا يقوم بذاته ، لانه حادث ، ولكن يقوم بالجسم [51-52] هو جاد حتى لا يكون هو المتكلم به ، بل * المتكلم به هو الله سبحانه .

اما البرهان على الصفات ينبغي ان تقوم بالذات ، فهو عند من فهم ما قدمناه ، مستنتى عنه ، فان الدليل لما دل على وجود الصانع ، دل بعبء على ان الصانع تعالى بصفة كذا ، ولا نفى بأنه تعالى على صفة كذا ، الا انه على تلك الصفة ، ولا فرق بين كونه على تلك الصفة ، وبين قيلم الصفة بذاته .

وقد بينا أن مفهوم قولنا : عالم وفي ذاته علم واحد ، كمفهوم قولنا : مريد وقامت بذاته ارادة واحدة ، ومفهوم قولنا : لم تقم بذاته ارادة ، وليس مريد واحد ، فتسمية الذات مريدا بارادة ، لم تقم به ، كتسميته متحركا بحركة لم تقم به واذا لم تقم الارادة به ، فسواء كانت موجودة أو معدومة .

فقول القائل : انه مريد لفظ خطأ لا معنى له ، وهكذا المتكلم . فانه متكلم باعتبار كونه محلا للكلام ، اذ لا فرق بين قولنا : هو متكلم ، وبين قولنا قام الكلام به ، ولا فرق بين قولنا ليس بمتكلم ، وبين قولنا لم يقم بذاته كلام ، كما في كونه مصوتا و

(1) زعموا : ا ب ج ، زعمه : د . بذاته : ب ج د ، في ذاته : ا . لانه : ا ج د ، فانه : ب (2) به : ا ب د ، - ج . سبحانه : ج ، تعالى : ب د ، - ا (4) دل بعبء على ان : ا ب د ، دل على ما يعبء على : ج . تعالى : ب ، - ا ج د (5) تعالى : ب ، - ا ج د (7) عالم وفي ذاته : ا ب د ، عالم وقام بذاته : ج . كمفهوم : ج ، مفهوم : ا ب ، ومفهوم : د . وقامت : ب ج ، قام : ا ، قائم : د (8) بذاته : ج د ، به : ا ب . ارادة واحدة : ا ب ، ارادة واحد : ج د . لم تقم : ب ، لم يقم : ا ج د (9) فتسميته : ب ج ، قسميته : ا د . مريدا : ا ج د . مريده : ب . به : ا ب ج ، بها : د (10) لم تقم : ا ب ج ، لم يقم : د . الارادة به : ا ب ج ، به الارادة : د (11) فقول : ا ب د ، فقول : ج (12) محلا للكلام : ا ب د ، قائما به الكلام : ج . هو : ا ج د ، - ب . الكلام به : ا ب د ، به الكلام : ج (13) بين قولنا : ا ب د ، بين قوله : ج . وبين : ا د ، ولا بين : ب . و : ج . و : ا ب د ، او : ج .

ومتحركا ، فان صدق على الله تعالى قولنا لم يقم بذاته كلام ، صدق قولنا ليس يتمثل
عبارتان عن معنى واحد ، والعجب من قولهم ان الارادة توجد لا في محل . فان
جاز وجود صفة من الصفات لا في محل فليجز وجود العلم والقدرة والسواد والحركة ،
بل الكلام لا في محل ، فلم قالوا بخلق الاصوات في محل ، فلتخلق في غير محل ، وان
لم يعقل الصوت الا في محل ، لانه عرض ، وصفة . فكذا الارادة ، ولو عكس هذا ،
وقيل انه خلق كلاما ، لا في محل ، وخلق ارادة في محل ، لكان العكس كالطرد .

ولكن لما كان أول المخلوقات يحتاج الى الارادة ، والمحل مخلوق ، لم يمكنهم تقدير

محل الارادة موجودا قبل الارادة . فانه لا محل قبل الارادة ، الا ذات الله تعالى . ولم

يحملوه محلا للحوادث * ومن جملة محلا للحوادث ، اقرب حالا منهم ، فان استحالة

وجود ارادة في غير محل ، واستحالة كونه مريدا بارادة لا تقوم به ، واستحالة حدوث

ارادة حادثه به بلا ارادة تدرك ببديهة العقل ، أو نظره الحلي . فهذه ثلاثة استحالات

جليه . واما استحالة كونه محلا للحوادث ، فلا يدرك الا بنظر دقيق كما سنذكره .

(1) تعالى : ج . - : ا ب د (2) عن : ا ج د ، على : ب . معنى : ب ج د ، معبره :

ا . و : د ، ثم : ا ب ج . لا في : ا ج د ، في غير : ب (3) جاز وجود صفة : ج د ،

جازت صفة : ا ب . فليجز : ا ب ج ، فليجز : د . وجود : ج د ، - : ا ب (4) لا في

محل : د ، - : ا ب ج . فلم : ا ب ج ، ولم : د . الاصوات : ب ج د ، الصفات : ا .

فلتخلق : ب ج د ، فليخلق : ا . وان : ب ج د ، فان : ا (5) الصوت : ا ب ج ، الاصوات :

د (6) وقيل : ا ج . لقليل : ب ، فقليل : د (7) الارادة : ب ج د ، ارادة : ا (8)

موجودا : ب ج د ، موجود : ا (9) حالا : ا ، حال : ب ج د (10) لا تقوم به :

ا ب ج ، لا يقوم بذاته : د (11) حادثه به : ج ، حادثه : ا ب د . تدرك : ا ب ج ،

يدرك : د . ثلاثة : ا ب ج ، ثلاث : د (12) واما : ب د ، فاما : ا ج . للحوادث : ا ب

د ، للذات : ج . فلا : ج د ، لا : ا ب . بنظر دقيق : ا د ، بالنظر الدقيق : ب ، بنظر

دقيق حقي : ج .

الحكم الثالث :

ان الصفات كلها قديمة ، فانها لو كانت حادثه ، لكان القديم تعالى محلا للحوادث ،
وهو محال ، أو كان يتصف بصفة لا تقوم به . وذلك اظهر استحالة كما سبق . ولم
يذهب أحد الى حدوث الحياة والقدرة ، وانما اعتقدوا ذلك في العلم بالحوادث ، وفي
الارادة ، وفي الكلام ، ونحن نستدل على استحالة كونه محلا للحوادث من
ثلاثة أوجه :

الأول : ان كل حادث فهو جائز الوجود ، والقديم الأزل واجب الوجود ،

ولو تطرق الجواز الى صفاته ، لكان ذلك متناقضا لوجوب وجوده . فان الجواز والوجوب

لتنافضان ، فكل ما هو واجب الذات ، فن المحال أن يكون جائز الصفات . وهذا

واضح بنفسه .

الثاني : وهو الأقوى أنه لو قدر حلول حادث بذاته ، لكان لا يخلو اما ان يرتقى

الوهم الى حادث يستحيل قبله حادث ، اولا يرتقى اليه ، بل كان حادثا فيجوز ان

يكون قبله حادث ، فان لم يرتق الوهم اليه ، لزم جواز اتصافه بالحوادث أبدا . ولزم

منه حوادث لا أول لها . وقد قام الدليل على استحالة . وهذا القسم ما ذهب اليه

أحد من العقلاء . وأن ارتقى الوهم الى حادث استحال قبله حدوث حادث ، فكل

(2) فانها : ا ج د ، وانها : ب . لكان : ا ب ج ، كان : ج . تعالى : ا ب د ،

سبحانه : ج (3) او : ا ج د ، وان : ب . يتصف : ب ج د ، تصف : ا . لا تقوم : ا ب

ج ، لا يقوم : د . وذلك : ا ج د ، فذلك : ب (4) اعتقدوا : ب د ، المتقد : ا ج

(5) الارادة وفي : ا ج د ، الارادة : و : ب (7) الاول : ا ج د ، احدها : ب .

جائز الوجود : ب ج ، جائز : ا ب (8) فان الجواز والوجوب : ا ب د ، فان الوجوب

والجواز : ج (9) متناقضان : ب ج . لتناقضان : ا د . فكل : ا ب د ، وكل : ج .

فن المحال : ا ب د ، فحال : ج (10) واضح : ا ب ج ، دليل واضح : د (11) انه :

ا ب د ، وانه : ج (12) كان : ج د ، كل : ا ب (13) بالحوادث : ا ج ، بالجواز :

ب د . لزم : ا ب د ، يلزم : ج (15) الى حادث : د . الى حالة : ا ج ، الى حال :

ب . استحال : ا ب ج ، تستحيل : د . قبله : ا ب د ، قبلها : ج . فكل : ا ب ج ، فكل : د .

الاستحالة لقبول الحادث في ذاته ؛ لا تخلو اما ان تكون لذاته ، أو لزائد عليه .
 [52- b] و باطل ان يكون لزائد عليه ، فان كل زائد يفرض ، يمكن تقدير عدمه ، فلزم * منه
 تواصل الحوادث ابداً ، وهو محال . فلم يبق الا ان استحالاته من حيث ان من كان
 واجب الوجود يكون على صفة يستحيل معها قبول الحوادث لذاته . فاذ كان ذلك
 مستحيلاً في ذاته ازلاً ، استحال ان ينقلب المحال جائزاً . و يزل ذلك منزلة استحالاته
 لقبول اللون ازلاً ؛ فان ذلك يبقى فيها لا يزال ، لانه لذاته لا يقبل الالوان باتفاق
 العقلاء ، ولم يحز أن يتغير تلك الاستحالة الى الجواز . فكذلك سائر الحوادث .
 فان قيل فهذا يبطل بحديث العالم ، فانه كان يمكننا قبل حدوثه . ولم يكن الوهم
 يرتقى الى وقت يستحيل حدوثه قبله ، ومع ذلك يستحيل حدوثه ازلاً ، ولم يستحل
 10 على الجملة حدوثه .

قلنا : هذا الالتزام فاسد ، فانا انما نحيل اثبات ذات تبو عن قبول حادث لكونها
 واجبة الوجود ثم تنقلب الى جواز قبول الحوادث ، والعالم ليس له ذات قبل الحدوث

(1) الحادث : ا ب د ، الحوادث : ج د . لا تخلو : ا ج د ، لا يخلو : ب . تكون :
 ا ب ج ، يكون : د (2) باطل : ا ج د . محال : ب . يكون : ب ج د ، تكون :
 ا . يمكن : ا ج ، فيمكن : د ، فممكن : ب . فلزم : ا ب د ، فلزم : ج (3) هو :
 ا ب د ، هذا : ج د ، من كان : د د ، - : ا ب ج (4) الوجود يكون : ا ج د ، الوجود
 يستحيل ان يكون : ب . فاذ : ب د ، واذا : ا ، وان : ج . ذلك : ا ج د ، - : ب .
 استحالاته لقبول : ا ب استحالة (5 - 6) ازلاً : ا ب ج ، - : د . قبول : ج
 (7) تتغير : ا ب ج ، يتغير : د (8) فهذا : ا ج ، هذا : ب د (9) الى وقت :
 ا ب د ، الشيء وقت : ج . يستحيل : ب د ، فيستحيل : ا ج (10) الجملة : ا ج ،
 جملة : ب د (11) فانا نحيل : ا د ، فانما نحيل : ب ، فانا لم نحيل : ج . لكونها
 (11 - 12) واجبة ؛ ب ج . لكونه واجباً : ا (12) تنقلب : ب ج د ، ينقلب : ا .

موصوفة بانها قابلة للحدوث ، أو غير قابلة حتى ينقلب الى قبول جواز الحدوث ، فلزم
 ذلك على مساق دليلنا .

نعم يلزم ذلك المقتولة حيث قالوا : للعالم ذات في المقدم قديمة قابلة للحدوث بطراً
 عليها الحدوث بعد ان لم يكن . فلما على أصلنا ، فغير لازم . وانما الذي نقوله في العالم
 5 انه فعل والفعل القديم محال لأن القديم لا يكون فعلاً .

الدليل الثالث : وهو اننا نقول : اذا قدرنا قيام حادث بذاته فهو قبل ذلك اما أن
 يتصف بعد ذلك الحادث ، أو بالاقتكاك عن ذلك الحادث ، وذلك الضد ، أو ذلك
 الاقتكاك ان كان قديماً ، استحال بطلانه ، وزواله ؛ لان القديم لا يعدم . وان كان حادثاً
 [53- a] كان قبله حادث ، لا محالة ، وكذا قبل ذلك الحادث . وهذا يؤدي الى * حوادث لا
 10 اول لها ، وهو محال ، ويتضح ذلك بان يفرض في صفة معينة كالكلام مثلاً .

فان الكرامية قالوا : انه في الازل متكلم على معنى أنه قادر على خلق الكلام في
 ذاته ؛ ومهما أحدث شيئاً في غير ذاته أحدث في ذاته قوله « كن » فلا بد وأن يكون
 قبل احداث هذا القول ساكتاً ، ويكون سكوته قديماً . واذا قال جهم انه يحدث
 في ذاته علماً فلا بد . وأن يكون قبله غافلاً ، وتكون غفلته قديمة .

(1) موصوفة بانها : ج د ، موصوف بانه : ا ، موصوف بانها : ب . قابلة : ب ج د ، قابل :
 ا . قابلة : ب ج د ، قابل : ا . جواز : ب د ، - : ا ج (3) للعالم : ا ج د ، العالم :
 ب . المقدم : ا ج د ، المقدم : ب . بطراً : ا ب ج . نظراً : د (4) فلما : ا ب د ، واما : ج
 (5) والفعل القديم : ب ج د ، والفعل القديم : ا (6) وهو : ا ب . هو : ج د . قيام حادث :
 ا ب ج ، قيام وحلت : د (7) وذلك : ب ج د ، لو ذلك : ا (7 - 8) لو ذلك الاقتكاك :
 ا ج د ، والاقتكاك : ب (8) لا يعدم : ا ب ج ، لا يقدم : د (9) حادث : ا ج د ،
 حادثاً : ب . وكذا : ب . ا ب د ، وكذلك : ج . هذا : د ، - : ا ب ج (10) ذلك : ج د .
 هذا : ا ب د . يفرض : ا ب ج ، يفرض : د (11) انه : ا ج د ، فانه : ب ،
 (12) أحدث في : ا ج د ، حدث في : ب . فلا بد وأن : ا ب ج ، ولا بد ان : د (13) يحدث :
 ا ج د ، يحدث : ب (14) علماً : ب ج د ، علم : ا . وان : ا د ، ان : ب ج د ، تكون :
 ا ب ج ، يكون : د د .

فنعول السكوت القديم ، والفلة القديمة يستحيل بطلانها لما سبق من الدليل على استحالة عدم القديم . فان قيل السكوت ليس بشيء انما يرجع ذلك الى عدم الكلام والفلة ترجع الى عدم العلم ، والجهل ، واضداده . فاذا وجد الكلام لم يبطل شيء ؛ اذ لم يكن شيء الا الذات القديمة ، وهي باقية ، ولكن انضاق اليها موجود آخر ، وهو الكلام ، والعلم ؛ فاما ان يقال انعدم شيء ، فلا ، ويشترط ذلك منزلة وجود العالم ، فانه يبطل العلم القديم ؛ ولكن العلم ليس بشيء وحتى يوصف بالقدم ، ويقدر بطلان .

والجواب من وجهين : احدهما ان قول القائل السكوت هو عدم الكلام ، وليس بصفة ، والفلة عدم العلم ، وليس بصفة ، كقوله البياض هو عدم السواد ، وسائر الالوان ، وليس بلون . والسكون هو عدم الحركة ، وليس بعرض ، وذلك محال . والدليل الذي دل على استحالة بطلان على استحالة هذا .

والخصوم في هذه المسئلة معترفون بان السكون وصف زائد على عدم الحركة ، فان كل من يدعى ان السكون هو عدم الحركة ، لا يقدر على اثبات حدوث العالم ، فظهور الحركة بعد السكون ، اذا دل على حدوث الحركة ، فكذلك ظهور الكلام * [58-b]

(1) لما : ا ج د ، كما : ب (2) السكوت : ب ج د ، السكون : ا . ذلك : ا ج د ، - : ب . (3) فاذا : ا ج د ، فان : ب (4) اذ : ا ب د ، اذا : ج د ، اليها : ب د ، اليه : ا ج د (5) فلا ويشترط ذلك . منزلة وجود : ج د ، فلا ويشترط منزلة وجود : ا د ، فلا وبدليل وجود : ب (6) حتى : ا ج د ، - : ب (7) يقدر : ا ب د ، او يقدر : ج د (8) والجواب : لمن : ا ب ، فالجواب : من : ج د ، فالجواب عنه ذلك : د . الكلام : ا ب د ، - : ج د (8-9) وليس بصفة : ا ج د ، - : ب (9) ليس : ا ب ج د ، ليست : د . كقوله : ب ج د ، كقول القائل : ا ، كقولنا : د . البياض هو : ا ج د ، البياض : ب (10) بلون : ا ب ، اللون : ج د . هو : ا ج د ، - : ب (11) بعينه : ب ج د ، تعينه : ا (12) فان : ا ب ج د ، و : د ، لا يقدر : د ، لم يقدر : ا ب ج (13) فظهور : ا ج د ، لظهور : ب . اذا : ا ج د ، - : ب .

بعد السكوت يدل على حدوث المتكلم من غير فرق . اذا المسلك الذي به عرف كون السكون معنى هو مضاف للحركة بعينه . يعرف به كون السكون معنى يضاد الكلام ، وكون الفلة معنى يضاد العلم ، وهو انا اذا ادركنا تفرقة بين حالتي الذات الساكنة والمتحركة ، فان الذات مدركة على الحالتين ، والتفرقة تدرك بين الحالتين ، ولا ترجع التفرقة الا الى زوال امر وحدث امر . فان الشيء لا يفارق نفسه فدل ذلك على ان كل قابل للشيء ، فلا يخلو عنه ، او عن ضده ، وهذا مطرد في الكلام ، والعلم . ولا يلزم على هذا ، الفرق بين وجود العلم وعدمه ، فان ذلك لا يوجب ذاتين ، فانه لم تدرك في الحالتين ذات واحدة يطرأ عليها الوجود ، بل لا ذات للعالم قبل الحدوث ، والقديم له ذات قبل حدوث الكلام علم على وجه مخالف للوجه الذي علم عليه بعد حدوث الكلام يعبر عن ذلك الوجه بالسكون ، وعن هذا بالكلام ، فهما وجهان مختلفان ، ادركت عليهما ذات واحدة مستمرة الوجود في الحالتين ،

(1) يدل : ا ب ج د ، المتكلم : ب ب د ، الكلام : ا . به عرف : ا ، عرف به : ب ج د (2) به كون : ب ج د ، - : كون : ا . السكون معنى : ج د ، السكون معنى : ا ، السكون : د . يضاد : ا ب ج د ، مضاد : د (3) اذا : ج د ، - : ا ب د . تفرقة : ا ب ج د ، بفرقة : د (4-5) لا ترجع : ا ب ج د ، لا يرجع : د (5) الا : ا ج د ، - : ب د (6) قابل : ا ب ج د ، قائل : د . عنه او عن : ا ، منه او من : د ، عن : ب ج د (7) العلم : ج د ، العالم : ا ب (8) فانه لم : ا د ، فانه لا : ج د ، فان لم : ب . تدرك : ب ، يدرك : ا ج د . ذات واحدة يطرأ : ج د ، ذات واحد يطرأ : ا ، ذات واحدة يطرأ : د ، ذات وبعدها يطرأ : ب (9) الحدوث : ا ب ج د ، حدوثه : د . والقديم : د ، وللقديم : ا ب ج د . له : د - : ا ب ج د . علم على : ب د ، علمت على : د (9-10) للوجه الذي علم : ا ب ج د ، للوجود الذي علمت : د (10) يعبر عن ذلك الوجه : ا ج د ، يعبر عن ذلك الوجه : د ، يعبر عنه : ب . هذا : ا ج د ، هذه : ب (11) ادركت : ج د ، ادركت : ا ب . واحدة : ج د ، - : ا ج د .

وللذات هيئة وصفة وحالة بكونه ساكنا ، كما أن له هيئة وصفة بكونه متحركا ، وكذا له هيئة بكونه ساكنا ومتحركا ، وأبيض وأسود . وهذه الموازنة مطابقة لما خرج منها البتة .

الوجه الثاني : في الاتصال هو أنه ان سلم أن السكون ليس بمعنى ، وإنما يرجع ذلك إلى ذات منفكة عن الكلام ؛ فالافتكاك عن الكلام حال للمنك ، لامحالة ، ينعدم بطريقتين ، فحال الافتكاك تسمى عدما ، أو وجودا ، أو صفه ، أو هيئة ؛ فقد انتهى بالكلام . والمتنفي قديم ، وقد ذكرنا * أن القديم لا ينفي ، سواء كان ذاتا ، أو حالا ، أو صفه . وليست الاستحالة لكونه ذاتا فقط ، بل لكونه قديما . ولا يلزم عدم العلم ، فإنه انتهى مع القدم ، لأن عدم العلم ليس بالذات ، ولا حصل منه حال لذات ؟ حتى يقدر تغيرها وتبدلها على الذات ؛ والفرق بينهما ظاهر .

(1) وللذات : أ ج ، فللذات : د ، فالذات : ب . بكونه ساكنا : ب ج ، بكونه ساكنا : أ ، لكونها ساكنة : د . له : أ ب ج ، لها : د . وصفه : د . - : أ ب ج ، بكونه متحركا : أ ب ج ، لكونها متحركة : د . له : أ ب ج ، لها : د (2) بكونه ساكنا ومتحركا : أ ب ج ، بكونها ساكنة ومتحركة : د . أبيض وأسود : أ ج ، الأبيض أو الأسود : د ، أبيض وأسود : ب (3) منها البتة : أ . عنها : ب د ، فيها : ج (4) الوجه : أ ب ج ، والوجه : د . في : أ ب ج ، من : د . أنه ان سلم : أ ب د ، ان يسلم أيضا : ج . السكون : أ ب ج ، السكون : د (5) ذلك : ب ج د ، ذاك : أ . فالافتكاك : أ ج د ، والافتكاك : ب . ليعلم : ب ج د ، يتقدم : أ (6) تسمى : ج ، سمي : أ ، يسمى : ب ، وان سمي : د . وجود : أ ب ج ، موجودا : د . أوصفه : ب ج د ، وصفته : أ . فقد : ب ج ، قد : أ (7) والمتنفي : ب ج ، فالمتنفي : أ د . قديم : أ ب ج ، إذا قديم : د . لا ينفي : ب ج د ، لا ينفي : أ (8) بل : أ ج د ، لا : ب (9) قائم : أ ب د ، بانه : ج . مع القدم : ب ج د ، عند الوجود : أ (10) يقدر تغيرها وتبدلها : أ ب د ، فقد تغيرها وتبدلها .

فان قيل الأعراض كثيرة ، والحسم لا يدعى كون الباري سبحانه محل حدوث شيء منها كالآلوان ، والآلام ، والذات ، وغيرها . وإنما الكلام في الصفات السبع التي ذكرتها . ولا نزاع من جملتها في الهيئة ، والقدرة ، وإنما النزاع في الثلاثة في القدرة ، والارادة ، والعلم ، وفي معنى العلم السمع والبصر عند من يثبتها . وهذه الصفات الثلاثة لا بد وأن تكون خادعة ، ثم يستحيل ان تقوم بغيره ، لأنه لا يكون متصفا بها ، فيجب أن تقوم بذاته ، فيلزم منه كونه محلا للحوادث .

أما العلم بالحوادث ، فقد ذهب جهنم إلى أنها حفة حادثة ، وذلك لأن الله تعالى الآن عالم بان العلم كان قد وجد قبل هذا ، وهو في الأزل ، ان كان علما بانه كان قد وجد ، كان هذا جهلا لا علما ، وإذا لم يكن علما وهو الآن عالم فقد ظهر حدوث العلم بان العلم كان قد وجد قبل هذا . وكذا القول في كل حادث . وإنما الإرادة فلا بد من حدوثها ، فإنها لو كانت قديمة لكان المراد معها . فان القدرة ، والارادة مهمات وارتفعت الموانع وجب حصول المراد . فكيف يتأخر المراد عن الإرادة والقدرة من غير عائق ؟ فلهذا قالت المعتزلة بحدوث ارادة في غير محل ؛ وقالت الكرامية بحدوثها في ذاته ، وربما عبروا عنه بانه يخلق إيجادا في ذاته عند وجود كل موجود وهذا راجع إلى الإرادة .

(1) كون : أ ب ، ان : ج د ، سبحانه : ج . - : أ ب د (2) والآلام : أ ، والآلوان : د ، والآلوان : ب ج ، السبع : أ د ، السبعة : ب ج (3) في : أ ج ، عن : ب د (5) لا بد وان : أ ، لا بد ان : ب ج د . ثم : د . تقوم : أ ب ج ، لم يستحل ان يقوم : د (6) تقوم : أ ب ج ، يقوم : د . فيلزم منه كونه : أ ج د ، فلزم ان يكون : ب (7) أنها : ب ج د ، علم : ج ، أنه : د ، أنها : ب (8) عالم : أ ب ج ، علم : د . وهو : ج ، فهو : ب . كان قد : أ ج د ، قد : ب (9) جهلا لا علما : أ ج د ، جهل لا علم : ب (10) بان : أ ج د ، فان : ب . كذا : أ ج د ، هكذا : ب (11) فإنها : أ ب ج ، لأنها : د . لكان : أ ج د ، وكان : ب (13) من : أ ب د ، عن : ج . فلهذا : أ ب د ، ولهذا : ج . ارادة : أ د ، الارادة : ب ج (14) بانه يخلق إيجادا : ب د ، يخلق إيجادا : ب . بانه يخلق إيجادا : أ . وهذا : أ ب د ، وهو : ج .

[54-b] وأما * الكلام فكيف يكون قديما؟ وفيه اخبار عامضة، فكيف قال في الازل «أنا ارسلنا نوحا الى قومه» (١)؟ ولم يكن قد خلق نوحا بعد. وكيف قال في الازل لموسى «اخلع نعليك انك بالوادي المقدس» (٢) ولم يخلق بعد موسى، فكيف أمر ونهى من غير مأمور ولا منهي؟ واذا كان ذلك محالاً ثم علم بالضرورة أنه أمر ونهى، واستحال ذلك في القدم، علم قطعا أنه صار أمرا ناهيا بعد أن لم يكن. فلا معنى لكونه محلا للحوادث الا هذا.

والجواب أنا نقول مهما حللنا الشبهة في هذه الصفات الثلاث اتهم من دليل مستقل على ابطال كونه محلا للحوادث، اذ لم يذهب اليه ذاهب الا بسبب هذه الشبهة، واذا انكشفت كان القول بها باطلا كالقول بأنه محل للالوان وغيرها مما لا يدل دليل على الاتصاف بها. فنقول الباري تعالى في الازل علم بوجود العالم في وقت وجوده، وهذا العلم صفة واحدة مقتضاها في الازل العلم بأن العالم يكون من بعد، وعند الوجود، العلم بأنه كائن، وبعد العلم بأنه كان وهذه الاحوال تتعاقب على العالم ويكون مكشوفة

(2) قومه: ج د - ا ب: قد: ا ب - ج د، نوحا بعد: ا ب د، بعد نوح: ج (3) انك بالوادي المقدس: ا - ب: ج د. فكيف: ا ب د، وكيف: ج د (4) واذا: د، فاذا: ا ج، فان: ب. انه أمر ونهى: ا ج، انه أمر ناه: د، كونه ناه: ب (5) القدم: ج د، العلم: ا ب. علم قطعا: ا ب ج، علمنا قطعا: د. فلا: ا ب د، ولا: ج (7) والجواب: ا ب ج - د. انا: ب ج، ان: ا د. الشبهة: ب د، الشبه: ا ج. الثلاث: ا ج، الثلاثة: ب د (8) بسبب: ا ج د، لسبب: ب. الشبهة: ب ج د، الشبه: ا. واذا: ا د، فاذا: ب ج (9) انكشفت: ا ب ج، انكشفت: د. بها: ا ج، به: ب د. بأنه محل: ب ج، بكونه محلا: ا د (10) علم بوجود: ج، عالم وجود: ب، علم وجود: ا د. في وقت: ا ب ج، قبل: د (11) بعد: ا ج د، بعده: ب (12) العالم: ا ب ج، العلم: د. مكشوف: ا ب ج، مكشوفة: د.

(١) سورة نوح: ١

(٢) سورة طه: ١٢

تعالى تلك الصفة، وهي لم تتغير. وإنما المتغير أحوال العلم، وايضا به مثال: وهو أنا اذا فرضنا للواحد منا علما بقدم زيد عند طلوع الشمس، وحصل له هذا العلم قبل طلوع الشمس، ولم يتقدم بل بقي، ولم يخلق له علم آخر عند طلوع الشمس كما حال هذا الشخص عند الطلوع؟ أليكون علما بقدم زيد أو غير عالم؟ ومحال أن يكون غير عالم، لأنه قدر بقاء العلم بالقدم، وعند الطلوع، وقد علم الآن الطلوع فيلزمه بالضرورة أن يكون علما بالقدم. فلو دام عند انقضاء الطلوع، فلا * بد وأن يكون علما بأنه كان قد قدم، والعلم الواحد افاد الاطاحة بأنه سيكون، وأنه كائن، وأنه قد كان. فهذا ينبغي ان يفهم علم الله تعالى القديم الموجب للاطاحة بالحوادث، وعلى هذا ينبغي أن يقاس السمع والبصر، فان كان واحدا منهما صفة يتضح بها المرئي، والمسحوق عند الوجود من غير حدوث تلك الصفة، ولا حدوث أمر فيها، وإنما الحادث المسحوق المرئي. والدليل القاطع على هذا، أن الاختلاف بين الأحوال شيء واحد في انقضاء العلم الذي كان، ويكون، وهو كائن: لا يزيد على الاختلاف بين الدوات المختلفة، ومعلوم أن العلم لا يتعدد أحواله بتعدد الدوات، فكيف يتعدد بتعدد أحوال ذات واحدة؟

(1) تلك: ب، تيك: ا، بتلك: ج د. وهي لم تتغير: ب ج، وهو لم يتغير: ا. وهي لم تتغير: د. المتغير: ا ب ج، يتغير: د (2) طلوع الشمس: ج، الطلوع: ا ب د (3) طلوع الشمس: ب ج د، الطلوع: ا (4) او: ا ب د، ام: ج (5) قدر بقاء: ا ب ج، قد بقي: د. فيلزمه: ج د، فيلزم: ا ب (6) فلو: ب، ولو: ا ج د، دام: ب ج د، رآه: ا. عند: ا ب ج، بعد: د. فلا بدوان: ا ج، فلا بدان: ب ج د (7) بأنه: ا ب د، لانه: ج. كان قد قدم والعلم: ا ب، قد كان قدم والعلم: ا ج، فاذا افاد العلم: د. افاد: ا ب ج، - د. وانه قد: ا ب ج، وانه: د (8) ان يفهم علم الله: ب د، ان يفهم علم: ج، ان يقاس تفهم علم الله: ا، تعالى: ب - ا ج د. الموجب: ا ب د، الواحد: ج. للاطاحة: د، لاطاحة: ا ب، الاطاحة: ج (10) عند الوجود: ا ب ج، - د (11) الاحوال: ا د، احوال: ب ج (12) ويكون: ا ج د، والى الذين يكون: ب (13) احواله: ج د، - ا ب.

وإذا كان علم واحد يفيد الإحاطة بذوات مختلفة متباينة . فمن أين يستحيل أن يكون علم واحد يفيد إحاطة بأحوال ذات واحدة . بالإضافة إلى الماضي والمستقبل ؟ ولا شك في أن جهما ينفي النهاية عن معلومات الله تعالى . ثم لا يثبت علوماً لانهائية لها ، فيلزمه أن يعترف بعلم واحد يتعلق بمعلومات كثيرة مختلفة . فكيف يستبعد ذلك في أحوال معلوم واحد يحققه ، أنه لو حدث له علم بكل حادث لكان ذلك العلم لا يخلق ، أما أن يكون معلوماً أو غير معلوم . فإن لم يكن معلوماً فهو محال ، لأنه حادث ، وإن جاز وجود حادث لا يعلمه مع أنه في ذاته أولى بأن يكون متضمناً له ، فإن يجوز ألا يعلم الحوادث البائنة لذاته أولى ، وإن كان معلوماً ، فاما أن يفترق إلى علم آخر ، وكذا العلم لا آخر لانهائية لها ، وذلك محال . وأما أن يعلم الحادث ، والعلم بالحادث بنفس ذلك العلم ، فتكون ذات العلم واحدة ، ولها معلومان .

5

10

[55-b] أحدهما ذات ، والآخر ذات الحادث * فيلزم منه لامحالة تجويز علم واحد يتعلق بمعلومات مختلفين . فكيف لا يجوز علم واحد متعلق بأحوال معلوم واحد مع اتحاد العلم وتفرقه عن الغير ؟ وهذا ما لا يخرج منه : فاما الإرادة ، فقد ذكرنا أن حدوثها بغير إرادة أخرى محال ، وحدثها بإرادة يتسلسل إلى غير نهاية ، وإن يتعلق الإرادة القديمة بالأحداث غير محال . ويستحيل أن تتعلق الإرادة بالقديم ، فلم يكن العالم قديماً لأن

15

(1) كان : ج د ، جاز : ا ب . بذات مختلفة . . . إحاطة : ا ج د ، - : ب (3) في : ا ب ج ، - : ب د . تعالى : ب ج ، عز وجل : ج د ، - : ا . ثم : ا ج د ، - : ب . فيلزمه : ا ج د ، فيلزم : ب (4) كثيرة : ب ، - : ا ج د . (5) يحققه : ا ب ج ، وتحقيقه ذلك : د . بكل : ا ب ، الكل : ج د (6) وإن : ا ب ج ، فإن : د . وجود : د ، - : ا ب ج (7) لا يعلمه : ا ب ج ، لا يعلم : د . أولى : ج ، فأولى : ب ، وأولى : ا د . بأن : ا ب ج ، إن : د (8) كذا العلم الآخر : ا ج ، كذا العلم : ب ، لذلك العلم الآخر : د . فتكون : ب ج ، فيكون : ا د (10) واحدة : لها ج د ، واحداً وله : ا ، واحدة وله : ب . معلومات : ب ج د ، معلومات : ا (13) تنزهه : ا ب د ، تنزيهه : ج د ، ما : ج ، - : ا ب د . منه فاما : ب د ، عنه واما : ا ، منه واما : ج . (14-15) وإن تعلق يستحيل : ا ب ج ، - : د (15) إن : ا ب ج ، فإن : د .

الإرادة تطلعت بأحدائه لا بوجوده في القدم . وقد سبق إيضاح ذلك . وكذلك الكرامى إن قال يحدث في ذاته إيجاداً في حال حدوث العالم ، فبذلك يحصل حدوث العالم في ذلك الوقت ، فيقال له ، وما الذي خصص الإيجاد الحادث في ذاته بذلك الوقت ، فيحتاج إلى تخصيص آخر ، فيلزمهم في الإيجاد ما يلزم المعتزلة . في الإرادة الحادثة ومن قال منهم إن ذلك الإيجاد الذي هو قوله : «كن» وهو صوت فهو محال من ثلاثة أوجه :

5

أحدها استحالة قيام الصوت بذاته . والآخر أن قوله : «كن» حادث أيضاً . فإن حدث من غير أن يقول «كن» ، «كن» ، فليحدث العالم من غير أن يقول له كن . فإن افتقر قوله كن في أن يكون إلى قول آخر ، افتقر القول الآخر إلى ثالث ، والثالث إلى رابع ، ويتسلسل إلى غير نهاية . ثم لا ينبغي أن يناظر من انتهى عقله إلى أن يقول يحدث في ذاته بعد كل حادث في كل وقت قوله «كن» فيجتمع آلاف آلاف أصوات في كل لحظة . ومعلوم أن «النون» و«الكاف» لا يمكن النطق بهما في وقت واحد ، بل ينبغي أن تكون «النون» بعد «الكاف» لأن الجمع بين الحرفين محال وإن جمع ولم يرتب لم يكن قولاً مفهوماً ، ولا كلاماً . وكما يستحيل الجمع بين حرفين مختلفين .

10

(1) القدم : ج د ، القديم : ا ، العدم : ب (2) إيجاداً : ا ج د ، إيجاد : ب . فذلك : . . . العلم : ب د ، فذلك . . . العلم : ا ، - : ج (3) وما الذي خصص : ا د ، فما يخصص الذي خصص : ب ، وما الذي خصص : ج . في ذاته بذلك الوقت : ا د ، في ذاته لذلك الوقت : ج . بذاته في ذلك الوقت : ب (4) يخصص : ب ج د ، تخصص : ا . في الإيجاد إن ذلك : ب ج د ، - : ا د . (5) الإيجاد الذي هو قوله كن وهو صوت فهو محال : ب ، الإيجاد هو قوله كن وهو صوت فهو محال : ج ، في الإيجاد الذي هو قوله كن وهو صوت المحال : ا د (6) الصوت : ب ج د ، القول : ا . فإن : ب ج د ، وإن : ا (7) لكن كن : ا ب ج ، له كن : د . فإن : ا ب ج ، وإن : د (8) في أن يكون : ا ب ج ، - : د . والثالث : ا ب ج ، وافتقر الثالث : د (9) يحدث : ا ب ج ، أنه يحدث : د (10) بعدد : ا ب ج ، تعدد : د . كل : ا ج د ، - : ب . آلاف آلاف أصوات : ا ب ج ، ألف ألف صوت : د (11) النون والكاف : ا ج د ، الكاف والنون : ب .

[56-a] فكذلك بين حرفين متباينين ، ولا يعقل في آن واحد الف الف كاف ، كما لا * يعقل الكاف والنون . فهو لاه حقهم أن يستترزقوا الله تعالى عقلا فهو اهم لهم من الاشتغال بالنظر . والثالث أن قوله « كن » خطاب مع العالم في حالة العدم ، أو في حالة الوجود . فان كان في حالة العدم ، فالمعذوم لا يفهم الخطاب ، فكيف يمثل بأن يتكون بقوله « كن » ؟ وان كان في حالة الوجود ، فالكائن كيف يقال له « كن » ؟ فانظر ماذا يفعل الله تعالى بمن ضل عن سبيله فقد انتهى بركاكة عقله الى أن لم يفهم المعنى بقوله تعالى « اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون » (١) وانه كناية عن تقاذ القدرة . وكما لها حتى انجبر به (٢) الى هذه المخازي . نعمذ بالله من الخزي والفضيحة يوم الفزع الاكبر ، يوم تكشف الضائر ، وتبلى السرائر فيكشف اذ ذاك ستر الله عن خباثت الجاهل . ويقال للجاهل الذي اعتقد في الله تعالى وفي صفاته غير الرأي السديد

10 « لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك عطاءك فبصرك اليوم حديد » (٣)

(١) آن واحد : ا ، اذان واحد : ب ج ، كن واحدة : د (٢) تعالى : ب ، - : ا ج د . فهو اهم لهم : ا ب ، فهو لهم اهم : ب ، وهو اهم لهم : ج ، من الاشتغال : ا ج د ، ان يشتغلوا : ب (٣) خطاب مع العالم : ا ج د ، خطاب فلا يخلو اما ان يكون : ب (٤) بان : ا ب د ، ان : ج ، يتكون : ا ب ، يكون : ج د (٥) فقد : ا ب ج ، وقد : ج . انتهى بركاكة عقله : ج . انتهى ركاكته عقلهم : ا د . انتهى ركاكة عقله : ب ، وانه اراد بذلك : د . الى ان لم يفهم : ج ، الى ان لم يفهموا : ا ب د (٦) اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون : ا ب ج ، اتحو بركاكة عقولهم : د . وانه : ا ب ج ، وانه اراد بذلك : د . تقاذ : ب ج د ، نهايته : ا (٩) فيكشف : ب د ، فيكشف : ا ج . تعالى : ا ج ، - : ا ب (١١) لقد : ا ج د ، فلقد : ب .

(١) سورة يس ٨٢

(٢) في الاصل « بهم »

(٣) سورة في ٢٢

وأما الكلام ، فهو قديم ، وما استبعدوه من قوله تعالى « اخلع لنليك » وقوله سبحانه « انا ارسلنا نوحا الى قومه » استبعاد مستنده تقديرهم الكلام صوتا ، وهو محال فيه ؛ وليس بمحال اذا فهم كلام النفس . فانا نقول يقوم بذات الله تعالى خير عن ارسال نوح ، البارة عنه قبل ارساله ، انا نرسله وبعد ارساله انا ارسلناه ، واللفظ يختلف باختلاف الاحوال والمعنى القائم بذاته لا يختلف . فان حقيقته انه خبر متعلق

5 بمخبر ذلك الخبر هو ارسال نوح في الوقت المعلوم . وذلك لا يختلف باختلاف الاحوال كما سبق في العلم . وكذلك قوله تعالى « اخلع لنليك » لفظ يدل على أمر ، والأمر [56-b] اقتضاء * وطلب يقوم بذات الأمر . وليس من شرط قيامه به ان يكون المأمور موجودا ، ولكن يجوز ان يقوم بذاته قبل وجود المأمور . فاقا وجد المأمور كان مأمورا بذلك الاقتضاء بعينه من غير تجديد اقتضاء آخره .

10 وكم من شخص ليس له ولد ، ويقوم بذاته اقتضاء طلب العلم منه على تقدير وجوده ، اذ يقدر في نفسه ان يقول لولده اطلب العلم . وهذا الاقتضاء يتجزئ في نفسه على تقدير الوجود ، فلو وجد الولد ، وخلق له عقل ، وخلق له علم بما في نفس الأب

(١) قوله : ا ج د ، قولهم : ب . تعالى : د ، - : ا ب ج . سبحانه : د ، - : ا ب ج (٢) الى قومه : د ، - : ا ب ج (٣) اذا : ا ب ج ، اذ : د . تعالى : ج د ، - : ا ب (٥) لا يختلف : ا ب د ، لا يختلف بذاته : ج (٦-٥) متعلق ... الخبر : ج د ، يتعلق بخبر ذلك المخبر : ا ، متعلق بمخبر وذلك الخبر : ب (٧) تعالى : ا ، - : ب ج د . لفظ يدل على أمر : ا ج د ، لفظة يدل على الأمر : ب (٨) اقتضاء : ا ج د ، يدل على اقتضاء : ب . به : ب ج ، - : ا د (١٠) تجديد : ا ب ج ، تجديد : د (١١) وكم : ب د فكم : ا ج . له : ب ج د ، - : ا (١٢) اذ : ا ب د ، ان : ج . يقدر : ب ج د ، تقدر : ا . الاقتضاء يتجزئ : ب د ، الاقتضاء يخبر : ا ، القضاء يتجدد : ج (١٣) فلو : ا ب ج ، ولما : د . بما : ا ب ج ، بها : د .

من غير تقدير صياغة لفظ مسموع ، وقدر بقاء ذلك الاقتضاء الى وجوده ، علم الابن انه مأمور من جهة الأب بطلب العلم من غير استثناف اقتضاء تجدد في النفس ، بل يبقى ذلك الاقتضاء . نعم ، العادة جارية بأن الابن لا يحدث له علم الا بلفظ يدل على الاقتضاء الباطن ، فيكون له بلسانه ، اطلب العلم ، دلالة على الاقتضاء الذي في ذاته ، سواء حدث في الوقت ، أو كان قائماً بذاته قبل وجود ولده . فهكذا ينبغي أن يفهم قيام الأمر بذات الله تعالى ، فتكون الألفاظ الدالة عليه حادثة ، والمدلول قديماً ، ووجود ذلك المدلول لا يستدعي وجود المأمور ، بل يتصور وجوده مهما كان المأمور مقدر الوجود . فان كان مستحيل الوجود ، فربما لا يتصور وجود الاقتضاء ممن يعلم استحالة وجوده ، فلذلك لا نقول إن الله تعالى يقوم بذاته اقتضاء فعل ممن يستحيل وجوده ، بل ممن يمكن وجوده ، وذلك غير محال .

فان قيل أفتقولون إن الله تعالى في الأزل أمر ولده ؟ فان قلتم انه أمر . فكيف يكون أمرا لا مأمور له ؟ وان قلتم : لا ، فقد صار أمرا بعد ان لم يكن .

(١) غير : ا ب د . - : ج . صياغة : ا ب د ، صناعة : ج (٢) بطلب : ا ج ، لطلب : ب د . تجدد : ا ب ج ، تجدد : د (٥) قائماً : ا ج . قديماً : ب د . فهكذا : ا ب ج ، فلذا : د (٦) تعالى : ا ب ج ، - : د . فتكون : ب ، فيكون : ا د ، فكيف يكون : ج . قديماً : ا ج د . قديم : ب . ا ب د (٧) المدلول : ا ب ج ، - : د . يتصور : ا ب د ، تصور : ج . مقدر : ا ب ج ، مقدور : د (٨) مستحيل الوجود : ا ب ج ، يستحيل وجوده : د . فرما : ج . ربما : ا ب ، لما : د (٩) فلذلك : ا ب ، - : ج د . لا نقول : . . . بذاته ، ا ، نقول ان الله تعالى لا يقوم بذاته : ب ، لا يقول ان الله سبحانه يقسم بذاته : د ، - : ج . اقتضاء فعل ممن : ا د ، اقتضاء فعل ممن : ب ، - : ج . يستحيل وجوده : ا ب د ، - : ج (١٠) ممن يمكن : ا ج د ، يمكن علم : ب (١١) اتقولون : ب د ، اتقولون : ا ج . تعالى : ا ب د ، - : ج . و : ج ، - : ا ب د . فكيف : ب ج د ، تاه فكيف : ا (١٢) وان : ا ب ج ، فان : د .

قلنا اختلف الاصحاب في جواب هذا . والمختار ان نقول هذا نظر يتعلق أحد طرفيه بالمعنى والآخر باطلاق الاسم من حيث اللفظ . * فاما حظ المعنى فقد انكشف وهو أن الاقتضاء القديم مقبول ، وان كان سابقاً على وجود المأمور ، كما في حق الولده ينبغي ان يقال هل اسم الأمر يطلق عليه بعد فهم المأمور ، ووجوده ، أم يطلق عليه قبله . وهذا أمر لفظي لا ينبغي للنظر أن يشتغل بأمثاله . ولكن الحق أنه يجوز إطلاقه عليه كما جوزوا تسمية الله تعالى قادراً قبل وجود المقدور ، ولم يستبعدوا قادراً ليس له مقدور موجود ، بل قالوا القادر يستدعي مقدوراً معلوماً ، لا موجوداً . فكذلك الأمر يستدعي مأموراً معلوماً لا موجوداً والمدوم معلوم الوجود قبل الوجود ، بل يستدعي الأمر مأموراً به كما يستدعي مأموراً ويستدعي أيضاً أمراً والمأمور به يكون معدوماً . ولا يقال انه كيف يكون أمراً من غير مأمور به ، بل يقال له مأمور به وهو معلوم وليس يشترط كونه موجوداً ، بل يشترط كونه معدوماً ، بل من أمر ولده على سبيل الوصية بأمر ثم توفي فأتى الولد بما أوصى به يقال امثال أمر والدة والامر معدوم :

(١) اختلف : ا ب ج ، اختلف فيه : د . في جواب : ا ج ، في جواز : ب ، - : د (٢) هذا : . . . باطلاق : ا ب ج ، - : د (٢) الاسم : ا ج ، الامر : ب ، - : د (٣) ينبغي : ا د ، بل ينبغي : ب ج (٤) هل : د ، - : ا ب ج (٥) هذا : ا ج د ، هو : ب (٦) تعالى : ب ج د ، - : ا . قادراً : ا ج د ، قادر : ب (٧) موجود : ا ج د ، - : ب . فكذلك : ا ب د ، وكذلك : ج (٨) مأموراً : ا ب د ، - : ج . لا موجوداً : ا ج د ، موجوداً : ب . المدوم : ا ب د ، المقدور : ج (٩) أيضاً : ا ب د ، أمراً : ج (١٠) أمراً : ب ج ، أمر : ا د . غير : ا ب د ، غيره : ج . وهو : ب د ، هو : ا . و : ج (١١) وليس : ا ب د ، انه ليس : ج . يشترط : ب ج د ، يشترط : ا . بل يشترط : ب ج ، بل يشترط : ا ، ولا معلوماً : د . كونه معدوماً : ب د ، كونه معلوماً : ب ، كونه معدوماً مأموراً به : ب ج ، بل : د (١٢) توفي : ا ب ، توفي : ج د . فأتى : ا ب د ، ثم أتى : ج .

والأمر في نفسه معدوم. ونحن مع هذا نطلق اسم امتثال الأمر فإذا لم يستدع كون المأمور
ممتثلا للأمر، ولا وجود للأمر، ولا وجود الأمر، ولم يستدع كون الأمر أمرا وجود
المأمور به، فن أبن يستدعي وجود المأمور؟ فقد انكشف من هذا حظ اللفظ والمعنى جميعا،
ولانظر الايهما. فهذا ما أردنا أن نذكره في استحالة كونه محلا للحوادث اجمالا وتفصيلا.

5 الحكم الرابع ان الأسماء المشتقة لله تعالى من هذه الصفات السبع صادقة عايه
[57-b] أزلا وأبدا فهو في القدم كان حيا علما قادرا سميا بصيرا متكلميا. وأما ما يشق *
له من الأفعال كالرازق والخالق والمز والمذل فقط اختلف في أنه يصدق في الأزل أم
لا؟ وهذا اذا كشف الغطاء عنه تبين استحالة الخلاف فيه.

والقول الجامع ان الاسماء التي تسمى بها الله تعالى أربعة اقسام:

قسم: لا يدل الا على ذاته، وهذا صادق أزلا وأبدا.

10

الثاني: ما يدل على الذات مع زيادة سلب، كالقديم فانه يدل على وجود غير مسبوق
بعدم كالباقي فانه يدل على الوجود، وسلب العدم عنه آخر. وكالواحد فانه يدل

(1-2) فإذا لم يستدع كون المأمور ممتثلا للأمر: د، فإذا لم يستدعي كون
المأمور ممتثلا للأمر: ج، فإذا لا يستدعي كون المأمور ممتثلا للأمر: ب، - : ا (2)
لا وجود للأمر: ا، لا وجود الأمر: ب، لا وجود الأمر: د. ولا وجود الأمر:
ج، لا وجود الأمر: د، - : ا ب. لم يستدع: ا د، لم يستدع: ج، وكذلك ايضا
لا يستدعي: ب. امرا وجود: ا ب د، امرا قبل وجود: ج (3) فن... المأمور:
ا ج د، - : ب (4) نذكره: ا ب، نذكر: ج د (5) السبع: ج د، السبعة:
ا ب (6) فهو: ا ب د، وهو: ج. علما قادرا: ا ج، قادرا علما: ب د. واما:
ب، فاما: ا ج د (7) في: ا ج د، - : ب. يصدق: ا ب ج، تصدق: د (8) كشف:
ا ب ج، انكشف: د (9) والقول: ا ب د، فالقول: ج. بها الله تعالى: ا د،
الله تعالى بها: ب ج (10) قسم: ا ب ج، - : د. هذا: ا ب د، هو: ج (11)
وجود غير مسبوق: ا ج د، القدم: ب (12) يعدم كالباقي: ا، يعدم كالباقي: ا،
يعدم ازلا وكالباقي: ج، وكالباقي: ب. عنه آخر وكالواحد: ج د، عنه آخر او كالوجود:
ا، آخر او كالواحد: ب.

على الوجود، وسلب الشريك. وكالغنى فانه يدل على الوجود، وسلب الحاجة، فهذا
ايضا يصدق أزلا وأبدا، لأن ما يسلب عنه يسلب لذاته فيلازم الذات على الدوام.

الثالث: ما يدل على الوجود، وصفة زائدة عليه من صفات المعنى، كالحى والقادر والمتكلم
والعالم والمريد والسميع والبصير، وما يرجع الى هذه الصفات السبع، كالأمر والنهي
والخير، ونظائره. فذلك ايضا يصدق عليه أزلا وأبدا عند من يعتقد قدم جميع الصفات

الرابع: ما يدل على الوجود مع اضافة الى فعل من أفعاله، كالجواد والرازق،
والخالق، والمز، والمذل، وامثاله. وهذا يختلف فيه، فقال قوم هو صادق أزلا اذ لو
لم يصدق لكان اتصانه به موجبا للتنكير. وقال آخرون لا يصدق اذ لا خلق في الأزل
فكيف يكون خالقا؟ والكاشف للنظام عن هذا أن السيف في القمط يسمى صارما. وعند

10 حصول القطع به، وفي تلك الحالة على الاقتران يسمى صارما، واما بمنين مختلفين، فهو
[58-b] في القمط صارم بالقوة، وعند حصول القطع صارم بالفعل، وكذلك * الله في الكون
يسمى مرويا، وعند الشرب يسمى مرويا، واما الحلاقان مختلفان. ففى تسمية السيف

(2) يصدق: ا ج، صادق: ب د. يسلب عنه يسلب ذاته: ا ب، سلب عنه
سلب لذاته: ج د (3) عليه: ج د، - : ا ب ج. المعنى: ا ب ج، المعاني: د (3-4)
والقادر... البصير: ا ج د، والمريد والسميع والبصير والمتكلم والعلم: ب (4)
السبع: ا ج، السبعة: ب د. كالأمر: ا ج د، فالأمر: ب (5) الخير: ج د،
المخير: ا ب. عليه: ب، - : ا ج د. جميع: ا ب د، هذه: ج (6-7) الرازق والخالق:
ا ج د، الخالق والرازق: ب (7) اذ: ا ب د، و: ج (8) اذ: ا ب ج، لانه: د
(9) يكون: ا د، - : ب ج. والكاشف: ا ج د، ولكشف: ب. للنظام: ا ب
د، الغطاء: ج (10) وفي: ا ب د، - : ج. تلك... يسمى: ا ب د،
- : ج. بمنين: ا ب د، لمعينين: ج (12) يسمى مرويا: ا ب د، مرو: ج.
وعند الشرب يسمى مرويا: ا د، ويسمى عند الشرب مرويا: ب، وعند الشرب مرو: ج.
وهما: ا ج د، فهما: ب.

في الغمد صارماً ، ان الصفة التي يحصل بها القطع هي موجودة في السيف فليس امتناع القطع في الحال لقصور في ذات السيف ، وحدته ، واستمداده ، بل لأمر آخر وراء ذاته . فبالمنى الذي يسمى السيف في الغمد صارماً يصدق اسم الخالق على الله تعالى في الازل . فان الخلق اذا جرى بالفعل لم يكن لتجدد أمر في الذات لم يكن ، بل كل ما يشترط لتحقيق الفعل موجود في الازل . وبالمنى الذي يطلق حالة مباشرة القطع للسيف اسم الصارم لا يصدق في الازل . فهذا حظ المنى ، فقد ظهر أن من قال انه لا يصدق في الازل هذا الاسم فهو محق ، وأراد به المنى الثاني ، ومن قال يصدق فهو محق وأراد به المنى الأول . واذا كشف النطاء عن هذا الوجه ، ارتفع الخلاف . فهذا تمام ما أردنا ذكره في قطب الصفات . وقد اشتمل على سبع دعاوى . وتفرع عن صفة القدرة ثلاثة فروع . وعن صفة الكلام حية استبعادات ، واجتمع من الأحكام المشتركة بين الصفات أربعة أحكام . فكان المجموع قريباً من عشرين دعوى ، ولكن السبعة هي أصول الدعاوى ، وان كان تنبئ كل دعوى على دعاوى بها يتوصل الى اثباتها . فليشتغل بالقطب الثالث من الكتاب .

(1) هي : ج - : ا ب د . صارماً : ا ج د ، صارم : ب - في السيف : ا ج د ، فيه : ب . فليس : ا ب ج ، وليس : د (2) ذات : ج - : ا ب د (3-2) وراء ذاته فبالمنى : ب د ، اذاته فبالمنى : ا ، وراء ذاته فان اراد المطلق المنى الاول فهو صحيح وهو صادق وان اراد المنى الثاني فلا يصح فبالمنى : ج (3) السيف : ا ب د ، السيف به : ج (4) يشترط : ب ج ، يشترط : ا د (5) لتحقيق : ا ب ج ، في تحقيق : د . للسيف : ا ب د ، بالسيف : ج (6) فقد : ا ب د ، وقد : ج (7) فهو محق واراد : يصدق : ا ج ، فهو محق وان اراد يصدق : د - : ب . واراد : ا ج د اذ اراد : ب (8) واذا : ب ج د ، فاذا : ا - عن : ج ، على : ب د . ما : ب ج د ، لما : ا (9) سبع : ا ج د ، سبعة : ب . تفرع : ا ب ج ، يفرع : د (10) من : ا ج د ، في : ب . ين : ا ، في : ب ج د . أربعة : ا ، ثلاثة : ب ج د (11) المجموع : ا ب د ، الجميع : ج . ولكن السبعة : ب - : ا ج د . كان : ب ج د ، كانت : ا (12) تنبئ : ا ب د ، ينبئ : ج . كل دعوى ... بها يتوصل : ا ب ، كل دعوى منها على دعاوى ويتوصل بها : ج . على كل دعوى منها دعاويها بها يتوصل : د . من الكتاب : ج - : ا ب د .

القطب الثالث في أفعال الله تعالى

وجملة أفعاله تعالى جائزة لا يوصف شيء منها بالوجوب ، وتدعى في هذا القطب سبعة أمور :

ندعى انه يجوز لله تعالى أن لا يكلف عباده ، وانه يجوز أن يكلفهم ما لا يطاق ، وانه يجوز منه ايلام العباد بغير عوض ، وجناية * وانه لا يجب عليه رعاية الأصلح لهم ، وانه لا يجب عليه ثواب الطاعة ، وعقاب المصيبة . وان العبد لا يجب عليه شيء بالعقل بل بالشرع . وانه لا يجب على الله تعالى بعثة الرسل . وانه لو بعث لم يكن قبيحاً ، ولا محالاً بل أمكن اظهار صدقهم بالمعجزة ، وجملة هذه الدعاوى تنبئ على البحث عن معنى الواجب ، والحسن ، والقيح . ولقد خاض الخاضعون فيه ، وطولوا القول في أن العقل هل يحسن او يقيح ، وهل يوجب ، وانما كثر الخط لاشم لم يحصلوا معنى هذه الألفاظ ، واختلافات الاصطلاحات فيها . وكيف يخاطب خصمان في أن العقل يوجب أم لا ؟ وما يقال فيهما معنى الواجب فهما كان محصلاً متفقاً عليه بينهما . فلنقدم البحث عن الاصطلاحات . ولا بد من الوقوف على معنى ستة ألفاظ : وهي الواجب ، والحسن ، والقيح ، والمبت ، والسفة .

(1) تعالى : ا ج د ، تعالى عز وجل : ب (2) تعالى : ا ب ج ، - : د . لا يوصف : ا ب ج ، لا توصف : د . شيء منها : ا ب ، منها شيء : ج د (3) أمور : ا ج د ، دعاوى : ب (5) بغير : ا ب ج ، بلا . ولا جناية : ج ، ولا جناية : د . وجناية لهم : ب . عليه : ب ج د - : ا (6) وعقاب : ا ب د ، ولا عقاب : ج (7) تعالى : ج - : ا ب د . لو بعث : ا ب ، لما بعث : د . لو لم يبعث : ج . محالاً : ا ج ، محال : ب د (8) اظهار صدقهم : ا ج د ، اظهار وفهمه : ب . تنبئ : د ، تنبئ : ب . ينبئ : ا ، ينبئ : ج (9) هل : ا ج د - : ب (10) أو : ج د ، و : ا ب . وهل : ا ب د ، اولا : ب (11) وكيف : ا ب د ، فكيف : ج . يخاطب : ا ب ج ، مخاطب : د . ان العقل يوجب : ب د . ان العقل واجب : ج ، ان العقل واجب : ا (12) كان : د - : ا ب ج (13) معنى : ا ب ج ، معاني : د . ستة الفاظ : ا ب ج ، على هذه الألفاظ الستة : د . وهي : ا ج د ، وهو : ب . القبيح : ا ب ج ، القبح : د .

ان مالا ضرر فيه أصلا ، ولكن في فعله فائدة لا يسمى واجبا . فان التجارة وما اكتساب المال والنوافل فيها فوائد ، ولا يهمل واجبا بل المخصوص باسم الواجب ما في تركه ضرر ظاهر . فان كان ذلك في العاقبة اعني الآخرة وعرف بالشرع فتحن لسميه واجبا . وان كان ذلك في الدنيا وعرف ذلك بالعقل فقد يسمى ذلك ايضا واجبا . فان من لا يعتقد الشرع قد يقول واجب على الجائع الذي يموت من الجوع ان يأكل اذا وجد الحبز ، ولغنى بوجوب الاكل ترجيح فعله على تركه بما يتعلق من الضرر بتركه . ولنا نحرّم هذا الاصطلاح بالشرع .

فلا اصطلاحات مباحة لاحجر فيها للشرع ، ولا للعقل . وانما تمنع منه اللغة اذا لم يكن على وفق الموضوع المعروف ، فقد حصلنا على معنيين للواجب ، ورجع كلامنا الى التعرض للضرر ، ولكن أحدهما اعم ؛ اذ لا يختص بالآخر ، والآخر خاص ؛ وهو اصطلاحى ، وقد يطلق الواجب معنى ثالث ، وهو الذى يؤدي عدم وقوعه الى أمر محال . كما يقال ما علم وقوعه ، فوقوعه واجب ، ومعناه انه ان لم يقع يؤدي الى * أن يتقلب العلم جهلا ، وذلك محال ، فيكون معنى وجوبه ان ضده محال ، فليس هذا المعنى الثالث الواجب .

(1) فيه : ا ب د ، عليه فيه : ج . ولكن : ب ج د ، لكن : ا (2) فيها ... واجبا : ا ب د ، فيه فائدة ولا تسمى واجبا : ج . باسم الواجب : ا ج د ، بالواجب : ب . ما في : ا ب ج ، ما : د (3) اعنى : ا ب ، واعنى : ج (4) ذلك ايضا : ا ب د ، ذلك : ج (6) لغنى : ا ، لغنى : ب ج د . ترجيح : ا ب ج ، ترجيح : د . بما : ا ب د ، لما : ج . يتعلق : ا ب ج ، تعلق : د (7) محرم : ا ب ج ، ونحرّم : د . الاصطلاح : ب ج د ، الاصطلاح : ا (8) فالاصطلاحات : ا ب ج ، والاصطلاحات : د . لاحجر : ا ب ج ، لا تحجير : د (9) للواجب : ب ج د ، الواجب : ا . رجح : ا ب ، يرجح : ج د (10) لكن : ا ج د ، كان : ب . بالآخر : د . بالآخر : ا ب ج (11) اصطلاحى : ج د ، اصطلاحيا : ا ، اصطلاحا : ب . الواجب : ب ج د ، وجود : د (12) فوقوعه : ا ج د ، - : ب . ان : ا ب ج ، لو : د (13) وجوبه : ا ج د ، وجوده : ب (14) الواجب : ا ب ، بالواجب : ج . للواجب : د .

والحكمة . فان هذه الألفاظ مشتركة ، ومثار الأغاليط اجمالها . والوجه في أمثال هذه للمباحث أن نطرح الألفاظ ، ونحصل المعاني في العقل بعبارة أخرى ، نلتفت الى الألفاظ المبحوث عنها ، وننظر الى تفاوت الاصطلاحات فيها فنقول :

اما الواجب فانه يطلق على فعل لا محالة ، فاما يطلق على القديم بانه واجب ، وعلى الشمس اذا غربت بانها واجبة ، وليس من غرضنا ، وليس يخفى أن الفعل الذى لا يرجع فعله على تركه ولا يكون صدوره من صاحبه بأولى من تركه لا يسمى واجبا ، وان ترجح وكان أولى لا يسمى أيضا واجبا بكل ترجيح ، بل لا بد من خصوص ترجيح فعله . ومعلوم 59-a أن الفعل قد يكون بحيث يعلم انه يستعقب تركه ضرراً أو يتوهم * وذلك الضرر اما عاجل في الدنيا ، واما آجل في العاقبة ؛ وهو اما قريب محتمل ، واما عظيم لا يطلق مثله . فاقسام الفعل ووجوه ترجحه بهذه الأقسام ثابتة في العقل من غير لفظ . فلنرجع الى اللفظ . 10 فنقول : معلوم ان ما فيه ضرر قريب محتمل لا يسمى واجبا ، اذ العطشان اذا لم يبادر الى شرب الماء تضرر تضررا قريبا ، ولا يقال ان الشرب عليه واجب ، ومعلوم

(1) امثال : ب ج ، مثل : ا د (2) بطرح : ا ج د ، بطرح : ج د اخرى : ب ، اخر : ا ج د (4) فانه : ب د ، فان ما : ا ج . فاما : ا ب ج ، وما : د . بانه : ج د ، وانه : ا ، فهو : ب (5) بانها : ب ج د ، وانها : ا ، واجبة : ا ، وجبت : ج د ، واجبة : ب د . من غرضنا : ا ب د ، يفرضنا : ج (6) صدوره : ب ج د ، صدره : ا . بأولى : ا ب ج ، أولى : د (7) وكان : ب ج . فكان : د ، كان : ا . لا يسمى : ج . لم يسم : ا ب د ، ايضا واجبا : ا ب ج ، واجبا ايضا : د . ترجيح : ا ج د . ترجح : ب . لا بد من : ا ، لا بد له من : ب ج د . ترجيح : ا ج د ، ترجح : ب . فعله : ب ، - : ا ج د (8) يعلم : ج د ، فعلم : ا ب . يستعقب : ا ب ج ، يستعقب : د (9) عاجل ... آجل : ا ، عاجلا ... آجلا : ب ج د . في العاقبة : ا ب د ، في الآخرة : ج . وهو : ا ب د ، فهو : ج . محتمل : ب ج د ، يحتمل : ا . واما : ا ج د ، او : ب (10) فانقسام : ا ب د ، وانقسام : ج . الفعل : ا ج د ، العقل : ب . ووجوه ترجحه : ا ب ، ووجوه ترجيحه : د ، ووجوه ترجيحه : ج . ثابتة : ا ، ثابت : ب ج د . العقل : ا ب د ، الفعل : ج (11) اذا لم : ب . ان لم : ج د ، لم : ا (12) تضررا : ا ، ضررا : ب ج د .

وأما الحسن ، فحظ المعنى منه أن الفعل في حق الفاعل ينقسم الى ثلاثة أقسام :
أحدها ان يوافقه أى يلائم غرضه ، والثاني ان يتنافر غرضه ، والثالث ان لا يكون له
في فعله ، ولا في تركه غرض ، وهذا الانقسام ثابت في العقل . فالذى يوافق الفاعل يسمى
حسنا في حقه ، ولا معنى لحسنه الا موافقته لغرضه ، والذى يتنافى غرضه يسمى
قييحا ، ولا معنى لقيحه الا منافاته لغرضه ؛ والذى لا يتنافى ولا يوافق يسمى
عشا اى لا فائدة فيه أصلا ، وفاعل العبت يسمى عابثا ، وربما يسمى سفيا . وفاعل
القييح أعنى الفعل الذى يتضرر به يسمى سفيا . واسم السفى أصدق منه على العابث .
وهذا كله اذا لم يلتفت الى غير الفاعل ، أو لم يرتبط الفعل بفرض غير الفاعل . فان
ارتبط بفرض الفاعل وكان موافقا لغرضه سمي حسنا في حق من وافقه ؛ وان كان منافيا
سمى قبيحا ، وان كان موافقا لشخص دون شخص سمي في حق أحدهما حسنا ، وفى
حق الآخر قبيحا . اذ اسم الحسن ، والقييح بالموافقة ، والمخالفة ، وهما أمران
اضاقيان يختلفان بالأشخاص ويختلف في حق شخص واحد بالأحوال ، ويختلف في حال
واحد بالأغراض ، فرب فعل يوافق الشخص من وجه ، ويخالفه من وجه ، فيكون
حسنا من وجه ، قبيحا من وجه .

(1) الفعل : ا ب د ، العقل : ج (2) يوافقه : ب ، توافقه : ا ج د . والثاني : ا ج د ،
الثاني : ب (4) في : ب ج د ، فيه : ا . موافقته : ب ج د ، موافقه : ا . يتنافى غرضه : ا ب
د - : ج (5) لقيحه : ا ب د ، لقيحها : ج . لا يتنافى : ب ج د ، يتنافى : ا (7)
السفى : ا ب ج ، السفى : د . اصدق : ا ج د ، اصدق عليه : ب (8) او لم : ا ب
ج ، ولم : د (11) الحسن والقييح : ا ب ، القبيح والحسن : ج ، الحسن والقبيح : د
(12) بالأحوال ويختلف : ب د ، بالأحوال ويختلفان : ا ج (13) يخالفه :
ب ج د ، يخالف : ا (14) قبيحا : ا ب ، وقييحا : ج د .

فمن لا ديانة له يستحسن الزنا بزوجة الغير ، ويمد الظفر بها لعمه ، ويستقيح فعل
الذى يكشف عورته ، ويسميه غمازا قبيح الفعل . والمتدين * يسميه محتسبا حسن الفعل
وكل بحسب غرضه يطلق اسم الحسن ، والقبيح ، بل يقتل ملك من الملوك فيستحسن
فعل القاتل جميع أعدائه ويستقيحه جميع أوليائه ، بل هذا التفاوت في الحسن المحسوس
جار . ففى الطباع ما خلق ما يلا من الألوان الحسان الى السمرة ، فصاحبه يستحسن
الأسمر ، ويمثقه ، والذى خلق ما يلا الى البياض المشرب بالحمره يستقيحه ، ويستكرهه
ويسفه عقل المستحسن له المستهتر به .

فهذا يتبين على القطع ان الحسن والقبح عبارتان عند الخلق كلهم عن أمرين اضافيين
يختلفان بالاضافات لا عن صفات الذوات التى لا تختلف بالاضافة ، فلا جرم ، جاز ان

(1) الزنا : ا ب ج ، فعل الزنا : د د . زوجة : ا د ، زوج : ب ج . يمد : ج د
ب د : ا ب . بها : ب ج د ، بذلك : ا (2) يسميه غمازا : ج د ، نسميه غمازا : ا
عما رأى : ب . محتسبا : ا ج د ، محسنا : ب (3) القبيح : ا ، القبيح : ب ج د . بل :
ب ج د ، بل قد : ا (4) القاتل : ا ب د ، الفاعل : ج . التفاوت : د . التقابل : ا ب ج .
فى : ا ج د ، موجود فى : ب . الحسن المحسوس : ا ب ، الحسن والمحسوس : ج ، الحسن
والقييح المحسوسين : د (5) جار : ب ج ، جاز : ا د . ما خلق : ا ب د ، من خلق :
ج . من الألوان الحسان : ج ، الى الألوان الحسان : ب ، من ألوان الحسان : ا ،
عن ألوان الحسنات : د . فصاحبه : ا ب د ، - : ج (6) الأسمر : ا ج د ، السمرة :
ب . المشرب بالحمره : ا ج د ، المشوب بحمره : ب . يستكرهه : ا ج د ، يستكره :
ب (7) يسفه : ا ب د ، يسفه : ج . له : ا ب ، - : ب ج (8) فهذا : ا د ، وهذا :
ب ج . يتبين : ا ب د ، تين : ج . القبيح : ا ، القبيح : ب ج د . عند : ا ب ج ،
عن : د (9) يختلفان : ا ج د ، يختلف : ب . بالاضافات لا عن : ا ب د ، بالاضافة
لان : ج . الذوات : ا ج د ، الذات : ب . التى : ا ب د ، - : ج . فلا : ا ب ج ،
ولا : د . جاز : ا ب ، ان جاز : ج ، انه يجوز : د .

يكون الشيء حسنا في حق زيد ، قبيحا في حق عمرو ، ولا يجوز ان يكون الشيء اسود في حق زيد ، أبيض في حق عمرو . لما لم تكن الألوان من الأوصاف الإضافية .

فاذا فهمت المعنى فاعلم ان الاصطلاح في لفظ الحسن أيضا ثلاثة : فثالث يطلقه على كل ما يوافق الغرض عاجلا كان ، أو آجلا . وثالث يخص بما يوافق الغرض في الآخرة ، وهو الذي حسنه الشرع أي حث عليه ، ووعد بالثواب عليه ، وهو اصطلاح أمحابتنا ، والقبيح عند كل فريق ما يقابل الحسن . فالأول أهم ، وهذا أخص . وهذا الاصطلاح قد يسمى بعض من لا تحاشا فعل الله تعالى قبيحا ، اذا كان لا يوافق غرضه . ولذلك تراهم يسبون الفلك ، والذهر ، ويقولون خرف الفلك وانعكس الدهر وما أبيض أفعاله ، ولم يعلموا ان الفاعل خالق الفلك ، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر » . وفيه اصطلاح ثالث : اذ قد يقال فعل الله تعالى حسن ، كيف ما كان . مع انه لا غرض في * حقه . ويكون معناه انه لا تبعه عليه فيه ، ولا لآئمة ، وأنه فاعل في ملكه الذي لا يساهم فيه .

وأما الحكمة فتطلق على معنيين : أحدهما الاحاطة المجردة بنظم الأمور ومعاينها الدقيقة ، والجليلة . والحكم عليها بأنها كيف ينبغي أن تكون حتى تم منها الغاية المطلوبة بها . والثاني ان تنضاف اليه القدرة على إيجاد الترتيب ، والنظام ، وإيقانه ، وأحكامه . فيقال

(1) حسنا : ا ب د . اسود : ج ، د . حق : . . . عمرو : ا ج د ، حق عمرو وقبيحا في حق زيد : ب . اسود : ا ب د ، حسنا : ج (2) ابيض : ا ب د ، قبيحا : ج . لما لم تكن : ب ، لما لم يكن : د ، ولما لم يكن : ا ج (4) يخصص بما : ا د ، يخصص ما : ب ، يخصص بما : ج (5) بالثواب عليه : ا ج د ، بالثواب لديه : ب . امحابتنا : ب ج د ، . ا (7) تعالى : ب ج د ، . ا . اذا : ا ج د ، اذ : ب . غرضه : ا د ، غرضهم : ب ج . ولذلك : ب ج د ، وكذلك : ا (8) وانعكس الدهر : ب . ا ج د (9) ولذلك : ب ج د ، وكذلك : ا (10) تعالى : د ، . ا ب ج (11) ما : ا ، . ب ج د . فيه : ا ب د ، . ج . ولا لآئمة : ب ج د ، ولا ولاية : ا (12) وأنه : ا ب د ، والله : ج . فيه : ا ج د ، . ب (13) فطلق : ا ب ج ، فطلق : د (14) الجليلة : ا ج د ، الجليلة : ب . تكون : ا ب ج ، يكون : د . تم : ب ج د ، تم : ا (15) تنضاف : ب ج ، ينضاف : ا ، يضاف : د . اليه : ا ب د ، اليها : ج . إيجاد : ا ب ج ، اتحاد : د . والنظام : ج د ، في نظام : ا ب . اتقانه : ا ج ، ايقاعه : ب ، ايقانه : د .

حكيم من الحكمة وهو نوع من العلم ، ويقال حكيم من الاحكام وهو نوع من الفعل . فقد اوضح لك معنى هذه الألفاظ في الأصل . ولكن هاهنا ثلاث غلطات للوهم يستفاد من الوقوف عليها الخلاص من اشكالات يفتريها طوائف كثيرة :

الغلطة الأولى : ان الانسان قد يطلق اسم القبيح على ما يخالف غرضه ، وان كان يوافق غرض غيره ، ولكنه لا يلتفت الى الغير . فكل طبع مشغوف بنفسه ، ومستحقر مآعده ، ولذلك يحكم على فعل مطلقا بأنه قبيح ، وقد يقال أنه قبيح في عينه ؛ وسببه انه قبيح في حقه بمعنى انه يخالف لغرضه ، ولكن اغراضه كأنها كل العالم في حقه ؛ فيتوهم أن المخالف لحقه يخالف في نفسه ؛ فيضيف القبح الى ذات الشيء ويحكم بالإطلاق فهو مصيب في اصل الاستقبح ، ولكنه مخطئ في حكمه بالقبح على الإطلاق ، وفي إضافة القبح الى ذات الشيء ؛ ومنشؤه غفلة عن الالتفات الى غيره ، بل عن الالتفات الى بعض أحوال نفسه ، فانه قد يستحسن في بعض أحواله عين ما يستقبحه مهما انقلب موافقا لغرضه . *

الغلطة الثانية : ان ما هو مخالف للاغراض في جميع الأحوال الا في حالة تادرة فقد

(1) الحكمة : ا ب ج ، الحكم : د د . حكيم : ا ج د ، حكيم : ب . من الاحكام : ا ب ج ، بين الاحكام : د (2) لك : ج د ، . ا ب . في : ا ج د ، و : ب (3) عليها الخلاص : ا ج د ، . ب . اشكالات : ب ج د ، اشكال : ا . يفتري : ا ج د ، تفتري : ب (4) الغلطة : ا ، . ب ج د (6) ولذلك : ب ج ، فلذلك : ا د . يقال : ب ج د ، يقول : ا (7) اغراضه : ا ب د ، غرضه : ج . كأنها : ا ، كانه : د ، كان في : ج ، . ب (8) لحقه : ا ج ، بحقه : ب ، اخلقه : د . القبح : ا ب د ، القبيح : ج (9) الاستقبح : ا ب ج ، الاستقبح : د (11) أحوال نفسه : ب ج د ، أحواله في نفسه : ا . عين : ج د ، غير : ا ب . مهما : ا ب ج ، فهما : د (13) للاغراض : ا ب د ، للاغراض : ج .

يحكم الانسان عليه مطلقا بأنه قبيح لذهوله عن الحالة النادرة ، ورسوخ غالب الأحوال في نفسه ، واستيلائه على ذكره ، فيقضى مثلاً على الكذب بأنه قبيح مطلقاً في كل حال . وان قبحه لانه كذب لذاته فقط ، لا معنى زائد . وسبب ذلك غفلة عن ارتباط مصالح كثيرة بالكذب في بعض الأحوال ، ولكن لو وقعت تلك الحالة ، ربما قرر طبعه عن استحسان الكذب لكثرة الفه باستباحه ؛ وذلك لأن الطبع ينفر عنه من أول الصبا بطريق التأديب والاستصلاح ، ويلقى اليه أن الكذب قبيح في نفسه ، وانه لا ينبغي أن يكذب قط ؛ وهو قبيح ، ولكن بشرط يلازمه في كل الأوقات . واما يفوت نادراً فلذلك لا ينفه على ذلك الشرط وينفر في طبعه قبحه والتغير عنه مطلقاً .

الفظة الثالثة : سبق الهم الى العكس فان ما رثى مقرونًا بالشئ يظن أن الشئ أيضاً لا محالة يكون مقرونًا به مطلقاً ، ولا يدري أن الأخص أيداً يكون مقرونًا بالاعم ، وأما الاعم فلا يلزم أن يكون مقرونًا بالأخص ، ومثاله ما يقال : أن السليم أعمى الذي نهشته الحية يخاف من الحبل المبرقش اللون ، وهو كما قيل . وسببه أنه أدرك المؤذى وهو

(2) مثلاً على الكذب : ا ج د ، على الكذب مثلاً : ب (3) وان قبحه : ب ج د : وان كان قبحه : ا . لذاته : ا ب ج ، ولذاته : د . معنى : ا ب ج ، بمعنى : د (4) كثيرة : ا ب ج ، كبيرة : د . لو : ا د ، اذا : ب ج (6) يلقي : ا ب ج ، بما يلقي : د (7) يكذب : ج د ، تكذب : ا ، يكون : ب . يلازمه : ا ج ، تلازمه : د ، الملازمة : ب . كل : ب ، بعض الاوقات بل في اكثر : ا ، اكثر : ج د . يفوت : ا ب د ، يقع : ج (8) ينفه : ا د ، يتنبه : ب ج . يفرس : ب د ، ينفرس : ا ، يتعرس : ج . قبحه : ا ب د ، قبيحة : ج (9) فان ... بالشئ : ا ج ، فان من رأى حكماً مقرونًا بشئ : د ، فانه ربما رأى مقرونًا بالشئ : ب . يظن : ب ج د ، تظن : ا (10) و : ج د ، - : ا ب (12) نهشته : ا ج د ، تنهش : ب . يخاف : ا ب ج ، ينفر : د .

5

10

منصور بصورة جبل مبرقش ؛ فاذا أدرك الحبل سبق الهم الى العكس ، وحكم بأنه مؤذ فينفر الطبع تابعاً للهم والحبال ، وان كان العقل مكذباً به ؛ بل الانسان قد ينفر عن أكل الخبيض الأصفر لشبهه * بالعدرة ، فيكاد يتقياً عند قول القائل انه عدرة ، ويشتر عليه تناوله مع كون العقل مكذباً به ؛ وذلك لسبق الهم الى العكس ، فانه أدرك المستفتر رطباً أصفر ، فاذا رأى الرطب الأصفر ، حكم بأنه مستفتر بل في الطبع ما هو أعظم من هذا . فان الاسامي التي تطلق على الهنود ، والزنوج ، لما كان يقترن بها فبح المسمى به ، ربما يؤثر في الطبع ، ويبلغ الى حد لو سمي به أجل الاتراك والروم لنفر الطبع عنه ، لأنه أدرك الهم القبيح مقرونًا بهذا الاسم ، فيحكم بالعكس ، فاذا أدرك الاسم حكم بالقبيح على المسمى به ، وقر الطبع ، وهذا مع وضوحه للعقل ، فلا ينبغي أن ينفل عنه ، لأن اقدام الخلق ، واحجامهم في أقوالهم ، وعقائدهم ، وأفعالهم تابع لمثل هذه الاوهام .

وأما اتباع العقل الصريف فلا يقوى عليه الا أولياء الله تعالى الذين أراهم الله تعالى الحق حقاً ، وقواهم على اتباعه . وان أردت أن تحرب هذا في الاعتقادات ، فأورد على

(1) العكس و : ا ب د ، العكس لا محالة : ج (2) مكذباً به : ا ، يكذب : ب ج د (3) الخبيص : ا ب ج ، الخبيص : د . لشبهه : ب د ، لتشبيهه : ا ، يشبهه : ج . يتقياً : ا ، يتقياً : ب ج د (4) عليه : ا ب ج ، وعليه : د . مكذباً به : ا ، مكذباً : ب د ، كذبه : ج . وفلك : ب ج د ، لذلك : ا . لسبق : ب ج د ، يسبق : ا (5) الطبع : ب ج د ، الطبايع : ا (6) الهنود : ا ج د ، اليهود : ب . به : ا ج د ، بها : د (7) ربما : ج ، - : ا ب د . ويبلغ : ج ، - : ا ب د . به : ا ج د ، - : ب . الاتراك : ا ب د ، الترك : ج . لنفر : ج ، قر : ا ب د (8) بالعكس : ا د ، بعكسه : ب ، بالعطس : ج . بالقبيح : ا ب د ، القبح : ج (9) به : ا - : ب ج د . ينفل : ا ب د ، يعقل : ج . لان : ا ج د ، فان : ب (10) عقائدهم وأفعالهم : ا ب د ، أفعالهم وعقائدهم : ج (11) واما : ب ج د ، فاما : ا . تعالى : ا ب د ، - : ج . تعالى : ا ، - : ب ج د .

فان قيل فقد رجع كلامكم الى أن الحسن : والمقبح يرجعان الى الموافقة ،
والمخالفة للأغراض ؛ ونحن نرى العاقل يستحسن ما لا فائدة له فيه ، ويستقبح ما له
فيه فائدة .

اما الاستحسان فن رأى انساناً او حيواناً مشرفاً على الهلاك استحسن انقاذه ولو

5 بشربة ماء مع أنه ربما لا يعتقد الشرع ، ولا يتوقع منه عوضاً في الدنيا ، ولا هو يرى
من الناس حتى ينتظر عليه ثلثه ، بل يمكن أن يقدر انقضاء كل غرض ، ومع ذلك يرجع

جهة الانقاذ على جهة الاهمال تحسناً هنا ، وتقبیح ذلك جشاً

وأما الذي يستقبح مع الأغراض كالذي يحمل على كلمة الكفر بالسيف ، والشرع ،

[62- b] قد رخص له في إطلاقه . فانه قد يستحسن منه الضرب على السيف ، وترك * النطق به .

10 والذي لا يعتقد الشرع ، وحمل بالسيف على تقض عهده ، ولا ضرر عليه في نفسه ،
سوى الوفاء به هلاكه ، فانه يستحسن الوفاء بالعهد ، والامتناع من التقض . فبان أن الحسن

والقبح معنى سوى ما ذكرناه .

(1) فان قيل : ا ب ج ، د . د . يرجعان : ب ، يرجع : ا ج د (2) للأغراض : ا ج ،

الأغراض : ب ، في الأغراض : د . ونحن : ب د ، نحن : ا ج (4) الهلاك : ا ب ج ، هلاك : د

(4-5) ولو . . . ربما : ا ج ، ولو بشربة ماء : ب ، ومسرته مع أنه ربما :

د (5) منه عوضاً : ا د ، فيه عوضاً : ج ، منه تحرضاً : ب (6) عليه : ا ب د ، عنه :

ج . ثناء بل : ا ج د ، مقابل : ب . ان يقدر : ب ج د ، الا يقدر : ا . ومع : ا ب

ج ، مع : د . يرجع : ب ج ، ترجع : ا ، يرجع : د (7) تحسین هذا وتقبیح :

ا ج د ، يستحسن ويستقبح : ب . ذلك : ج د ، ذاك : ا ب (9) قد : د ، : ا

ب ج . وترك : ا ج د ، وترك : ب . به : ا ب د ، : ج (11) ان للحسن : ا .

ان الحسن : ب ج ، الحسن : د (12) والقبح : ب ج د ، : ا . معنى : ا ج د ،

أنه معنى : ب .

فهم العامي المعتزلي مسألة معقولة جلية فيسارع الى قبولها ، فلو قلت له انه مذهب الاشعري
لنفر وامتنع عن القبول وانقلب مكذباً بين ما صدق به مهما كان سيئ الظن بالاشعري
اذ كان قبح في نفسه ذلك منذ الصبا ، وكذلك تقرر أمر معقولاً عند العامي الاشعري ،
ثم نقول له ان هذا قول المعتزلي ، فينفر عن قبوله بعد التصديق ، ويعود الى التكذيب .

5 ولست أقول هذا طبع العوام فقط ، بل هو طبع أكثر من رأيت من المتسعين باسم

[62- a] العلم ، فانهم لم يفرقوا العوام في أصل التقليد ، بل أضافوا الى تقليد المذهب * تقليد

الدليل . فهم في نظرهم لا يطلبون الحق ، بل يطلبون طريق السجيلة في فصرة ما اعتقدوه

حقاً بالسماع والتقليد . فان صادفوا في نظرهم ما يؤيد عقائدهم ، قالوا قد ظفرنا بالدليل ،

وان ظهر لهم ما يضعف مذهبهم ، قالوا قد عرضت لنا شبهة ، فيضعون الاعتقاد بالتلف

10 بالتقليد أصلاً ، ويندون بالشبهة كل ما يخالفه ؛ وبالدليل كل ما يوافقه ؛ واما الحق

ضده ، وهو أن لا يعتقد أصلاً شيئاً وينظر الى الدليل ، ويسمى مقتضاه حقاً ، واتبعه

باطلاً ، وكل ذلك منشؤه الاستحسان ، والاستفتاح بتقدم الآلة ، والخلق بالخلق

منذ الصبا . فاذا وقعت على هذه المثار تهل عليك دفع الاشكالات .

(1) المعتزلي : ب ج د ، م معقولة جلية : ا ب د ، معقولة جليلة : ج .

فيسارع : ب ج د ، فانه يسارع : ا . له : ا ب ج ، ان هذا : ب ، بان ذلك انه : د

(2) سي : ا ب ج ، سي : د (3) اذا كان قبح : ب ج ، اذا كان قبح : ا ، اذا كان

قيح : د . في نفسه ذلك : ا ب ج ، في نفسه : د . منذ : ا ج د ، منذ : ب . كذلك :

ا ب ج ، لذلك : د تقرر : ب ج د ، قرت : ا . معقولاً : ا ب د ، معقولاً : ج (4) له :

ا ج د ، : ب . المعتزلي : ا ب ج ، المعتزلة : د . قبوله : ا ب ج ، قوله : د . التصديق :

ا ب ج ، التصديق به : د (5) فقط : د ، : ا ب ج . هو : ا ب د ، : ج .

المتسعين : ب ج ، المتسعين : ا د (8) فان : ا ب د ، فاذا : ج . صادفوا : ا ب ج ،

صادقوا : د . عقائدهم : ب ج د ، اعتقادهم : ا (9) المتلف : ا ب ج ، المتلف : د

(10) يندون : ب ج د ، يردون : ا . يوافق : ا ج د ، يخالف : ب (12) الاستحسان :

ا ب ج ، والاستحسان : د . الالة : ا ب ج ، الالف : د (13) منذ : ا ب ج ،

مبدأ : د . دفع : ا د ، رفع : ب ج .

والجواب ان في الوقوف على الغلطات المذكورة ما يشفى هذا الغليل : اما ترجيح الاتقاد على الاهمال في حق من لا يستقد الشرع ، فهو دفع الاذى الذي يلحق الانسان في رقة الجفنية ، وهو طبع يستحيل الاعتكاف عنه ، ولأن الانسان يقدر نفسه في تلك البلية ، ويقدر غيره قادرا على اتقائه مع الاعراض عنه ، ويحسد من نفسه استقباح ذلك ، فيعود عليه ، ويقدر ذلك من المشرف على الهلاك في حق نفسه فينفر طبعه عما يقتضيه المشرف على الهلاك في حقه ، فيدفع ذلك عن نفسه بالاتقاد . فان فرض ذلك في بهيمة لا يتوهم استقباحها ، او فرض في شخص لارقة فيه ، ولا رحمة ، فهذا محال تصوره ، اذ الانسان لا يبتك عنه . فان فرض على الاستحالة فيبقى امر آخر ، وهو الثناء بحسن الخلق ، والشفقة على الخلق . فان فرض حيث لا يعلمه احد ، فهو ممكن ان يعلمه ، فان فرض في موضع يستحيل ان يعلم فيبقى ايضا ترجيح في نفسه ، وميل بضاهي قرة طبع السليم عن الخجل ؛ وذلك انه رأى الثناء مقرونا بمثل هذا الفعل على الاطراء ، وهو ميل الى الثناء ، فيميل الى المقرون به ؛ وان علم بمقله عدم الثناء ، كما انه لما رأى الاذى مقرونا

والجواب : ا ج د ، فالجواب : ب (2) الاذى : ا ب ، اللذى : ج د (3) في رقة الجفنية : ا ب ج ، من رقة لنفسه على الحسية : د ، ولان : ا ب ، فلان : ج ، وان : د . في : ا ج د - : ب (4) عنه : ا ج د ، - : ب . ويحسد من : ج د ، ويحسد في : ب ، ويحسد : ا (5) عليه : ج ، - : ا ب د . في حق نفسه فينفر : ا د ، في حق نفسه فينفره : ج ، - : ب . طبعه عما يقتضيه المشرف : ا د ، طبعه عما يقتضيه من استقباح المشرف : ج ، - : ب (6) على الهلاك في حق نفسه : ا ، على الهلاك في حقه : ج د - : ب (7) او : ا د ، و : ب ج . في شخص : ج د ، - : ا ب . تصوره : د ، تصوره : ا ب ج (8) فان : د ، وان : ا ب ج (9) فان فرض حيث : ا ، فان فرضه حيث : ج ، وان فرض حيث : ب ، - : د . لا يعلمه احد . . . ان يعلمه : ا ج ، لا يعلم احد . . . ان يعلم : ب ، - : د (10) ترجيح : ا ج د ، ترجيح : ب (11) الخجل : ب ج د ، الخجل : ا . ميل : ا ب د ، ميل : ج (12) بمقله : ا ج د ، بمقله : ب .

بصورة الخجل ؛ وطبعه ينفر عن الاذى ، فينفر عن المقرون به . وان علم بمقله عدم الاذى ، بل الطبع اذا رأى من عشقه في موضع ، وطال معه انه فيه ، فانه يحس نفسه تفرقة بين ذلك * الموضع ، وحيطانه ، وبين سائر المواضع . ولذلك قال الشاعر :

أمر على الديار ديار ابلى أقبل ذا الجدار ، وذا الجدارا
وما حب الديار شفتن قاي ، ولكن حب من سكن الديارا

وقال ابن الرومي منها للناس على حب الاوطان ونعم ما قال :

وحب اوطال الرجال اليهم ما رب قضاها الشباب هنالك
اذا ذكروا اوطانهم ذكرتهم عهود الصبا فيها ففتحوا لذلك

01 واذا تتبع الانسان الاخلاق ، والعادات رأى شواهد هذا خارجة عن الحصر ، فهذا هو السبب الذي غلط المثبتين بظاهر الأمور الداهية عن أسرار اخلاق النفوس الجاهلية بأن هذا الميل ، وأمثاله يرجع الى طاعة النفس بحكم الفطرة ، والطبع بمجرد الوهم والخيال الذي هو غلط لا يحكم العقل ، ولكن خلقت قوى النفس مطيعة للاوهام ،

(1) لينفر : ا ب ج ، تنفر : د . عن الاذى فينفر : ا ب ، على الاذى فينفر : د ، - : ج . به : ب ج ، بالاذى : ا د (2) عشقه : ا ب ج ، يعيشه : د . فيه : ب ج ، - : ا د (4) الديار : ا ج د ، جدار : ب (5) شفتن قلبي : ا ب ج ، اطال شوقي : د (6) للناس على حب : ا ، على حب الناس : ب ، على سبب حب الناس : ج ، على الناس : د . ونعم ما قال : ب ج ، ونعم ما قال شفتن : د ، - : ا (7) الشباب : ا ج د ، القواد : ب (9) تتبع : ا ج د ، اتبع : ب . خارجة : ا ج د ، خارجا : ب (10) الذي : ا ب ج ، الذي به : د . المثبتين : ا ب ج ، المثبتون : د . الجاهلين : ا ب ج ، الجاهلون : د (11) الميل : ا ج د ، الميل : ب (11 - 12) الوهم والخيال : ا ج د ، الخيال والوهم : ب (12) لا : ج ، - : ا ب د . للاوهام : ب ج د ، الاوهام : ا .

والتخيلات بحكم اجراء العادات حتى اذا تخيل الانسان طعاماً طيباً بالتذكر، أو بالرؤية،
سال في الحال لما به، وتحلب اشداقه؛ وذلك بطاعة القوة التي سخرها الله تعالى لافاضة
اللعاب المعين على المضغ للتخيل، والوهم. فان شأنها أن تتبع بحسب التخيل، وان
كان الشخص عالماً بأنه ليس يريد الاقدام على الأكل اما لصوم، أو لسبب آخر. وكذلك
تخيل الصورة الجميلة التي يشتهي مجامعتها؛ فاذا ثبت ذلك في الخيال انبعثت القوة الناشرة
لآلة الفعل وساقَت الرياح الى تجاويف الأعصاب، وملائتها، وثارَت القوة المأمورة
بصب المذي الرطب المعين على الوقوع.

[63-b] وذلك * كله مع التحقق بحكم العقل، لا لامتناع عن الفعل في ذلك الوقت،
ولكن خلق الله تعالى هذه القوى بحكم جرى العادة مطبوعة مسخرة تحت حكم الخيال،
والوهم. ساعد العقل الوهم، أو لم يساعده. فهذا وأمثاله مثلاً للفظ في سبب ترجيح
أحد جانبي الفعل على الآخر. وكل ذلك راجع الى الأغراض.

فاما النطق بكلمة الكفر، وان كان كذلك، فلا يستقيحه العاقل تحت السيف البتة،
بل ربما يستقيح الاصرار. فان استحسن الاصرار، فله سببان: أحدهما اعتقاده أن الثواب

(1) او: ا ج د، و: ب (2) تحلب: ا ج، تخليت: ب د (3)
فان: ا ج د، وان: ب (4) بأنه ا ب د، لأنه: ج. اما: ا، - : ب ج د. لصوم
او لسبب: ا ج، بصوم او بسبب: ب د. كذلك: ا ج، لذلك: ب د (5) الصورة:
ا ج د. الصور: ب. يشتهي: ب ج د، تشتهي: ا. فاذا: د، فكما: ا ب ج. في:
ا ج د، - : ب. الخيال: ا ب ج، الحال: د. الناشرة: ا ج د، الباسرة: ب (7)
الوقوع: ا ب ج، الجماع: د (8) مع التحقق: ا ج، على التحقق: ب، بعدان
يتحقق: د. العقل: ا ج د، الفعل: ب. لا لامتناع: د، للامتناع: ا ب، بالامتناع:
ج. عن: ا ب ج، من: د (9) هذه: د. جرى: ا ج د، جريان: ب. مسخرة:
ا ج د، ومسخرة: ب (10) ساعد العقل... لم يساعده: ب ج د، ساعد
العقل او لم يساعده: ا (12) فاما: د، واما: ا ب ج. وان: ا ب ج، فان: د
(13) يستقيح: ا ب د، استقيح: ج. الاصرار: ب ج د، الاضرار: ا. الاصرار:
ب ج د، الاضرار: ا.

على الصبر والاستسلام أكثر؛ والآخر ما ينتظر من الثناء عليه بصلايته في الدين. فكم
من شجاع يمتطي متن الخطر؛ ويتهجم على عدد من العدو، وهو يعلم انه لا يطيقهم،
ويستحقر ما يناله بما يمتاضه عنه من لذة الثناء؛ والحمد بعد موته، وكذلك الامتناع عن
نقض العهد، سببه ثناء الخلق على من يفى بالعهود، وتواصيهم به على مر الأوقات لما فيها
من مصالح الناس. فان قدر حيث لا ينتظر ثناء، فسيبه حكم الوهم من حيث انه لم يزل
مقروناً بالثناء الذي هو لذية، والمقرون باللذية لذية، كما ان المقرون بالمكروه، مكروه،
كما سبق من الأمثلة. فهذا ما يحتمله هذا المختصر من بث أسرار هذا الفصل. وانما
يعرف قدره من طال في المعقولات نظره، وقد استغنىنا بهذه المقدمة إيجاز الكلام
في الدعوى فلنرجع اليها.

الدعوى الاولى:

انه يجوز لله تعالى ان لا يخلق. واذا خلق فلم يكن ذلك واجبا عليه، واذا خلقهم

[64] فله أن لا يكلفهم، واذا أن كلفهم، فلم يكن ذلك واجبا عليه (١) وقالت طائفة *

(1) ينتظر: ا ب د، تنتظره: ج. بصلايته: ا ب د، لصلايته: ج (2)
من العدو: ا. جم: ب، - : ج د. وهو: ا ب د، دم: ج (3) بما: ب
د، لما: ا ج. عنه من: ب ج د، عن: ا. عن: ب ج، فن: ا، من: د (4)
يفي: ا ب ج، شفى: د. بالعهود: ا ج د، بالعهد: ب. به: ب ج د، بذلك: ا.
مر: ا د، يمر: ب ج. فيها: ب ج د، فيه: ا (5) فسيبه: ا ب د، وسيبه: ج (7)
ما: ب ج د، - : ا. يحتمله: ب د، يحمله: ا. يحتمل: ج. بث: ا ب ج، شرح:
د. الفصل: ب ج د، الفصل: ا (8) إيجاز: ب ج د، الإيجاز: ا (10-11) الاولى
انه: ا ب د، الاولى ندعى انه: ج (11) تعالى: ا ب ج، عز وجل: د. واذا: ب
ج د، فاذا: ا. فلم: ج د، لم: ا، فلا: ب. واذا: ج د، واذا: ب، فاذا: ا.
واذا: ج د، واذا: ب، وان: ا.

(١) ان الله تعالى متفضل بالخلق والاختراع ومتطول بتكليف العباد ولم يكن
الخلق والتكليف واجبا عليه الاحياء، ج ١، ص ١١١.

من المتزلة يجب عليه الخلق ، والتكليف بعد الخلق (١) .

برهان الحق فيه ان قولهم الخلق والتكليف واجب ، غير مفهوم . فاننا بينا ان المفهوم عندنا من لفظ الواجب ، ما ينال تاركه ضرر ، اما عاجلا واما آجلا ، أو ما يكون نقيضه محالا ، والضرر محال في حق الله تعالى (٢) وليس في ترك التكليف وترك الخلق لزوم محال . الا أن يقال كان يؤدي ذلك الى خلاف ما سبق به العلم في الأزل ، وما سبقت به المشيئة في الأزل . فهذا حق ، وهو بهذا التأويل واجب . فان الارادة ، اذا فرضت موجودة ، أو العلم اذا فرض متعلقا بالشئ ، كان حصول المراد ، والمعلوم واجبا ، لا محالة .

فان قيل انما يجب عليه ذلك لفائدة الخلق لا لفائدة ترجع الى الخالق . قلنا : الكلام في قولكم لفائدة الخلق للتعليل ، والحكم المطلق هو الوجوب . ونحن نطالبكم بتفهم

- (١) يجب : ب . واجب : ا ج . واجب : د (٣) ضرر : ب ج د ، ضررا : ا . عاجلا : ا ب د ، عاجل : ج . آجلا : ا ب د ، آجل : ج (٤) نقيضه : د ، نقيضه : ا ب د . محالا : ا ج ، محال : ب د . تعالى ، ب ج : سبحانه : د ، سبحانه وتعالى : ا (٥) كان : ا ب ج ، اذ ذلك : د . وما : د ، او : ا ، او ما : ب ج (٦) وهو بهذا : ا ج د ، وبهذا : ب (٩) عليه ذلك : ا ب ج ، ذلك عليه : د . الكلام : ب د ، اللام : ج . - : ا (١٠) الحكم : ا ب ج ، الحكم اللازم : د .

(١) لما فيه من مصلحة العباد الاحياء . ج . ١ . ص . ١١١ .

(٢) والمراد بالواجب احد امرين : اما الفعل الذي في تركه ضرر اما آجل ، كما يقال يجب على العبدان يطيع حتى لا يعذب في الآخرة بالنار ، او ضرر عاجل ، كما يقال يجب على العطشان ان يشرب حتى لا يموت . واما ان يراد به الذي يؤدي عدمه الى محال كما يقال وجود المعلوم واجب اذ عدمه يؤدي الى محال وهو ان يصير العلم جهلا . . . الاحياء ج . ١ . ص . ١١١ .

الحكم ، فلا ينبغيكم ذكر العلة . فاما معنى قولكم انه يجب لفائدة الخلق ، وما معنى الوجوب ، ونحن لا نفهم من الوجوب الا المعاني الثلاثة ، وهي متقدمة ، فان أردتم معنى رابعا ففسروه أولا ، ثم اذكروا علته . فاننا ربما لانكر أن الخلق في الخلق فائدة . وكذا في التكليف . ولكن ما فيه فائدة غيره لم يجب عليه ، اذا لم يكن له فائدة في فائدة

غيره . وهذا لا يخرج عنه أبدا ، على أنا نقول انما يستقيم هذا اللام في الخلق لا في التكليف . 5
ولا يستقيم هذا في الخلق الموجود ، بل في أن * يخلقهم في الجنة متممين من غير غم وحزن ، [64-b]

والم . نوأما هذا الخلق الموجود ، فالعقلاء كلهم قد غنوا العدم . وقال بعضهم ليتني

كنت نسيا منسيا . وقال آخر ليتني لم اك شيئا ، وقال آخر ليتني كنت هذه التينة وقد

رفعها من الارض ، وقال آخر و اشار الى طائر ليتني كنت ذلك الطائر . وهذا قول

الانبياء والاولياء وهم للعقلاء فيعظم غنى عديم الخلق ، وبعضهم غنى عديم التكليف . 10
بان يكون جمادا ، أو طائرا .

- (١) فلا : ا ب ج ، ولا : د . ينبغيكم : ب ج د ، ينبغيكم : ا . فاما : ا ب د ، وما : ج (٢) متقدمة : ا ب ج ، متقدمة : د (٣) للخلق : ب ج ، الخلق : ا . الحق : د (٤) فائدة غيره : ا ج د ، فائدة في فائدة غيره : ب . اذا : ا ب د ، اذ : ج (٥) عنه : ا ج د ، منه : ب . الكلام : ا ب د ، في الكلام : ج . الخلق لا : ب ج د ، الخلق الا : ا (٦) هذا في : ج ، في هذا : د ، في : ا ب . بل في : ا ج ، بل هو في : د ، الا يجب . يخلقهم : ا ب ج ، يخلقهم : د . متممين : ب ، متممين : ا ج د . غم وحزن : ا ج ، حزن وغم : ب د (٧) واما : ج د ، اما : ا ب : قد : ا ج د ، فيه قد : ب . ليتني : ا ب ج ، ياليتني : د (٨) ليتني : ا ب ج ، ياليتني : د . لم اك : ا د ، لم اكن : ب ج . هذه التينة وقد : ا ، تينة : ب ج د (٩) و اشار الى طائر ليتني : ا . يشير الى طائر ليتني : ج ، يشير . . . ياليتني : د . - : ب . كنت ... الطائر و : ا د ، كنت ذاك الطائر و : ج . - : ب (١٠) والاولياء : ب . ج د . - : ا . هم : ب د . - : ا ج . الخلق : ا ج د ، ذاته : ب . وبعضهم غنى : ب ، وبعضهم : ا ج د .

فليت شعري كيف يستجير العاقل أن يقول للخلق في التكليف فائدة أو انما معنى الفائدة هي الكلفة ، والتكليف في عينه الزام كلفة ، وهو ألم ، وان نظر الى الثواب فهو الفائدة ، وكان قادرا على ايصاله اليهم بغير تكليف ، فان قيل الثواب اذا كان باستحقاق كان الذ وأرفع من أن يكون بالامتنان والابتداء والجواب أن الاستعانة بالله من عقل ينتهي الى التكبر على الله تعالى ، والترفع عن احتمال مته ، وتقدير اللذة في الخروج من نعمة أولى من الاستعانة بالله من الشيطان الرجيم وليت شعري ، كيف يمد من العقلاء من يخطر بباله مثل هذه الوسوس ، ومن يستقل للمقام أبدا لا يباد في الجنة من غير تقدم تعب ، وتكليف اخس من أن يخاطب ، وينظر هذا ، لو سلم ان الثواب يمد التكليف يكون مستحقا ، وسنين تقيضه . ثم ليت شعري الطاعة التي بها يستحق الثواب ؟ من أين اوجدها العبد ؟ وهل لها سبب سوى وجوده ، وقدرته ، وإرادته ، ومحة * أعضاء وحضور أسبابه ؟ وهل لكل ذلك مصدر الافضل الله ، ونعمته ؟ فنمود بالله من الانحلال عن غريزة العقل بالكلفة . فان هذا الكلام من هذا النمط ينبغي أن يسترق الله تعالى عقلا لصاحبه ولا يشتغل بتناظره .

(1) فليت : ب ، وليت : ا ج د . ان : ا ب ، في ان : ج د (2) وهو الم : ا ب ج ، وهو الم قبل الفائدة : د (3) وكان : ا ج ، فان كان : ب ، فهو : د . قادرا : ا ب ج ، قادر : د . ايصاله اليهم : ا ب ج ، ايصالهم اليها : د (4) الذ وأرفع : ا ج د ، آلدوا دفع : ب . الابتداء : ا ب ج ، الابتداء : د . والجواب : ا ج د ، فالجواب : ب (5) ينتهي الى التكبر : ا ج د ، يتكبر : ب تعالى : ج ، - : ب د . الترفع : ا ج د ، يترفع : ب . عن : ا ب د ، من : ج (6) من : ا ب د ، عن : ج . بالله : ا ب د ، - : ج . الرجيم : ا ب ج - : د (7) ومن : د ، فن : ا ب ج (8) هو تكليف : ا ب ج ، بتكليف : د . اخس : ب ج د ، احسن : ا - سلم ان : ا ب ج ، مسلم له ان : د (9) تقيضه : ا ب ج ، بعصه : د . بها يستحق : ا ب ، يستحق بها : ج . يستحق عليها : د (10) اوجدها : ا ج د . وجدها : ب . وإرادته : ا ب ج ، ومحة : د (11) وحضور : ا ج د ، حضور : ب . نعمته : ج ، رحمته : ا ب د (12) عن : ا د ، من : ب ج . هذا النمط : ا ب ج ، ذلك النمط : د (13) تعالى : ب ج د - ا . عقلا لصاحبه : ا ب ج ، لصاحبه عقلا : د . ولا : ا ج د ، فلا : ب .

الدعوى الثانية :

ندعى ان الله تعالى ان يكلف عباده ما يطيقونه وما لا يطيقونه (١) وذهبت الممثلة الى انكار ذلك . ومعتقد أهل السنة : أن التكليف له حقيقة في نفسه ، وهو أنه كلام ، وله مصدر ، وهو المكلف ، ولا شرط فيه الا كونه متكلما ، وله مورد ، وهو المكلف ، وشرطه أن يكون فاهما للكلام . فلا يسمى الكلام مع الجماد والمجنون خطابا ، ولا تكليفا . والتكليف نوع 5 خطاب ، وله متعلق ، وهو المكلف به ؛ وشرطه : أن يكون مفهوما فقط . وأما كونه ممكنا ، فليس بشرط لتحقيق الكلام . فان التكليف كلام ، فاذا صدر بمن يفهم مع من يفهم ، فيما يفهم ، وكان المخاطب دون المخاطب ، سمي تكليفا . وان كان سمي تناسلا ، وان كان فوقه سمي دعاء ، وسؤالا ، والاقتضاء في ذاته واحد . وهذه الأساليب 10 تختلف عليه باختلاف النسبة .

وبرهان جواز ذلك أن استحقاقه لا تخلو ، اما ان تكون لامتناع تصور ذاته ، كاجتماع السواد ، والبياض . وكان لأجل الاستقاج . وباطل أن يكون امتناعه لذاته ، فان السواد

(2) تعالى : ا ب ج ، - : د . ما يطيقونه وما لا يطيقونه : ا ج د ، ما لا يطيقونه وما يطيقونه : ب . ذهبت : ا ج د ، ذهب : ا (3) معتقد : ا ج د ، مذهب : ب . أنه : ا ج د ، انه له : ب . المكلف : ا ج د ، المتكلم : ب (4) ولا شرط : ا د ، فلا يشترط : ب ج . المكلف : ب ج د ، المكلف فيه : ا (5) الجماد : ا ب د ، الحمار : ج (6) او اما : ب ج د ، فاما : ا (6 - 7) بشرط لتحقيق : ا ب ج ، شرطا لتحقيق : د (7) مع من يفهم فيما يفهم : ا د ، مع من يفهم بما يفهم : ج ، فيما يفهم مع من يفهم : ب (8) سمي : ا ج د ، يسمى : ب (9) والاقتضاء : ب ، فالالاقتضاء : ج د ، فالالاقتضاء : ا . باختلاف : ب ج د ، باختلاف : ا (11) لا تخلو : ب ج ، لا يخلو : ا د . تكون : ا ب ج ، يكون : د (12) لذاته : ا ب ج ، لنفسه : د .

(١) ولو لم يحز ذلك لاستحال سؤال دفعه وقد سألوا ذلك فقالوا « ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به (البقرة ٢٨٦) » ، الاحياء ، ج ١ ، ص ١١٢ .

والبياض لا يمكن أن يفرض مجتمعين ، وفرض هذا ممكن ، اذ التكليف . . . اما ان يكون [65-b] لفظا ، وهو مذهب الخصم ، وليس بمستحيل أن يقول الرجل * لبدء الزمن قم فهو على مذهبهم اظهر . وأما نحن فانا نعتقد أنه اقتضاء يقوم بالنفس ، وكما يتصور أن يقوم اقتضاء القيام بالنفس من قادر فيتصور ذلك من عاجز ، بل ربما يقوم ذلك بنفسه من قادر ، ثم يبقى ذلك الاقتضاء نظرا الزمانة ، والسيد لا يدري ، ويكون الاقتضاء قائما بذاته ، وهو اقتضاء قائم من عاجز في علم الله تعالى . . . وان لم يكن معلوما عند مقتضى فان علمه لم يستحل بقاء الاقتضاء مع العلم بالمعجز عن الوفاء . وباطل أن يقال بطلان ذلك من جهة الاستحالات فان كلامنا في حق الله تعالى ، وذلك باطل في حقه لتزيهه عن الأغراض . ورجوع ذلك الى الأغراض . اما الانسان القابل المضبوط بقالب الأغراض فقد يستقيح منه ذلك ، وليس ما يستقيح من العبد ، يستقيح من الله تعالى . 10 فان قيل فهو بما لا فائدة فيه . وما لا فائدة فيه فهو عبث . والعبث على الله تعالى محال .

(1) يفرض : ب ج د ، يفرضا : ا . مجتمعين : ا ج د ، متجمعا : ب . ممكن : ا ج ، يمكن : ب د (2) هو : ا ب د ، هذا : ج . بمستحيل : ا ب ج ، يستحيل : د د . الرجل : ا ج د ، - ب . فهو : ا ج د ، فهذا : ب . اما : ج د ، - : ا ب (3) يتصور : ا ج د ، تصور : ب . ان يقوم : ا ب ج د ، - : د (4-5) فيتصور . . . : ب . ا ب د ، - : ج (5) يبقى : ب د ، ينقضي : ا . - : ج . ذلك الاقتضاء نظرا الزمانة : ب ، ذلك الاقتضاء ونظري الزمانة : ا د ، - : ج (5-6) والسيد . . . قائما بذاته وهو : ب ، والسيد . . . نفسه قائما بذاته وهو : د . والسيد . . . قائما بذاته وهو : ا . - : ج (6) اقتضاء قائم : ب د ، اقتضاء قيام : ا . ثم ينقضي هذا الاقتضاء قيام : ج . تعالى : ا ب ج د ، - : د . ان لم : ا ب د ، ان : ج (7) بطلان : ا ب ، بطلان : ج د (8) الاستحالات : ب ، الاستحسان : ا ج د (9) الأغراض : ا ج د ، الأغراض : ب . الأغراض : ا ج د ، الأغراض : ب . اما : ا ب ج ، واما : د . بقالب : ا ب ج ، بقالب : د (10) منه : ا ج د ، - : ب (11) على : ا ب ج ، من : د .

قلنا هذه ثلاث دعاوى :

الأولى ، أنه لا فائدة فيه . ولا نسلم . فلعل فيه فائدة للعباد اطلع الله تعالى عليها ، وليست الفائدة هي الامثال ، والثواب عليه . بل ربما يكون في اظهار الأمر ، وما يتبعه من اعتقاد التكليف فائدة ، فقد ينسخ الأمر قبل الامثال ، كما أمر ابراهيم عليه السلام بذبح ولده ثم نسخه قبل الامثال ، وأمر أباجهل بالايان وأخبر أنه لا يؤمن ، وخلاف خبره محال .

الدعوى الثانية : أن مالا * فائدة فيه فهو عبث فهذا تكرير عبارة فانا بينا أنه لا يراد بالعبث الا مالا فائدة فيه فان أريد به غيره فهو غير مفهوم .

الدعوى الثالثة : ان العبث على الله تعالى محال . وهذا فيه تليس ، لأن العبث عبارة عن فعل لا فائدة فيه ممن يتعرض للفوائد . فمن لا يتعرض لها قسميته عبثا مجاز محض لا حقيقة له ، يضاهي قول القائل : الريح عبثة تحريكها الأشجار . اذ لا فائدة لها فيه . ويضاهي قول القائل : الجدار غافل ، أى هو خال عن العلم ، والجهل . وهذا باطل لأن القائل يطلق على القابل للعلم والجهل ، اذا خلا عنها فاطلاقه على الذى

(1) ثلاث : ا ج د ، ثلاثة : ب (2) ولا نسلم : ا ب ج ، ونحن لا نسلم ذلك : د . تعالى : ا د ، - : ب ج (3) وليست : ا ب د ، فليست : ج . هى : ا ب د ، هو : ج . ما : ا ب ج د ، - : د (4) قبل : ا ج د ، من قبل : ب . عليه السلام : ب د ، صلوات الله عليه : ا ج (5) نسخه : ب د ، نسخ : ا ج . بالايان : ا ب د ، بايمان : ج (7) الدعوى : ب ج د ، - : ا . ان ما : ا ب ج ، انما : د . فهو : ا ج ، - : ب د . تكرير : ا ب ج ، تكرار : د (8) فان : ج د ، وان : ا ب . به : ا ج د ، - : ب . الدعوى : ب د ، - : ا ج . على : ا ب ج ، من : د (10) فعل لا : ا ب د ، فعل مالا : ج (11) يضاهي : ا ب ج ، وهو يضاهي : د (12) فيه : ا ب د ، - : ج . هو : ا ج د ، - : ب . هذا : ج ، هو : ا ب د (13) فاطلاقه : ج د ، فاطلاقه : ا ب .

لا يقبل العلم مجاز لا أصل له . وكذلك اطلاق اسم العايب على الله تعالى ، و اطلاق
العبث على أفعاله سبحانه وتعالى . الدليل الثاني (١) في المسئلة : ولا يحصى لأحد عنه أن الله
تعالى كلف أبا جهل أن يؤمن . وعلم أنه لا يؤمن ، وأخبر عنه بأنه لا يؤمن . فكأنه
أمره بأن يؤمن بأنه لا يؤمن . اذا كان من قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه
لا يؤمن وكان هو مأموراً بتصديقه ، فقد قيل له صدق بانك لا تصدق . وهذا محال .
5 وتحقيقه أن خلاف المعلوم محال وقوعه ، ولكن ليس محالاً لذاته ، بل هو محال
لغيره والمحال لغيره في امتناع الوقوع كالمحال لذاته ، ومن قال ان الكفار الذين
لم يؤمنوا ، ما كانوا مأمورين بالايان ، فقد جحد للشرع . ومن قال كان الايمان منهم
[66-b] متصوراً * مع علم الله سبحانه ، وتعالى بأنه لا يقع فقد انكر العقل وقد اضطر كل فريق
10 الى القول بتصور الامر بما لا يتصور امتثاله . ولا يفي عن هذا قول القائل انه كان
مقدوراً عليه ، وكان للكافر عليه قدرة ، اما على اصلنا فلا قدرة قبل الفعل ،
ولم تكن لهم قدرة الا على الكفر الذي صدر منهم ، وأما عند المعتزلة ، فلا يتمتع

(1) لا يقبل : ا ب د ، لا يقبلها : د . العلم : د ، ذلك : ج ، - : ا ب . وكذلك :
ب ج د ، فكذا : ا . اسم : ب ج ، - : ا د (2) العبث : ا ج د ، العايب : ب . سبحانه
وتعالى : ج ، - : ا ب د . لاحد عنه : د ، عنه لاحد : ب ج ، عنها لاحد : ا (3) ان
يؤمن : ا ، بالايان : ب ، الايمان : د ، - : ج . بأنه : ا ب ج ، انه : د (4) امره :
ا ب ، امر : ج د . الرسول : ب د ، رسول الله : ا ج . وسلم انه : ا ج د ، وآله وسلامه
انه : ب (5) هو : ا ب ج ، ابو جهل : د . مأموراً : ا ج د ، مأمور : ب . له : ب ج
د ، - : ا (6) محالاً لذاته : ا د ، بمحال لذاته : ج ، هو لذاته : ب (8) لم يؤمنوا :
ا ج د ، لم يكونوا يؤمنوا : ب (9) سبحانه : ا ، - : ب ج د . وتعالى : ب ج د ، - : ا د .
انكر العقل وقد : ب ، انكر العقل فقد : ا ، - : ج (11) اما : ا ج د ، فاما : ب
(12) تكن : ب ج ، يكن : ا د .

(١) ولم يذكر الدليل الاول .

وجود القدرة ، ولكن القدرة غير كافية لوقوع المقدور ، بل له شرط كالارادة ، وغيرها ،
ومن شروطه أن لا يتقلب علم الله تعالى جهلاً ، والقدرة لا تراد لعينها ، بل ليتيسر الفعل
بها ، فكيف يتيسر فعل يؤدي الى انقلاب العلم جهلاً ؟ فاستبان ان هذا واقع في ثبوت
التكليف بما هو محال لغيره فكذا يقاس عليه ما هو محال لذاته ، اذ لا فرق بينهما في امكان
التلفظ ، ولا في تصور الاقتضاء ، ولا في الاستقباح ، والاستحسان .

الدعوة الثالثة :

ندعى ان الله تعالى قادر على ايلام الحيوان البريء عن الجنائيات ولا يلزم عليه
ثواب (١) وقالت المعتزلة ان ذلك محال ، لانه قبيح و لذلك لزمهم المصير الى ان كل
بقة وبرغوث اذا أودى بفرك او صدمة ، فان الله تعالى يجب عليه ان يحشره ويثيبه
عليه شواب ، وذهب زاهيون الى أن ارواحها تعود بالناسخ الى ابدان آخر وبنالها
من اللذة ما يقابل تعبها . وهذا مذهب لا يخفى فساد . ولكننا نقول اما ايلام البريء
[67-b] عن الجناية من الحيوان ، والاطفال ، والمجانين * فقدور ، بل هو مشاهد محسوس ،

(1) المقدور : ا ب ج ، الفعل : د . شرط : ب ج ، مشروط : ا د (2) علم الله
تعالى : ج ، علم الله : ا د ، العلم : ب . لا تراد : ا ب ج ، لا يراد : د . ليتيسر : ا ب ج ،
لتيسر : د (3-2) الفعل بها : ا ج د ، بها الفعل : ب (3) فكيف يتيسر : ب ج د ،
وكيف تيسر : ا (4) فكذا : ا ب ج ، وكذا : د (5) التلفظ : ب ج ، اللفظ : ا ،
اللفظ : د (7) ندعى : ب ج ، - : ا د . الحيوان : ا ج د ، الحيوانات : ب . عن : ا
ب ج ، من : د . الجنائيات : ا ب ، الجناية : ج د . ولا يلزم : ا د ، ولا يلزمه : ب ج
(8) ولذلك : ب ج د ، كذلك : ا (9) اذا : د ، - : ا ب ج . ذى : ا ب د ، تقتل :
ج . بفرك : ا د ، بفركه : ج ، بفرك : ب . تعالى : ا ج د ، - : ب . يجب عليه ان :
ب ج د ، - : ا . يحشره : ا ج د ، حشره : ب . يثيبه : ب ج د ، ان يثيبه : ا .
(10) تعود : ا ب ج ، يعود : د . ابدان : ا ب ج ، بدن : د (12) عن : ا ب د ، من :
ج . الحيوان : ا ب ، الحيوانات : ج د . بل : ا ب د ، بما : ج .

(١) لانه متصرف في ملكه ، ولا يتصور ان يعدو تصرفه ملكه ، والظلم هو عبارة
عن التصرف في ملك الغير بغير اذنه ، وهو محال على الله تعالى . فانه لا يصادف لغيره
ملكاً حتى يكون تصرفه ظلماً ... الاحياء ج ١ ، ص ١١٢ .

فيبقى قول الخصم أن ذلك يوجب عليه الخسر ، والثواب بعد ذلك فيعود الى معنى الواجب ، وقد بان استحالته في حق الله تعالى ، وأن فسروه بمعنى رابع فهو غير مفهوم .
وإن زعموا أن تركه يناقض كونه حكيماً .

فنقول : الحكمة أن أريد بها العلم بنظام الأمور ، والقدرة على ترتيبها كما سبق فليس في هذا ما يناقضه ، وإن أريد بها أمر آخر ، فليس يجب له عندنا من الحكم إلا ما ذكرناه ، وما وراء ذلك لفظ لا معنى له .

فإن قيل فيؤدي إلى أن يكون ظلماً ، وقد قال الله تعالى « وما ربك بظلام للعبيد » (١) قلنا الظلم منفي عنه بطريق السلب المحض ، كما تستلزم الغفلة عن الجدار ، والعبث عن الريح . فإن الظلم إنما يتصور ممن يمكن أن يصادف فعله ملك غيره ، ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى ، أو يمكن أن يكون عليه أمر ، فيخالف فعله أمر غيره ، فلا يتصور من الإنسان أن يكون ظلماً في ملك نفسه بكل ما يفعله إلا إذا خالف أمر الشرع ، فيكون ظلماً بهذا المعنى ، فمن لا يتصور منه أن يتصرف في ملك غيره ، ولا يتصور منه أن يكون تحت أمر غيره ، كان الظلم مسلوباً عنه ، لفقد شرطه المصحح له ، لا لفقده

(١) فيعود الى معنى : ب ، فيعود الى معاني : ج د . فيعود الى معاني : ا (٢) تعالى : ا ب ج ، عز وجل : د (٥) هذا : ا ج د ، ذلك : ب . بها : ب د ، به : ا ج . يجب : ا ج د ، يحركه : ب . الحكم : ب د ، الحكمة : ا ج (٦) وما : ا ب ج ، واما ما : د . لفظ : ا ب ج ، فلفظ : د (٧) فيؤدي : ا ب ج ، فإن ذلك يؤدي : د . انه تعالى : ا ب د ، تعالى : ج . وما ربك بظلام للعبيد : ج ، انه ليس بظلام للعبيد : ا ب ، ليس بظلام للعبيد : د (٩) فإن : ا ج د ، فانما : ب (١٠) عليه : ا ج د ، موقوفاً على : ب . أمر غيره : ا ج د ، ذلك الأمر غيره : ب . فلا : ا ب ، ولا : ج د (١١) من : ا ج د ، في : ب . بكل : ا ب ج ، في كل : د . ما يفعله : ا ج د ، يفعله فيه : ب (١٢) أن يتصرف : ا ج د ، أن يتصرف منه : ب .

في نفسه ، فلتفهم هذه الحقيقة ، فانها مزية القدم . فإن قسر الظلم بمعنى سوى ذلك فهو غير مفهوم . ولا يتكلم فيه بنفى ولا اثبات .

الدعوى الرابعة :

انه لا يجب عليه رعاية * الاصلاح لعباده (١) بل له أن يفعل ما يشاء ، ويحكم بما

يريد ، خلافاً للمعتزلة . فاتهم حجروا على الله تعالى في أفعاله ، وأوجبوا عليه رعاية

الاصلاح ، ويدل على بطلان ذلك ما دل على تقي الوجوب على الله تعالى ، كما سبق .

وتدل عليه المشاهدة ، والوجود . فانما نرى من أفعال الله تعالى ما يلزمهم الاعتراف بأنه لا

صلاح فيه للعبد فانما تقرر : ثلاثة أطراف مات أحدهم ، وهو مسلم في الصباح ، وبلغ الآخر ،

واسلم ومات مسلماً بالغا : وبلغ الثالث كافراً ، ومات على الكفر . فإن العبد عندهم

أن يحل الكافر البالغ في النار ، وإن يكون للبالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي

المسلم ، فإذا قال الصبي المسلم : يارب لم حططت رتبتي عن رتبته ؟ فيقول لا بل بلغ :

فاطعني ، وانت لم تطعني بالمبادات بعد البلوغ . فيقول يارب لاني امتنى قبل البلوغ ،

(١) فلتفهم : ب ، فلتفهم : ا ج د . القدم : ا ب ج ، الاقدام : ج . فإن : ا ب د ، وإن : ب . سوى : ا ب د ، غير : ج (٢) ولا : ا ج ، فلا : ج د . ولا اثبات : ب ج د . والاثبات : ا (٤) بما : ج ، ما : ا ب د (٥) تعالى : ب ج د ، - : ا (٦) ويدل : ا ب ج ، والذي يدل : د . على الله تعالى : ج ، عن الله سبحانه : ا . عن الله تعالى : ب ، على الله سبحانه : د (٧) تدل : ج ، يدل : ا ب د . والوجود : ا ب ج ، والوجوب : ج . بأنه : ا ب د ، به بأنه : ج (٩) واسم : ا ب ج ، فاسم : د . بالغا : ا ب ج ، - : د . كافراً : ب ج د ، - : ا . ومات على الكفر : ب ج ، ومات في الكفر : ا ، ومات كافراً : د (١٠) الكافر البالغ : ب ج د ، البالغ الكافر : ا . رتبة : ج ، رتبة : ا ب د (١١) فإذا قال الصبي : ج ، فإذا قال هذا الصبي : د ، فإن قال هذا الصبي : ب . قال هذا الصبي : ا . حططت : ا ، حططت : ب ج د . فيقول : أ ب ج ، فيقول له : د . بلغ : ا ج ، قد بلغ : ب د (١٢) لاني : ب ج ، انك : ا ، كان ذلك منك : لاني : د .

فكان صلاحى فى ان تمدنى بالحياة حتى ابلغ فاطيح : فانال ربتى ، فلم حرمتى هذه الرتبة ابد الا بدين وكنت قادرا على ان تؤهلنى لها ؟ فلا يكون له جواب الا ان يقول : علمت انك لو بلغت لمصيت ، وما اطعت وتعرضت لعقابي ، وسخطى . فرايت هذه الرتبة النازلة اولى بك ، واصلح لك من العقوبة . فينادى الكافر البالغ من الهاوية ويقول : يارب 5 او ما علمت انى اذا بلغت كفرت ؟ فلو امتنى فى الصبا وازلتنى فى تلك المنزلة النازلة لكان له جواب آتية ومعلوم ان هذه الاقسام الثلاثة موجودة ، وبه يظهر على القطع ان الاصلح للعباد كلهم ليس بواجب ولا هو موجود .

الدعوى الخامسة :

10 تدعى ان الله تعالى اذا كلف العباد فاطاعوه ، لم يجب عليه الثواب ، بل ان شاء اتاهم ، وان شاء عاقبهم ؛ وان شاء اعدمهم ، وام يحشرهم . ولا يبالي لو غفر لجميع الكافرين ، وعاقب جميع المؤمنين ، ولا يستحيل ذلك فى نفسه ، ولا يتناقض صفة من صفات الالهية . وهذا لان التكليف تصرف فى عبده ، وبمايكه . ولما الثواب ففعل آخر على سبيل الابتداء ، وكونه واجبا بالمعنى الثلاثة غير مفهوم ، ولا معنى للحسن والقبح وان اريد به

(1) تمدنى بالحيات : ا ب ، تمدنى فى الحياة : ج ، تمدنى بالحياة : د . فاطيح : ا ب د ، واطيح : ج . هذه : ا ب ج ، هذا : د (2) تؤهلنى لها : ا ب ج ، يوصلنى اليها : د (4) فينادى : ا ج د ، فمتد ذلك بنادى : ب . ويقول : ا ب د ، فيقول : ج (5) او ما : ب ج ، اما : د ، وما : ا . ا : ا . اذا : ا ج د ، اذ : ب . فى : ا ب د ، - : ج (6) النار : ب ج ، العقاب : ا ، النار والعقاب : د . خيرا : ب ج د ، اصلح : ا (7) له جواب : ا ب د ، لهم عذر : ب (8) هو : ا ج د ، - : ب (10) فاطاعوه : ا ب ج ، - : د (11) لو : ب ج د ، ان : ا . الكافرين : ب . الكفار : ا ج د (12) ولا يستحيل : ا ب ج ، لا يستحيل : د . فى : ب . منه : ا ج د (13) واما : ا ج د ، اما : ب د (14) مفهوم : ب ج د ، مفهوم : ا . معنى : ب ، لمعنى : ا د ، بمعنى : ج . للحسن والقبح : ا ب ، الحسن والقبح : د ، الحسن والقبيح : ج . وان : ا ج د ، فان : ب . به : ب ، - : ا ج د .

معنى آخر ، فليس بمفهوم ، الا ان يقال انه يصير وعده كذبا ، وهو محال . ونحن نمتدد الوجوب بهذا المعنى ، ولا ننكره .

فان قيل التكليف مع القدرة على الثواب وترك الثواب قبيح .

قلنا : ان عنيتم بالقبح انه مخالف غرض المكلف فقد تعالى المكلف وتقدس عن 5 الاغراض . وان عنيتم به انه مخالف غرض المكلف فهو مسلم ولكن ما هو قبيح عند المكلف لم يتمتع عليه فعلة ، اذا كان القبيح والحسن عنده ، وفى حقه بمثابة واحدة ، على انما لو نزلنا على فاسد متقدم ، فلا نسلم ان من يستخدم عبده ، يجب عليه فى العادة ثواب لان الثواب يكون عوضا عن العمل ، فتبطل فائدة الرق ؛ وحق على العبد ان يخدم مولاه ، لانه عبده .

68 b فان كان لاجل عوض ، فليس ذلك خدمة . ومن المجائب قولهم انه يجب * الشكر على

10 العباد لانهم عباد قضاء لحق نعمته ثم يجب عليه الثواب على الشكر . وهذا محال لان المستحق اذا وفى لم يلزمه عوض ، ولو جاز ذلك للزم على الثواب شكر مجدد ، وعلى هذا الشكر ثواب مجدد ، ويتسلسل الى غير نهاية . ولم يزل العبد والرب كل واحد منهما ابدا مقيدا بحق الآخر وهو محال ، وافحش من هذا قولهم ان كل من كفر ،

(1) فليس : ا ب ج ، فليس ايضا : د . وهو : ا ب ج ، فهو : د . ونحن : ا ب ، فنحن : ج د (2) ننكره : ا ب ج ، ينكره : د (4) مخالف : ا ج د ، يخالف : ب (5) به : ب ج د ، - : ا (6) عليه : ا ج د ، على المكلف : ب . اذا كان : ا ج د ، اذ كان : ب د . لو نزلنا : ا ج ، ان نزلنا : ب د (7) فلا نسلم : ا ب ج ، فلا نسلم لهم : د . ثواب : ا ب ج ، ثواب : د (8) عن : ب ج د ، على : ا . فتبطل : ا ب د ، فتبطل : ج . عبده : د ، عبده : ا ب ، سيده : ج (9) المجائب : ا ب د ؛ العجب : ج (10) لحق : ا ب د ، الحق : ج . وهذا : ب ج د ، وهو : ا (11) لم يلزمه : د ، لم يلزم به : ا ج د ، لم يلزم عليه : ب . مجدد : ا ب ، مجرد : د ، مجود : ج (12) هذا : ج ، ذلك : ا ب د . مجدد : ا ب ، مجرد : د ، مجود : ج (13) مقيدا : ا ب ، مقيد : ج ، ملتزما : د . وهو : ا ب ج ، وهذا : د . كفر : ا ب ج ، كفر بالله : د .

فيجب على الله تعالى أن يعاقبه أبداً ، وإن يخلده في النار ، بل كل من قارف كبيرة ، ومات قبل التوبة يخلد في النار : وهذا جهل بالكرم ، والمروءة ، والمقبل ، والمادة ، والشرع ، وجميع الأمور .

فأنا نقول : العادة قاضية ، والمقول مشيرة الى أن التجاوز والصفح أحسن من العقوبة والانتقام وثناء الناس على المافي أكثر من ثنائهم على المنتقم ، واستحسانهم للمفو اشد . فكيف يستقيح العفو والانعام ويستحسن طول الانتقام ؟ ثم هذا في حق من أذته الجناية ، وغضت من قدرته المعصية . والله تعالى يستوى في حق الكفر ، والايان ، والطاعات ، والمصيان . فهما في حق الهيته ، وجلاله بيان . ثم كيف يستحسن ان يسلك طريق المجازاة ، ويستحسن مع ذلك تأييد العقاب خالد مخلدا في مقابلة المصيان بكلمة واحدة في لحظة . ومن انتهى عقله في الاستحسان الى هذا الحد ، كانت دار المرضى البقي به من مجامع العلماء ، على أنا نقول لو سلك سالك ضد هذا الطريق بينه كان

(1) تعالى : ا ج د ، - ب : ب . ان : ا ، - ب : ج د . بل : ب ج د ، ابدأ بل : ا . كل ا ب د ، - ج : ج . من قارف : ا ج د ، اقترف : ب (2) مات : ا ج د ، يموت : ب (4) فانا نقول : ا ب ج ، فان اصول : ب . العقول : ا ب ج ، العقل : د . مشيرة : ا ب ج ، مشير : د . الصفيح : ا ج د ، الصليح : ب (5) المافي : ب ج د ، المافي : ا . على المنتقم : ا ج ، على المقتص : د ، للمنتقم : ب (6) للعفو : ا ب د ، العفو : ج . اشد : ا ب ج ، اشد : د . فكيف : ب ج د ، وكيف : ٩ . العفو والانعام : ج . الانعام والعفو : ا ب د . ثم : ا ب ج ، - د : د . هذا : ا ج د ، ان كان هذا : ب (7) اذته : ا ج د ، لاماد به : ب . غضت : ج د ، غص : ا ، فلا يتنقى : ب . قدرته : ا ب ج ، قدره : د (8) وجلاله : ا ج ، والجلال : ب ، والجلالة : د (9) ان يسلك : ا ج د ، ان سلك : ب . يستحسن : ج د ، استحسنا : ب . مع ذلك : ا د ، ذلك : ب ، - ج . تأييد : ج ، تأييد : ا ، ابتداء : ب ، استدامة : د . مقابلة : د ، مقابلته : ا ب ج (10) و : ا ب ج ، - د : د (11) على : ا ب ج ، مثلاً على : د . أنا نقول : ب ج د ، أنا اقول : ا .

أقوم قبلاً ، وأجرى على قانون الاستحسان ، والاستقباح الذي تنقضي به الاوهام : [69] والحالات ، كما سبق . وهو أن نقول * الانسان يقبح منه أن يعاقب على جناية سبقت وعسر تداركها الا بوجهين :

احدهما أن يكون في العقوبة زجر ورعاية مصلحة في المستقبل ، فيحسن ذلك خيفة من فوات غرض في المستقبل . فان لم يكن فيه مصلحة في المستقبل أصلاً ، فالعقوبة بمجرد المجازاة على ما سبق قبيح ، لانه لا فائدة فيه للمعاقب ، ولا لاحد سواه . والجاني متاذ به ، ودفع الأذى عنه حسن وانما يحسن الأذى لفائدة ، ولا فائدة ، وما مضى فلا تدارك له فهو في غاية القبح .

الوجه الثاني أن نقول : اذا تأذى المجنى عليه ، وامتنع واشتد غيظه ، فذلك الفيظ مؤلم وشفاء الفيظ مريح من الألم ، والألم بالجاني البقي . ومهما عاقب الجاني زال منه ألم الفيظ ، واختص بالجاني ، فهو أولى ، فهذا أيضاً وجه ما ، وان كان دليلاً على نقصان العقل ، وغلبة الغضب عليه . فاما ايجاب العقاب حيث لا يتعلق بمصلحة

(1) أجرى : ا ب د ، اخرى : ج ، قانون : ا ج د ، طريق : ب . الذي تنقضي : د ، الذي يقضي : ب ، الذين تنقضي : ج ، الذي تنقضي : ا . به : ب ، بهما : ج ، - د : د (2) نقول : ا ب ج ، يقول : د . جناية : ا ج د ، امر : ب (2 - 3) سبقت وعسر : ا ج ، قد سبق بجناية وعسر : ب ، سلفت عن : د (4) فلك : ا ب ج ، ذلك فيها : د (5) في المستقبل : د ، - ا ب ج . فيه : ا ج د ، - ب : ب (6) متاذ به : ا ب د ، يتأذى : ج (7) يحسن : ب ج د ، حسن : ا . وما : ا ب ج ، فيما : د . فلا : ا ج ، ولا : د ، لا : ب (8) فهو في غاية : ا ج د ، فهذا في رعاية : ب (9) نقول : ا ب ج ، يقول : د . امتنع : ا ، امتنع : ب ج د ، غيظه : ب ج د ، غضبه : ا . فذلك : ب ج د ، فذلك : ا (10) شفاء : ب ج ، تشفى : ا د . مريح : ا ب د ، يريح : ج . الجاني : ا ب ج ، الجاني عليه : د (11) منه : ب ج د ، عنه : ا . فهو : ا ج د ، وهو : ب (12) غلبة الغضب : ج ، غلبه الغضب : ا ، غلبه الفيظ : د ، وعليه الغضب : ب ايجاب : ا ب د ، ايجاز : ج . حيث : ا ب د ، بحث : ج ، بمصلحة : ا ب د ، مصلحة : ج .

في المستقبل لأحد في علم الله تعالى، ولا فيه دفع أذى عن المجنى عليه، ففي غاية القبح.
فهذا أقوم من قول من يقول أن ترك العقاب في غاية القبح، والكل باطل، واتباع
لموجب الاوهام التي وقعت يتوهم الاغراض، والله تعالى متقدس عنها ولكننا اردنا
ممارسة الفاسد بالفاسد ليتبين به بطلان خيالهم.

الدعوى السادسة :

5

ندعى انه لو لم يرد الشرع، لما كان يجب على العباد معرفة الله تعالى، وشكر نعمته
خلافًا للمعتزلة، حيث قالوا بأن العقل بمجرد موجب، وبرهانه هو أن تقول : العقل
يوجب النظر وطلب المعرفة لفائدة مرتبة عليه، أو مع الاعتراف بأن وجوده، وعدمه
[69-b] في حق الفوائد عاجلا، وآجلا * بمثابة واحدة فإن قلتم يقتضى بالوجوب مع الاعتراف
بانه لفائدة فيه قطعا عاجلا، وآجلا، فهذا حكم الجهل، لا حكم العقل. فإن العقل
لا يأمر بالعبث، وكل ما هو خال عن الفوائد كلها، فهو عبث. وإن كان لفائدة، فلا يخلو
أما أن ترجع الى المعبود أو الى العبد ومحال أن ترجع الى المعبود تعالى وتقدس عن الفوائد.
وإن رجعت الى العبد، فلا يخلو أما أن يكون في الحال، أو في المآل. أما في الحال فهو

(1) في : ب ج د، - : ا. علم : ج د، عالم : ا ب. تعالى : ا ج - : ا د. ففى :
ا ج د، فهو فى : ب (2) فهذا : ا ب د، هذا : ج. يقوى : ا ج د، يقال : ب.
(4) بالفاسد : ا ب ج، - : د. لتبين به : ا د، لتبين به : ج. لتبين لك : ب (6) لما
كان يجب : ب، لكان لا يجب : ا ج د. تعالى : ا ج د، - : ب. نعمته سبحانه : د.
(7) موجب : ا ج د، يوجب ذلك : ب. هو : ا ج د، - : ب. تقول : ا ب ج،
يقول : د (8) يوجب : ا ج د، إنما يوجب : ب. وطلب المعرفة : ب ج د، وطلب
التفكر وطلب المعرفة : ا. أو مع : ب ج د، اقع : ٢ (9) يقتضى : ب، يقتضى : د،
تقتضى : ا، تقتضى : ج، بالوجوب : ا ب ج، الوجود : د (11) كل ما هو خال عن
الفوائد : ا، كل ما كان خاليا عن الفوائد : ب، كلما هو خال عن الفائدة : ج د (12)
ترجع : ا ج د، يرجع : ب (13) رجعت : ب ج د، رجع ذلك : ا. أما : ا ج، - :
ب د. فى : ا ب، - : ج د. لا : ا ب ج، فلا : د.

تمب محض لفائدة فيه، وأما فى المآل، فالتوقع هو الثواب، ومن أين علم أنه يثاب
على فعله، بل ربما يعاقب عليه فالحكم عليه بالثواب حماة لا أصل له.

فإن قيل يخطر بباله أن له ربا، أن شكره أثم، وأنعم عليه، وإن كفر نعمته،
عاقبه عليه ولا يخطر بباله ألبتة جواز العقوبة على الشكر، والاحتراز عن الضرر الموهوم
في قضية العقل كالاحتراز عن المعلوم.

5

قلنا نحن لا ننكر أن العاقل يستحس طبعه عن الاحتراز من الضرر موهوماً أو معلوماً
فلا يمنع من إطلاق اسم الإيجاب على هذا الاستحاثات. فإن الاصطلاحات، لا مشاحة
فيها، ولكن الكلام في ترجيح جهة الفعل على جهة الترك في تقدير الثواب، والعقاب
مع العلم بأن الشكر، وتركه في حق الله تعالى سبيل، لا كالأوحد منا. فانه يترشح
بالشكر، والشاء، ويهتزل، ويستلذه ويتألم بالكفران، ويتأذى به. فإذا ظهر
استواء الأمرين في حق الله تعالى، فالترجيح لأحد الجانبين محال، بل ربما يخطر
بباله تقيضه، وهو انه يعاقب على الشكر لو جهين :

10

أحدهما أن اشتغاله به تصرف في فكره، وقلبه باتمائه، وصرفه عن الملاذ، والشهوات.

(1) هو الثواب : ا، الثواب : ب د. للثواب : ج. علم : ا ب ج، علمتم : د.
(2) عليه : ب. على فعله : ا ج د، له : ج، لها : ا ب د (3-4) كفر نعمته
عاقبه : ج د، كفرنا نعمه عاقبه : ا كفره نعمته بوجه عقابه : ب (4) عليه ولا
يخطر : ب ج، سخط عليه ولم يخطر : ا، ولا يخطر : د (5) فى : ب ج د، - : ا.
كالاحتراز عن المعلوم : ا ج، والاحتراز عن الضرر المعلوم : ب، كالاحتراز عن
المعلوم : د (6) عن : ب ج د، الى : ا. أو : ب، و : ا ج د (7) فلا : ب ج د،
ولا : ا. من إطلاق : ا ب د، بإطلاقه : ج (8) فيها : ا ب ج، فيه : د. والعقاب : ا ب د،
بالعقاب : ج (9) تعالى : ا ج د، - : ب. لا كالواحد : ا ب ج، وليس كالواحد :
د (10) بالشكر والشاء : ا ب د، للشاء والشكر : ج. بالكفران : ا ج د، للكفر : ب
(12) انه : ا ج د، انه ربما : ب (13) إن : ا ب د، لان : ج. تصرف فى : ا ج د،
يشتب : ب. باتمائه وصرفه : ا ج. ويشغله : ب، تأمائه صرفه : د.

ك. 20. وهو عبد مربوب خلق له شهوة ، ومكن من الشهوات * فلعل المقصود ان يشتغل بلذات نفسه ، واستيفاء نعم الله تعالى ، وان لا يتعب نفسه فيما لا فائدة لله تعالى فيه . فهذا الاحتمال أظهر .

الثاني : أن يقيس نفسه على من يشكر ملكا من الملوك بان تبحث عن صفاته ، و اخلاقه ، ومكانه ، وموضع نومه مع أهله و جميع اسراره الباطنة مجازاة على انعامه عليه . فيقال له أنت بهذا الشكر مستحق لحز الرقية . فالك ولهذا الفضول ومن أنت حتى تبحث عن اسرار الملوك ، وصفاتهم ، وأفعالهم ، وأخلاقهم ؟ ولما ذا لا تشتغل بما يهيك ؟ فالذى يطلب معرفة الله تعالى كأنه ينبغي أن يعرف دقائق صفاته تعالى وحكمته و أفعاله ، و اسراره في أفعاله . وكل ذلك مما لا يؤهل له الا من له منصب . فمن أين عرف العبد أنه مستحق لهذا المنصب ؟ فاستبان أن ما خذهم أوهام رسخت فيهم من العادات ، تعارضها أمثالها ، ولا يحصى عنها .

فان قيل فان لم يكن مدرك الوجوب مقتضى العقول ، أدى ذلك الى افحام الرسول . فانه اذا جاء بالمعجزة وقال انظروا فيها . فللمخاطب أن يقول ان لم يكن النظر واجبا ،

(1) خلق : ا ج ، خلقت : ب د . مكن : ب ج د ، تمكن : ا . الشهوات : ا ج د ، قضائها : ب (2) ان : ا ج د ، - : ب . لله تعالى : ا ج ، له لله : د ، لله : ب . الاحتمال : ا ب ج . الاحتمال : د (4) يقيس : ا ج د ، يقيم : ب (5) مجازاة : ا ج د ، مجازاة له : ب (6) عليه : ا ج د ، - : ب . لحز : ا ب ج ، بحز : د (8) فالذى : ا ب ج ، والذي : د (8 - 9) كأنه . . . أفعاله : ا ، كأنه ينبغي ان يطلب دقائق صفاته و أفعاله وحكمته : ب ، كأنه ينبغي ان تعرف صفات الله تعالى و أفعاله وحكمته : ج ، فانه ينبغي ان يعرف دقائق صفات الله تعالى و أفعاله وحكمته : د (9) في : ا ب د ، و : ج ، بما : ا ج د ، - : ب . فمن : ا ب ج ، من : د (10) عرف : ب ج ، يعرف : ا د . فهم : ا ب ج ، - : د (11) تعارضها : ج د ، يمارضها : ا ، فيعارضها : ب . امثالها : ا ب د ، و امثالها : ج (13) جاء : ب ج د ، جاءنا : ا . وقال : ا ج د ، فقال : ب

فلا أقدم عليه ، وان كان واجبا فيستحيل أن يكون مدركه العقل . والعقل لا يوجب ، ويستحيل أن يكون مدركه الشرع ، والشرع لا يثبت الا بالنظر في المعجزة . ولا يجب النظر قبل ثبوت الشرع ، فيؤدى الى أن لا تظهر صحة النبوة أصلا (١) .

والجواب أن هذا السؤال مصدره الجهل بحقيقة الوجوب . وقد بينا أن معنى الوجوب 5 ترجيح جانب الفعل على الترك بدفع ضرر موهوم في الترك ، أو معلوم . وإذا كان هذا هو الوجوب ، فالوجوب هو المرجح ، وهو * الله تعالى . فانه اذا انطالق المقاب بترك النظر 20-b) ترجيح فعله على تركه . ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انه واجب مرجح بترجيح الله تعالى في ربطة المقاب بأحدهما ، واما المدرك فمبارة عن جهة معرفة الوجوب ، لا عن قيس الوجوب . وليس شرط الواجب أن يكون وجوبه معلوما ، بل أن يكون علمه ممكنا لمن اراده .

(1) والعقل : ب ج د ، اذ الفعل : ا . لا يوجب : ب ج د ، لا يوجب شيئا : ا . (2) الشرع : ا ب ج ، موجه الشرع : د (3) فيؤدى : ا ب ج ، فيؤدى ذلك : د . تظهر : ا ب ، لا يظهر : ج د (4) والجواب : ا ب ج ، فالجواب : د . مصدره : ا ب ج ، مصدره : د . حقيقة : ا ب ج ، حقيقة : د (5) ترجيح : ا ب د ، ترجيح : ج . او : ا ج د ، او في : ب (6) انط : ب ، ناط : ا ج ، فاط : د . المقاب : ا ج د ، - : ب (7) صلى الله عليه وسلم : ا ج ، - : ب د . انه : ا ج د ، - : ب (8) ربطة : ا ب د ، رابطة : ج . واما : ب د ، فاما : ا ج . فمبارة : ا ج د ، عبارة : ب (9) ممكنا : ا ج د ، متمكنا : ب .

(٢) قلنا هذا يضاهي قول القائل للواقف في موضع من المواضع ، ان ورائك سبعا ضاريا ، فان لم تبرح عن المكان قتلك ، وان التفت ورائك ، ونظرت عزفت صدقي . فيقول الواقف لا يثبت صدقك ، ما لم التفت ورائي ، ولا التفت ورائي ولا انظر حيا لم يثبت صدقك ، فبذل هذا على حقا هذا القائل . ويهدفه للهلاك . . . فكذلك النبي يقول : « ان وراءكم الموت ودونه السباع الضارية » . . . فمن التفت عرف واحترز ونجا . ومن لم يلتفت واصر هلك . . . فالشرع يعرف وجود السباع الضارية ببذل الموت والعقل يفيد فهم كلامه والاحاطة بامكان ما يقوله في المستقبل والطبع يستحث على الحذر من الضرر ومعنى كون الشيء واجبا ان في تركه ضررا ومعنى كون الشيء موجبا انه مصرف للضرر . . . (الاحياء : ج ١ ، ص ١١٣)

فيقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الكفر سم مهلك والايان شفاء مسعد بان جعل الله تعالى أحدهما مسعدا ، والآخر مهلكا . ولست أوجب عليك شيئا . فان الايجاب هو الترجيح ، والمرجح هو الله تعالى . وانما أنا أخبر عن كونه سماء ومرشدك الى طريق تعرف به صدق ، وهو النظر في المعجزة ، فان سلكت الطريق عرفت ونجوت ، وان تركت هلكت .

5

ومثاله : مثال طيب انتهى الى مريض ، وهو متردد بين دوائين موضوعين بين يديه . فقال له أما هذا فلا تتأوله ، فانه مهلك للحيوان ، وأنت قادر على معرفته بان تعلمه هذا السنور فيموت على الفور ، فيظهر لك ما قلته . وأما هذا فبه شقاؤك ، وأنت قادر على معرفته بالتجربة ، وهو أن تشربه ، فتشفي ، فلا فرق في حق ، ولا في حق أستاذي بين أن يهلك أو يشفي . فان استاذي غنى عن بقاءك ، وأنا أيضا كذلك ، أفند هذا لو قال المريض هذا يحب علي بالعقل أو بقولك ؟ وما لم يظهر لي هذا لم اشتغل بالتجربة ، كان مهلكا نفسه ولم يكن على الطبيب ضرر .

10

فكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبره الله تعالى بان الطاعة شفاء والمصيبة

(1) صلى الله عليه وسلم : ج . - : اب د . سم : اب د ، امر : ج . مسعد : اب ج ، منقذ : د (2) أحدهما : ا ج د ، فعل أحدهما : ب ، مسعدا : اب ج ، منقذا : د (3) ومرشدك : ج د ، ومرشد ذلك : اب (4) تعرف : ج د ، يعرف : اب . ب : اب ج ، بها : د (6) مثال : ب ج د ، - : ا (8) فيموت : ج د ، فيموت : ا ، يموت : ب . ما قلته : اب ج ، صدق ما قلته : د ، وانما : اب ج ، اما : د (9) بالتجربة : ا ج د ، بالتجربات : ب . تشربه : ب ، تشرب : ا ج ، شرب : د . فلا فرق : ب ج د ، ولا فرق : ا (10) يهلك : ج ، تهلك : اب د ، يشفي : ج د ، تشفي : اب . بقاءك : ا ج د ، لبقائك : ب (12) على الطبيب : ب ، على الطبيب في ذلك : د . عليه : ا ج (13) فكذلك : اب د ، وكذلك : ج ، صلى الله عليه وسلم : ج . - : ا ب د . تعالى : اب ج . - : د .

داه . وان الايمان مسعد ، والكفر مهلك ، وأخبره بأنه غنى عن المالمين سمدا ، أم شقوا . فانما شأن الرسول أن يبلغ ويرشد الى طريق المعرفة وينصرف فن * نظر فلنفسه ، ومن قصر فعلها ، وهذا واضح .

فان قيل فقد رجع الامر الى أن العقل هو الموجب من حيث انه بسام كلامه . ودعواه يتوقع عقابا ، فيحمله العقل على الحذر ، ولا يحصل الا بالنظر ، فيجب عليه النظر .

5

قلنا الحق الذي يكشف الظلمة عن هذا من غير اتباع رسم وتقليد أمر هو أن الوجوب كما بان ، عبارة عن نوع رجحان في الفعل . والموجب هو الله تعالى ، لانه هو المرجح . والرسول مخبر عن الترجيح . والمعجزة دليل على صدقه في الخبر . والنظر سبب في معرفة الصدق ، والعقل آلة النظر ، وفهم معنى الخبر ، والطبع مستحث على الحذر بعد فهم المحذور بالعقل ، فلا بد من طبع يخالفه العقوبة الموعودة ، وبواقعة الثواب الموعود ليكون مستحثا . ولكن لا يستحث ما لم يفهم المحذور ، ولم يقدره طنا ، أو علما ،

10

(1) مسعد : اب ج ، منقذ : د . يانه : ا ج ، ياني : ب ، انه : د (2) فانما : ج د ، وانما : ب . فانما : ا . ان : ب ج د ، فان : ا . طريق المعرفة : ب ج د ، الطريق : - . وينصرف : اب د ، - : ج (4) العقل هو الموجب : اب د ، الموجب هو العقل : ج . بسام : اب ج ، بسام : د (4 - 5) كلامه ودعواه : ا ج د ، كلام ودعوى : ب (5) يتوقع : ج د ، يتوقع : ا . عقابا : ا ج ، منها عقابا : د ، عقاب : ب . فيجب : ب ج ، فيوجب : ا د (7) عن : اب ، في : ج د . هو : ا ج د ، وهو : ب (8) كما بان : ا د ، لما كان : ج . كما بان انه : ب . رجحان : ب ج د ، ورجحان : ا . العقل : ا ج ، العقل : ج د ، هو المرجح : ب د ، المرجح : ا ج (9) في الخبر : ا ج د ، في الخبر : ب (10) النظر : ا د ، للنظر : ج د . لفهم : ا ج . الفهم : ب د ، بعد : ب ج د ، ثم بعد : ا . فلا بعد : اب د ، - : ج (11) يخالفه : اب د ، يخالفه : ج . مستحثا : اب د ، مستحقا : ج . ولكن : اب ج ، لكن : د (12) ما لم : ا ج د ، ما لا : ب . لم يقدره : ا ج د ، لم يقدر : ب .

ولا يفهم الا بالعقل ، والعقل لا يفهم الترجيع بنفسه بل بسماحه من الرسول . والرسول ليس يرجع الفعل على الترك بنفسه ، بل الله هو المرجح . والرسول مخبر ، وصدق الرسول لا يظهر بنفسه ، بل بالمعجزة ، والمعجزة لا تدل ما لا ينظر فيها . والنظر بالعقل ، فاذا قد انكشفت المعاني .

5 والصحيح في الألفاظ أن يقال الوجوب هو الرجحان ، والموجب هو الله تعالى ، والمخير هو الرسول ، والمعرف للمحذور ، وصدق الرسول هو العقل ؛ والمستحث على سلوك سبيل الخلاص هو الطبع . فهكذا ينبغي أن يفهم الحق في هذه المسئلة . ولا يلتفت الى الكلام المتباد الذي لا يشفى القليل ولا يزيل الغموض .

الدعوى السابعة : (١)

[71-b] ندعى أن بعثة الأنبياء * جائزة ، وليس بمحال . ولا واجب . وقالت المعتزلة انه واجب ، وقد سبق وجه الرد عليهم . وقالت البراهمة انه محال . وبرهان الجواز أنه مهما قام الدليل على أن الله تعالى متكلم ، وقام الدليل على أنه قادر ، لا يمجز عن أن يدل على كلام النفس بخلق الفاظ ، وأصوات ، أو رقوم ، أو غيرها من الدلالات . وقد قام دليل على جواز ارسال الرسل . فانا لسنا نقضى به الا أن يقوم بذات الله تعالى خبر عن الأمر النافع في الآخرة ، والأمر الضار بحكم اجراء العادة . ويصدر منه فعل هو دلالة الشخص على ذلك الخبر ، وعلى أمره بتبليغ الخبر ، ويصدر منه فعل خارق

(2) يرجع ، ا ب ج ، ترجع : د (3) النظر : ا ب ج ، النظر فيها : د . انكشفت المعاني : ب ج د ، انكشفت المعنى : ا (5) تعالى : ب ج د ، - : ا د . المعروف : ا ج د ، المعروف : ب (6) العقل : ا ب ج ، العقل المعجزة : د . سبيل : ا ب ج ، سبب : د . فهكذا : ا ب د ، هكذا : ج (10) بعثة ... جائزة : ب ج ، بعثة ... جائزة : ا ، بعثة جلت قدرته الانبياء جائزة : د . قالت : ا ب د ، قال : ج (11) الجواز : ا ب د ، للجوز : ج (12) ان الله تعالى : ا ج د ، الله : ب . عن : ج ، على : ب ، - : ا ج (13) أو رقوم : ا ب ج ، ورقوم : د . أو غيرها : ا ج د ، وغيرها : ب (15) الضار : ا ب د ، الضائر : ج . فعل . . الخبر ويصدر منه : ا ، فعل . . ذلك الخبر ويصدر منه : ب ، فعل هو دليل لشخص على ذلك الخبر وعلى أمره بتبليغ الخبر ويصدر منه : د . - : ج .

(١) فانظر الى « الاحياء » ج ١ ، ص ١١٣ .

للعادة مقرونا بدعوى ذلك الشخص الرسالة ، فليس شيء من ذلك محالا لذاته ، فانه يرجع الى الكلام النفس ، الى اختراع ما هو دلالة على الكلام ؛ وما هو مصدق للرسول ، وان حكم باستحالة ذلك من حيث الاستقبح ، والاستحسان ، فقد استأصلنا هذا الأصل في حق الله تعالى . ثم لا يمكن أن يدعى قبح ارسال الرسول على قانون الاستقبح ، فالمعتزلة مع المصير الى ذلك لم يستقبحوا هذا ، فليس ادراك قبحه ، ولا ادراك امتناعه في ذاته ضروريا فلا بد من ذكر شبههم وغاية موهوا به ثلاث شبه :

الشبهة الأولى : قولهم انه لو بعث النبي صلى الله عليه وسلم بما تقتضيه العقول ، ففي العقول غنية عنه ، وبعثة الرسول عبث . وذلك على الله تعالى محال ، وان بعث بما يخالف العقول ، الاستحالة التصديق ، والقبول .

الشبهة الثانية : انه يستحيل البعث ، لأنه يستحيل تعريف صدقه ، لأن الله تعالى لو شافه الخلق بتصديقه ، وكلهم جهارا ، فلا حاجة الى رسول ، وان لم يشافه به ففاته [72] الدلالة على صدقه بفعل خارق للعادة * ولا يخبر ذلك عن السحر ، والطلسمات ، وعجائب الخواص ، وهي خارقة للعادات عند من لا يعرفها ، واذا استوى في خرق العادة لم يؤمن

(1) للعادة : ا ب ج ، العادة : د . الرسالة : ج ، قبلك الرسالة : ا ، للرسالة : ب . محالا : ا ج د ، محال : ب . لذاته : ا ب ج ، بذاته : د (2) الكلام النفس : ج د ، كلام نفس : ا ، الكلام النفس : ب . وما : ا ب د ، والى ما : ج (3) وان : ا ب ج ، فان : د (4) يدعى : ب ج د ، ندعى : ا . الرسول : ا ب ج ، الرسل : د . الاستقبح : ا ب د ، الاستفتاء : ج (6) في ذاته : ج د ، بذاته : ب . - : ا . شبههم : ا ب ج ، سبيه : د . موهوا : ا ج د ، هو : ب د . ثلاث : ج ، ثلاثة : ا ب د (7) الشبهة : ا ب ، - : ج د . صلى الله عليه وسلم : ج ، - : ا ب د (8) عنه : ب ج د ، - : ا . الرسول : ا ج ، الرسل : ب ، الرسول على ذلك سفيه و : د . تعالى : ج ، - : ا ب د (9) العقول : ا ج د ، العقل : ب . والقبول : ا ب د ، - : ج (10) الشبهة : ا ، - : ب ج د . البعث : ب ، البعثة : ا ج ، البعث : د . تعريف : ا ب د ، تعرف : ج . الله تعالى : ا ج ، الله : ب . الاله : د . به : ا ج د ، - : ب . ففاته : ب ج د ، ففاته : ا (11) رسول : ا ج د ، الرسول : ب . لم يشافه : ا ب د ، لم يشافهم : ج (13) واذا : ا ج د ، فاذا : ب . استوى : ب ، استويا : ا ج د .

بذلك ، فلا يحصل العلم بالتصديق .

الشبهة الثالثة : أنه ان عرف تمييزها عن السحر ، والطلسمات ، والتخييلات . فن
أين يعرف الصدق ؟ وامل الله تعالى أراد اضلالنا ، واغواءنا بتصديقه ، ولعل كلما
قال النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسعد ، فهو مشق . كلما قال مشق فهو مسعد ، ولكن
الله تعالى أراد أن يسوقنا الى الهلاك ، ويفوتنا بقول الرسول . فان الاضلال والاغواء
غير محال على الله تعالى عندكم ، اذ العقل لا يحسن ، ولا يقبح . وهذه أقوى شبهة ينفي
أن يجادل بها المعتزلي عند رومه الزام القول بتقييح العقل . اذ يقول ان لم يكن الاغواء
قبيحا ، فلا يعرف صدق الرسل قط ولا يعلم أنه ليس باضلال .
والجواب أن تقول :

أما الشبهة الأولى ، فضميمة . فان النبي صلى الله عليه وسلم يرد مخبرا بما لا تستقل
العقول بمعرفة ؛ ولكن يستقل بفهمه اذا عرف . فان العقل لا يرشد الى النافع ، والضار
من الأعمال ، والأقوال ، والأخلاق ، والمقائد . ولا يفرق بين المشقى والمسعد كما
لا يستقل بدرك خواص الأدوية ، والمقابر . ولكنه اذا عرف ، فهم ، وصدق وانتفع

(1) بذلك : د ، من ذلك : ا . ذلك : ب ج . فلا : ا ب د ، ولا : ج . بالصدق : ا ج ،
بالتصديق : ب د (2) الشبهة الثالثة : ا ، والثالثة : ج ، الثالثة : ب د . ان : ا د ، لو : ب ،
- : ج . تمييزها : ا ب ، تمييزها : ج د . (3) تعالى : ا ب د ، سبحانه : ج . اضلالنا واغواءنا :
د ، ضلالنا واغواءنا : ا ، اضلالها واغواءنا : ج ، اغواءنا واضلالنا : ب . كلما : ا د .
كل ما : ب ، كمال : ج (4) صلى الله عليه وسلم : ج ، - : ا ب د . انه : ا ج د ، هو : ب .
وكلما قال مشق : ب ج ، وكلما قال هو مشق : ا ، كلما قال له مشق : د (5) تعالى :
ا ب ، - : ج د . الاضلال والاغواء : ا ج د ، الاغواء والاضلال : ب (6) غير : ب ج د ،
- : ا . شبهة : ا ج د ، شبه : ب (7) رومه : ب د ، رديه : ا ج ، الاغواء : ا ج د ،
الاغراء : ب (8) فلا يعرف : ب ج ، ولا يعرف : د ، فلا تعرف : ا . الرسل : ا د ، الرسول :
ب ج . يعلم : ب ج د ، نعلم : ا (9) تقول : ا ب ج ، يقول : د (10) فان : ا ج د ، لان : ب . النبي
مخبرا : ا ج ، النبي صلى الله عليه مخبر : ب ، النبي لم يرد مخبرا : د . لا تستقل : ا ب ، لا يستقل : ج د
(11) يستقل : د ، مستقل : ا ب ، تقبل : ج (12) يفرق : ا ب ج ، فرق : د (13) بدرك : ا ب ج ، - : د .

بالسمع . فيجتنب الهلاك ، ويقصد المسعد ، كما ينتفع بقول الطبيب في معرفة الداء ،
والدواء . ثم كما يعرف صدق الطبيب بقرائن حالات ؛ فلا فرق .

فاما الشبهة الثانية ، وهو عدم تمييز المعجزة عن السحر ، والتخييل ، فليس كذلك . فان أحدا
من العقلاء لم يجوز اتهام السحر الى احياء الموتى ، وقلب العصا تعباناً ، وخلق القمر ، وشق
البحر ، وبراء الأكمه ، والأبرص . وامثال ذلك * القول الوجيز ان هذا القائل ان
ادعى أن كل مقدور لله تعالى ، فهو ممكن تحصيله بالسحر ، فهو قول معلوم الاستحالة
بالضرورة او ان فرق بين فعل وفعل فقد تصور تصديق الرسول بما يعلم أنه ليس
من السحر ، ويبقى النظر بعده في اعيان الرسل ، وآحاد المعجزات . وان ما أظهروه
من جنس ما يمكن تحصيله بالسحر ، أم لا ؛ ومهما وقع الشك فيه ، لم يحصل التصديق
به ما لم يتحد به النبي على ملا من أكابر السحرة ، ولم يمهله مدة المعارضة او لم يمجزوا
عنه ، وليس الآن من غرضنا آحاد المعجزات .

واما الشبهة الثالثة ، وهو تصور الاغواء من الله تعالى ، والتشكيك لسبب ذلك ،
فقول مهما علم وجه دلالة المعجزة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم علم أن ذلك
مأمون عليه ، وذلك بأن يعرف الرسالة ومعناها ، ويعرف وجه الدلالة ، فنقول :

(1) بالسمع : ا ج د ، السماع : ب . فيجتنب : ج د ، يجتنب : ا ب . الهلاك : ج د .
المهلك : ا ب (2) قرائن : ا ب د ، قرين : ج . حالات : ا ج د ، احوال : ب . فاما : ج ،
واما : ب د ، اما : ا (3) هو : ا ج د ، هي : ب . التخيل : ج د ، التخييلات : ب ؛
التخيل : ا (4) فلق القمر وشق البحر : ب ، فلق القمر والبحر : ا د ، اشتقاق القمر
وفلق البحر : ج (5) ان : ا ب ج ، اذا : د (6) تعالى : ب ج ، - : ا د (8) اظهروه :
ب ج د ، اظهروا : ا (9) التصديق : ج ، الصدق : ا ب د (10) به ما لم يتحد به : ا ب ،
ج ، ما لم يتحد : د ، بما لم يتحد به : ج . النبي : ا ب ج ، النبي به : د . أكابر : ا ب ج ، من
الناس وأكابر : د (11) الآن : ا ج د ، - : ب . غرضنا : ا ج د ، غرضنا الآن : ب
(12) التشكيك : ج ، التثكك : ا ب د . لسبب : ا ب ، بسبب : ج ، في تشبه : د (13)
صلى الله عليه وسلم : ا ج ، - : ب د (14) عليه : ج ، منه : ا ب ، فيه : د . فنقول : ا ب ،
فيقوله : ج د .

لو تحدى انسان بين يدي ملك على جنده أنه رسول الملك اليهم ، وان الملك أوجب طاعته عليهم في قسمة الارزاق و الاقطاعات ، فطالبوه بالبرهان . والملك ساكت . فقال أيها الملك ان كنت صادقاً في ما ادعيتيه فصدقني بأن تقوم على سريرك ثلاث مرات على التوالي وتقعّد خلاف عادتك ، فقام الملك عقيب التاسعة على التوالي ثلاث مرات ، ثم قعد ، حصل للحاضرين علم ضروري بأنه رسول الملك قبل أن يخطر ببالهم ان هذا الملك من عادة الاغواء ، أم يستحيل في حقه ذلك ، بل لو قال الملك صدقت ، وقد جعلتكم رسولا او وكلاء ، لعلم أنه رسول ، ووكيل . فاذا خالف العادة بفعله كان ذلك كقولها أنت رسول ، وهذا ابتداء نصب ، وتولية ، وتفويض . ولا يتصور الكذب في التفويض وانما يتصور في الاخبار ، والعلم يكون هنا تصديقاً وتفويضاً ضرورياً .

ولذلك لم ينكر أحد صدق الانبياء من هذه الجهة بل أنكروا كون ما جاء به الاشارة خارقاً للعادة ، او حلوله على السحرة والتليس . أو أنكروا وجود رب متكلم أمره ، مصدق مرسل . فاما من اعترف بجميع ذلك ، واعترف بكون المجزة فعل الله تعالى وسعوه بأذنه ، وهو يقول هذا رسولي ليخبركم بطريق سعادتهم ، ويخبركم بما في الذي يؤمنكم أنه أغوى الرسل والمرسل اليه ؟ اخبر عن المشقى بأنه مسعد ، وعن المسعد بأنه مشق . فان ذلك غير محال . اذا لم تقولوا بتقبيح العقول . بل لو قدر عدم

(1) انه : أب ج ، بانه : د (2) بالبرهان : ا ج د ، برهان : ب (3) ادعيتيه : أب ج ، ادعيت : ج د . تقوم : أب ج ، يقوم : د د . الوالي : ا ج د ، الولاء : ب (4) قعد : ب د ، قعد فهل : ا ب د ، (5) الملك : أب د ، الملك اليهم : ج د (6) لم يستحيل : ا د ، ولم يستحل : ب د ، - : ج (7) وكلاء : ا ج د ، وكلتكم : ب . رسول ووكيل : ج ، وكيل ورسول : أب د (8) انت : أب د ، ناك : ج . رسولي : ب ج د ، رسول : ا . هذا : ب ج د ، هو : ا . ولا : ا ج د ، فلا : ب (9) يكون : ا ، يكون : ب ج د (10) كون : ا ج د ، - : ب الانبياء : أب د ، النبي صلى الله عليه وسلم : ج د (11) او : أب ج د ، و : د (12) ناه : أب د ، وناه : ج د (13) تعالى : ج . عز وجل : أب د (14) انه : أب د ، ان يكون : ج . المشقى : ا ج د ، الشقى : ب . مسعد : ا ج د ، مسعود : ب (15) المسعد : ا ج د ، المسعود : ب فان : ا ج د ، - : ب . اذا لم تقولوا : أب ، اذا لم يقولوا : ج د .



الرسول . ولكن قال الله تعالى شفاها نجاتكم في الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، وهلاككم في تركها .

فيم نعلم صدقه ؟ فلهذه يلجس علينا ليقربنا ، ويهلكنا . فان الكذب عندكم ليس قبيحاً لئنه وان كان قبيحاً ، فلا يمتنع على الله تعالى ما هو قبيح . وظلم . وجاهل . هلاك الخلق . اجمعين . والجواب أن الكذب مأمون عليه . فانه انما يكون في الكلام ، وكلام الله تعالى

ليس بصوت ، ولا حرف حتى يتطرق اليه التليس ، بل هو معنى ، قائم بنفسه تعالى . فكل ما يعلمه الانسان يقوم بذاته خبر عن معلومه على وفق علمه . ولا يتصور الكذب فيه . وكذلك في حق الله تعالى . وعلى الجملة . الكذب في كلام النفس محال . وفي ذلك الامن عما قالوه . وقد اتضح بهذا أن الفعل مهما علم أنه فعل الله تعالى ، فانه خارج عن

مقدور البشر ، واقترب بدعوى النبوة . حصل العلم الضروري بالصدق . وان كان المشك من حيث الشك في أنه مقدور البشر لم لا ؟ فاما عند معرفته كونه من غير المقدور لا يبقى للشك محال أصلاً البتة .

فان قيل فهل يجوزون المكرامات ؟ قلنا اختلف الناس فيه . والحق أن ذلك جائز . فانه يرجع الى خلق الله تعالى العادة

(1) ولكن قال : ا ج د ، فقال : ب . شفاها : أب د ، شفاها وعياناً : ج . نجاتكم : ما ج د : فجاءتكم : ب (3) نعلم : ج د ، يعلم : أب (4) تعالى : ج د ، - : أب د . ما : أب د ، قل ما : ج (5) والجواب : ا ج د ، الجواب : ب . عليه : ب ، عنه : ا ج د ، من : ج . وكلام الله تعالى : د ، وكلام الله : أب ، والكلام : ج (6) لا : ب د ، - : ا ج د تعالى : ج د ، - : أب د . فكل ما : أب ج د ، وكلما : ج د (7) معلومه : ا ب د ، معلومة : ج د (8) وكذلك : ب د ، وكذلك : ا ج د ، وفي : ا ج د ، وفي : ب . تعالى : ب معلومة : ج د ، - : ا (9) عن : أب ج د ، من : د (11) فاما : ب ج د ، واما : ا د ، معرفته : أب ج د ، معرفة : د . تعالى : أب ، - : ج د (12) لا يبقى : ب ج د ، لا يبقى : ا . محال اصلاً : ب ج د . محال اصلاً و : ا (13) فهل : أب ج د ، هل : د (14) الناس فيه : ب ج د ، الناس في ذلك : ا ، في ذلك : د فانه : أب ج د ، فانها : د . تعالى : ا ج د ، - : ب د .

[73-b] بدعاء انسان ، أو عند * حاجته . وذلك مما لا يستحيل في نفسه لأنه يمكن ، ولا يؤدي الى محال آخر . فانه لا يؤدي الى بطلان المعجزة لأن الكرامة عبارة عما يظهر من غير اقتران التحدى به . فان كان مع التحدى ، فاما تسميه معجزة ، ويدل بالضرورة على صدق المتحدى . واذا لم يكن دعوى ، فقد يجوز ظهور ذلك على يد فاسق لأنه مقصور في نفسه ، فان قيل : فهل من المقدور اظهار معجزة على يد كاذب ؟ قلنا : المعجزة المقرونة بالتحدى نازلة منزلة قوله تعالى صدقت وأنت رسولى وتصدق الكاذب محال لذاته ؛ وكل من قال له أنت رسولى ، صار رسولاً ، وخرج عن كونه كاذباً . فالجمع بين كونه كاذباً ، وبين ما ينزل منزلة قوله ، أنت رسولى محال . لأن معنى كونه كاذباً أنه ما قيل له أنت رسولى ؛ ومعنى المعجزة أنه قيل له أنت رسولى . فان قيل الملك على ما ضربنا من المثال ، كقوله أنت رسولى بالضرورة . فاستبان أن هذا غير مقدور . لأنه محال والمحال لا قدرة عليه فهذا تمام هذا القطع . ولنشرع في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . واثبات ما اخبر هو عنه والله اعلم .

- (1) بدعاء : ا ب ج ، دعاء : د (3) فان كان ... يدل ... المتحدى : ا د ، فان كان ... يدل ... المتحدى : ب - : ج (4) واذا : ا ب ج ، وان : ب . ظهور ذلك : ب ج د ، ظهوره : ا - يد : ا ب ج ، يدى : د (5) معجزة : ا ج د ، المعجزة : ب . كاذب : ا ج ، كذاب : د ، الكذاب : ب . المقرونة : ا ، مقرونة : ب ج د (6) منزلة : ا ب ج ، - : د . تعالى : ج - : ا ب د (7) قال : ا ب د ، قيل : ب ج د ، رسولى : ا ب ج ، رسول : د . فالجمع : ا ب ج ، والجمع : د (8) قوله أنت : ا د ، قوله صدقت أنت : ب ج (8-9) محال : ... كاذبا : ا - رسول : ا ، محال : ... كاذبا : ا - رسول : ب ج د ، ضربه : ب (9-10) محال : ا ب ج ، محال : ... كاذبا : ا - رسول : ب ج د ، رسول : ا (10-11) من المثال : ا ب ج ، المثال به : د (10) رسولى : ب ج د ، رسول : ا (11) لا قدرة : ا ج د ، لا غير مقدور : ب . ولنشرع : ب ج د ، فلنشرع : ا . محمد : ا ج ، - ب د . صلى الله عليه وسلم : ا ب ج ، عليه السلام : د (12) هو : ا د ، - : ب ج . والله اعلم : د ، ان شاء الله تعالى : ا - : ب ج . محمد صلى الله عليه وسلم : ا ج ، صلى الله عليه وسلم : د ، صلى الله عليه : ب .

القطب الرابع وفيه اربعة ابواب

الباب الأول : في اثبات نبوة * نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .
الباب الثانى : في بيان أن ما جاء به من الحشر ، والنشر ، والصراط ، والميزان ، وعذاب القبر حق . وفيه مقدمة وخصلان .
الباب الثالث : في الامامة وفيه نظر في ثلاثة اطراف .
الباب الرابع : في بيان من يجب تكفيره من الفرق ، ومن لا يجب ، والاشارة الى القوانين التى يبنى أن يعول عليها في التكفير . وبه اختتام الكتاب .
الباب الأول : في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .
واما تقتصر الى اثبات نبوته (١) على الخصوص مع ثلاث فرق :
الفرقة الاولى الى العيسوية حيث ذهبوا الى أنه رسول الله المزعوم فقط لا الى غيرهم . وهذا ظاهر البطلان . فانهم اعترفوا بكونه رسولا حقا ، ومعلوم أن الرسول لا يمكن . وقد ادعى هو أنه رسول مبعوث الى الثقلين ، ويمتد رساله الى كسرى ، وقبضه وسلمه ملوك المجرم ووارث ذلك منه . مما قاله محال متناقض .
الفرقة الثانية اليهود : فانهم انكروا صدقه لا بخصوص نظر فيه ، وفي معجزاته . بل زعموا أنه لا نبى بعد موسى عليه السلام . فانكروا نبوة عيسى عليه السلام . فحينئذ أن

- (2) محمد صلى الله عليه وسلم : ا ج ، صلى الله عليه وسلم : د ، صلى الله عليه : ب (3) بيان : ا ب د ، اثبات : ج . ان : ب ج د - : د (5) فى الامامة و : ا ب ج ، - : د . اطراف : ا ب ج ، اطراف : د (6) من : ا ج د ، ما : ب . الى : ب ج د ، فى : ا (7) يبنى : ا ب ج ، يجب : د (8) سلم : ب ج د ، سلم تسليم : ا (10) تقتصر : ب ج د ، يقتصر : ا . الى : ا ب ج ، فى : د . مع ثلاث : ا ب ج على ثلاثة : د . وعن ثلاثة : ب ج (13) هو أنه رسول مبعوث : ج د ، هو أنه مبعوث : ب ، أنه مبعوث : ا . رساله : ا ب ج ، رسوله : د . سائر : ب ج د - : د (14) منه : ا ب ج ، عنه : د . محال : ا ب ج ، قول : د (15) وفى : ا ج د ، ولا فى : ب (16) عليه السلام : د - : ا ب ج . فانكروا : ا ج ، وانكروا : ب د . عليه السلام : ا ب ، صلى الله عليه وسلم : ج د .

(١) أنظر الى «المقصد من الضلال» ص . ٢٤ ، ٢٦ ، مصر ١٢٠٩ .

والآن قد عرفها ، بل يجوز أن يكون قد عرف مدة مصلحة القيام ، وعرف أن الصلاح في أن لا يئبه العبد عليه . و يطلق الأمر له إطلاقاً حتى يستمر على الامثال . ثم اذا تغيرت مصلحته ، امره بالقعود . فكذا ينبغي أن يفهم اختلاف احكام الشرائع . فان ورود النبي ليس بناسخ لشرع من قبله . بمجرد بعثته ، ولا على معظم الاحكام ، ولكن في بعض الاحكام كتغيير قبله ، وتحليل محرم ، وغير ذلك ؛ وهذه المصالح تختلف بالاعصار ، والاجوال . فليس فيه ما يدل على التغيير ، ولا على الاستبانة بعد الجهل ولا على التناقض . ثم هذا انما يستمر لليهود ان لو اعتقدوا أنه لم يكن شريعة من لدن آدم - عليه السلام - الى زمن موسى - عليه السلام - وينكرون وجود نوح ، و ابراهيم - صلوات الله وسلامه عليهما - وشرعهما ولا يتميزون فيه عن ينكر نبوة موسى - عليه السلام - وشرعه . كل ذلك انكار ما علم على القطع بالتواتر .

وأما الشبهة الثانية فسيخف من وجهين :

احدهما انه لو صح ما قالوه عن موسى لما ظهرت للمعجزات على يد عيسى ؛ فان ذلك تصديق بالضرورة . فكيف يصدق الله بالمعجزة من يكذب موسى ؟ وهو أيضاً مصدق له . فينكرون معجزة عيسى وجوداً او ينكرون كون احياء الموتى دليلاً على صدق المتحدى ؟

(1) ثبت : ج د ، فقد : ا ، - : ب (2) في ان : ا ج د ، في انه : ب . عليه : ا ب ، عليها : ج د الامر له : ا ب د ، الامر له : ج (3-4) النبي ... قبله : ا ج د ، النبي عليه السلام الشرع ليس بناسخ لشرع غيره : ب (4) بعثته : ا ب ج ، بعثته : د (5) كتغيير : ا ج ، كتغيير : ب د (6) التغيير : ج ، التغيير : ا ب د (7) ان : ا ب ج ، اذا : د . عليه السلام : ا ، - : ب ج د (8) عليه السلام : ا ، - : ب ج د ، زمن : ب ج د ، او لا : د . زمان : ا . صلوات ... عليهما : ج ، - : ا ب د (9) ولا : ا ب ج ، او لا : د . عليه السلام : ا ، - : ب ج د (11) واما : ب ج د ، اما : ا (12) موسى : ا ب د . موسى صلى الله عليه وسلم : ج (13) له : ا ب د ، - : ج (14) فينكرون : ب . فينكرون : ا ، فينكرون : ج د . عيسى : ا ب د ، موسى : ج د ، او : ج د ، و : ا . ينكرون : ا ، تنكرون : ب ج د . كون : ا ب ج ، - : د .

ثبت عليهم نبوة عيسى عليه السلام . لانه ربما يقصر فهمهم عن درك اعجاز القرآن ؛ ولا يقصرون عن درك اعجاز احياء الموتى ، و ابراء الاكبه والارض . فيقال لهم : ما الذي حملكم على الفرق بين من يستدل على صدقه باحياء الموتى ، وبين من يستدل على صدقه بقلب العصا نصباً ؟ ولا يجدون اليه سبيلاً آتية . لانهم ضلوا بشبهتين :

5 احدهما قولهم النسخ محال في نفسه ؛ لانه يدل على البداء ، والتغيير . وذلك محال على الله .

والثانية لفهم بعض الملحدة أن يقولوا قد قال موسى عليه السلام عليكم بذي ، مادامت السموات ، والارض . و أنه قال : اني خاتم الانبياء .

أما الشبهة الأولى فبطلانها بفهم النسخ . وهو عبارة عن الخطاب الدال على الارتجاع الحكيم الثابت المشروط استمراره لعدم حقوق خطاب رفته ، وليس من المحال أن يقول السيد لعمدة : ثم مطلقاً . ولا بين له مدة القيام ، وهو يعلم أن القيام مقتضى منه الى [71-1] وقت بقاء مصلحته في القيام ، ويعلم مدة مصلحته ، ولكن لا يفهم * عليها وفهم العبد أنه : امور بالقيام مطلقاً ، وان الواجب الاستمرار عليه ابدًا الا ان يخاطبه السيد بالقعود . فإذا خاطبه بالقعود فقد . ولم يتوهم بالسيد أنه بدا له او ظهرت له مصلحة كان لا يترقها ،

(1) ثبت : ا ، ثبت : ب د ، ثبت : ج . عليه السلام : ا ب ، - : ج د . لانه : ا ب ، لانهم : ب ج (2) ولا : ب ج د ، فلا : ا (4) على صدقه : ا ب ، عليه : ج ، - : د . ولا : ا ب ، فلا : ج د . لانهم : ا ، لانهم : ب ج د . بشبهتين : ب ج د ، لشبهتين : ا (5) البداء والتغيير : ا د ، البداء والتغيير : ب ج (7) لفهم : ج د ، انه لقيمهم : ج ، لقيمهم : ا . ان : ب د ، وهو ان : ج . قد قال : ب . عليه السلام : ا د ، قد قال موسى : ج ، - : ب (9) اما : ا ب ج ، فاما : ب . فهم : ا ب د ، فهم : ج (10) لعدم : د ، بعدم : ا ج ، بعد : ب . حقوق : د ، لحقوق : ا ب ، تحق : ج . يرفعه : ب ج د ، يرفعه : ا . ان : ا ب ج ، ان ذلك : د (12) لا يئبه عليها : ج ، لا يئبه له : ب د ، لا يئبه عليه : ا (14) قد : ا ج ، فقدم : د ، فيقدم : ب . ولم يتوهم : ا ج د ، ولا يتوهم : ب .

فان انكروا شيئاً منه ، لزمهم في شرع موسى ازوما لايحيدون عنه محيصاً . واذا اعترفوا به ، لزمهم تكذيب من نقل اليهم عن موسى - عليه السلام - قوله اني خاتم الانبياء .

[75-a] الثاني هو ان هذه الشبهة انما لقنوها بعد بعثة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - *

وبعد وفاته ، ولو كانت صحيحة لاحتج اليهود بها في زمانه . وقد حملوا بالسيف على الاسلام .

5 وكان رسولنا - صلى الله عليه وسلم - مصدقا لموسى - عليه السلام - وحاكما على اليهود بالتوراة في حكم الرجم ، وغيره . فهلا عرض عليه من التوراة ذلك وما الذي صرفهم عنه ؟ ومعلوم قطعاً ان اليهود لم يحتجوا به ؛ لان ذلك لو كان ، لكان مفجعاً لا جواب عنه ، ولتواتر نقله . ومعلوم انهم لم يتركوه مع القدرة عليه . ولقد كانوا يحرسون على الطعن في شرعه بكل ممكن حماية لدمائهم ، وأموالهم ، ونسأهم . فاذا ثبت عليهم نبوة عيسى - عليه السلام - أثبتنا نبوة نبينا - صلى الله عليه وسلم - بما ثبتها على النصارى .

10 الفرقة الثالثة وهم يجوزون النسخ ولكنهم منكرون نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -

(1) اذا : ا ب د ، ان : ج (2) عن : ا ب ، من : ج د . عليه السلام : ا ب ، صلى الله عليه وسلم : ج . صلوات الله على نبينا وعليه : د . قوله : ا ب ج ، - : د (3) هو : ا ب ج ، - : د . لقنوها : ب د ، لقنوا بها : ا ج . بعثة نبينا محمد : ج د ، بعثة نبينا : ب ، بعثته محمد : ا ، صلى الله عليه وسلم : ا ب ، عليه السلام : ج د (4) اليهود بها في زمانه : ا ، اليهود بها : ج د ، بها اليهود : ب (5) رسولنا : ا د ، رسول الله : ب ج . صلى الله عليه وسلم : ا ب ج ، عليه السلام : د . حاكما : ا ج د ، حكم : ب (6) وغيره : ب ج د ، - : ا . فهلا : ا ب ج ، فلا : د (8) انهم : ا ب د ، انه : ج . ولقد : ب د ، وقد : ج ، وان : ا . على : ب ج د ، في : ا . (9) ثبت : ب ج ، ثبتت : ا د (10) عليه السلام : د ، - : ا ب ج ، اثبتنا : ا ب د ، اثبتنا عليهم : ج . نبوة نبينا : ب ج د ، نبوة محمد نبينا : ا ، صلى الله عليه وسلم : ا ، عليه السلام : ب ج د (11) الفرقة الثالثة : ب ، الفرقة الثالثة النصارى : ا . الفرقة الثانية : ج د . محمد صلى الله عليه وسلم : ج ، عليه السلام : ب ، - : ا د .

من حيث انهم ينكرون معجزته . وفي اثبات نبوته بالمعجزة طريقان : الأول التمسك بالقرآن ، فانا نقول لامنى للمعجزة الا ما يقترن بتحدي النبي عند استشهاده على صدقه على وجه يعجز الخلق على معارضته ، وتحديه على العرب مع شفهم بالفصاحة : واغراقهم فيها متواتر ، وعدم المعارضة معلوم . اذ لو كان لظهر . فان أزال الشراء لما تحدوا بشعرهم وعورضوا ، ظهرت المعارضات ، والمناقضات الجارية بينهم . فاذن لا يمكن انكار تحديه بالقرآن ؛ ولا يمكن انكار اقتدار العرب على طرق الفصاحة ؛ ولا يمكن انكار حرصهم على دفع نبوته بكل ممكن حماية لدينهم ، ودمائهم ، وأموالهم ، وتحصا من سطوة المسلمين ، وقهرهم ؛ ولا يمكن انكار عجزهم ، لانهم لو قدروا لفلوا . فان العادة قاضية بالضرورة بان القادر على دفع الهلاك عن نفسه يشتغل بدفعه ، فلو فعلوا لظهر ذلك ، ونقل . فهذه مقدمات : علم بعضها بالتواتر ، وبعضها بمجاري العادات . وكل * ذلك بما يورث اليقين ، فلا حاجة الى التطويل .

10

وبمثل هذا الطريق ثبت نبوة عيسى - عليه السلام - ولا يقدر النصارى على انكار شيء من ذلك ، فانه يمكن ان يقابل بعيسى ، فينكروا تحديه بالنبوة ، أو استشهاده باحياء الموتى ، أو وجود احياء الموتى ، أو عدم المعارضة ، أو يقال عورض ولم يظهر ، وكل

(1) معجزته : ا ب ج ، معجزته في القرآن : د . الاول : ج د ، الاولى : ب ، احدهما : ا (3) على : ا ب ، - : ج د . العرب : ب ج د . العرب بالقرآن : ا . مع شفهم ... واغراقهم : ا ج ، مع وصفهم ... واعترافهم : د ، مع اتساعهم في الفصاحة واعترافهم : ب (4) ازال : ا ج د ، ازل : ب (6) طرق : ا ب ، طريق : ج د (7) دماهم وأموالهم : ا ج د ، أموالهم ودمهم : ب (8) فان : ا ب ج ، ولان : د (9) لظهر : ب ج د ، ظهر : ا (10) علم : ا ب ج ، - : د . بمجاري : ا ب ج ، المجارى : د (11) فلا : ا ج د ، ولا : ب (12) هذا الطريق : ا ب ج ، هذه الطريقة : د . ثبت : ب ، ثبتت : ا ، يثبت : ج د . عيسى عليه السلام : ا ب ، عيسى : د ، موسى صلى الله عليه وسلم : ج . النصارى : ا ب ، النصارى : ج د (13) فينكروا : ا ب ج ، فينكر : د . بالنبوة : ا ب د ، - : ج . أو استشهاده : ب ج ، واستشهاده ، واشتهاده : د .

ذلك مجاهدات لا يقدر عليها المعترف باصل النبوات .

فان قيل : ما وجه اعجاز القرآن ؟

قلنا : الجزالة ، والفصاحة مع النظم العجيب ، والمنهاج الخارج عن مناهج كلام العرب في خطبهم ، واشعارهم ، وسائر صنوف كلامهم ، والجمع بين هذا النظم ، وهذه الجزالة معجز خارج عن مقدور البشر . نعم ، ربما يرد للعرب أشعار ، وخطب يحكم فيها بالجزالة . وربما ينقل عن بعض من قصد المعارضة مراعاة لهذا النظم بعد تعلمه من القرآن ، ولكن من غير جزالة بل مع ركاكة كما يحكي عن ترهات مسيلمة الكذاب ، حيث قال : « الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب وثيل ، وخرطوم طويل » فهذا وأمثاله ربما يقدر عليه مع ركاكة يستفها الفضحاء ويستهزئون بها .

10 وأما جزالة القرآن فقد قضى كافة العرب منها العجب ، ولم ينقل عن واحد منهم تشبث بظمن في فصاحته . فهو اذا معجز ، وخارج عن مقدور البشر من هذين الوجهين أعنى من اجتماع هذين الوجهين .

فان قيل : لعل العرب اشتغلت بالمحاربة ، والقتال ، فلم تعرج على معارضة القرآن ،

(1) مجاهدات : ا ب ج ، مجاهدا : د . باصل النبوات : ا ب ج ، بالنبوات : د .
(3) مناهج : ا ج د ، منهاج : ب (4) صنوف : ا ج د ، ضروب : ب . بين : ا ج د ،
من : ب (4 - 5) وهذه . . . معجز : ا ج د ، مع هذه . . . معجزة : ب
(5) مقدور : ا ب د ، مقدورات : ج د . يره : ج ، يرى : ا ب ، فرد : د . للعرب :
ا ج د ، العرب : ب (6) ينقل : ا ج د ، نقل : ب . قصد : ا ب ج ، يريد : د . لهذا : ا .
هذا : ب ج د ، القرآن : ا ب ج ، قرآن : د (7) عن : ب ج ، من : ا د ، (8) طويل :
ا ج د ، طويل . وان ذلك من خلق رب القليل : ب . ربما : ا ج د ، بما : ب (9)
يستفها : ا ج د ، يشتمها : ب . ويستهزئون : ا ج د ، يستهزؤا : ب (10) فقد قضى
كافة : ا ج د ، فقد اقر : ب (11) تشبث : ج د ، تشيب : ب ، تسبيب : ا . فهو : ا د ،
فهذا : ب ج . مقدور : ا ب ، مقدورات : د ، صدور : ج . هذين الوجهين : ا ج د ،
النظم والجزالة : ب (13) لعل : ا ج . فلعل : ب د . بالمحاربة : ا ب د ، المحاربة :
ج . فلم : ا ب ، ولم : ج د . تعرج : ا ب ج ، يعرج : د .

ولو قصدت اليه لقدوت عليه ، أو منعتها العوايق عن الاشتغال به .

والجواب ان ما ذكره هوس ، فان دفع تحدى المتحدى بنظم كلام أهون من الدفع بالسيف ، مع ما جرى على العرب من المسلمين بالأسر ، والقتل ، والسبي ، وشن الغارات ؛

ثم ما ذكره غير * دافع غرضنا . فان انصرافهم عن المعارضة لم يكن الا بصرف من الله تعالى ؛

5 والصرف عن المقدور المتأد من أعظم المعجزات . فلو قال نبي : آية صدق انى في هذا اليوم

أحرك أصبعي ، ولا يقدر أحد من البشر على معارضتي ، فلم يعارضه أحد في ذلك اليوم ثبت

صدقه . وكان فقد قدرتهم على الحركة مع سلامة الأعضاء من أعظم المعجزات . وان

فرض وجود القدرة ففقد داعيتهم وصرفهم عن المعارضة من أعظم المعجزات مهما كانت

حاجتهم ماسة الى الدفع باستيلاء النبي على رقابهم ، وأمورهم . وذلك كله معلوم على

10 الضرورة . فهذا طريق تقرير نبوته على النصارى ، ومهما تشبثوا بانكار شيء من هذه

الأمر الجلية ، فلا تشتغل الا بمعارضتهم بمثله في معجزات عيسى - عليه السلام - .

الطريقة الثانية ان تثبت نبوته بحملة من الافعال الخارقة للعادات التي ظهرت عليه

(1) اليه : د ، - : ا ب ج . منعها : ا ج د ، منعها : ب . عن الاشتغال به :
ب ج د ، بالاشتغال عن ذلك : ا (2) والجواب : ا ب ج ، الجواب : د ، دفع : ب ج
د ، رفع : ا . تحدى : ا ب د ، - : ج . بنظم : ا ج د ، بنظم : ب (3) مع ما : ج ،
معما : ا ب د . بالاسر : ج د ، من الاسر : ا ب (4) ذكره : ا ب ج ، ذكرتموه : د .
يصرف : ا ب ج ، انصراف : د (5) والصرف . . . قال : ا ج د ، والصرف
للعباد عن مقدورهم من المعجزات ولو قال : ب (6) ولا : ا ب ج ، فلا : د . احد :
ب ج د ، - : ا (7) وان : ا ب ج ، فان : د (8) فققد : ا ج ، قصرت : ب ،
و فقط : د . وصرفهم : ا ج د ، - : ب . من : ا د ، كان من : ب ج (9) حاجتهم :
ا ج د ، لحاجتهم : ب (10) تقرير : ج د ، تقدر : ا ب . بانكار شيء من : ا ب ج ،
لشيء من انكار : د (11) الامور الجلية : ا ج د ، الجليات : ب . فلا تشتغل : ا ج ،
فلا تشتغل : ب ، ولا يشتغل : د . عليه السلام : ا ب ج ، صلى الله عليه وسلم : د
(12) تثبت : ب ج ، تثبت : ا ، يثبت : د . نبوته : ا ب د ، نبوته صلى الله عليه وسلم :
ج . عليه : ا ب ج ، على يده : د .

كانشاق القمر ، ونطق المجمل ، وتقعر الماء من بين أصابعه ، وتسبيح الحصى في كفه ، وتكثير الطعام القليل ، وغيره من خوارق العادات ، وكل ذلك دليل على صدقه (١) .
فان قيل : آحاد هذه الوقائع لم يبلغ قفلها مبلغ التواتر .

قلنا : وذلك ان سلم ايضا فلا يقدح في العرض مهما كان المجموع بالغاً بمبلغ التواتر ؛ وهذا كما ان شجاعة على رضى الله عنه ، وسخاوة حاتم معلومة على القطع تواترا . وآحاد تلك الوقائع لم تثبت تواترا ، ولكن يعلم من مجموع الاحاد على القطع ثبوت صفة الشجاعة ، والسخاوة . فكذلك هذه الأحوال العجيبة بالغتها بمبلغ التواتر لا يسترىب فيها مسلم أصلا .
فان قال قائل من النصارى : هذه الأمور لم تتواتر عندى لا جملتها ولا آحادها .

[76 ب] فيقال له : ولو انحاز * يهودى الى قطر من الإقطار ، ولم يحالط النصارى ، وزعم أنه لم يتواتر عنده معجزات عيسى - عليه السلام - ، وان تواترت فعلى لسان النصارى ، وهم مهتمون به فيها ذانفصلون عنه ؛ ولا اتصال عنه الا أن يقال ينبغي أن يحالط

(4) وذلك : ا ب د ، ذلك : ج . ان سلم ايضا : ب ج د ، ان سلم : ا .
يقدح : ا ب د ، تقدم : ج . مبلغ : ا ب ج ، يعلم مبلغ : د (5) رضى الله عنه :
ج ، عليه السلام : ا ب د . سخاوة : ا ج ، سخاء : ب د . حاتم : ا ب ج ،
حاتم طي : د . معلومة : ج ، معلوم : ا ب د . آحاد : ا ب د ، يكاد : ج (6) ثبوت
صفة : ا ب ج ، صفة ثبوت : د (7) فكذلك : ا ب د ، وكذلك : ج . الاحوال : ا
ب . الافعال : ج د . لا يسترىب : ج ب ج ، لا يسترىب : د (8) لم تتواتر : ا ج
د ، لم تثبت تواترا : ب . لا جملتها : ا ج د ، جملتها : ب (9) له : ب د ، - : ا ج .
انحاز : ا ، انحاز : ب ج ، اجاز : د (10) عيسى عليه السلام : د ، موسى عليه السلام :
ج ، عيسى : ا ب . تواترت : ا ب ج ، تواتر : د . فعلى لسان : د ، فعلى السنة : ا ، على
لسان : ج ، عند : ب (11) به : ج د ، بها : ب . منه : ا . فيها : ا ب ج ، فيها : د .
ذ . ينفصلون : ا ب ج ، ينفصل : د .

(١) وامثال ذلك على ثلاثة اقسام القسم الاول الحسى الثانى الخيالى والثالث
المعنى . . . المضمون الكبير ، ص . ١٨ ، المطبعة الميمنية ١٢٠٩ .

القوم الذين تواتر ذلك بينهم حتى يتواتر ذلك اليك ، فان الاصم لا تتواتر عنده الاخبار ،
وكذا المتصائم . فهذا ايضا عذرنا عند انكار واحد منهم التواتر على هذا الوجه
والله اعلم .

الباب الثانى :

في بيان وجوب التصديق بامور ورد بها الشرع وقضى بجوازها العقل وفيه
مقدمة ، وفصلان .

أما المقدمة : فهو أن ^{ملا} يعلم بالضرورة ينقسم الى ما يعلم بدليل العقل دون
الشرع ، والى ما يعلم بهما .

أما المعلوم بدليل العقل دون الشرع فهو حدث العالم ، وجوب المحدث ، وقدرته ،
وعلمه ، وادارته . فان كل ذلك ما لم يثبت لم يثبت الشرع ، اذ الشرع ينتهى على الكلام .
فان لم يثبت كلام النفس لم يثبت الشرع . فكل ما يتقدم فى الرتبة على كلام النفس يستحيل
اثباته بكلام النفس ، وما يستند اليه ، ونفس الكلام ايضا فبا احتراءه لا يمكن اثباته
بالشرع . ومن المحققين من تكلف ذلك وادعاء كما سبقت الاشارة اليه .

(١) بينهم : ا د ، عندهم : ب ج . ذلك : د د ، - : ا ب ج . اليك : ا ب ج ،
عندك : د . لا تتواتر : ا ب ج ، لا يتواتر : د (2) المتصائم : ا ب د ، المتصام : ج .
ايضا : ب ج د ، - : ا . عند : ب ج د ، عن : ا . واحد : ا ج د ، واحد واحد : ب
(3) والله اعلم : ا ج ، والله المتعان : ب ، - : د (4) الثانى : ب ج د ، الثانى
وفيه مقدمة وفصلان : ا (5) بامور : ا ب د ، فى امور : ج . ورد بها الشرع : ج ،
اورد بها السمع : ا ب ، وردتها السمع : د (5 - 6) وفيه مقدمة وفصلان : ب ج د ،
- : ا (8) ما يعلم : ا ب ج ، مالا يعلم : د . بدليل العقل : ا ج د ، بالعقل : ب (10)
فان كل ذلك : ا د ، فان ذلك كله : ب ، وكلامه وحياته فان كل : ج . ما لم يثبت
لم يثبت الشرع : ج ، ما لم يثبت لا يثبت الشرع : د ، فهما لم يثبت بالشرع : ا ، ما لم يثبت :
ب . يبنى : ا ب ، يبنى : ج ، يبنى : د (11) فان : ا ب ج ، وان : د . لم يثبت الشرع
فكل ما يتقدم . . . كلام النفس : د ، لم يثبت الشرع فكلما تقدم . . . كلام النفس :
ب ، - : ا ج (12) يستند : ا ب د ، يسند : ج . احتراءه : ا ج د ، اجزائه : ب .

وأما المعلوم بمجرد السمع فيخصص أحد الجائزين بالوقوع ، فإن ذلك من مواقف العقول وإنما يعرف من الله تعالى بوحى ، والهام ؛ ونحن نعلم من الموحى إليه بسمع كالخشر ، والنشر ، والثواب والعقاب وأمثالها .

5 وأما المعلوم بهما فكل ما هو واقع في مجال العقل ، ومتأخر في الرتبة عن اثبات كلام الله تعالى ، كمسئلة الرؤية ، وانفراد الله تعالى بخلق الحركات ، والأعراض كلها ، وما يجرى هذا المجرى ؛ ثم كلما ورد السمع به ينظر فإن كان العقل مجوزا له وجب [77-a] التصديق به قطعا ؛ إن كانت الأدلة * السمعية قاطعة في منها ، وسندها لا يتطرق إليها احتمال ؛ ووجب التصديق بها ظنا إن كانت ظنية ، فإن وجوب التصديق باللسان ، والقلب ؛ هو عمل يبنى على الأدلة الظنية كسائر الأعمال .

10 فنحن نعلم قطعا انكار الصحابة على من يدعى كون العبد خالقا لشيء من الأشياء ، وعرض من الأعراض . وكانوا ينكرون ذلك بمجرد قوله تعالى الله خالق كل شيء . ومعلوم أنه عام قابل للتخصيص فلا يكون عمومهم المظنون وإنما صارت المسئلة قطعية بالبحث عن

(1) فيخصص : أب ، فتخصص : ج د . فإن ذلك من : أب د ، فإن كل ذلك : ج (2) يعرف : أ ج د ، يعلم ذلك : ب . تعالى : د ، - : أب ج . والهام : أ ج د ، أو الهام : ب . من : أب ج ، ذلك من : د (3) أمثالها : ب د ، أمثال ذلك : أ ، أمثالهما : ج (4) فكل : أ ج د ، جميعا فكل : ب . مجال : أ ج د ، بجائى : ب . في الرتبة : أ ج د ، - : ب (5) تعالى : ب د ، - : أ ج (6) ثم كلما : أب ج ، فكلما : د . السمع به : أب ج ، به السمع : د . ينظر : أ ج د ، ينظر فيه : ب (8) وجوب : أ ج د ، وجب : ب (9) عمل : أب ج ، عملية : د . يبنى : ب ، يبنى : أ ، يبنى : ج ، يبنى : د (11) عرض من الأعراض : أب د ، عرض من الأعراض : ج (12) أنه : أب ج ، إن هذا القول : د . قابل : أب د ، فالقابل : ج . فلا يكون : أ د ، فلم يكن : ب ، لا يكون : ج . إلا : ب ج د ، - : أ . عن : أب ، على : ج د . فلم : أب ، نحن فلم : ج د .

الطرق العقلية التي ذكرناها ، ونحن نعلم أنهم كانوا ينكرون ذلك قبل البحث عن الطرق العقلية . فلا ينبغي أن يعتقد أنهم لم يلتفتوا إلى المداك الظنية إلا في الفقهيات ، بل اعتبروها أيضا في التصديقات الاعتقادية ، والقولية .

5 وأما ما قضى العقل باستحالة فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به ، ولا يتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للمعقول . وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة ، والصحيح منها ليس بقاطع ، بل هو قابل للتأويل . فإن توقف العقل في شيء فلم يقض فيه باستحالة ، ولا جواز ؛ وجب التصديق أيضا لأدلة السمع . فيكفى في وجوب التصديق انفكك العقل عن القضاء بالاحالة ، وليس يشترط اشتماله على القضاء بالتجوز ، وبين الرتبين فرق ، ربما يزل ذهن البليد عنه حتى لا يدرك الفرق بين قول القائل : اعلم أن الأمر جائز ، وبين قوله لا أدري أنه محال ، أم جائز . وبينهما ما بين السماء والأرض ؛ إذ الأول جائز على الله تعالى ، والثاني غير جائز . فإن الأول معرفة بالجواز . والثاني عدم معرفة بالاحالة . ووجب التصديق جائز في القسمين جميعا . فهذه هي المقدمة .

(1) ونحن نعلم : د ، ونعلم : أب ج . كانوا : أ ب ج ، - : د (2) فلا ينبغي : أ ج د ، ولا ينبغي : ب . يعتقد : ب د ، تعتقد : أ ، يعتقد بهم : ج . اعتبروها : أ ، اعتبروه : ب د ، اعتبروا : ج (4) ما : أ ب ج ، إذا : د . السمع به : أ ج د ، به السمع منه : ب (5) إن يشتمل : أ ج د ، إن يشتمل : ب . للمعقول : أ د ، للمعقول : ب ج (6) منها : أب ج ، منه : د . فإن توقف : ب ج ، وإن توقف : أ ، وإن يوقف : د . فلم : أب د ، لم : ج (7) لأدلة : أب ج ، بدلالة : د (8) انفكك : أب ج ، انفكك : د . بالاحالة : أ ج د ، بالادلة : ب . وليس يشترط : د ، ولا يشترط : ج ، وليس بشرط : أب (9) ربما : أب د ، فرما : ج . يزل : أب ، يزل عنه : ج ، يدل : د . لا أدري : ب ج د ، لا أعلم : أ (12) بالاحالة : أ ج ، بالاستحالة : د . جائز : ب ج د ، جار : أ . هي : أب د ، - : ج .

[77-b] أما الفصل الأول ففي بيان قضاء العقل بما جاء به الشرع * من الحشر ، والنشر ، وعذاب القبر ، والصراط ، والميزان .

أما الحشر فيعني به إعادة الخلق . وقد دلت عليه القواطع الشرعية وهو ممكن بدليل الابتداء . فإن إعادة خلق ثان . ولا فرق بينه ، وبين الابتداء (١) وإنما يسمى إعادة بالإضافة إلى الابتداء السابق . والقادر على الانشاء ، والابتداء قادر على إعادة ، وهو المعنى بقوله تعالى : « قل يحياها الذي أنشأها أول مرة » (٢) .

فإن قيل : فإذا تقولون أنعدم الجواهر ، والأعراض ، ثم يعادان جميعاً ، أو تعدم الأعراض دون الجواهر ، وإنما تعاد الأعراض ؟

قلنا : كل شيء ممكن . وليس في الشرع دليل قاطع على تعيين أحد هذه الممكنات : واحد الوجهين أن تعدم الأعراض ويبقى جسم الإنسان متصوراً بصورة التراب مثلاً فتكون قد زالت منه الحياة ، واللون ، والرطوبة والتركيب ، والهيئة ، وجلة من الأعراض ، ويكون معنى أعادتها أن تعاد إليها تلك الأعراض بعينها ، أو تعاد إليها

(1) أما : أ ج د ، وأما : ب . ففي : ب ج د ، ففيه : أ . به الشرع : أ ب ج ، الشرع به : د (3) فيعني : ب ج ، فلا : فنعني : أ د . بدليل الابتداء : أ ج د ، بالأدلة العقلية بدليل الابتداء : ب (4) ولا : ب د ، أ ج . يسمى : أ ، يسمى : ب ج د (5) الانشاء والابتداء : أ ب ، الابتداء الانشاء : د ، الانشاء ابتداء : ج (6) تعالى : أ ب ، - : ج د . فإذا تقولون : أ ب ج ، فما يقولون : د . أنعدم : ج ، أيعدم : أ د ، أن عدمت : ب (7) أعراض ... أو تعدم : ب د ، الأعراض ... أم تعدم : ج ، الأعراض جميعاً ثم يعاد أو يعدم : أ . الجواهر : أ ب ج ، الجوهر : د . تعاد : ب ج د ، يعاد : أ (9) كل : أ ب ج ، - : د (10) تعدم : أ ب د ، يتعدم : ج (10) فتكون : ج ، فيكون : أ ب د . وجلة : أ ب ج ، وجلته : د (11) معنى : أ ب د ، بمعنى : ج ، أن : أ ج د ، أنها : ب . تعاد إليها : أ ب د ، يعاد إليه : ج . تعاد : ج د ، يعاد : أ ب . إليها : أ ب د ، إليه : ج .

(١) فانظر إلى «المضنون الكبير» ، ص. ٢٢ ، مصر ١٣٠٩ . و«الحجاء العوام» ، ص. ١٩ . (٢) سورة ياسين : ٧٩ .

أمثالها . فإن العرض عندنا لا يبقى ، والحياة عرض ، والموجود في كل ساعة عرض آخر : والإنسان هو ذلك الإنسان باعتبار جسمه ، فإنه واحد لا باعتبار عرضه . فإن كل عرض يتجدد هو غير الآخر . فليس من شرط إعادة فرض إعادة الأعراض . وإنما ذكرنا هذا لمصير بعض الأصحاب إلى استحالة إعادة الأعراض ، وذلك باطل ، ولكن القول في إبطاله يطول ، ولا حاجة إليه في عرضنا هذا . والوجه الآخر أن تعدم الأجسام أيضاً ، ثم تعاد 5 الأجسام بأن تختزع مرة ثانية .

فإن قيل : فبم يتميز المعاد عن مثل الأول ، وما معنى قولكم أن المعاد هو عين الأول ، ولم يبق للمعدوم عين حتى تعاد ؟

قلنا : المعدوم منقسم في علم الله تعالى إلى ما سبق له وجود ، كما أن المعدوم في الازل * انقسم إلى ما سيكون له وجود ، وإلى ما علم الله تعالى أنه لا يوجد . [78-a] فهذا الانقسام في علم الله تعالى لأسبيل إلى انكاره والعلم شامل ، والقدرة واسعة . ففي إعادة أن يبدل بالوجود المعدوم الذي سبق له الوجود ، ومعنى المثل أن يختزع الوجود لعدم لم يسبق له وجود . فهذا معنى إعادة . ومهما قدر الجسم باقياً ورد الأمر إلى تجديد أعراض تماثل الأول ، حصل تصديق الشرع ، وقع به الخلاص

(1) لا يبقى : ب ج د ، لا يبقى زمين : أ (3) فليس : أ ج د ، وليس : ب . فرض : أ ب ج ، - : د . هذا : أ ج د ، - : ب (5) أيضاً : أ ج د ، - : ب ج . فبم : ب د ، ثم : أ ، فيما : ج (7) تعاد : أ ، يعاد : ب (8) قلنا : أ ج ، فإن : ب د . في علم الله : أ ج د ، - : ب ، تعالى : د ، - : أ ب ج (9) المعدوم : أ ب د ، المعدوم : ج . انقسم : أ ج د ، لنقسم : ب ، تعالى : أ ب ج ، - : د (11) فهذا : أ ب د ، هذا : ج . تعالى : أ ب ج ، - : د . والعلم : ب ج د ، فالعلم : أ (12) يبدل : أ ج ، تبدل : ب د سبق : ب ج د ، يسبق : أ . ومعنى المثل : أ ج ، ومعنى المعدوم أن المثل : ب ، ومعنى المبتدأ : د (13) الوجود : أ ب ج ، الموجود : د . لعدم : ب ج د ، لعدم : أ (14) به : ج ، - : أ ب د .

عن اشكال الاعادة ، وتمييز المعاد عن المثل . وقد أطنبنا في هذه المسئلة في كتاب التهافت ، وسلكنا في ابطال مذهبهم تقرير بقاء النفس التي هي غير متحيز عندهم ، وتقدير عود تديرها الى البدن سواء كان ذلك البدن هو عين جسم الانسان ، أو غيره ؛ وذلك الزام لا يوافق ما نعتقه ، فان ذلك الكتاب مصنف لابطال مذهبهم لا لاثبات المذهب الحق ، ولكنهم لما قدروا أن الانسان هو ماهو باعتبار نفسه ، وان اشتغاله بتدبير البدن كالمعارض له ، والبدن آلة له ، الزمناهم بعد اعتقادهم بقاء النفس وجوب التصديق بالاعادة ، وذلك برجوع النفس الى تدبير بدن من الأبدان . والنظر الآن في تحقيق هذا الفصل ينجز الى البحث عن الروح ، والنفس ، والحياة ، وحقايقها ؛ ولا تختمل المعتقدات التفلغل الى هذه الغايات في المقولات . فما ذكرناه كاف في بيان الاقتصاد في الاعتقاد للتصديق بما جاء به الشرع .

واما عذاب القبر فقد دل عليه قواطع الشرع . اذ تواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة - رضى الله عنهم - الاستعاذة منه في الأدعية ، واشتهر

(1) تميز : ا ج ، تميز : د ، يميز : ب : المثل : ا ب ج ، المبتدأ : د (2) تقرير ، ا ب د ، تقدير : ج . متحيز : ا ، متحيزة : ب ج د . جسم : ا ج د ، بدن : ب (4) نعتقه : ا ب ج ، يعتقه : د . الكتاب : ا ب د ، كتاب : ج . مصنف : ا ب ج ، انما صنف : د (5-6) كالمعارض له والبدن : ا ج د ، - : ب له : ب د ، لهم : ا (7) ب رجوع : ا ج د ، بان ترجع : ب (8) الروح ... حقايقها : ب د ، النفس وحقيقتها والروح والحياة وحقايقها : ا . النفس والروح والحياة وحقايقها : ج . لا تختمل : ا ب ج ، لا تختمل : د (9) هذه : ا ب ج ، في : د (11) دل : ا ب ج ، قد دل : د . عن رسول الله : ا ، عن النبي : ج ، من رسول الله : ب ، عن الرسول : د . صلى الله . . . وسلم : ا ب ج ، عليه السلام : د (12) عن : ا ج د ، من : ب . رضى الله عنهم : ب ج ، - : ا د . الاستعاذة : ا د ، باستعاذة : ب ج .

قوله - صلى الله عليه وسلم - عند المرور بقبرين انهما ليعذبان . ودل عليه * قوله تعالى [78- b] « وحاق بآل فرعون سوء العذاب : النار يعضون عليها غدوا وعشيا » (١) الآية . وهو ممكن ، فيجب التصديق به ، ووجه امكانه ظاهر . وانما تنكره المعتزلة من حيث يقولون انما ترى شخص الميت مشاهدة ، وهو غير معذب ، وان الميت ربما تقتسه السباع ، وتأكله ، وهذا هوس . اما مشاهدة الشخص فهو مشاهدة لظاهر الجسم ، والمدرک للعقاب جزء من القلب ، أو من الباطن كيف كان وليس من ضرورة العذاب ظهور حركة في ظاهر البدن ؛ بل الناظر الى ظاهر النائم لا يشاهد ما يدركه النائم من اللذة عند الاحتلام ، ومن الألم عند تخيل الضرب وغيره ، ولو اتتبه النائم ، وأخبر عن مشاهداته ، وآلامه ، ولذاته ؛ ومن لم يحجر له عهد بالنوم لبادر الى الانكار اغترارا بكون ظاهر جسمه ، كمشاهدة انكار المعتزلة لعذاب القبر . واما الذي تأكله السباع فغاية ما في الباب أن يكون بطن السبع له قبرا فاعادة الحياة الى جزء يدرك العذاب يمكن فاكل متألم يدرك الألم من جميع بدنه .

(1) صلى الله عليه وسلم : د ، عليه السلام : ب ، - : ا ج . ليعذبان ودل : ا ج ، يعذبان وما يعذبان بكثرة ودل : ب (2) وحاق ... العذاب : ا ج د ، - : ب (3) تنكره : ب ج ، ينكره : ا د (4) ان : ا ب د ، انما : ج . تقتسه : ا ب ج ، يقتسه : د (5) تأكله : ب ج د ، يأكلونه : ا . هوس : ا ب د ، بين : ج . مشاهدة : ا ب ج ، - : د . فهو : ا ب ج ، - : د ، مشاهدة لظاهر : ا ب ج ، فالشاهد منه ظاهر : د (6) للعقاب : من ا ب ، العقاب : ج ، للعذاب : د . العذاب : ب ج ، المعذب : د ، التعذيب : ا (8) من الألم : ا ب د ، عند الألم : ج (9) من : ا ج د ، - : ب . لم يحجر . . . بالنوم : ب ج ، لم تحجر له عاقبة بالنوم ولم يعذب : ا ، لم تحجر له هبادة بالنوم : د . اغترارا : ا ج ، اعتبارا : ب د ، سكون : ا ب ج ، لسكون : د (10) كشاهدة : ب ، ا ج ، في مشاهدته : د . انكار : ا ب د ، كإنكار : ج . المعتزلة : ا ج ، المعتزلي : ب د . تأكله : ب ج د ، يأكله : ا . (11) له : ا د ، - : ب ج . فاعادة : ا ب ج ، واعادة : د .

واما سؤال منكر، ونكير فحق، والتصديق به واجب لورود الشرع به لا مكانه.
فان ذلك لا يستدعي منهما الا قهها بصوت، أو بغير صوت، ولا يستدعي منه الا فهما
بصوت، أو بغير صوت، ولا يستدعي منه الا فهما، ولا يستدعي الفهم الاحياء، والانسان
لا يفهم بجميع بدنه، بل يجزءه من باطن قلبه، واحياء جزء يفهم السؤال ويحجب بممكن
مقدور عليه؛ فيبقى قول القائل انا نرى الميت، ولا نشاهد منكرا، ونكبرا، ولا نسمع
صوتهما في السؤال، ولا صوت الميت في الجواب، فهذا يلزم منه أن ينكر مشاهدة
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لجبريل - عليه السلام - وسأعه كلامه وسأعه جبريل
[79-8] جوابه، ولا يستطيع مصدق بالشرع أن ينكر ذلك * اذ ليس فيه الا ان الله تعالى خلق له
سماعا لذلك الصوت، ومشاهدة لذلك الشخص، ولم يخلق للحاضرين عنده، ولا لعائشة -
رضي الله عنهما - وقد كانت تكون عنده حاضرة في وقت ظهور بركات الوحي. فانكار
10 هذا مصدره الاحاد، وانكار سمة القدرة. وقد فرغنا من ابطاله؛ ويلزم منه أيضا

(1) منكر ونكير: ا ب ج، نكير ومنكر: د. فحق: ب ج د، فانه حق: ا،
لا مكان: ا، وامكانه: ب ج د (2) لا يستدعي: ا د، لا تستدعي: ب ج. الا:
ا ب ج، - د. بغير: ب ج د، اغبر: ا (5) ولا نشاهد: ا ج، ولا يشاهد: د.
لا نشاهد: ب (6-7) ولا نسمع صوتهما: ب ج، ولا نسمع صوته: د، فلا نسمع لهما
صوت يلزم: ا ب ج، يلزمه: ج. مشاهدة رسول الله: ب، منه مشاهدة رسول الله
ا، مشاهدة الرسول: د، مشاهدة النبي: ج. صلى... وسلم: ا ب ج، - د (7)
عليه السلام: ب ج، - ا د. كلامه: ا ب ج، لكلامه: د (8) جوابه: ا ب ج،
بحجابه: د. بالشرع: ا ب ج، الشرع: د، اذ: ا ب ج، - د. سمعا: د، سمعا:
ا ب ج. ولم يخلق اب ج، ولم يخلق ذلك: د. رضى الله عنها: ا ب ج، - د (10) عنده
ظهور بركات: ب، عنده... ظهور برها: ا، عنده... نزول: د، حاضرة عنده
في ظهور برها: ج. فانكار هذا مصدره: ا ج، فانكاره مصدره: ب، وانكار هذا مصدره: د
(11) ابطاله: ا ب ج، ابطال ذلك: د. منه ايضا: ب ج د، ايضا منه: ا.

انكار ما يشاهده النائم، ويسمعه من الاصوات الهائلة المزعجة، ولو لا التجربة لبادر
الى انكار كل من سمع من النائم حكاية احواله، فتعسا لمن ضافت حوصلته عن تقدير
اتساع القدرة لهذه الأمور المستحقة بالاضافة الى خلق السموات، والأرض، وما بينهما
مع ما فيها من العجائب، والسبب الذي ينفر طباع أهل الضلال عن التصديق بهذه
5 الأمور بعينه منفر عن التصديق بخلق الانسان من نقطة قدرة مع ما فيه من العجائب،
والآيات لولا ان المشاهدة تضطره الى التصديق بذلك فاذا ما لا برهان على احاطته لا يبنى
أن ينكر بمجرد الاستبعاد.

واما الميزان (1) فهو أيضا حق. وقد دل عليه قواطع السمع. وهو ممكن.
فوجب التصديق به. فان قيل: كيف توزن الأعمال؟ وهي أعراض، وقد انهدمت،
والمعدوم لا يوزن؛ وان قدرت اعادتها، وخلقها في جسم الميزان، كان محالا لاستحالة
10 اعادة الأعراض، ثم كيف تخلق حركة يد الانسان؟ وهي طاعته في جسم الميزان،

(1) الاصوات: ا ب د، الصوت: ج. المزعجة: ا ب د، والاصوات المزعجة:
ج. ولولا: ا ب ج، فلولا: د. لبادر: ا ب، لاسرع: د، لبان: ج (2) من: ا ب د،
- ج. النائم: ا ب ج، الميت: د (3) والارض: ا ب د، - ج (4) فهما: ب ج د،
فيه: ا. من العجائب: ا ج د، من العجائب والآيات: ب (5) بعينه: ا، هو بعينه:
ج د - ب. الانسان: ا ب د، انسان: ج (6) لولا: ا ب د، ولولا: ج. تضطره:
ب ج. تضطر: ا د. بذلك: د، - ا ب ج (7) ينكر: ا ب د، تنكر: ج (8)
عليه: ا ج د، عليه ايضا: ب. السمع: ب ج د، الشرع: ا (9) فوجب: ب ج د
فوجب ايضا: ا. توزن: ا ب ج، يوزن: د. وقد: ا ج د، قد: ب (10) قدرت:
د، قدر: ا ب ج.

ايحرك بها الميزان ؟ فيكون ذلك حركة الميزان لا حركة يد الانسان ؟ او لا يتحرك ، فتكون الحركة قد قامت بجسم ليس هو متحركاً بها ، وهو محال ، ثم ان تحرك في تفاوت ميل الميزان بقدر طول الحركات ، وكثرتها لا يقدر مراتب الاجور ؛ فرب حركة بحجزه من البدن يزيد أثمها على حركة جميع البدن ، فرائخ . فهذا محال . [79-b] فنقول : قد سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن هذا ، فقال توزن صحايف الأعمال ، فان الكرام الكاتبين يكتبون الأعمال في صحايف هي اجسام ، فاذا وضعت في الميزان خلق الله تعالى في كفته ميلاً يقدر رتبة الطاعات ، وهو على ما يشاء قدير . فان قيل : فاي فائدة في هذا وما معنى هذه المحاسبة ؟

قلنا : لا يطلب لفعل الله تعالى فائدة فانه لا يسئل عما يفعل ، وهم يسئلون ؛ وقد دللنا على هذا ؛ ثم أي بعد في ان تكون الفائدة فيه ان يشاهد العبد مقدار أعماله ، ويعلم أنه يحجز بها بالعدل ، أو يتجاوز عنه باللطف ؟ ومن يعزم على معاقبة وكيله بجنايته في أمواله ، أو يعزم على الإبراء ، فن أين

(2) او : ا د ه ا ذ : ب ج . فتكون : ا ب ، فيكون : ج ، بها الميزان فيكون : د . قد قامت : ا ج د ، فائمة : ب بها ا ب د - : ج . هو : ا ب ج ، ذلك : د (3) يقدر : ا ب ج ، يقدر : د (3-4) حركة بحجزه من البدن يزيد : ج ، فرب حركة بحجزه من البدن ، حركة بحجزه يزيد : د ، حركة بحجزه يزيد : ب (4) أثمها : ا ، أثم : د ، أثم : ج ، المله : ب . على حركة جميع البدن : ا د ، على جميع حركات البدن : ب ، على جميع البدن : ج . (5) عن هذا : ا ب د ، - : ج . توزن : ا ب ج ، يوزن : د (7) تعالى : ا ج د ، - : ب . في كفته : ب ج ، فيها المني كفة الميزان : ا . في كفتها : د . ميلاً : ا ب ، مثلاً : ج د . رتبة : ا ب د ، رتبة : ج . (9) يطلب : ا د ، تطلب : ب ج . فانه : ا ، - : ب ج د . و : ا ج د ، - : ب (10) ثم الى : ا ب ج ، ثم لا : د . في : ا ج د ، - : ب تكون : ا ب ج ، يكون : د (11) يحجزى : ا ب ج ، يحجزى : د . بها بالعدل : ا ج د ، عنها بالعذاب : ب . او يتجاوز : ب د ، ويتجاوز : ا ج . باللطف : ا ب ج ، بالفضل : د . بجنايته في أمواله : ا ب د ، لجنايته في أعماله و أمواله : ج . او : ب ج ، و : ا د .

يبدو ان يعرفه مقدار جنايته باوضح الطرق ليعلم أنه في عقوبته عادل ، وفي التجاوز عنه مفضل ؟ هذا ان طلبت الفائدة لأفعال الله تعالى وقد سبق بطلان ذلك .

واما الصراط (٢) فهو أيضا حق والتصديق به واجب لأنه ممكن ، فانه عبارة عن جسر ممدود على متن جهنم يرده الخلق كافة . فاذا توافوا عليه ، قيل للملائكة وقفوه انهم مسئولون . فان قيل : كيف يمكن ذلك ، وهو فيما روى ادق من الشعر ، وأحد من السبف ؟ فكيف يمكن المرور عليه ؟ قلنا : هذا ان صدر عن ينكر قدرة الله تعالى فالكلام معه في اثبات عموم قدرته ، وقد فرغنا عن ذلك . وان صدر من معترف بالقدرة فليس المشي على هذا باعجب من المشي على الهواء . والرب تعالى قادر على خلق قدرة عليه ، ومعناه ان يخلق له قدرة المشي على الهواء ، ولا يخلق في ذاته هوبا الى أسفل ، ولا في الهواء انحرافا ، فاذا أمكن هذا * في الهواء فالصراط أثبت من الهواء بكل حال . [80-a]

(1) باوضح الطرق : ا ب د ، ما وضع الطريق : ج . هذا : ا ب ج ، وهذا : د (2) تعالى : ب ج د ، - : ا (4) جسر : ب ج د ، جسد : ا . توافوا : ج د ، وافوا : ا ، توافقوا : ب . هو : ا ب ج ، - : د (6) تعالى : ب ج د ، - : ا . معه : ا ب د ، صفة : ج . عن ذلك : ا ، عنه : ب ج ، عنها : د . من : ا ج د ، من هو : ب (8) على : ا د ، في : ب ج . تعالى : ا ب ، سبحانه وتعالى : ج د (9) ومعناه : ب ج د ، معناه : ا . أسفل : ب ج د ، الأرض : ا (10) انحرافا : ا ج ، انحراف : ب د . فاذا : ا ب د ، واذا : ج . أثبت : ا ج د ، امكن : ب .

(٢) وما قيل فيه انه مثل الشعرة في الدقة فهو ظلم في وصفه بل ادق من الشعر بل لا مناسبة بين دقة ودقة الشعر . . . لانه على مثال الصراط المستقيم والصراط المستقيم عبارة عن الوسط الحقيقي بين الاخلاص المتضادة لذلك قد بين الله بهذا الدعاء في سورة الفاتحة حيث قال اهدنا الصراط المستقيم . . . فهذه الاخلاص لها طرف افراط وطرف تقصير . . . فالصراط المستقيم هو الوسط الحق بين الطرفين الذي لا ميل له الى احد الجانبين وهو ادق من الشعر . . . « المذنون الكبير » ، ص . وانظر الى (« الاحياء » ، ج . ١٠ ، ص . ١١٤ .

الفصل الثاني في الاعتذار عن الاختلال بفصول شجنت بها المعتقدات فرأيت الاعراض عن ذكرها أولى ، لأن المعتقدات المختصرة حقها ان لا تشمل الا على المهم الذي لا بد منه في صحة الاعتقاد .

أما الأمور التي لا حاجة الى اخطارها بالبال ، وان خطرت بالبال فلا معصية في عدم معرفتها ، وعدم العلم باحكامها . فالخوض فيها بحث عن حقائق الأمور ، وهي غير لائقة بما يراد منه تهذيب الاعتقاد . وذلك الفن تحصره ثلاثة فنون : عقلی ولفظی وفقهي . أما العقلی فالبحث عن القدرة الحادثة أنها تتعلق بالضدين أم لا ، وتعلق بالمختلفات أم لا ، وهل يجوز قدرة حادثة تتعلق بفعل مبين لمحل القدرة وأمثال له ؟

وأما اللفظية فكالبحث عن المسمى باسم الرزق ما هو ، ولفظ التوفيق ، والخذلان ، والایمان ما حدودها ، ومسمياتها ؟

واما الفقهية فكالبحث عن الأمر بالمعروف مني يجب ؟ وعن التوبة ما حكمها الى نظائر ذلك ؟ وكل ذلك ليس بمهم في الدين ، بل المهم ان يبقى الانسان الشك عن نفسه في ذات الله تعالى على القدر الذي حقق في القطب الأول ، وفي صفاته ؟ وأحكامها

(1) الاختلال : ا ب ج ، الاخلاق : ا . شجنت : ا ب ج ، وسحت : د . المعتقدات : ا ب د ، المختصرة ج ، فرأيت : ج د ، ورأيت : ا ب . الاعراض : ا ب د ، الاصرار : ج . حقها : ا ب د ، من حقها : ج . ان : ا ب ج ، - : د . الا : ب ج د - : ا (4) اما : ا ب د ، فاما : ج . عدم : ا ب د ، قدم : ج (5) فالخوض : ا ب د ، والخوض : ج . بما : ا ب د . بما : ج (6) تحصره : ب ج د ، يحصره : ا . عقلی ولفظی : ا ب ج ، لفظی وعقلی : د (7) اما العقلی : ب ج ، فاما العقلی : د ، واما الفن العقلی : ا (8) و : ا ب د ، ا و : ج . هل : ب د ، هذا : ا . تتعلق : ب ج د ، يتعلق : ا . وامثال له : ج ، وامثال لذلك : ا . امثاله : ب ، وامثال المقدرة : د (9) فكالبحث : ج . فالبحت : ا ب د (11) ما : ا ج د ، وما : ب . ذلك : ا ب د ، لذلك : ج (12) في الدين : ج ، - : ا ب د (13) القدر : ا ج د ، القدرة : ب . احكامها : ا ب ، احكامه : ج د

كما حقق في القطب الثاني ، وفي أفعاله بان يعتقد فيها الجواز دون الوجوب كما في القطب الثالث ، وفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بان يعرف صدقه ويصدق في كل ما جاء به كما ذكرناه في هذا القطب . وما خرج عن هذا فغير مهم . ونحن نورد من كل فن * مما أهملناه مسئلة لتعرف بها نظائرها ، وبحقق خروجها عن المهمات المقصودة [80 . b] في المعتقدات .

أما المسئلة العقلية فكاختلاف الناس في أن من قتل هل يقال انه مات بأجله ؟ ولو قدر عدم قتله هل كان يجب موته أم لا ؟ وهذا فن من العلم لا يضر تركه ، ولكننا نشير الى طريق الكشف فيه ، فنقول : كل شيئين لا ارتباط لاحدهما بالآخر ، ثم افترنا في الوجود ، فليس يلزم من تقدير تقي احدهما انتفاء الآخر . فلو مات زيد ، وعمره معاً ، ثم قدرنا عدم موت زيد ، لم يلزم منه لا عدم موت عمرو ، ولا وجود موته . وكذلك اذا مات زيد عند كسوف القمر مثلاً ، فلو قدرنا عدم الموت لم يلزم عدم الكسوف بالضرورة . ولو قدرنا عدم الكسوف لم يلزم عدم الموت . اذ لا ارتباط لاحدهما بالآخر .

اما الشيطان اللذان بينهما علاقة وارتباط فهي ثلاثة أقسام . أحدها أن تكون العلاقة متكافية كالعلاقة بين اليمين ، والشمال ، والفوق ، والتحت .

(1) كما حقق في : ج ، كما في : ا ب د (2) صلى . . . سلم : ب ج د ، - : ا . جاء به كما : ا ب ، جاء به لما : د ، - : ج . هذا : ا ب د ، - : ج (3) وما خرج : ا د ، الرابع وما خرج : ب ، الرابع وما يخرج : ج . فغير مهم : ا ج د ، فليس بمهم : ب . لتعرف : ا ب ، يصرف : ج د (4) يحقق : ب ج د ، تحقق : ا . المقصودة : ب ج د ، المقصود : ا (8) افترنا : ا ج د : افتراق : ب (9) انتفاء : ا ج د ، تقي : ب (10) ثم : ا ج د ، و : ب . منه لا : ا ب ، منه : د ، - : ج . وكذلك : د ، وكذا : ا ب ، وهكذا : ج . مات : ا ب ج . فات : د (11) الموت : ا ب د ، الكسوف : ج . الكسوف : ا ب د ، الموت : ج . بالضرورة : ا ب د ، - : ج ، ولد . . . الكسوف : ب ج د ، ولقد قدرنا عدم الكسوف بالضرورة : ا . (12) لاحدهما : ا ب د ، احدهما : ج . اما : ا ب ج ، واما : د . فهي : ا ج د ، فثلاثة : ب (14) احدهما : ا ، احدهما : ب ج د . تكون : ا ب ، يكون : ج د .

فهذا مما يلزم فقد احدها عند تقدير فقد الآخر ، لأنهما من المتضائقات التي لا تقوم حقيقة احدهما الا مع الآخر .

الثاني ان لا يكون على التكافى لكن لاحدهما رتبة التقدم كالشرط مع المشروط ، ومعلوم أنه يلزم من عدم الشرط عدم المشروط فاذا رأينا علم الشخص مع حياته ، وإرادته مع علمه ، فيلزم لا محالة من تقدير انتفاء الحياة انتفاء العلم ، ومن تقدير انتفاء العلم انتفاء الإرادة ، ويمبر عن هذا بالشرط وهو الذي لا بد منه لوجود الشيء . ولكن [81-a] * ليس وجود الشيء به ، بل عنده ، ومعه .

الثالث العلاقة التي بين العلة ، والمعلول . ويلزم من تقدير عدم العلة عدم المعلول ، ان لم يكن للمعلول الا علة واحدة ، فان تصور ان تكون له علة أخرى ، فيلزم من تقدير قتي كل العلل قتي المعلول . ولا يلزم من تقدير قتي علة ببعضها قتي المعلول مطلقاً ، بل يلزم قتي معلول تلك العلة على الخصوص . فاذا تمهد هذا المعنى رجعنا الى القتل ، والموت . فالقتل عبارة عن حر الرقبة ، وهو راجع الى أعراض هي حركات في يد الضارب بالسيف ، وأعراض هي افتراقات في أجزاء رقبة المضروب ، وقد اقترن بها عرض آخر ، وهو الموت . فان لم يلازم بين الحز ، والموت ارتباط ، لم يلزم من تقدير قتي الحز قتي

(1) فهذا : ا ب د ، وهذا : ج . تقدير : ا ج د ، - : ب . المتضائقات : ا ، المتضادات : ب ، المتقابلات : ج ، المضافات : د . لا تقوم : ج ، لا يقوم : د ، لا يقوم : ا ، لا يتصور : ب (4) من : ا ب د ، - : ج ، عدم المشروط : ا ب د ، - : ج . حياته وإرادته : ا ب ج ، إرادته وحياته : د (5) فيلزم : ا ب ج ، فلزم : د (6) بالشرط : ا ب د ، بالشرطية : ج . لكن : ا ب ج ، - : د (7) عنده : ا د ، عنه : ب ج (8) الثالث : ا ب ج ، الثانية : د (9) الا علة واحدة : ا ج د ، الا تلك العلة : ب . فان : ا ب ، وان : د ، بان : ج . تكون : ب ج د ، يكون : ا ، فيلزم : ا ج د ، فلزم : ب (10) قتي : ا ج د ، - : ب . كل : ا ب د ، جميع : ج . تقدير : ا ب د ، - : ج . المعلول : ا ب ج د ، معلول : ا (12) هي : ا ب ، وهي : ج د (13) بالسيف : د ، والسيف : ا ب ج . في : ا ب ج ، - : د (14) الحز والموت : ا ب ج ، الموت والحز : د . التخز : ا ب ج ، الحز : د . فأنهما : ا ب د ، فأنها : ج .

الموت ، فأنهما شيئان مخلوقان معا على الاقتران بحكم اجراء العادة لا ارتباط لاحدهما باخره فهما كالمقترنين اللذين لم تجر العادة باقترانهما ، وان كان الحز علة الموت ، ومولده ، ولم تكن علة سواء لزم من انتفائه انتفاء الموت ، ولكن لا خلاف في أن للموت عللا من أمراض ، وأسباب باطنة سوى الحز عند القائلين بالعلل . فلا يلزم من قتي الحز قتي الموت مطلقا ما لم يقدر مع ذلك انتفاء سائر العلل .

5 فخرج الى غرضنا فنقول : من اعتقد من أهل السنة أن الله تعالى مستبد بالاختراع بلا تولد ، ولا يكون مخلوق علة مخلوق ، فنقول : الموت امر استبد الرب تعالى باختراعه مع الحز ، فلا يجب من تقدير عدم الحز عدم الموت ، وهو الحق . ومن اعتقد كونه علة ، وإضاف * اليها مشاهدته بحجة الجسم ، وعدم مهلك من خارج اعتقد أنه لو انتفى الحز ، وليس ثم علة أخرى وجب انتفاء المعلول لانتهاء جميع العلل . وهذا الاعتقاد صحيح لو صبح اعتقاد التعليل . وحصر العلل فيما عرف انتفاؤه . فاذا هذه المسئلة طول النزاع فيها . ولم يشعر أكثر الخاضعين فيها بمثارها . فينبغي أن يطلب هذا من القانون الذي ذكرناه في عموم قدرة الله تعالى ، وابطال التولد ، وينبى على هذا أن من قتل

(2) فهما : د ، فهو : ا ب ، - : ج . باقترانهما : ا ب ج ، فافتراقهما : د . والحز : ب ج ، الحز : ا د (3) ولم تكن علة : ب ، ولم يكن علة : ا ، ولم يكن جلية : د ، وان لم تكن علته : ج . للموت . . . اسباب : ب ج د ، الموت من علل امور الاخر واسباب : ا . الحز : ب ج ، الجزء : ا د . فلا : ا ب ج ، ولا : د . الحز : ب ج ، الجزء : ا د (5) مع ذلك : ا ج د ، مع عدم ذلك : ب . انتفاء سائر : ب ج د ، سائر انتفاء : ا (6) تعالى : د ، - : ا ب ج (7) بلا تولد : ج ، ولا تولد : ا ب د . علة مخلوق : ب ج د ، علته مخلوق آخر : ا ، تعالى : ج د ، سبحانه تعالى : ب ، - : ا (8) الحز : ب ج ، الجزء : ا د . الحز : ب ج ، الجزء : ا د (9) اضاف اليها : ج ، اضاف اليه : د ، اضاف اليه : ا ب . مشاهدته : ا ب د ، مشاهدة : ج (10) الحز : ب ج ، الجزء : ا د (11) عرف : ا ب ج ، علم : د . فاذا : ا ب ج ، فان : د . طول : ا ب ج ، طال : د . يطلب : ا ب د ، نطلب : ج (13) ينبي : ب د ، ينبي : ا ج .

ينبغي أن يقال : انه مات بأجله ، الأجل عبارة عن الوقت الذي يخلق الله فيه موته سواء كان معه حر رقة ، أو كسوف قمر ، أو زول مطر ، أو لم يكن ، لأن كل هذه عندنا مقترنات وليست متولدات ولكن اقتران بعضها يشكر بالعادة ، وبعضها لا يشكر . فاما من جعل الموت سببا طبيعيا من الفطرة ، وزعم ان كل مزاج في رتبة معلومة في القوة ، اذا خليت ونفسها ، تمادت الى منتهى مدتها ، ولو افسدت على سبيل الاحترام 5 كان ذلك استعجالا بالاضافة الى مقتضى طبعها . والأجل عبارة عن المدة الطبيعية ، كما يقال : الحائط مثلاً يبقى مائة سنة بقدر احكام بنائه ، ويمكن ان يهدم بالفاس في الحال . والاجل يعبر به عن مدته التي له بذاته ، وقوته . فيلزم من ذلك ان يقال : اذا هدم بالفاس لم يهدم بأجله ، وان لم يتعرض له من خارج حتى انحطت اجزاؤه ، فيقال انهدم بأجله . 10 فهذا اللفظ يبتنى على ذلك الاصل .

المسئلة الثانية : وهي اللفظية فكأختلافهم في أن الايمان هل يزيد وينقص ، ام هو على رتبة واحدة ؟ وهذا الاختلاف منشأ الجهل بكون الاسم مشتركاً ، اعنى اسم الايمان . [82-هـ] واذا فصل مسميات هذا اللفظ ارتفع الخلاف . وهو مشترك بين ثلاثة * معان : اذ قد يعبر به . عن التصديق اليقيني البرهاني ؛ وقد يعبر به عن التصديق الاعتقادي التقليدي اذا كان جزماً ؛ وقد يعبر به عن تصديق معه العمل بموجب التصديق . 15

(1) يخلق : ا ب ج ، خلق : د (2) حر : ب ج ، جز : ا د . كل : د ، - : ا ب ج . عندنا : ا ب د ، - : ج (3) مقترنات : ا ب د ، مقربات : ج . متولدات : ب ج ، مؤثرات : ا ج (4) الموت : ب ج د ، للموت : ا (5) منتهى : ا ج د ، - : ب . افسدت : ا ج د . فسدت : ب . الاحترام : ا ب ، الاحترام : ج ، الاحرام : د (6) طبعها : ا ب ج ، طبعها : د (7) بنيانه : ج . به : ا ب د ، - : ج (8) فيلزم : ب د ، فلزم : ا ج . بالفاس : ا ب ج ، بالفاس : د (11) فكأختلافهم : ب ج ، كأختلافهم : د ، فأختلافهم : ا . هل : ا ب د ، - : ج (12) يكون : ا ب ج ، يكون : د (13) اللفظ : ا ب د ، الاسم : ج . بين : ا ج د ، من : ب (14) اليقيني : د ، اليقين : ا ب ج . وقد : ب ج د ، فقد : ا .

ودليل اطلاعه على الاول ان من عرف الله تعالى بالدليل ، ومات عقيب معرفته ، فانما نحكم بانه مات مؤمناً .

ودليل اطلاقه على التصديق التقليدي ان جماهير العرب كانوا يصدقون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمجرد احسانه اليهم ، وتلطفه بهم ، ونظرهم في قرآنه احواله 5 من غير نظر في ادلة الوجدانية ، ووجه دلالة المعجزة ، وكان يحكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بايمانهم وقد قال الله تعالى : « وما انت بمؤمن لنا » (١) أى بمصدق . ولم يفرق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين تصديق وتصديق .

ودليل اطلاقه على الفصل قوله - عليه السلام - « لا يزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن » ، وقوله - عليه السلام - « الايمان يضع وسبعون باباً ، اذاها امانة الاذى عن الطريق » . 10 فارجع الى المقصود . و تقول : ان اطلاق الايمان بمعنى التصديق البرهاني لم يتصور زيادته ولا نقصانه ؛ بل اليقين ان حصل بكماله فلا مزيد عليه . وان لم يحصل بكماله فليس بيقين . وهي خطة واحدة لا يتصور فيها زيادة ، ولا نقصان الا أن يراى به زيادة وضوح أى زيادة طمأنينة النفس اليه . فان النفس تطمئن الى اليقينية النظرية في الابتداء الى

(2) فانما نحكم : ا د ، فانه يحكم : ب . فانه نحكم : ج (3) التصديق التقليدي ان : ا ج د ، الثاني ان : ب . الله صلى : ا ب د ، الله تعالى صلى : ج (4) قرآن : ا ب ج ، قوانين : د (5) الوجدانية : ا ب د ، الواحدانية : ج . الله : ا ب ج . ج د (6) لنا : ج ، لنا ولو كننا صادقين : ب د ، - : ا . بمصدق : ب د ، مصدق : ا ج . رسول . . . مسلم : ا ج ، - : ب د . وتصديق : ا ب ج ، - : د (8) الفعل : ا ج د ، الثالث : ب . حين : ا ب ج ، في حين : د . عليه السلام : ا ج د ، - : ب (10) فارجع : ا ب ج ، فارجع : د . وقول : ا ج ، فنقول : ب د . اطلاق : ب ، اطلق : ا ج د . لم يتصور : ج د ، لا يتصور : ب ، ولم يتصور : ا . لا : د ، - : ا ب ج (12) هي : ا ب ج ، هو : د . لا يتصور : ا ب د ، ولا يتصور : ج لا : د ، - : ا ب ج (13) طمأنينة : ا ج ، طمأنينة : د . النفس : ا ب ج ، للنفس : د . اليقينية : ا ب ج ، التمينات : د .

حد ما فان تواردت الادلة على شيء واحد افاد بظاهر الادلة زيادة طمأنينة . وكل من [82 b] مارس العلوم ادرك تفاوتاً في طمأنينة نفسه الى * العلم الضروري ، وهو العلم بان الاثنين ارثر من الواحد ، والى العلم بمحدث العالم ، وان محدثه واحد . ثم يدرك ايضا تفرقة بين آحاد المسائل بكثرة ادلتها ، وقتها . فالتفاوت في طمأنينة النفس مشاهد لكل ناظر من باطنه . فان فسرت الزيادة به لم يمنعه ايضا في هذا التصديق .

اما اذا اطلق بمعنى التصديق التقليدي ، فذلك لاسبيل الى جحد التفاوت فيه . فانا ندرك بالمشاهدة من حال اليهودى في تصميمه على عقده ، ومن حال النصراني ، والمسلم تفاوتاً حتى ان الواحد منهم لا يؤثر في نفسه ، وحل عقد قلبه التهويلات ، والتخوفات ، ولا التحقيقات العلمية ، ولا التخيلات الاقناعية . والواحد منهم مع كونه جازماً في اعتقاده يكون نفسه اطوع لقبول اليقين ، وذلك لان الاعتقاد على القلب مثل عقدة ليس فيها انشراح ويرد يقين ؛ والعقدة تختاف في شدتها ، وضعفها . فلا ينكر هذا التفاوت منصف . وانما ينكره الذين سمعوا من العلوم ، والاعتقادات اساميا ، ولم يدركوا من اقسام ذوقها ، ولم يلاحظوا اختلاف احوالهم ، واحوال غيرهم فيها .

(1) حد : ا ج د ، حدها : ب . فان : اب : ج ، فاز : د ، تواردت : ب د ، توارت : ا ، توارث : ج . طمأنينة : اب ج ، طمأنينية : د . وكل : اب ج ، فكل : د . العلوم : اب ج ، العلم : د ، طمأنينة : اب ج ، طمأنينة : د (3) الى : اب د ، اذا : ج . العلم بمحدث : ج د ، علمه بمحدث : اب . ثم يدرك : ا ج د ، لم يدرك : ب . طمأنينة : اب ج . طمأنينة : د (4) مشاهد : اب ج ، مشاهدة : د . فان : اد ، واما : اذا : ب ، فاذا : ج به : اد ، بهذا : ج ، - : ب ا . في هذا التصديق : ب ج ، في التصديق هذا : ا . من هذا التصديق : د (6) اما : ا ج د ، واما : ب . فذلك : ب ج د ، فكذلك : ا (7) بالمشاهدة : اب د ، بالمشاهدات : ج (8) عقد : ا ج د ، عقده : ب (9) مع : ا ج د ، في : ب . يكون : ا ، تكون : ب ج ، يكون : د (10) اليقين : ب ، التعبير : ج د ، التعبير : ا . لان : اب ج ، كان : د . يرد : ا ج ، يرد : ب د (11) العقدة : ب ، العقد : ا ج د ، يختلف : ب ج د ، يختلف : ا . منصف ... الذين : ا ج د ، فلم منصف ... الذي : ب (12) سمعوا : ا ج د ، يسمع : ب .

واما اذا اطلق بالمعنى الثالث ، وهو العمل مع التصديق ، فلا يخفى تطرق التفاوت الى نفس العمل . وهل يتطرق بسبب المواظبة على العمل تفاوت الى نفس التصديق ؟ هذا فيه نظر . وترك المداينة اولى في مثل هذا المقام . والحق احق ما قيل .

فاقول : ان المواظبة على الطاعات لها تأثير في تأكيد طمأنينة النفس الى الاعتقاد التقليدي ، ورسوخه في النفس . وهذا امر لا يعرفه الا من سير احوال نفسه ، وراقبها في وقت المواظبة على الطاعة ، وفي وقت الفترة ، ولا حظ تفاوت الحال في باطنه . فانه يزداد بسبب المواظبة على العمل أنسا بمعتقداته ؛ ويتأكد به طمأننته حتى ان المعتقد الذى طالت منه المواظبة على العمل بموجب * اعتقاده اعصى نفسا على المحاول تغييره ، وتشكيكه ممن لم تطل مواظبته ، بل العادات تقضى بها . فان من يمتد الرحمة في قلبه على يتيم ، فان اقدم على مسح رأسه ، ويفقد امره صادف في قلبه عند ممارسة العمل بموجب الرحمة زيادة تأكد في الرحمة . ومن يتواضع بقلبه لغيره فاذا عمل بموجبه ساجدا له أو مقبلا يده ازداد التعظيم ، والتواضع في قلبه . ولذلك تعبدنا بالمواظبة على افعال ، هي مقتضى تعظيم القلب من الركوع ، والسجود ليزداد بسببه تعظيم القلوب . فهذه أمور يحجبها التحذلقون في الكلام الذين أدركوا ترتيب العلم بسمع الالفاظ ولم يدركوه بذوق النظر . فهذه حقيقة هذه المسئلة . ومن هذا الجنس اختلافهم في معنى الرزق .

(1) تطرق : ا ، وتطرق : ب ، بطرق : ج د . هل : اب ج ، هو : د (2) نفس : ب ج د ، - : ا (3) اولى ... المقام : اب د ، ولى في هذا في مثل هذا المقام : ج (5) الا : اب د ، - : ج (6) المواظبة على : ج ، - : اب د . العمل : اب ج ، العمل : د (7) آنسا بمعتقداته : د ، انه لمعتقداته : ج ، نسبه بمعتقداته : ا ، في باطنه آنسا لمعتقداته : ب . به : اب ج ، - : د . طالت : ب ج د ، طال : ا (8) بموجب : اب ج ، بموجب : د . اعصى : اب د ، - : د . لم تطل مواظبته : ب ، لم يطل مواظبته : اد . لم تطل مواظبته : ج (9) تقضى : ا ، يقضى : ب ج د . بها : ب ج د ، بذلك : ا . على يتيم فان : ب ج د ، ليتيم فاذا : ا ، اقدم : اد ، قدم : ب . اقام : ج (10) امره : اب د ، اموره : ج فاكده : اد . تأكيد : ب ج (11) او : اب ، و : ج د (12) لذلك : ب ج د ، كذلك : ا من : اب د ، بين : ج (14) لم يدركوه : اب ، لم يدركوها : ج د (15) الجنس : ا ج د ، الجنس الجبر : ب . معنى : اب ج ، معنى مسالة : د .

وقول المعتزلة ان ذلك مخصوص بما يملكه الانسان حتى الزموا انه لا رزق لله تعالى على البهائم، فربما قالوا هو مما لم يحرم تناوله، فقيل: لهم فالظلمة ماتوا، وقد عاشوا عمرهم، ولم يرزقوا؟ وقد قال اصحابنا انه عبارة عن المتنفع به كيف ما كان. ثم هو منقسم الى حلال، وحرام. ثم طولوا في حد الرزق، وحد النعمة، وتخبيج الوقت بهذا؛ وامثاله دأب من لا يميز بين المهم، وغيره، ولا يعرف قدر بقية عمره؛ وانه لا قيمة له، فلا ينبغي ان يضيع الا في الالهم وبين يدي النظر امور مشكلة البحث عنها اهم من البحث عن موجب الالفاظ، ومقتضى الاطلاقات. فـأل الله تعالى ان يوفقنا للاشتغال بما يعيننا.

اما المسئلة الثالثة الفقهية: فمثل اختلافهم في أن الفاسق هل له أن يحتسب؟ وهذا نظر فقهي. فن أين يليق بالكلام؟ ثم بالمختصرات؟ ولكننا نقول: الحق ان له أن يحتسب. [83-b] وسبيله التدرج في التصوير. وهو أن نقول: * هل يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كون الأمر والنهي معصوما عن الصغار والكبار جميعا؟ فان شرط ذلك كان خرقا للاجماع. فان عصمة الانبياء عن الكبار عرفت شرعا، وعن الصغار

(1) الزموا انه: د، الزموا ان: ا، الزموا انه: ج، التزموا ان: ب. تعالى: ا ب ج، سبحانه: د (2) بما: ج، ما: ا ب د، فالظلمة: ا ب د، الظلمة: ج (3) ولم: ا ج، لم: ب د، انه: ب د، هو: ا ج، ما: ا، - : ب ج د (4) هو منقسم: ب ج، ينقسم: ا، منقسم: د، حلال وحرام: ا ب د، حرام وحلال: ج. حد النعمة: ا ب د، تعد الرحمة: ج. تضيق الوقت: ا ب ج، تضيق العمر: د (5) بهذا... عمره: ا ب ج، - : د (6) فلا ينبغي... في الالهم: ب ج، فلا ينبغي... بالالهم: ا. فينبغي ان لا يضيع الالهم: د. يدي النظر: ا، ايدي النظر: ج، يدي الناظر: ب د (7) تعالى: ا ب، - : ج د. يعيننا: ا ب د، يعيننا برحمته: ج (8) اما: ا، - : ب ج د. فمثل: ا ب ج، مثل: د (9) بالمختصرات: ا ج، المختصرات: ب د (10) سبيله: د. سبيلنا: ا، سبيل: ج، تنبه لحد: ب. يشترط: ا ب د، يشترط: ج (11) عن: ا ب د، على: ج. شرط: ا ب، شرطوا: ج د (12) عرفت: ب ج د، عرف: ا.

مختلف فيها. فتنى يوجد في الدنيا معصوم؟ وان قلتم: ان ذلك لا يشترط حتى يجوز للابن الحرير مثلاً، وهو عاص به أن يمنع من الزنا، وشرب الخمر. فنقول: وهل لشارب الخمر ان يحتسب على الكافر، ويمنعه عن الكفر، ويقايله عليه؟ فان قالوا: لا، خرخوا الاجماع. اذ جنود المسلمين لم تزل مشتملة على العصاة، والمطيعين، ولم يمنعوا من الغزو لا في عصر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا في عصر الصحابة، ولا التابعين. فان قالوا: نعم. فنقول: شارب الخمر هل له أن يمنع من القتل أم لا؟ فان قالوا: لا. قلنا: فما الفرق بين هذا وبين لابس الحرير اذا منع من الخمر والزنا اذا منع من الكفر؟ وكما ان الكبيرة فوق الصغيرة، فالكبائر أيضا متفاوتة. فان قالوا: نعم، وضبطوا ذلك بان المقدم على شيء لا يمنع من مثله، ولا بما دونه، وله أن يمنع مما فوقه، فهذا الحكم لا مستند له. اذ الزنا فوق الشرب. ولا يبعد أن يزني، ويمنع من الشرب، ويمتنع منه، بل ربما يشرب، ويمتنع غلماؤه، واصحابه من الشرب. ويقول: ترك ذلك واجب على، وعليكم. والأمر بترك المحرم واجب على مع الترك. فلي أن أتقرب بأحد الواجبين. ولم يلزم من ترك أحدهما ترك الآخر. فاذن كما لا يجوز أن يترك الأمر بترك الشرب، وهو بتركه يجوز

(1) فيها: ج، فيه: ا ب، - : د. وان: ا ب د، فان: ج. يجوز للابن: ا ب ج، يجوز تلك انسان اللابس: د (3) عن: ا ج، من: ب د. يقايله: ا ج د، يقايل: ب، عليه: ب ج د، - : ا. الاجماع: ب د، الاجتماع: ا ج (4) لم تزل: ا ب، لم يزل: ج د. مشتملة: ا ج د، محتمة: ب (5) رسول الله: ا ب ج، - : د. عصر: ا ب ج، زمن: د. لا التابعين: ا، التابعين: ب ج، - : د (6) من: ا ب د، عن: ج. قالوا: ب، قيل: ا ج د. قلنا: ا ج د، - : ب. بما: ا ب ج، ما: د (7) وكما: ب ج، فكما: ا د (8) فالكبائر: ا ب د، الكبائر: ج. فان: ب ج، وان: ا د. ذلك: ا ب د، بذلك: ج. بما: ا ب د، فيما: ج (9) فهذا الحكم: ب ج، فهذا تحكم: ا، قلنا هذا تحكم: د، يمنع من: ا ب د، يمتنع عن: ج (10) يمتنع منه: ا، يمتنع منه: ج د، - : ب (11) والأمر: ا ب د، فالأمر: ج (12) المحرم: ا ب ج، المحذور: د. على مع الترك: ا ج د، - : ب. لم: ا ج د، لا: ب (13) كما لا: ج، كما: ا ب د. بتركه: ب ج د، يتركه: ا.

أن يشرب ويأمر بالترك . فهما واجبان فلا يلزم بترك أحدهما ترك الآخر . فان قيل :
 [84-a] فيلزم على هذا * أمور شنيعة . وهو أن يزني الرجل بامرأة مكرها إياها على التكنين .
 فإذا قال لها في أثناء الزنا عند كشفها وجهها باختيارها لا تكشفى وجهك ، فإني لست
 محرما لك ، والكشف لغير المحرم حرام ، وأنت مكرهة على الزنا مختارة في كشف الوجه ،
 5 فامنعك من هذا . فلا شك في أن هذه حبة باردة شنيعة لا يصير إليها عاقل . وكذلك
 قوله : ان الواجب على شيئان : العمل ، والامر للغير . وأنا أتعاطى أحدهما . وان تركت
 الثاني كقوله ان الواجب على الوضوء ، والصلاة ، وأنا أصلي ، وان تركت الوضوء ، والمسنون
 في حقى التحجر للصوم ، وأنا أتسحر ، وان تركت الصوم ، وذلك محال لأن التحجر
 للصوم ، والوضوء للصلاة . وكل واحد شرط الآخر . وهو متقدم في الرتبة على المشروط .
 10 فكذلك نفس المرء مقدمة على غيره . فلهذب نفسه أولا ، ثم غيره . أما اذا أهمل نفسه ،
 واشتغل بغيره ، كان ذلك عكس الترتيب الواجب بخلاف ما اذا هذب نفسه وترك الحسبة ،
 وتهذيب غيره ، فان ذلك معصية ، ولكنه لا يتناقض فيه . وكذلك الكافر ليس له ولاية

(1) فهما : ا ب د ، وهما : ج . فلا : ا ب ج ، ولا : د (2) بامرأة : ا ب د ،
 - : ج . إياها : ا ب د ، - : ج (3) كشفها : ا ب د ، كشف : ج . وجهها : ا ب
 ج ، لوجهها : د . وجهك : ب ج ، عن وجهك : ا د (4) محرما : ا ب ، بمحرم :
 ج د ، والكشف لغير المحرم : ا ب ج ، والانكشاف بغير المحرم : د . مكرهة : ا ج
 د ، مكرهه : ب . مختارة : ب د ، ومختارة : ا ج . في كشف : ا ب ج ، لكشف : د
 (5) في ان هذه : ج ، في ان هذا : ب ، ان هذه : ا ، من ان هذه : د (6) وان :
 ب د ، ان : ا ج (7) ان : ج ، - : ا ب د (8) التحجر للصوم : ج . الصوم
 والتحجر : ا ب د ، التحجر : د ، التحجر : ا ب ج (9) للآخر : ا د ، الآخر
 فيه : ب ، الآخر : ج . وهو : ب د ، فهو : ج ، وهذا : ا . على المشروط : ا ج د ،
 كالمشروط : ب . فكذلك : ا ب ج ، وكذلك : د (10) مقدمة : ب ج ، مقدم : ا ،
 مقدم تهذيبها : د . اما اذا : ا ب ، فاما اذا : ج ، فاما ما : د (11) بخلاف : ا ب ج ،
 اما : د (12) لا يتناقض : ا ، لا يتناقض : ب ج ، لا يتناقض : د .

الدعوة الى الاسلام ما لم يسلم هو بنفسه . فلو قال : الواجب على شيئان ، ولى أن أترك
 أحدهما دون الثاني ، لم يمكن منه .

والجواب أن حبة الزاني بالمرأة عليها ، ومنعها من كشفها وجهها جائزة عندنا ،
 وقولكم ان هذه حبة باردة شنيعة ، فليس الكلام في أنها حارة ، أو باردة مستلذة .
 5 أو مستبشة ، بل الكلام في أنها حق ، أو باطل . وكم من حق مستبرد مستقل وكم من
 [84-b] باطن مستحل مستعذب . فالحق غير اللذيق ؛ والباطل غير الشنيع ؛ والبرهان القاطع فيه *
 هو أنا نقول : قوله لها لا تكشفى وجهك فانه حرام ، ومنه إياها بالعمل قول ، وقيل .
 وهذا القول ، والفعل اما أن يقال هو حرام ، أو يقال واجب ، أو يقال : هو مباح .
 فان قلتم : انه واجب ، فهو المقصود وان قلتم : انه مباح ، فله أن يفعل ما هو مباح .
 10 وان قلتم : انه حرام ، فما مستند تحريمه ؛ وقد كان هذا واجبا قبل اشتغاله بالزنا ، فن
 أين يصير الواجب حراما باقتحامه محرما ؟ وليس في قوله الأخير صدق عن الشرع
 بانه حرام ، وليس في فعله الا المنع من اتخاذ ما هو حرام ، والقول بتحريم واحد منهما
 محال ، ولنا نفي بقولنا للفاسق ولاية الحسبة الا أن قوله حق ، وفعله ليس بمحرام ،
 وليس هذا كالصلاة ، والوضوء . فان الصلاة هي المأمور بها ، وشرطها الوضوء .

(1) بنفسه : ا ب ، نفسه : د ، في نفسه : ج (2) لم يمكن منه : ا د ، لم يكن منه : ب ،
 لم يمكن محته : ج (3) عليها : ا ج د ، - : ب . جائزة : ج د ، جائز : ا ب (4) باردة : ا ب د ،
 - : ج . مستلذة : ا ب د ، مستلذة : ا ، مستلذة : ج (5) انها : ب د ، انه : ا ج
 (6) مستحيل : د ، مستحلى : ا ب ج . مستعذب : ا ب او مستعذب : ج د . الشنيع : ا
 ب د ، البشع : ج (7) هو : ا ب د ، - : ج (8) هو حرام : ب ج ، انه حرام : د ،
 حرام : ا . او يقال هو مباح . . . مباح وان : د ، او يقال مباح . . . مباح وان : ا ،
 ام يقال هو مباح . . . مباح وان : ج ، او يقال مباح فله ان ما هو مباح وان : ب
 (11) باقتحامه محرما : ا ج ، باقتحامه حراما : ب ، واقتحامه محرم : د (12)
 بانه : ا ب ج ، فانه : د . وليس : ا ب د ، ولا : ج . اتخاذ : د ، إيجاد : ا ، اتخاذ : ب ج
 (14) كالصلاة والوضوء : ا ب د ، كالوضوء والصلاة : ج .

أن يشرب ويأمر بالترك. فهما واجبان فلا يلزم بترك أحدهما ترك الآخر. فان قيل :
 [84-8] فيلزم على هذا * أمور شنيعة. وهو أن ترى الرجل بامرأة مكرها أياها على التكبير.
 فإذا قال لها في أثناء الزنا عند كشفها وجهها باختيارها لا تكشفي وجهك. فأنى كنت
 محرما لك. والكشف لغير المحرم حرام. وأنت مكروهة على الزنا مختارة في كشف الوجه.
 5 فامنعك من هذا. فلا شك في أن هذه حسنة باردة شنيعة لا يصبر إليها عاقل. وكذلك
 قوله : إن الواجب على شيثان في العمل والإصرار للغير. وأنا أتأطى أحدهما. وإن تركت
 الثاني كقوله إن الواجب على الوضوء والصلاة. وأنا أصلي. وإن تركت الوضوء والمستون
 في حتى السحر للصوم. وأنا أتسحر. وإن تركت الصوم. وذلك محال لأن التسحر
 للصوم. والوضوء للصلاة. وكل واحد شرط الآخر. فهو مقدم في الزينة على المشروط.
 10 فكن ذلك مثل المرة مقدمة على غيره. فلهذا فإنه أولا ثم غيره. أما إذا أمهل
 واشتغل بغيره كان ذلك عكس الزينة الواجب بخلاف ما إذا هذب عنه وترك الحسنة
 وتهذيب غيره. فان ذلك مقصود. ولكنه لا يتناقض فيه. وكذلك الكافر ليس له ولاية
 (1) فهما : أ ب د. وهما : ج د. فلا : أ ب ج. ولا : د (2) بامرأة : أ ب د.
 : ج. أياها : أ ب د. : ج (3) كشفها : أ ب د. كشف : ج. وجهها : أ ب
 : ج. لوجهها : د. وجهك : ب ج. عن وجهك : د (4) محرما : أ ب ج. محرم :
 : ج. والكشف لغير المحرم : أ ب ج. والاكتشاف لغير المحرم : د. مكروهة : أ
 : د. مكروهة : ب ج. مختارة : ب د. ومختارة : أ ج. في كشف : أ ب ج. كشف :
 (5) في أن هتبه : ج. في أن هتبه : ب. أن هتبه : د. من أن هتبه : د (6) وإن
 ب د. أن ب ج (7) أن : ج. : ب ب د (8) التسحر للصوم : ج. الصوم
 والتسحر : أ ب د. التسحر : د. السحور : أ ب ج (9) للآخر : أ د. الآخر
 فيه : ب. الآخر : ج. وهو : ب د. فهو : ج. وهذا : أ. على المشروط : أ ج د.
 كالمشروط : ب. فكن ذلك : أ ب ج. وكذلك : د (10) مقدمة : ب ج. مقدم : أ.
 مقدم تهذيبها : د. أما إذا : أ ب. فاما إذا : ج. فإذا ما : د (11) بخلاف : أ ب ج.
 أما : د (12) لا يتناقض : أ. لا يتناقض : ب ج. لا يتناقض : د.

الدعوة الى الاسلام ما لم يسلم هو بنفسه. فلو قال : الواجب على شيثان. ولى أن أترك
 أحدهما دون الثاني. لم يمكن منه. ج (2) لم يمكن منه : أ د. لم يكن منه : ب.
 والجواب أن حسنة الزاني بالمرأة عليها. ومنها من كشفها وجهها بخبرة عندنا.
 وقولكم ان هذه حسنة باردة شنيعة. فليس الكلام في أنها حارة. أو باردة مستلثة.
 5 أو مستلثة. بل الكلام في أنها حق. أو باطل. وكم من حق مسترد مستنقل وكم من
 [84-8] باطل مستحل مستعذب. فالحق غير اللبذ. والباطل غير الشنيع. والبرهان القاطع فيه *
 هو أنا نقول : قوله لها لا تكشفي وجهك قائم حرام. ومنه أياها بالليل قول. وقيل.
 وهذا القول. والليل إما أن يقال هو حرام. أو يقال واجب. أو يقال هو مباح.
 10 إن كان قلم : أنه واجب. فهو المقصود. وإن كان قلم : أنه مباح. فله أن يفعل ما يشاء.
 10 ب. وإن قلم : أنه حرام. فما مستند محرمه. وقد كان هذا الواجب قبل اشتغاله بالزنا. وقد
 * أن يصير الواجب حراما باقتحامه محرما. وليس في قوله الآخر شنيع غير الشرح
 بأنه حرام. وليس في فعله لا يمنع من اشتغاله بما هو حرام. والمقول عزم واحد منهما
 محال. ولنا ثلثي بقولنا للفاسق ولاية الحسنة إلا أن قوله حق. وقوله ليس محرما.
 وليس هذا كالصلاة. والوضوء. فان الصلاة هي المأمور بها. وشرطها الوضوء.
 (1) بنفسه : أ ب. نفسه : د. في نفسه : ج (2) لم يمكن منه : أ د. لم يكن منه : ب.
 لم يكن منه : ج (3) عليها : أ ج د. : ب. بخبرة : ج د. بخبرة : أ ب (4) باردة : أ ب د.
 : ج. مستلثة : أ ب د. مستلثة : ج. : أ. : ب (5) أنها : أ ب ج. : د. : أ ج.
 (6) مستحل : د. مستحل : أ ب ج. مستعذب : أ ب ج. : د. : أ ج. : ب. : د. : أ ج.
 ب د. الشيع : ج (7) هو : أ ب د. : ج (8) هو حرام : ب ج. أنه حرام : د.
 حرام : أ. أو يقال هو مباح. : ب. مباح : أ ب ج. أو يقال مباح. : ب. مباح : أ ب ج.
 أم يقال هو مباح. : ب. مباح : أ ب ج. أو يقال مباح. فله أن ما هو مباح : أ ب ج.
 (11) باقتحامه محرما : أ ج. باقتحامه حراما : ب. واقتحامه محرما : د (12)
 يانه : أ ب ج. فانه : د. وليس : أ ب د. ولا : ج. اتخاذ : د. اتخاذ : أ ب ج.
 (14) كالصلاة والوضوء : أ ب د. كالوضوء والصلاة : ج. : د.

فهى بغير وضوء معصية ، وليست بصلاة ، بل تخرج عن كونها صلاة . وهذا القول لم يخرج عن كونه حقاً ، ولا الفعل خرج عن كونه منعاً من الحرام . وكذلك السجود عبارة عن الاستعانة على الصوم بتقديم الطعام . ولا يعقل الاستعانة من غير العزم على الجهاد المستعان عليه .

5 وأما قولكم : ان تهذيب نفسه أيضاً شرط تهذيبه غيره . فهذا محل النزاع : فمن أين عرقت ذلك ؟ ولو قال قائل : تهذيب نفسه أيضاً عن المعاصي شرط للغير ، ومنع الكفار ، وتهذيب نفسه عن الصغائر شرط للمنع عن الكبار ، كان قوله مثل قولكم ، وهو خرق للاجماع . وأما الكافر فان حمل كافر آخر بالسيف على الاسلام ، فلا تمنعه منه . وتقول : عليه أن يقول لا اله الا الله ، وان يأمر غيره به ، ولم يثبت أن قوله شرط لأمره ، فله أن يقول وان لم يأمر ، وله أن يأمر وان لم ينطق . فهذا غور هذه المسئلة . وإنما أردنا 10 إيرادها ليعلم أن أمثال هذه المسائل لا تليق بفن الكلام ، ولا سيما بالمعتقدات المختصرة * والله أعلم بالصواب .

(1) فهى : ب د ، وهى : ا ج . تخرج : ج ، خرجت : ا ب د (2) ولا لعقل خرج : ا ج د ، وهذا العقل لم يخرج : ب . كذلك : ا ج د ، كذا : ب (3) بتقديم : ا ج د ، وترك : ب . ولا يعقل : ا د ، ولا تعقل بتقديم : ب ، ولا تعقل : ج . الجهاد : ا ب ج ، اتحاد : د (5) وأما : ا ب ج ، فاما : د . تهذيبه : ب ج د . تهذيب : ا ، تهذيبه : ب ج د ، تهذيب : ا (6) أيضاً : ا ج د ، - : ب . للغير : ج ، للغزو : ا ب د (7) تهذيب نفسه : د ، تهذيب نفسه : ب ، تهذيب : ا ج (8) للاجماع : ا ب د ، الاجماع : ج . وأما : ب ج د ، فاما : ا . فان .. كافر . ا ج د ، لو ... كافر : ب . فلا تمنعه : ا ، فلا تمنعه : ب ج د . نقول : ا ، يقول : ج د . (9) عليه : ا ب ج ، عليك : د غيره : ا ب ج ، غيرك : د . شرط : ا ج د ، شرطاً : ب (10) لم يأمر : ا ب ج ، لم .. يأمره : د . لم ينطق : ا ج د ، لم يقل : ب . غور : ا ب ج ، عقد : د (10-11) وإنما أردنا إيرادها ليعلم ان : ا ، وإنما قدمناه لنعلم ان : ب ، وإنما أردنا لتعلم ان : ج ، وإنما أردناها ليعلم ان : د (11) أمثال : ب ج ، مثال : ا ، - : د . لا تليق : ا ب ج ، لا يليق : د ، بفن الكلام : ا ب د ، من الكلام : ج (12) بالصواب : ا - : ب ج د .

الباب الثالث فى الامامة :

اعلم ان النظر فى الامامة (١) أيضاً ليس هن المهمات ، وليس أيضاً من فن المعقولات ، بل من الفقهيات . ثم انها مثار للتعصبات ، والمعرض عن الخوض فيها اسلم من الخائض فيها ، وان أصاب فكيف اذا أخطأ ؟ ولكن اذا جرى الرسم باحتتام المعتقدات به اردنا أن نسلط المنهج المعتاد . فان فطام القلوب عن المنهج المخالف للمألوف شديد النفاذ ، ولكننا نوجز القول فيه ، وتقول : النظر فيه يدور على ثلاثة اطراف :

الطرف الاول فى بيان وجوب نصب الامام . ولا ينبغي أن نظن أن وجوب ذلك مأخوذ من العقل . فانا بينا أن الوجوب يؤخذ من الشرع الا ان يفسر الواجب العقل الذى فيه فائدة ، او فى تركه ادنى مضرة . وعند ذلك لا ينكر وجوب نصب الامام لما فيه من الفوائد ، ودفع المضار فى الدنيا . ولكننا نقيم البرهان القطعى الشرعى على وجوبه . ولسنا نكتفى . بما فيه من اجماع الأئمة ، بل تنبه على مستند الاجماع وتقول : نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع - صلى الله عليه وسلم - قطعا . وهذه مقدمة

(2) اعلم ان : ا ، - : ب ج د . ليس : ا ب د ، - : ج . بل : ا ب د ، - : ج . (3) مثار للتعصبات : د ، التعصبات : ا ب ، المعصيات : ج (4) اخطأ : ا ب د ، خطي : ج . اردنا : ب ج د ، و اردنا : ا (5) فطام القلوب : ب ، القلوب : ج د ، القلب : ا ، المنهج المخالف : ا ب ج ، مخالفة الشيء المألوف : د . شديد : ا ب ، شديدة : ج د (7) ان : ا ج د ، - : ب . وجوب : ا ب د ، - : ج (8) يفسر : ا ، تفسير : ج د ، نفس : ب بالعقل ج د . هو العقل : ب ، بالفعل : ا . او : ا ب د ، و : ج . ادنى : د ، - : ا ب ج (10) تقيم : ا ب د ، نقول : ج (11) وجوبه : ب ج د ، وجوه : ا . نكتفى : ا ب ج ، ينبغي : د (13) صلى الله عليه وسلم : ب ج د ، صاوات الله عليه : ا . هذه : ا ب ج ، هو : د .

(١) فقد انكر ابن كيسان اصل وجوب الامامة ولا يلزم تكفيراً ولا يلتفت الى قوم يعظمون امر الامامة ويحلمون الايمان بالامام مقروناً بالايمان بالله ... « فصل التفريقة » . ص ٥٧ .

قطعية لا يتصور النزاع فيها ؛ ولضيف اليها مقدمة اخرى ، وهو أنه لا يحصل نظام الدين الا بامام مطاع ، فيحصل من المقدمتين صحة الدعوى ، وهو وجوب نصب الامام .

فان قيل : المقدمة الاخيرة غير مسلمة . وهو ان نظام الدين لا يحصل الا بامام .

5 فنقول : البرهان عليه أن نظام الدين لا يحصل الا بنظام الدنيا ، ونظام الدنيا لا يحصل الا بامام مطاع . فهاتان مقدمتان ففي أيهما النزاع ؟ فان قيل : * لم قلتم ان نظام الدين لا يحصل الا بنظام الدنيا ؟ بل لا يحصل الا بخراب الدنيا ، فان الدين والدنيا ضدان ، والاشتغال بعمارة احدهما خراب الآخر .

قلنا : هذا كلام من لا يفهم ما نريده بالدنيا الآن . فانه لفظ مشترك ، قد يطلق على فضول التنعم ، والتلذذ ، والزيادة على الحاجة ، والضرورة ، وقد يطلق على جميع ما هو محتاج اليه قبل الموت ، واحدهما ضد الدين ، والآخر شرطه . وهكذا يفاظ من لا يميز بين معاني الالفاظ المشتركة . فنقول : نظام الدين بالمعرفة ، والعبادة ، ولا يتوصل اليهما الا بصحة البدن ، وبقاء الحياة ، وسلامة قدر الحاجات من الكسوة ، والمسكن ، والأقوات ، والأمن هو اجماع الآفات . ولعمري من أصبح آمنا في سربه معافا في بدنه ، وله قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها ، وليس يأمن الانسان على روحه ، وبدنه ، وماله ، ومسكنه ، وقوته في جميع الاحوال ،

(1) قطعية : ا ب د ، - : ج (4) الاخيرة : ا ب د ، - ج . بامام : ا ب ج ، بالامام : د (5) فنقول : ا ب د ، مصلح فدلوا عليها قلنا : ج (6) مطاع : ا ب د ، مصلح : ج (7) ضدان : ا ب د ، ضدتان : ج . الآخر : ب ج د ، الاخرى : ا (9) لا : ب ج د ، لم : ا . نريد : ا ، نريد : ب ج د (10) التنعم والتلذذ : ب ، التنعم والتلذذ : ج ، التعم والتلذذ : د ، التنعم : ا (11) معاني الالفاظ : ا ج د ، معاني الكلام والالفاظ : ب (12) ولا : ا ج . لا : ب د (13) من : ا ج د ، ان من : ب . امنا في سربه : ا ب ج ، - : د (14) وله : ا ج د ، معه : ب . فكأنما : ا ج د ، كان كمن : ب . حيزت : ا ب د ، خبرت : ج (15) وقوته : ا ج د ، - : ب جميع : ا ج د ، في جميع : ب . عن : ب ج د ، من : ا .

بل في بعضها . فلا ينتظم الدين الا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية ، والا فن كان جميع أوقاته مستغرقا بحراسة نفسه عن سيوف الظلمة ، وطلب قوته من وجوه الغلبة ، متى يتفرغ للعلم والعمل ؟ وما وسيلته الى سعادة الآخرة . فاذن بان أن نظام الدنيا اعنى مقادير الحاجة شرط لنظام الدين .

5 وأما المقدمة الثانية : وهي أن الدنيا ، والأمن على الاقس ، والأموال لا ينتظم الا بسلطان مطاع . فتشهد له مشاهدة أوقات الفتن بموت السلاطين ، والأئمة . وان ذلك لو دام ، ولم يتدارك بنصب سلطان آخر مطاع ، دام الهرج ، وعم السيف ، وشمل القحط ، وهلكت المواشي ، ويطلت الصناعات ، وكان كل من غلب ، سلب ، ولم يتفرغ أحد للعبادة ، والعلم ، ان بقى حيا . والا كثرون يهلكون تحت ظلال السيوف . ولهذا [86-a] قيل : الدين والسلطان تؤمان . ولهذا * قيل : الدين اس ، والسلطان حارس ؛ وما لا اس له فهدوم ، وما لا حارس له فضائع . وعلى الجملة ، لا يتجارى العاقل في أن الخلق على اختلاف طبقاتهم ، وما هم عليه من تشتت الاهواء ، وتباين الآراء ، لو خلا وراهم ، ولم يكن لهم رأى مطاع يجمع شتاتهم ، لهلكوا من عند آخرهم . وهذا دام لاعلاج له الا بسلطان قاهر مطاع يجمع شتات الآراء . فبان أن السلطان ضرورى في نظام الدنيا ؛ ونظام الدنيا ضرورى في نظام الدين ؛ ونظام الدين ضرورى في الفوز

(2) سيوف الظلمة : ب ج ، سيوف الظلم : ا ، وصول الظلم : د (3) متى : ا ب د ، فتي : ج . ان : ا ب ، - : ج د (5) زاما : ب د ، اما : ا ج . هي : د ، هو : ا ب ج (6) فتشهد : ب ج ، فيشهد : ا د . الفتن بموت : ب د ، الفترة بموت : ا ، موت : ج . وان : ا ب ، فان : ج ، ان : د (9) للعبادة والعلم : ا ب د ، للعلم والعبادة : ج (10) لهذا : ا د ، - : ب ج (11) اس : ا ج د ، امير : ب . لا : ا ب ج ، فلا : د . تشتت : ب ج د ، تشتت : ا (13) لهم : ج ، - : ا ب د . شتاتهم : ا ب د ، شملهم : ج . لهلكوا : ب ج ، هلكوا : ا د (14) بسلطان قاهر مطاع : ا ب د ، سلطان مطاع قاهر : ج (15) في نظام : ج د ، في نظم : ا ب ، نظام : ا ج ، نظم : ب ، ان نظام : د . نظام ... نظام : ا ج د ، نظم ... نظم : ب .

بسماعة الآخرة ، وهو مقصود الانبياء قطعا . فكان وجوب الامام من ضروريات الشرع الذى لا سبيل الى تركه .

الطرف الثانى فى بيان من يتعين من بين سائر الخلق لأن ينصب اماما .

فنقول : ليس يخفى أن التنصيب على واحد نجمله اماما بالتمشهى غير ممكن . فلا بد له من تميز بخاصية يفارق سائر الخلق بها ، وذلك خاصيته فى نفسه ، وخاصة من جهة غيره .

أما من نفسه فان يكون أهلا لتدبير الخلق وحملهم على مرادهم ؛ وذلك بالكفاية ، والعلم ، والورع ؛ وبالجملة خصائص القضاة يشترط فيه مع زيادة نسب قرش . وعلم هذا الشرط الرابع بالسمع ، حيث قال : النبي - صلى الله عليه وسلم - «الائمة من قرش» فهذا تميزه عن أكثر الخلق ولكن ربما يجتمع فى قرش جماعة موصوفون بهذه الصفة .

فلا بد من خاصية أخرى تميزه ، وليس ذلك الا التولية والتفويض من غيره . فانما يتعين للإمامة مهما وجدت التولية فى حقه على الخصوص من دون غيره . فيبقى الآن النظر فى صفة المولى ، فان ذلك لا يسلم لكل أحد ، بل لا بد فيه من خاصية . وذلك لا يصدر الا من أحد ثلاثة : اما التنصيب من جهة النبي - صلى الله عليه وسلم - واما التنصيب

(1) ضروريات : ا د ، ضرورة : ب ج (3) من بين سائر : ا د ، من سائر : ب ج .

(4) فنقول : ا ب د ، فيقول : ج . ليس : ا ج ، لا : ب د . من تميز : ج د ، بتميزه : ا ، من التميز : ب (5) يفارق : ا ج ، يفارق بها : د ، تفارق : ب . بها وذلك : ا ب ج ، وذلك : د . خاصيته : د ، خاصية : ا ب ج . من جهة غيره اما من نفسه : ا ج ، من جهة غيره اما فى نفسه : ب ، فاما الشيء من جهة نفسه : د (6) فان : ب ج د ، بان : ا . لتدبير : ا ب ج ، لتدبير ما يتعلق : د . الخلق : ا ب ج ، بالخلق : د . حملهم : ا ج د ، لحملهم : ب . وذلك : ا ب ج ، فذلك : د (7) يشترط : ب ، لشترط : ا ج د . نسب : ا ب د ، نسبة : ج . قرش : ا ب ج ، فى قرش : د (8) قال ... سلم : ا ب ، قال صلى الله عليه وسلم : ج ، قال عليه السلام : د . من : ا ج د ، فى : ب (9) تميزه : ا ب ج ، تميزه : د (13) من : ج د ، - : ا ب . ثلاثة : ا ب ج ، ثلاثة اوجه : د اما التنصيب ... سلم : ا ج ، اما التنصيب من جهة النبي : ب ، - : د .

من جهة امام العصر بان يعين لولاية العهد شخصا معينا من اولاده أو من سائر قرش ، [86-b] واما * التفويض من رجل ذى شوكة يقتضى انقياده وتفويضه متابعة الآخرين ومبادرتهم

الى المبايعة . وذلك قد يسلم فى بعض الاعصار لشخص واحد مرموق فى نفسه مرزوق بالمبايعة مستوى على الكفاية . ففى بيعته ، وتفويضه كفاية عن تفويض غيره ، لأن المقصود

أن يجتمع شتات الآراء لشخص مطاع . وقد صار الامام بمبايعة هذا المطاع مطاعا ؛ وقد لا يتفق ذلك لشخص واحد بل لشخصين أو ثلاثة أو جماعة . فلا بد من اجتماعهم ، وبيعهم ، وتوافقهم على التفويض حتى تتم الطاعة ، بل أقول : لو لم يكن بعد وفاة الامام الا قرشى واحد مطاع متبع ، فنهض بالامامة وتولاه بنفسه وتشاغل بها واستمتع كافة الخلق بشوكته ، وكفايته ، وكان موصوفاً بصفات الائمة ، فقد انعقدت امامته ووجبت طاعته .

فانه تعين بحكم شوكته ، وكفايته ؛ وفى منازعته اثارة الفتى الا أن من هذا حاله ، فلا يعجز أيضا عن أخذ البيعة من أكابر الزمان ، وأهل الحل ، والعقد . وذلك أبعد من الشبهة . فلذلك لا يتفق مثل هذا فى العادة الا عن بيعة ، وتفويض .

فان قيل : فان كان المقصود حصول ذى رأى مطاع يجمع شتات الآراء ، ويمنع الخلق

(2) يقتضى : ب ج د ، تقتضى : ا . المبايعة : ب ج د ، المشايعة : ا (3) الاعصار لشخص : ا ب ج ، الاعمار بشخص : د . مرموق : ا ب د ، مرهون : ج ، مرزوق : ا ج د ، مرموق : ب (5) يجتمع : ب ج د ، تجتمع : ا . شتات : ب ج د ، - : ا مطاع : ا ج د ، معين مطاع : ب . الامام بمبايعة : ا ب ، الامام يشايه : ج ، هذا الامام بتابعة : د (7) توافقهم : ا ج ، موافقتهم : ب ، يوافقهم : د . سم : ا ب د ، يتم : ج . (8) قرشى : ا ب ج ، رجل قرشى : د . نهض : ا ج د ، نهض : ب . بنفسه وتشاغل : ا ب ، بنفسه ويشاغل : د ، بنفسه ونشا بشوكته وتشاغل : ج (9) بشوكته : ا د ، لشوكته : ب ج . فقد : ا ج د ، - : ب (10) فانه : ج د ، فان : ا ، و : ب ، تعين : ا ج د ، يعين : ب فلا يعجز : ا ج د ، لا يعجز : ب (11) من الشبهة : ب ج د ، عن الشبهة : ا (12) فلذلك : ا ب د ، ولذلك : ج (13) فان قيل : ا ج د ، قيل : ب . حصول : ا ب ج ، فى حصول : د .

من المحاربة، والقتال، ويحملهم على مصالح الملائش، والمعاد، فلو انتفض لهذا الأمر من فيه الشروط كلها سوى العلم، ولكنه مع ذلك يراجع العلماء، ويعمل بقولهم، فإذا ترون فيه؟ أي يجب خلعهم؟ أم يجب طاعته؟

قلنا: الذي نراه ونقطع به أنه يجب خلعهم، أن قدر على أن يستبدل به من هو موصوف بجميع الشروط من غير إثارة فتنة، وتهيج قتال. وأن لم يكن ذلك الا تحريك قتال وجبت طاعته، وحكم بامامته، لأن ما يفوتنا من المصارفة بين كونه * عالماً بنفسه، أو مستفتياً من غيره دون ما يفوتنا بتقليد غيره إذا أدى ذلك إلى تهيج فتنة لا ندرى عاقبتها، وربما يؤدي ذلك إلى هلاك النفوس، والأموال. وزيادة صفة العلم إنما هي مزية، وتمة للمصالح. فلا يجوز أن يعطل أصل المصالح في التشوق إلى مزاياها، وتكاملاتها. وهذه مسائل فقهية فليهن المستبعد لمخالفته المشهود على نفسه استبعاده، ولينزل من غلوائه. فالأمر اهون مما يظن. وقد استقصينا تحقيق هذا المعنى في الكتاب «بالمستظهرى» (١) المصنف في الرد على الباطنية.

(١) من : ا ج د، عن : ب . الملائش : ا ب ج، في الملائش : د . انتفض : ا ب ج، ينفض : د (٣) ترون : ا ب ج، يرون : د . أم يجب : ج د . لم يجب : ا، أو يجب : ب . تقطع : ا ب ج، تقطع انه : د، تقطع ولعمل انه : ب (٤) الشروط : ا ب ج، الشرائط : د (٥) تحريك : ا ج د، تهيج : ب (٦) من المصارفة . . . يفوتنا : ا ج، عن المصارفة بين كونه عالماً بنفسه أو مستفتياً : د، - : ب . بتقليد : ا ب ج، - : د (٧) اذا : ا ب د، فاذا : ج . أدى ذلك : ا، جرى ذلك : د . افتقرنا : ب ج . تهيج : ب ج د، تهيج : ا . لا ندرى : ب، لا يدرى : ا ج، ولا يدرى : د (٨) وزيادة : ا ب د، فزيادة : ج . هي : د، قرأى : ا ب ج، مزية : ا ج د، موته : ب . للمصالح : ب ج د، المصالح : ا . يعطل : ا ب ج، يعطل بها : د (٩) مزاياها : ا ب ج، من اباها : د وتكملاتها : ا ب، وتكملاتها : د، - : ج . فليهن : ا د، وليهن : ب، فيلون : ج . لمخالفته : ا ج د، لمخالفه : ب (١٠) ولينزل من : ج د، وليترك عن : ا، وليترك من : ب (١١) الباطنية : ا ب ج، الباطنية الامامة : د.

(١) وهو المسمى ب «فضائح الباطنية». وان طبع مرتين في Leiden (1916-1956) من قبل Ignaz Godziher الا انه جاء ناقصاً لان الناشر اعتمد على نسخة ناقصة وتوجد للكتاب نسخة كاملة في فاس وسوريا.

فان قيل : فإذا تساعتم بخصلة العلم، لزمكم التسامح بخصلة العدالة، وغير ذلك من الخصال. قلنا : ليست هذه مساحة عن الاختيار، ولكن الضرورات تبیح المحظورات . فنحن نعلم أن تناول الميتة محظور، ولكن الموت اشد منه . فليت شعري من لا يساعد على هذا، ويقضى بطلان الامامة في عصرنا لقوات شروطها، وهو عاجز عن الاستبدال بالتصدي لها، بل هو فاقد للمتصف بشروطها . فأى احواله احسن ان يقول : القضاء معزولون، والولايات باطلة، والا نكحه غير منعقدة، وجميع تصرفات الولاية في اقطار العالم غير نافذة، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام، أو ان يقول : الامامة منعقدة، والتصرفات، والولايات نافذة، بحكم الحال، والاضطرار؟ فهو بين ثلاثة امور : اما ان يمنع الناس من الا نكحة، والتصرفات المنوطة بالقضاء، وهو مستحيل، ومؤد الى تعطيل الملائش كلها، ومفض الى تشييت الآراء، ومهلك للجماهير ومحرك للدعاهم . او يقول : انهم يقدمون على الا نكحة، والتصرفات، * ولكنهم مقدمون على الحرام الا انه لا يحكم بفسقهم، ومصيتهم لضرورة الحال .

واما ان تقول : يحكم باعتقاد الامامة مع فوات شروطها لضرورة الحال . ومعلوم ان البعيد مع الا بعد قريب . واهون الشرين خير بالاضافة . ويجب على العاقل اختياره . فهذا تحقيق هذا الفصل . وفيه غنية عند البصير عن التطويل . ولكن من لم يفهم

(١) فاذا : ا ب د، فان : ج (٢) ليست : ا ب د، ليس : ج (٣) لقوات : ب ج د، لقوت : ا . والولايات : ا ب د، والولاية : ج (٧) يقول : ا ب ج، تقول : د . التصرفات والولايات : ب ج د، جميع الولايات والتصرفات : ا (٩) مستحيل : ا ب د، مستحيلة : ج . مؤد : ا ب ج، يؤدي : د (١٠) ومفض : ا ب ج، ويقضى : د . الى تشييت : ا ب د، يسبب : ج . مهلك : ا ب ج، هلاك : د . للجماهير : ا ب، الجماهير : د، والجماهير : ج ومحرك للدعاهم : ا، والوهام : ب ج د (١١) يقول : ا ج، تقول : ب د . مقدمون : ا، يقدمون : ب ج د . انه : ا ب د، انهم : ج (١٢) لضرورة الحال : ا ب ج، الضرورة الحال : د (١٣) واما ان : ا ج د، او : ب . تقول : ا ب د، يقال : ج (١٥) الفصل : ا ج د، النظر : ب . هند : ب ج د، عن : ا . عن : ب ج د، الى : ا .

حقيقة الشيء، وعلته، وإنما يثبت بطول الالفة في سمعه، فلا تزال النفرة عن تقيضه في طبعه. إذ فطام الضمفاء عن المألوف شديد، عجز عنه الأنبياء فكيف غيرهم؟

فان قيل: فهلا قلتم: ان التنصيص واجب من النبي - صلى الله عليه وسلم - والخليفة كي يقطع ذلك دابر الاختلاف كما قاله بعض الامامية، اذ ادعوا انه واجب. قلنا: لأنه لو كان واجباً لنص عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم ينص هو، ولم ينص عمر ايضاً، بل ثبتت امامة ابي بكر، وامامة عمر وامامة عثمان، وامامة علي - رضي الله عنهم - بالتفويض. فلا تلتفت الى تجاهل من يدعى انه - صلى الله عليه وسلم - نص على امامة علي لقطع النزاع، ولكن الصحابة كاربوا النص، وكنتموه. فامثال ذلك يمارض بمثله، ويقال: هم تنكرون علي من قال انه نص على ابي بكر؟ فاجمع الصحابة على موافقته النص، ومتابته، وهو اقرب من تقدير مكابرتهم النص،

5

10

(1) علته: ا ج د، غالبته: ب. الالفة: ج د، الالف: ا ب. تزال... في طبعه: ب ج د، تزال النفرة في طبعه عن تقيضه: ا، يزال النفرة لمقتضيه في طبعه: د (2) اذ فطام: ا ج د، ونظام: ب. عجز: ا ج د، يعجز: ب (3) التنصيص: ب ج د، التنصيص على الامام: ا. صلى الله عليه وسلم: د، - ا ب ج (4) الخليفة: ا ب ج، من الخليفة: د. يقطع ذلك: ب ج د، ينقطع بذلك: ا. قاله: ا، قالت: ب ج د (5) لانه: ا ج د، ذلك ليس بواجب لانه: ب. رسول الله... سام: ا ب د، الرسول عليه السلام: ج (6) ولم ينص... ايضاً: ا ب ج، ولنص عمر ايضاً: د. ابي: ا ب ج، ابو: د. بكر وامامة عمر وامامة عثمان: ب، بكر وامامة عثمان: ج د، بكر رضي الله عنه وامامة عثمان: ا (7) رضي الله عنهم: ب، رضي الله عنهم اجمعين: ج، رضي الله عنهما: ا، - د. فلا تلتفت: ب ج د، ليلتفت: ا. صلى الله عليه وسلم: ا ب ج، عليه السلام: د (8) امامة: ب، - ا ج د. وكنتموه: ب، أو كنتموه: ا ج د (9) فامثال: ا ب، وامثال: ج د، تنكرون: ا ب ج، ينكرون: د (10) فاجمع: ا ب د، فاجتمع: ج. مكابرتهم النص: ب د، مكابرتهم للنص: ا، مكابرتهم للتصريح: ج.

وكتائبهم. ثم انما تخيل وجوب ذلك لتعذر قطع الاختلاف، وليس ذلك بمتعذر. فان البيعة تقطع مادة الاختلاف. والدليل عليه عدم الاختلاف في زمان عثمان، وابي بكر - رضي الله عنهما - وقد توليا بالبيعة. وكثرة الخلاف في زمان علي - رضي الله عنه - ومعتقد الامامية أنه تولى بالنص.

5

الطرف الثالث في شرح عقيدة أهل السنة في الصحابة، والخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - اعلم أن للناس في الصحابة، والخلفاء الراشدين اسرافاً في اطراف: فن مبالغ في الثناء عليهم حتى يدعى ان العصمة للأئمة، * ومن متهم على الطعن يطلق اللسان بدم الصحابة، فلا تكونون من الفريقين، واسلك طريق الاقتصاد في الاعتقاد.

واعلم أن كتب الله تعالى مشتمل على الثناء على المهاجرين، والانصار. وتواترت الاخبار بتركية النبي - صلى الله عليه وسلم - اياهم بألفاظ مختلفة كقوله صلى الله عليه وسلم - «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، وكقوله «خير الناس

10

(1) كتائبهم: ب، كتائبه: ا ج د، وليس: ا ب د، افليس: ج. بتمتد: ا ب د، بتمتد: ج (2) تقطع: ا ب، يقطع: ج د. والدليل... الاختلاف: ا ب د، - ج. زمان: ا ب د، زمن: ج (3) وقد... علي: ا، وقد توليا بالبيعة وكثرته في زمان علي: ج د، - ب. رضي الله عنه: ج د، - ا ب (4) الامامية: ب ج د، الامامة: ا (5) شرح: ا ب ج، - د (5-6) رضي الله عنهم: د، - ب. ا ب ج (6) الراشدين: ج د، - ا ب. اسرافاً: ا ج د، اسراف: ب (7) عليهم: ج، - ا ب د. ان: ا، - ب ج د. للأئمة: ا ب ج، الأئمة: د. من: ا ب ج، منهم: د. متهم: ا ب د، مفتحم: ج. يطلق: ا د، يطلق: ب ج (9) تعالى: ب ج، سبحانه: د، سبحانه وتعالى: ا. مشتمل: ا ج د، يشتمل: ب (10) تواترت: ج د، تواتر من: ب، وقد تواتر في: ا. النبي: ا ب، السوي الله: ج، الرسول: د. صلى الله عليه وسلم: ا ب ج، عليه السلام: د (11) صلى الله عليه وسلم: ج، - ا ب د. كقوله: ا ب، كقوله عليه السلام: ج د.

قرنى ، ثم الذين يلونهم » وما من احد الا ورد عليه ثناء خاص في حقه يطول نقله فينبغي أن تستصحب هذا الاعتقاد في حقهم ، ولا تسمى الظن بهم بما يحكى من أحوال تخالف مقتضى حسن الظن . فأكثر ما ينقل مخترع بالتعصب ، ولا أصل له ، وما ثبت نقله فالتأويل متطرق اليه ، ولم يحز ما لا يتسع العقل لتجوز الخطأ ، والسهو فيه ، وحمل افعالهم على قصد الخير ، وان لم يصيبوه . والمشهور من قتال معاوية مع على - رضى الله عنه - ومسير عائشة - رضى الله عنها - الى البصرة ، والظن بعائشة انها كانت تطلب تغطية الفتنة . ولكن خرج الأمر عن الضبط . فاواخر الأمور لا تبقى على وفق ما طلب باوائها . بل تسئل عن الضبط . والظن بمعاوية أنه كان على تأويل ، وظن فيما كان يتعاطاه ، وما يحكى سوى هذا من روايات الآحاد . فالصحيح منها مختلط بالباطل . والاختلاف أكثره اختراعات الروافض ، والخوارج ، وارباب الفضول الخائضين في هذه الفتون . فينبغي أن تلازم الإنكار في كل ما لم يثبت . وما ثبت فنستنبط له تأويلا . فما تعذر عليك ، فقل لعل له تأويلا ، وعذرا ، لم اطلع عليه . واعلم أنك في هذا المقام بين أن تسمى الظن

(1) ثم الذين يلونهم : ج د ، - : ا ب . احد : ا ب ، واحد : ج د . ورد : ا ب ج ، وورد : د . خاص : ا ج د ، مخصوص : ب (2) تستصحب : ا ب ج ، يستصحب : د . تسمى : ا ب ج ، يسمى : د . بما : ا ب ج ، كما : د ، من : ا ب د ، عن : ج (4) متطرق : ا ب ج ، يتطرق : د (5) لم يصيبوه : ا ب د ، لم يصيبوا : ج . من : ا ج د ، - : ب . على رضى الله عنه : ا ب ج . على : د (6) رضى الله عنها : ا ج ، رضى الله عنهم : ب ، - : د . بعائشة : ا ج د ، بها : ب (7) لا تبقى : ب ج د ، لا يبقى : ا . ما : ا ج د ، - : ب (8) تسئل : ا ب ج ، يسئل : د وظن : ا ج د ، - : ب . الاختلاف : ا ب د ، الاختلافات : ج . أكثره : ب ج د ، لكثرة : ا (10) الخائضين : ا ج ، الخائضون : ب د ، تلازم : ا ب ، يلزم : د لايلازم : ج (11) فنستنبط : ا ب . فيستنبط : ج د ، فما : ا ج د ، ما : ب . فقل : ا ب د ، - : ج (12) لعل له : ا ج ، لعل وله : د . له : ب . تأويلا وعذرا : ا ج د ، تأويل وعذر : ب . أنك : ا د ، بأنك : ب ج . بين : ا ب ج ، بين امرين اما : د . تسمى : ا ب ج ، يسمى : د .

[٨٨ - ب] بمسلم ، وتظن فيه ، وتكون كاذبا * ، او تحسن الظن به ، وتكف لسانك عن الظن ، وانت مخطيء مثلا ، والخطأ في حسن الظن بالمسلمين اسلم من الصواب بالظن فيهم . فلو سكت انسان مثلا عن لعن ابيليس ، او لعن أبى جهل ، أو أبى لهب ، أو من شئت من الأشرار طول عمره لم يضره السكوت . ولو هنا هفوة بالظن في مسلم بما هو يرى عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك ، بل أكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة مع أنه اخبار عما هو متحقق في المقتاب . فن يلاحظ هذه الفصول ، ولم يكن في طبعه ميل الى الفضول أثر ملازمة السكوت ، وحسن الظن بكافة المسلمين ، وإطلاق اللسان بالثناء على جميع السابق الصالحين . هذا حكم الصحابة عامة . فاما الخلفاء الراشدون فهم افضل من غيرهم . وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الامامة . وهذا المكان قولنا فلان افضل من فلان أن معناه أن محله عند الله تعالى في الدار الآخرة ارفع . وهذا غيب لا يطلع عليه الا الله ، ورسوله ان اطلمه عليه .

(1) تظن : ا ب ج ، يظن : د . تكون : ا ب ج ، يكون : د . به : ا ب د ، فيه : ج . الظن : ا ب ج ، الظن عليه : د (2) مخطيء : ا ب ج ، يخطيء : د . والخطأ : ا ب ج ، فالخطأ : د . بالمسلمين : ا د ، بالمسلم : ب ج (3) او لعن أبى جهل : ب ج د ، - : ا . او أبى لهب : ا ب ج ، او لعن أبى لهب : د (4) بالظن : ا ج د ، فظن : ب . في : ا ب ج ، على : د . يرى : ا ب ج ، يرى : د (5) تعالى : ب ج د ، - : ا . تعرض : ا ب ج ، يعرض : د . في : ا ب ج ، من : د (6) متحقق : ا ب ج ، مستحق : د . يلاحظ : ا ب ، لاحظ : ج د (7) ملازمة : ا ج د ، ملازمته : ب (8) اطلاق : ا ب د ، اطلق : ج . هذا : ا ب ج ، وهذا : د . عامة : ا ج د ، عامة رضى الله عنهم : ب (9) فاما : ا ج ، واما : ب د (10) قولنا : ا ، ان قولنا : ب ج د . فلان افضل من فلان : ب د ، فلان افضل : ج ، - : ا . ان معناه : ا ، معناه : ب ج ، فمعناه : د . ان محله : ا ج ، ان مكانه : ب ، ان محله في الدار الآخرة : د . (11) تعالى : ب ، - : ا ج د . في الدار الآخرة : ا ب ، في الآخرة : ج ، - : د . ارفع : ا ب ج ، ارفع من محل الآخر : د .

ولا يمكن أن ندعى نقوصاً قاطعة من صاحب الشرع متواترة مقتضية للفضيلة على هذا الترتيب ، بل المنقول الثناء على جميعهم . واستنباط حكم الرجحان في الفضل من دقائق ثنائه عليهم رمى في عمائة واقترام أمر اغنا الله عنه ، وتعرف الفضل عند الله بالأعمال الظاهرة مشكل أيضاً . وغايته رجم ظن فكم من شخص متحرم الظاهر ، وهو عند الله بمكان ليس في قلبه سواء وخلق حتى في باطنه ؛ وكـم من مزين بالبادة الظاهرة ، وهو في سخط الله لخبث مستكن في باطنه . فلا يطلع على السرار إلا الله تعالى ولكن إذا ثبت أنه لا يعرف الفضل إلا بالوحي ، ولا يعرف ما النبي إلا بالسمع ، وأولى الناس بسمع ما يدل على تفاوت الفضائل في الصحابة ، * الملازمون لأحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهم قد اجمعوا على تقديم أبي بكر - رضي الله عنه - ثم نص أبو بكر - رضي الله عنه - على عمر - رضي الله عنه - ثم اجمعوا بعده على عثمان - رضي الله عنه - ثم اجمعوا بعده على علي - رضي الله عنه - وعنه اجمعين - وليس يظن بهم الخيانة في دين الله تعالى لغرض من

(1) ندعى : ج. يدعى : ا ب د ، خصوصا : ا . نصوصي : ب ج د ، من : ا ب ، عن : ج د (2) الشاء على جميعهم : ا ج د ، الينا عن جميعهم : ب (3) عليهم : ا ج د ، - ب . اغنا : ا ب د ، اغنى : ج . تعرف : ا د . يعرف : ب ج (4) فكلم : ا ب ج ، وكم : د (5) ليس : ب ج ، اذ ليس : د ، لسر : ا . قلبه سواء : د ، قلبه : ا ب ج ، مزين : ا ب د ، متري : ج . الظاهرة : ا ب ج ، ظاهرة : د (6) الله : ا ب د ، - ج . لجت : ا ب ج ، لجت : د . مستكن : ا ب ج ، اسكن : د . يطلع : ا ج د ، مطلع : ب : تعالى : ج د ، - ا ب (7) بالباع : ا ب د ، بالسمع : ج (8) بسمع : ا ب ج ، باستماع : د . الفضائل : ا ج د ، في الفضل هم : ب . في الصحابة : د ، لصحابة : ا ب ج (9) وهم : ا ج د ، - ب . على : ا ب ج ، بعده : على : د (9 - 10) ابى بكر ثم اجمعوا : ا ج ، ابى بكر ثم نص ابو بكر على عمر ثم اجمعوا : ب د (10) بعده : ا ج د ، بعد ذلك : ب (10 - 11) عثمان اجمعين : ا ، عثمان رضى الله عنه ثم على رضى الله عنهم اجمعين : د ، عثمان ثم على رضى الله عنهم اجمعين : ب (11) وليس : ا ب د ، فلا : ج . تعالى : ا ب ، - ج د .

الأغراض . وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل . فمن هذا اعتقد أهل السنة هذا الترتيب في الفضل . ثم بحثوا عن الأخبار ، فوجدوا فيها ما عرف به مستند الصحابة ، وأهل الإجماع في هذا الترتيب . فهذا ما أردنا أن تقتصر عليه من أحكام الإمامة . والله أعلم بالصواب .

الباب الرابع :

في بيان من يجب تكفيره من الفرق :

اعلم أن للفرق في هذا مبالغات ، وتصيبات (١) فربما انتهى بعض الطوائف الى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التي يعتزى اليها . فاذا أردت أن تعرف سبيل الحق فيه ، فاعلم قبل كل شيء أن هذه مسألة فقهية ، أعنى الحكم بتكفير من قال قولاً ، أو نطأى فعلاً . فانها تارة تكون معلومة بأدلة سمعية ، وتارة تكون مظنونة بالاجتهاد ، ولا مجال لدليل العقل فيها البتة . ولا يمكن تفهيم هذا الا بعد تفهيم قولنا : ان هذا الشخص كافر ، والكشف عن معناه : وذلك يرجع الى الاخبار عن مستقره في الدار الآخرة ، وأنه في النار على التأبيد ، وعن حكمه في الدنيا ، وأنه لا يجب عليه القصاص بقتله ، ولا يمكن من نكاح

(1) وكان : ب ج ، مكان : ا ، كان : د د . من : ج د ، - : ا ب . به : ا ب د ، فيه : ج . في الفضل : ج ، - : ا ب د (2) فمن : ا ج د ، ومن : ب ، اعتقد : ا ب ج ، واعتقاد : د (3) عرف : ا ب ج ، عرفوا : د (4) من : ا ب ج ، في : د د . والله اعلم بالصواب : ا ، والله اعلم : ب ج ، - : د (6) بيان : ا ب ج ، - : د د . الفرق : ا ب د ، الفرق واهل البدع : ج (7) للفرق : ا ب ج ، الفرق : د د . فرما : ب د ، وربما : ا ج (8) يعتري : ب ج د ، يعتري : ا . فاذا : د ، فان : ا ب ج . تعرف : ا ب د ، تعلم : ج (9) او : ا ب ج ، و : د (10) فاتها : د ، وانها : ج ، فانه : ب . تكون : ا ج د ، - : ب . بادلة : ا ب د ، - : ج . سمعية : ا ب ج ، شرعية : د . محال : ا ب ، محال : ج د (11) بعد : ا ب ج ، من بعد : د د . والكشف : ا ب د ، وانكشف : ج (13) التأييد : ا ب د . التأييد : ج . عليه : ا ، - : ب ج د .

(١) فانظر : القزالي ، « فيصل التفرقة » ، ص ٨١ ، الخ .

مسلمة ، ولا عصمة لدمه ، وماله ، الى غير ذلك من الاحكام . وفيه أيضا اخبار عن قول صادر منه ، وهو كذب ، أو اعتقاده هو جهل ، ويجوز أن يعرف بادلة العقل كون القول [89.b] كذبا أو كون * (١) الاعتقاد جهلا ، ولكن كون هذا الكذب ، والجهل موجبا للتكفير أمر آخر . ومعناه كونه مسلطا على سفك دمه ، وأخذ أمواله ، ومبيحا لاطلاق القول بأنه مخذ في النار . وهذه الأمور شرعية ، ويجوز عندنا أن يرد الشرع بأن الكاذب ، أو الجاهل ، أو المكذب مخذ في الجنة ، وغير مكثرت بكفره ، وأن ماله ، ودمه معصوم . ويجوز أن يرد بالعكس أيضا . نعم ليس يجوز أن يرد بأن الكذب صدق ، والجهل علم . وذلك ليس هو المطلوب بهذه المسئلة ، بل المطلوب أن هذا الجهل ، والكذب ، هل جعله الشرع سببا لابطال عصمته ؟ والحكم بأنه مخذ في النار ، وهو كنظرنا في أن الصبي إذا تكلم بكلمتي الشهادة فهل هو كافر ، أو مسلم ؟ أي هذا اللفظ الذي صدر منه ، وهو صدق ؛ والاعتقاد الذي وجد في قلبه ، وهو حق . هل جعله الشرع سببا لعصمة دمه وماله ، أم لا ؟ وهذا الى الشرع . فاما وصف قوله بأنه كذب ، أو اعتقاده بأنه جهل ، فليس الى الشرع . فاذا معرفة الكذب والجهل يجوز أن يكون عقليا ، واما معرفة كونه كافرا ، أو مسلما ، فليس الا شرعيا ، بل هو كنظرنا في الفقه في أن هذا الشخص هل

(١) وفيه : ب ج د ، وهذا فيه : ا (٢) او : ا ج د ، و : ب (٤) امواله ومبيحا : ا ج ، امواله ومعنى كونه مسلطا على سفك دمه واخذ امواله ومبيحا : د ، امواله : ب (٥) عندنا : ا ج د ، - : ب . الكاذب : ا ج ، الجاهل : ب ، الكذاب : د (٦) او الجاهل : ا د ، والكاذب : ب ، والجاهل : ج . او : ا ب د ، و : ج (٨) بهذه : ا ب د ، هذه : ج . الجهل : ا ب د ، يجتمل الجهل : ج (٩) جملة : ا ب د ، جعل : ج (١٠) فهل هو : د ، فهو : ا ب ج . كافر : ا ج د ، كافر بعد : ب . أي : ا ب د ، اذ : ج (١١) وهو : ا ج د ، هو : ب . والاعتقاد : ب ج ، الاعتقاد : ا د (١٢) فاما : ا ج د ، واما : ب . او : ا ب ج ، و : د (١٣) فليس : ا ج د ، ليس : ب . يكون : ب ج د ، تكون : ا . واما : ج د ، اما : ا ب (١٤) او مسلما فليس ... كنظرنا : د ، او مسلما ليس ... كنظرنا : ا ب ، - : ج . هل : ج ، - : ا ب د .

(١) فانظر : الفزالي ، «فصل التفرقة» ، ص . ١٩ .

هو رقيق ، أو حر ؟ ومعناه أن السبب الذي جرى هل نصبه الشرع منبطلا لشهادته . ولايته ، ومزيلا لاملاكه ومقسطا للقصاص عن سيده المستولى عليه اذا قتله ؟ فيكون كل ذلك طلبا لاحكام شرعية لا يطلب دليلها الا من الشرع . ويجوز الفتوى في ذلك بالقطع مرة ، وبالظن ، والاجتهاد اخرى . فاذا تقرر هذا الأصل . فقد قررنا في أصول الفقه ، وفروعه أن * كل حكم شرعي يدعيه مدع . فاما أن يعرفه باصل من اصول الشرع من اجماع ، أو نقل ، أو قياس على اصل . وكذلك كون الشخص كافرا اما أن يدرك بأصل ، أو بقياس على ذلك الأصل . والأصل المقطوع به أن كل من كذب محمدا - صلى الله عليه وسلم - فهو كافر ، أي مخذ في النار بعد الموت ، ومستباح الدم ، والمال في الحياة الى جملة من الاحكام ، الا أن التكذيب على مراتب :

الرتبة الأولى تكذيب اليهود ، والنصارى (١) وأهل الملل كلهم من المجوس ، وعبد الأوثان ، وغيرهم . فتكفيرهم منصوص عليه في الكتاب ، وجمع عليه بين الأمة . وهو الأصل . وماعدا كاللحق به .

الرتبة الثانية تكذيب البراهمة المكرين لاصل النبوات ، والذهرية المكرين لصانع

(١) هو : ج ، - : ا ب د (٣) كل : ا ب د ، - : ج . دليلها : ا ب د ، ادلتها : ج (٤) بالقطع مرة وبالظن والاجتهاد اخرى : ب د ، مرة بالقطع والاجتهاد والظن اخرى : ج ، بالقطع مرة وبالظن اخرى والاجتهاد : ا (٥) فاما ان : ا ب د ، فاما : ج (٦) نقل او بقياس : ا ، نقل او قياس : ب ، نقل او لقياس : ج ، نقل فتواتر او بقياس : د . وكذلك : ب ج ، فكذلك : ا ، وذلك ان : د (٧) بقياس : ا د ، لقياس : ج ، قياس : ب . والاصل : ا ب ج ، فالاصل : د (٧ - ٨) صلى الله عليه وسلم : ا ب ج ، عليه السلام : د (٩) من : ا ، - : ب ج د (١٠) الرتبة : ب ج د ، المرتبة : ا . اليهود والنصارى : ا ج د ، اليهودي والنصراني : ب . اهل : ا ج د ، سائر : ب (١١) بين : ا ب د ، بعد من : ج (١٢) هو : ا ج د ، هذا : ب . به : ا ب ج ، - : د (١٣) الرتبة : ب ج د ، المرتبة : ا .

(١) فانظر : الفزالي ، «فصل التفرقة» ، ص . ١٩ .

العالم . وهذا ملحق بالنصوص بطريق الاولى ، لان هؤلاء كذبوه ، وكذبوا غيره من الانبياء أعني البراهمة . فكانوا بالكفر أولى من النصارى ، واليهود . والهدرية أولى بالكفر من البراهمة . لانهم أضافوا الى تكذيب الانبياء انكار المرسل ، ومن ضرورية انكار النبوة . ويلتحق بهذه الرتبة كل من قال قولاً لا يثبت به النبوة في أصلها ، أو نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - على الخصوص الا بعد بطلان قوله .

5

الرتبة الثالثة الذين يصدقون بالصانع ، والنبوة ، ويصدقون النبي ، ولكن يعتقدون امورا تخالف نصوص الشرع . ويقولون ان النبي محق . وما قصد بما ذكره الا صلاح الخلق . ولكن لم يقدر على التصريح بالحق لكلال افهام الخلق عن دركه . وهؤلاء هم الفلاسفة . ويجب القطع بتكفيرهم في ثلاث مسائل :

الاولى * انكارهم لحشر الاجساد ، والتعذيب بالنار ، والتنعيم في الجنة بالخور العين ، والمأكل ، والمشروب ، والملبوس .

[90- b]

الثانية قولهم ان الله تعالى لا يعلم الجزئيات ، وتفصيل الحوادث ، وانما يعلم الكلليات . وانما الجزئيات تعلمها الملائكة السماوية .

والثالثة قولهم ان العالم قديم ، وان الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة مثل تقدم

(1) هذا : ا ب ج ، هو : د . كذبوه : ا ب ج ، كذبوه عليه السلام : د (2) فكانوا : ا ب ج ، وكانوا : د (3) المرسل : ا ب ج ، المرسل جلت قدرته : د . ضرورية : ا ب ج ، ضرورة : د (4) به : ج ، - : ا ب د (5) محمد : ج ، - : ا ب د . صلى الله عليه وسلم : ب ، - : ا ج د (6) الرتبة : ب ج د ، المرتبة : ا . بالصانع : ب ج ، الصانع : ا د . والنبوة : ا ب د ، بالنبوة : ج (7) ويقولون : ج ، ولكن يقولون : ا ب د . ان : د ، - : ا ب ج . محق : ا ج د ، على الحق : ب . قصد : ا ب د ، قصد : ج (8) لكلال : ا ، لكلام : ب ج د . افهام الخلق : ب ج د ، الافهام : ا (9) ويجب : ا ب د ، - : ج . ثلاث : ج ، ثلاثة : ا ب د . مسائل : ب ج د . مسائل وهي : ا (10) الاولى : ا ، - : ب ج د ، التنعيم : ب ج د ، التنعيم : ا (12) الثانية : ا ، الاخرى : ب ج د . تعالى : ا ج ، - : ب د . تفصيل : ا ج د ، من تفصيل : ب (13) تعلمها : ب ج د ، يعلمها : ا (14) والثالثة : ب ج د ، الثالثة : ا .

العلة على المعلول ، و الا فلم ير في الوجود الا متساويين . هؤلاء اذا أورد عليهم آيات القرآن زعموا ان اللذات العقلية تنقص الافهام عن دركها . فمثل لهم ذلك باللذات الحسية . وهذا كفر صريح . والقول به ابطال لفائدة الشرائع ، وسد لباب لاهتداء بنور القرآن . واستبعاد الرشد من قول الرسل . فانه اذا جاز عليهم الكذب لاجل المصالح بطلت الثقة باقوالهم . من قول يصدر عنهم الا ويتصور ان يكون كذبا . وانما قالوا ذلك لمصلحة .

5

فان قيل : فلم قلتم مع ذلك بانهم كفرة ؟

قلنا : لانه عرف قطعا من الشرع ان من كذب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو كافر . وهؤلاء مكذبون . ثم معلون للكذب بمعاذير فاسدة . وذلك لا يخرج الكلام عن كونه كذبا .

الرتبة الرابعة : المعتزلة ، والمشيبة ، والفرق كلها (1) سوى الفلاسفة وهم الذين يصدقون

ولا يجوزون الكذب لمصلحة ، وغير مصلحة ، ولا يشتغلون بالتعليل بمصلحة الكذب ، بل بالتأويل . ولكنهم مخطئون في التأويل . فهؤلاء أمرهم في محل الاجتهاد . والذي

10

(1) على المعلول : ا ب ج ، مع المعلول : د . فلم ير : ج ، فلم تر : ب ، يزالا : ا د . في الوجود : ا ب د ، الا في الوجود : ج . الا : ب ، - : ا ج د ، متساويين : ا . متساويين : ب ، متساويين : د ، مقربين : ج . اورد : ا ، اوردنا : د ، اوردوا : ب ج (3) صريح : ا ج د ، صراح : ب (4) استبعاد : ب ، استفادة : ا ج د . فانه : ا د ، فانهم : ب ج (5) عنهم : ب ج ، منهم : ا د . وانما : ا ج د ، فانما : د (6) فلم : ا ج د ، لم : ب (7) صلى الله عليه وسلم : ج د ، - : ا ب (8) معلون : ا ب د ، يتعللون : ج (9) والمشيبة : ا ب د ، - : ج . كلها : ا ب د ، كلهم : ج (10) وغير مصالحة : ا ج ، لمو غير مصلحة : د ، ولا غيرها : ب . بمصلحة : ا ، المصلحة : ب ج د .

(1) « لان كل فرقة تكفر مخالفتها وتنسب الى تكذيب الرسول عليه السلام . فالجبلي يكفر الاشعري زاعما انه كذب الرسول في اثبات الفوق لله تعالى وفي الاستواء على العرش . والاشعري يكفر زاعما انه مشبه وكذب الرسول في انه ليس ككله شيء . والاشعري يكفر المعتزلي زاعما انه كذب الرسول في جواز رؤية الله تعالى وفي اثبات العلم والقدرة والصفات له . والمعتزلي يكفر الاشعري زاعما ان اثبات الصفات تكثير للقدماء وتكذيب للرسول في التوحيد . . . » الفزالي ، « فيصل الفرقة » ، ص ٣٣ .

ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز عن التكفير بما وجد إليه سبيلا . فإن استباحة
 [91- a] الدماء ، والأموال من المصلين إلى القبلة المصححين بقول : * « لا إله إلا الله محمد رسول الله »
 خطأ . والخطأ في ترك الف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم
 مسلم . وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرت « أن أقاتل الناس حتى أن يقولوا
 لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم ، وأموالهم إلا بحقها » .
 5 وهذه الفرق ينقسمون إلى مسيرفين ، وغلاة ، وإلى مقتصدين بالإضافة إليهم . ثم المجتهد
 الذي يرى تكفيرهم ، وقد يكون ظنه في بعض المسائل يطول ، ثم يثير الفتن ، والاحقاد .
 فإن أكثر الخائضين في هذا إنما يحركهم التعصب ، واتباع الهوى دون النظر للدين .
 ودليل المنع من تكفيرهم أن الثابت عندنا بالنص تكفير المكذب للرسول . وهؤلاء
 ليسوا مكذبين أصلا . ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل موجب تكفير . فلا بد من دليل
 10 عليه ، وثبت أن العصمة مستفادة من قول « لا إله إلا الله » قطعا . فلا يرفع ذلك إلا بقاطع .
 وهذا القدر كاف في التنبيه على أن اسراف من بالغ في التكفير ليس عن برهان ؛ فإن
 البرهان إما أصل ، وإما قياس على أصل . والأصل هو التكذيب الصريح ، ومن
 ليس بمكذب فليس في معنى المكذب أصلا ، فيبقى تحت عموم العصمة بكلمة الشهادة .

(1) يميل : أ ج د ، الميل : ب . عن : أ ج ، من : ب د . بما : ب ، ما : أ ج د (3)
 خطأ : ب ، صلى الله عليه وسلم خطأ : ج ، خطر عظيم : أ ، خطر : د . الخطاء : ب ج د ،
 - : أ (4) مسلم : أ ج د ، - : ب . النبي : أ ، - : ب ج د (5) إلا بحقها : ب ج د ،
 - : أ (6) ينقسمون : أ ب د ، منقسمون : ج . مقتصدين : أ ب ، مقتصد : ج د .
 (7) يرى : أ ب د ، بانه : ج ، وقد : ب ج ، قد : أ د . يثير : ب ج ، يثير : أ ،
 بين : د . الفتن : أ ب ج ، لفين : د (8) التعصب : أ ب د ، التعصب : ج . النظر :
 ب ، التصب : أ د ، التطلب : ج . للدين : أ ب ج ، للدين : د (9) للرسول : أ ب
 ج ، للرسول : د (10) مكذبين : أ ج د ، بمكذبين : ب (11) قول : ب ج د ، قوله : أ .
 قطعا : أ ب ج ، محمد رسول الله قطعا : د . يرفع : أ ب ، يدفع : ج د (12) أن : أ ب
 د ، - : ج . التكفير : ب ج د ، تكفيرهم : أ (13) أصل : ب ج د ، الأصل : أ .
 الصريح : أ ب ج ، والصريح : د (14) فيبقى : ج . فيقى : ب ، وبقي : أ ، لكونه : د .
 تحت : أ ب ج ، تحت ظلي : د . بكلمة : أ ب ج ، وكلمته : د .

الرتبة الخامسة : من يترك التكذيب الصريح ولكن ينكر أصلا من أصول الشرعيات
 المعلومة بالتواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويقول لست أعلم ثبوت ذلك عن
 رسول الله كقول القائل الصلوات الخمس غير واجبة . فإذا قرئ عليه القرآن ،
 والخبار ، قال لست أعلم صدر هذا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلعله غلط ،
 وتحريف ، ولكن يقول أنا معترف بوجوب الحج ، ولكن لا أدري * أين مكة ، وأين
 [91- b] الكعبة ؛ ولا أدري أن البلد الذي يستقبله الناس ، ويحجونه هل هي البلدة التي حجها
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وصفها القرآن ؟ أم لا ؟ فهذا أيضا ينبغي أن يحكم
 بكفره ، لأنه مكذب . ولكنه محترز عن التصريح ، والا فالتواترات يشترك في دركها
 العوام ، والخواص . وليس بطلان ما يقوله كبطالان مذهب المعتزلة . فإن ذلك يختص
 10 بدركه أولو البصائر من النظار إلا أن يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام أو

(1) يترك : أ ب ، ترك : ج د . أصول : أ ج ، الاصول : د . - : ج (2) المعلومة : أ ب
 د ، المعلوم : ج . عن : أ ج ، من : ب د - (3-2) ويقول ... ثبوت ... عن رسول
 الله : أ ، ويقول ... ثبوت ... من رسول الله صلى الله عليه وسلم : ب ، ويقول :
 .. ثبوت ... من رسول الله صلى الله عليه وسلم : د ، - : ج (4) صدر : أ ب
 ج ، صدق : د . من : ب ج د ، عن : أ . صلى .. سلم : أ ج د ، - : ب (5) بوجوب :
 أ ب ج ، - : د . الحج : أ ب ج ، بالحج : د . لكن : ب ج د ، لكني : أ (6) أن : أ ب
 ج ، أين : د . يستقبله : أ د ، نستقبله : ب ج . هي : أ ب ج ، هو : د . البلدة : أ ج ،
 البلد : ب د . التي حجها : أ ج ، الذي حج : ب ، الذي حج إليه : د (7) وصفها :
 أ ج ، وصفه : ب د . أم لا : أ ، - : ب ج د . فهذا أيضا : أ ب د ، أيضا هذا : ج
 (8) لانه : أ ج د ، فانه : ب . فالتواترات : أ ب ج ، خالتواترات : د . يشترك : أ ج د ،
 نشترك : ب . دركها : أ ب ج ، دركة : ج (10) بدركه : أ ب د ، لدركه : ج . البصائر :
 أ ب ج ، الابصار : د . العهد : أ ج ، عهد : ب د . أو : أ ، و : ب ج د .

بالتواتر من اصول الدين ، ولكن ينكر ما علم محته بالاجماع المجرد فلا مدرك لصحته
[92-a] الا الاجماع . فاما التواتر فلا يشهد له كالنظام مثلا * اذا انكر كون الاجماع حجة
قاطعة في أصله ، وقال : ليس يدل على استحالة الخطأ على اهل الاجماع دليل قطعي عقلي ،
ولا شرعي متواتر ، ولا يحتمل التأويل فكلما يستشهد به من الأخبار ، والآيات
له تأويل يزعمه . وهو في قوله هذا خارق لاجماع التابعين ، فاما نعلم اجماعهم على
5 ان ما اجمع عليه الصحابة حق مقطوع به لا يمكن خلافه ، فقد انكر الاجماع ، وخرق
الاجماع ، وهذا في محل الاجتهاد ، ولي فيه نظر ، اذ الاشكالات كثيرة في وجه كون الاجماع
حجة ، فيكاد يكون ذلك كاللمهد للعذر ، ولكن لو فتح هذا الباب انجر الى امور شنيعة . وهو
ان قائلا لو قال : يجوز ان يبعث رسول بعد نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - فيبعد
10 التوقف في تكفيره ، ومستند استحالة ذلك عند البحث يستمد من الاجماع لاحالة ، فان
العقل لا يخيله . وما نقل فيه من قوله لا نبي بعدى ، ومن قوله تعالى « وخاتم النبيين »
فلا يميز هذا القائل عن تأويله فيقول خاتم النبيين أراد به اولى العزم من الرسل ، فان

(1) ينكر : ا ج د ، منكر : ب (2) بالاجماع المجرد فلا مدرك ... الا الاجماع :
ا ب ، الا الاجماع : د ، بالاجماع : ج (2-3) حجة قاطعة في أصله : ب د ، في أصله
حجة قاطعة : ا ج (3) على : ا ج د ، في : ب . قطعي عقلي : ا ج ، عقلي قطعي : د ،
عقلي قطعي عندي : ب (4) شرعي : ب ج د ، شرعي عن : ا . لا يحتمل : ا د ،
لا يحتمل : ب ، لا يحتمل : ج . فكلما : ا ب ج ، وكلما : د . يستشهد : ا ج د ، تستشهد :
ب . الآيات : ا ب ، الآثار : ج د (5) له تأويل يزعمه : ب ، مؤول في زعمه : ا ، له
متؤول يزعمه : د ، مؤول يزعمه : ج . قوله هذا : ا ج ، قوله : ب ، هذا : د . نعلم : ا ب د ،
نعلم قطعا : ج (6) ان : ا ج د ، - : ب . لا : ا ج د ، ولا : ب . الاجماع : ا ب د ، - :
ج (8) يكون : ا ب ج ، تكون : د . كاللمهد : ا ب د ، كاللمهد : ج (9) رسول :
ب ج د ، رسول الله : ا . محمد : ا ب د ، - : ج (10) تكفيره : ب ج د ، كفره : ا .
مستند : ا ب د ، مستند : ج . يستمد : ا ج د ، تستمد : ب (11) فيه : ب ج د ، - : ا .
وخاتم : ا ، ولكن رسول الله وخاتم : د ، خاتم : ب ج (12) به : ا ب د ، - : ج .

لم تتواتر عنده بعد هذه الأمور . فيمهلها الى ان تتواتر عنده . ولسنا نكفره لانه
أنكر أمرا معلوما بالتواتر . فأنه لو انكر غزوة من غزوات رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - المتواترة او انكر نكاحه حفصة بنت عمر ، او انكر وجود أبي بكر - رضى الله
عنه - وخلافته ، لم يلزم تكفيره . لانه ليس تكذيبا في أصل من أصول الدين مما يجب
5 التصديق به بخلاف الحج ، والصلاة ، وأركان الاسلام . ولسنا نكفره بمخالفة
الاجماع . فان لنا نظرا في تكفير النظام (١) المنكر لاصل الاجماع ، لأن الشبه كثيرة
في كون الاجماع حجة قاطعة . وانما الاجماع عبارة عن التطابق على رأى نظرى . وهذا الذى
نحن فيه تطابق على الأخبار عن محسوس ، وتطابق العدد الكثير على الأخبار عن
محسوس على سبيل التواتر يوجب العلم الضرورى ، وتطابق اهل الحل ، والمقد على
10 رأى واحد نظرى لا يوجب العلم الا من جهة الشرع . ولذلك لا يجوز ان يستدل على
حدث العالم بتواتر الأخبار من النظار الذين حكموا به ، بل لا تواتر الا في المحوسات .
الرتبة السادسة ان لا يصرح بالتكذيب ، ولا يكذب ايضا أمرا معلوما على القطع

(1) تواتر : ا ، يتواتر : ب ج د . عنده : ب د ، اليه : ا ، بعد : ج . بعد :
ب د ، عنده : ج ، - : ا . فيمهلها : ب ج ، قتمهلها : د ، قتمهلها : ا . تتواتر : ا ، يتواتر :
ب ج د (2) رسول الله : ا ج د ، النبي : ب (3) او : ا ب ، و : ج د . بنت عمر :
ا ب د ، - : ج . او : ا ب د ، و : ج (3-4) رضى الله عنه : ا ب ج ، - : د .
(4) لم يلزم : ب ج د ، لم يلزم به : ا . تكذيبا : ا ج د ، مكذبا : ب (5) التصديق
به : ا ب ج ، تصديقه : د (6) نظرا في : ا ب ج ، نظر : د . الشبه : ا ب ج ، الشبهة :
د (7) على : ا ب د ، عن : ج (8) وتطابق : ا ب د ، ويطابق : ج . الكثير :
ا ج ، الكبير : ب د (8-9) عن محسوس على : ا ج د ، غير محسوس على : ب
(9) تطابق : ا ب د ، يطابق : ج . الحل والمقد : ا ب ج ، المقد والحل : د (11)
بل : ا ب ج ، اذ : د (12) ان : ا ب ج ، - : د . امرا معلوما : ا ج د ، بامر
معلوم : ب .

(١) انكر النظام كون الاجماع حجة اصلا فصار كون الاجماع حجة مختلف فيه . . .

يفصل التفرقة ، ص . ٥٨ .

قوله النبيين عام ، فلا يبعد تخصيص العام . وقوله لا نبي بعدى لم يرد به الرسول . و الفرق بين النبي ، والرسول . والنبي اعلى رتبة من الرسول الى غير ذلك من انواع الهذيان . فهذا وامثاله لا يمكن ان تدعى استحالاته من حيث مجرد اللفظ . فانما في تأويل ظواهر التشبيه قضينا باحتمالات ابعاد من هذا ، ولم يكن ذلك مبطلا للنصوص ، ولكن الرد على

5 هذا القائل ان الأئمة فهمت بالاجماع من هذا اللفظ ، ومن قرأ ان احواله انه افهم عدم نبي بعده ابدا ، وعدم رسول ابدا . وانه ليس فيه تأويل ، ولا تخصيص . فنكر هذا [92] لا يكون الا منكرا للاجماع . وعند هذا يتفرع * مسائل متقاربة مشتبكة يفتقر كل واحدة منها الى نظر . والمجتهد في جميع ذلك يحكم بموجب ظنه نقياً ، واثباتاً .

والفرض الآن تحرير معاهد الاصول التي ينتهي عليها التكفير . وقد ترجع الى هذه المراتب الست . ولا يفرض فرع الا ويندرج تحت رتبة من هذه الرتب . فيمكن ان يجتهد بحسب الالتفات الى هذه الاصول . فالقصد التاصيل دون التفصيل . فان قيل :

السجود بين يدي الصنم كفر . وهو فعل مجرد لا يدخل تحت هذه الروابط ، فهل هو

(1) قوله : ا ب د ، قالوا : ج . به : ا ب ج ، - : د (2) والنبي : ا ب ج ، بان النبي : د (3) تدعى : ب ، يدعى : ا ج د (4) هذا : ب ، هذه : ا ج د . للنصوص : ا ج د ، للمنصوص : د (5) بالاجماع : ا ج د ، بالاختراع : ب . احواله : ا ب د ، احواله عليه السلام : ج . افهم : ا ج ، فهم : ب د (6) رسول : ا ج ، رسول الله : ب د . فنكر : ا ج د ، ومنكر : ب (7) منكرا للاجماع : ا ب د ، منكرا للاجماع : ج . متقاربة : ب ج د ، - : ا (8) واحدة : ا ، واحد : ب ج د . والمجتهد : ا ب د ، المجتهد : ج . جميع ذلك يحكم : ا ب د ، يحكم فيه جميع ذلك : ج . نقياً : ا ب د ، يقينا : ج (9) تحرير : ا ج د ، تجويز : ب . معاهد الاصول : ا ب د ، قواعد الاستواء : ج . وقد : ب ج د ، فقد : ا . ترجع : ب د ، يرجع : ج ، رجع : ا (10) الست : ا ج ، الستة : ب د . ولا يفرض : ا ب ، ولا يعترض : د ، - : ج . فرع ... الرقب : ا د ، فرع الا ويندرج تحتها اعني الرقب الست : ب ، - : ج (11) يجتهد : ا ب ج ، يجتهد فيه : د . فالقصد : ا د ، والمقصود : ب ج (12) فهل : ا ب د ، فهذا : ج .

اصل آخر ؟ قلنا : لا . فان الكفر في اعتقاده تعظيم الصنم . وذلك تكذيب لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وللقرآن ، ولكن يعرف اعتقاده تعظيم الصنم تارة بصريح لفظه ، وتارة بالاشارة ان كان أخرس ، وتارة بفعل يدل عليه دلالة قاطعة كالسجود حيث لا يحتمل ان يكون السجود لله - تعالى - وانما الصنم بين يديه كالحائط ، وهو غافل عنه ، أو غير متعبد تعظيمه . وذلك يعرف بالقرآن . وهذا كمنظرونا أن الكافر اذا صلى بجماعتنا هل يحكم باسلامه ؟ أى هل يستدل به على اعتقاد التصديق ؟ فليس هذا اذن نظرا خارجا عما ذكرناه .

ولنقتصر على هذا القدر في تعريف مدارك التكفير . وانما اوردناه من حيث أن الفقهاء لم يتعرضوا له ، والمتكلمين لم ينظروا فيه نظرا فقهيا ، اذا لم يكن ذلك من قههم . ولم ينتبه بعضهم لكون هذه المسئلة من الفقهيات ، لأن النظر في الأسباب الموجبة للكفر من حيث أنها أكاذيب وجهالات نظر عقلي ، ولكن النظر من حيث ان تلك الجهالات مقتضية بطلان الصفة ، والخلود في النار نظر فقهى ، وهو المطلوب . ولنختم الكتاب بهذا . فقد اظهرنا الاقتصاد في الاعتقاد ، وحذفنا * الحشو ، والفضول المستغنى عنه خارجا [93-8]

(1) قان : ا ب ج ، لان : د (2) للقران : ا ب ، القران : ج د . اعتقاده ... بصريح : ا ج ، اعتقاد ... تصريح : ب د (3) بالاشارة : ا ج د ، باشارة : ب (4) السجود : ا ب د ، سجود الله بخلاف من سجد لله : ج . تعالى : ج ، - : ا ب د (5) تعظيمه : ا ج د ، تعظيمه : ب . يعرف : ا ب ج ، يعلم : د . بالقرآن : ا ج د ، بقرآن الاحوال : ب . وهذا : ا ب د ، فهو : ج . كنظرونا : ا ج د ، لمجتهدنا : ب . بجماعتنا : ب ج د ، في جماعتنا : ا (6) اعتقاد : ا ج د ، اعتقاده : ب . اذن : ب د ، ايضا : ا ج (7-6) نظرا خارجا عما ذكرناه : ا ب د ، اذا صلى بجماعتنا ذكرناه : ج (9) المتكلمين : ج د ، المتكلمون : ا ب (10) لم ينتبه : د ، لم ينتبه : ا ج ، لم ينتبه : ب . لكون : ا ج ، بها لكون : ب د . للتكفير : ا ب د ، للتكفير : ب (11) نظر عقلي : ا ج د ، نظر عقليا : ب (12) النار : ا ج د ، النار وهو : ب . ولنختم : ا ج ، ونختم : ب د .

عن أمهات العقائد ، وقواعدها . واقتصرنا من أدلة ما أوردناه على الجلي الواضح الذي لا تقصر أكثر الأفهام عن إدراكه . فنسأل الله - تعالى - أن لا يجعله وبالا علينا ، وأن يضعه في ميزان الصالحات إذا ردت أعمالنا إلينا بلطفه ، وسعة جوده . هذا آخر كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ، والحمد لله رب العالمين و صلوة على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وعلى آله وصحبه أئمة الأئدين .

فرغ من كتابته صاحبه المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري . نفعه الله به ، ورزقه المعرفة ، والتوبة برحمة يوم السبت الثاني والعشر من شعبان الواقع في سنة ثلاث وستين وخمسمائة حامداً لله - تعالى - .

قوبل هذا الكتاب بالأصل المنقول عنه ، وصح مصححا حسنا حسب الطاقة . والله - تعالى - المعين . وذلك يوم الثلاثاء العاشر شهر رمضان في سنة ثلاث وستين وخمسمائة .

(١) أمهات : أ ب ج ، مهمات في : د (٢) لا تقصر : أ ب ، لا يقصر : ج د (٣) يضعه : أ ب د ، يجعله : ج (٤) أعمالنا إلينا ... آمين : أ ، أعمالنا إلينا بلطفه وسعة جوده . تم الكتاب بحمد الله تعالى ومنتته والصلاة على سيدنا محمد وعترته وهو كتاب الاقتصاد تصنيف الإمام حجة الاسلام زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن الفزالي رضي الله عنه ، أول جمادى الأولى سنة سبعون وخمسمائة حرره لنفسه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى المهدي الجعفر بن الجعفر حامداً لله ومصليا على رسوله وآله رحمة الله من ترحم عليه وجميع المسلمين : ب ، أعمالنا إلينا بلطفه وسعة جوده آمين آمين . . . وكان الفراغ من نساخته نهار الأخير السابع والعشرون من شهر رمضان المعظم . . . من شهور سنة إحدى وعشرين وتسعمائة عن الجهرة التسوية على صاحبها الصلاة أفضل تسليما وصلى الله على محمد سيدنا وآله وصحبه وسلم : ج ، أعمالنا إلينا بلطف وسعة جوده والله أعلم بالصواب . تم كتاب الاقتصاد في الاعتقاد وكان الفراغ منه وقت الظهر يوم الخميس في السادس من شهر المحرم سنة تسع وثمانمائة بخط عبد الضعيف النحيف الفقير الفقير الراجي إلى رحمة الله القوي على بن أبي بكر بن عثمان بن علي بن محمد بن محمود بن أحمد بن قاسم القرشي اللهم اغفر لكأنته المالك ولئن ملك وقرأ وسطرو صحح بحرمة النبي وآله الطيبين آمين : د .

فهرس الأعلام

فهرس الكتب

فهرس الألفاظ ذات الدلالة الخالصة

فهرس الأمكنة

فهرس الفرق والأسم

فهرس الأعلام

- ط -

الطنجى : محمد بن تاووت XV

- ع -

عثمان (ض) ٢٤٥

عائشة (ض) ٢٤٣

على بن ابى بكر بن عثمان بن على بن

محمد بن محمود ابن أحمد بن قاسم القرشى

XIV ٢٥٧

على (ض) ٢٤٣، ٢٤٢

عمر (ض) ٢٤٥

عيسى (عم) ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٦، ٢٠٥

- غ -

الغزالى XII، XIII، ١٠، ٧٩، ٢٥٧

Ignaz Goldziher ٢٣٩

- ف -

فخرالدين الرازى XII

- ك -

ابن كيسان ٢٣٤

- ل -

XII Louis Gardet

- م -

المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم

الجزرى XIII، ٢٥٧

- أ -

آدم (عم) ٢٠٤

ابراهيم (عم) ١٨٠

ابليس ٢٤٤

ابن الاثير XIV

أحمد بن تيمية XII

الباقلانى : محمد بن الطيب XII

أبو بكر (ض) ٢٤١، ٢٤٥، ٢٥٣

أبو جهل ١٨٠، ١٨١، ٢٤٤

أبو لهب ٢٤٤

الاشعرى : على بن اسماعيل XII، ١٦٩

امام الحرمين : أبوالمعالى الجوينى XII

- ت -

ابن تيمية : أحمد أبو العباس XII

- ج -

جيريل ٢١٧

- ح -

حفصة بنت عمر (ض) ٢٥٣

حلمى ضيا اولكن XII

- د -

XII D. B. Macdonald

- ش -

الشافعى : محمد بن أدریس ٢٣٠، ١١

الشیطان ١٧٧، ١٠١، ٨٧، ١

محمد (عم) ١، ٥٠، ٢٠٥، ٢٤٨، ٢٥٧، موسى (عم) ١٢٣، ١٤٩، ٢٠٣، ٢٠٤

٢٠٥

محمد بن تاووت : الطنجي XV

XII - M. M. Arawati

XIII Maurice Bouyges

معاوية (ض) ٢٤٣

المهدي الجعفر بن الجعفر XIV، ٢٥٧

النظام ٢٥٣، ٢٥٤

توح (عم) ٢٠٤

— ن —

فهرس الكتب

— ف —

فضائح الباطنية ٢٣٩

فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقه XIII،

XII، ٩، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨

٢٥٣، ٢٥٠

— ق —

القسطنطين المستقيم ٧٩

كتاب قواعد الفقهاء XIII

— ك —

كتاب محك النظر ١٥

كتاب معيار العلم ١٥

— م —

المستظهرى ٢٣٩

المضنون الكبير ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٠

المقصد الاسنى شرح اسماء الله الحسنى XIII،

٨٠، ١٠٨

مناظرات XII

المنقذ من الضلال XIII، XII، ١٤، ٢٠٢

XIII Essai de Chronologie des
oeuvres de al - Ghazali

XII Encyclopédie de l'Islam

XII İslam Felsefesi tarihi

XII Introduction à la Théologie
Musulmane

— أ —

احياء علوم الدين XIII، ١٣، ١٤، ١٥

٢٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥١

٥٥، ٧٩، ٨٠، ٩٩، ١٠٠، ١٠١

١٠٨، ١١٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٢

١٨٤، ١٩٥، ٢١٨، ٢٢٠

كتاب الأربعين XIII

الاقتصاد في الاعقاد XII، XIII، XIV، ٣

١٣٥، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٥٦

الحام الموام عن علم الكلام XII، ٣٩

٥٠، ٥١، ٢١٣

— ب —

بقية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة

XII والباطنية

— ت —

تهافت الفلاسفة ١٠٥

التوراة ٢٠٥

— ج —

جواهر القرآن XIII

— ر —

الرسالة القدسية XIII

— ك —	— ط —
الكرامة ٢٠١	الطلسمات ١٩٧
الكلمة ٢٥٢	
الكلام ١١٤٠١٥ — ١٢٠	— ع —
	العبت ١٦٣٠٦٦٠
— م —	العقل ١٠٠٢٠٣٩٠١١٤٠١٦٠
المتشابه ٥٢	١٦١٠١٦٣٠١٧٢٠١٨١٠١٨٧
متكلم ١١٤٠١١٥٠١١٦٠١٣٠	١٨٨٠١٨٩٠١٩٠٠١٩٢٠١٩٤
١٥٨	٢١٣٠٢٤٣٠٢٤٧
المتواتر ٢٣٠٢١٠٢٥٣	العقل المحض ٢٠
مرند ٧٩	العقليات ٢٢
المعجزات ٢٠٤٠٢٠٦٠٢٠٨	العلم ٩٩
الميزان ٢٠٢٠٢١٣٠٢١٩	علم الكلام ١٤٠١٥
— ن —	— ف —
النسوة ٢٤٨٠٢٤٩	الفرق المتبعة ٦
النبي ٢٤٢	الفقهاء ٢٥٦
النشر ٢٠٢٠٢١٣	— ق —
— و —	قادر ٧٩
الواجب ١٦٠١٦١	القبلة ٢٥١
— ي —	القيح ١٦٠١٦٣
اليقين ١	القديم ٩٩
	القائمة ٢

— أ —	الحسن ١٦٠١٦٣
	الحيات ٢٠٠٢٢
	الحشر ٢٠٢٠٢١٣
	الحكمة ٣٠١٦١٠١٦٥
	حي ٧٩
	الحياة ١٠٠
	— د —
	الدهر ١٦٥
	— س —
	السجدة ١٨٣
	السحر ١٩٧٠١٩٨
	السف ١٦٠١٦٣
	السميات ٢٢٠٢٣
	— ش —
	الشبهة ١٤٠١٤٩٠١٦٩٠١٩٧
	٢٣٨٠١٩٨
	الشك ٢٠٠
	ص
	الصراط ٢٠٢٠٢٢٠
	الصراط المستقيم ٢٢٠
	— ض —
	الضلال ١١
	— ب —
	بصير ٧٩
	— ت —
	التخيلات ١٩٧
	التصديق التقليدي ٢٢٧
	— ج —
	الجنة ٢٤٧
	جهنم ٢٢٠
	— ح —
	الحج ٢٥٢٠٢٥٣

فهرس الامكنة

— ا —	اسطنبول XII
— ب —	البصرة ٢٤٣
— ج —	XIII Beyrouth
— د —	XII Paris
— ه —	حيدر آباد XII
— س —	سوريا ٢٣٩
— ف —	فاس ٢٣٩
— ق —	القاهرة XII
— ل —	Leiden ٢٣٩
— م —	مصر XII . XIII . ٩ . ٧٩ . ٨٠
— ن —	مكة ٢٥٢

فهرس الفرق و الاثم

— ا —	الاراك ١٦٨
— ب —	الامامية ٢٤٢
— ج —	الانبياء ١٩٥٠٧١ . ١٩٩٠ . ٢٠٣٠ . ٢٠٥٠
— د —	الانصار ٢٤٢
— ه —	الباطنية ٢٣٩
— س —	البرامية ٢٤٨
— ز —	الزنج ١٦٨
— ح —	الجبرية ٨٧
— ط —	الجن ٨٧
— ق —	الحشوية ١
— ك —	الحلفاء الراشدين ٢٤٢
— ل —	الحوارج ٢٤٣
— م —	الدهرية ٢٤٨ . ٢٤٩
— ن —	الروم ١٦٨
— ه —	الروافض ٢٤٣
— س —	السلف ١٢٧٠٨٧٠٧٩٠٥٢
— ق —	الصحابة ١٠ . ٢١٥٠ . ٢٤١٠ . ٢٤٢٠ . ٢٤٥٠
— ل —	قرش ٢٤٧
— م —	العرب ٢٠٦٠٥٦ . ٢٠٧٠
— ن —	القيسوة ٢٠٢
— ه —	غلاة ٢٥١٠١
— س —	الفلاسفة ١٠٣٠٢٧٠١٠٣٠١٢٩٠١٣٢٠
— ق —	١٣٧٠٢٥٠
— ك —	الكرامية ١٤٨ . ١٥٢٠ . ٢٤٤٠
— ل —	الكفرة ١٠
— م —	المتكلمون ١٩ . ٢٥٦
— ن —	المشبهة ٢٥٠

— ن —	المتدعة ١٠ ، ١٤
النصارى ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥	المجيرة ٨٧
— د —	المتزلة ٦٤ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٤
الهنود ١٦٨	١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٩
— ي —	٢٥٠ ، ٢٥٢
اليهود ١٦٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧	المطلة ٨٨ ، ٨٩
٢٤٩ ، ٢٤٨	اللائكة ٨٧ ، ١٠٥ ، ٢٢٠ ، ٢٤٩
	المهاجرين ٢٤٢

جدول الخطأ والصواب

ص	سطر	الخطأ	الصواب
٦	١٢	عقائدهم	عقائدهم
٧	١٠	التحقيق	التحقيق
٩	١٠	على لعلهم	على
٩	١٥	فانه	فانه
١٢	٥	الأزراء	الأزراء
١٤	٤	خرج	خرج
١٤	٤	لفسه	لفسه
١٥	١١	اجتبابا	اجتبابا
١٩	٧	إذا	إذا
٢٨	٥	[2-a]	[12-a]
٣٠	٧	حسم	الجسم
٣١	١١	لتدقيق	التدقيق
٣٢	٣	عبر	غير
٣٣	٦	اضيف	اضيف
٣٦	٧	بشيء	بشيء
٤١	٦	خلف	خلف
٤٣	٩	اصغر	اصغر
٤٧	٥	الخزاة	الخزاة
٤٨	١١	التحيز	التحيز
٦٥	٩	تريده	تريده
٦٦	١٠	أن	إن
٧٣	٣	قريبه	قريبه
٨٥	٥	ممكن	ممكن
٩٠	١٤	فيستحيل	فيستحيل
٩٣	١	المتعلقة	المتعلقة
٩٥	٧	منهما	منهما
٩٨	٩	بطلان	بطلان

ص	سطر	الخطأ	الصواب
١٠١	١٠	ولا يؤثر	ولا يؤثر
١٠١	١١	يتعلق	يتعلق
١٠٣	٨	خير	خير
١٠٧	٢	فول	فول
١٠٧	١٠	فريق	فريق
١١٢	٣	الرايمة	الرايمة
١٣٤	١٤	المعتزلة	المعتزلة
١٣٤	١٤	الكرامية	الكرامية
١٣٥	٨	المختلفات	المختلفات
١٣٦	٦	فيعجب	فيعجب
١٤٤	١٤	فلا بد	فلا بد
١٤٩	٤	عبر	غير
١٥١	٨	آخر	آخر
١٥١	١١	يتعلق	يتعلق
١٥٢	٤	المعتزلة	المعتزلة
١٥٣	١١	عطاءك	عطاءك
١٦٨	٦	فبح	فبح
١٧١	٢	ترجبع	ترجبع
١٧١	٢	الانقاذ	الانقاذ
١٧٢	٤	الديار	الديار
١٧٢	٧	اوطال	اوطال
١٧٨	٨	وان كان	وان كان مثله
١٨٢	٦	الدعوة	الدعوة
١٨٣	٩	الريح	الريح
١٨٥	٤	النارلة	النارلة
١٨٧	٩	خالد	خالد
١٩٠	٧	الاستحاثات	الاستحاثات

ص	سطر	الخطأ	الصواب
٢٢٠	٢	منفضل	منفضل
٢٢٥	٣	لايتكرر	لايتكرر
٢٢٦	٩	يضع	يضع
٢٢٧	٤	فالتفاوت	فالتفاوت
٢٣٩	٢٥	Godziher	Goldziher
٢٤٠	٧	ناقده	ناقده
٢٤٤	٢	بالمسلمين	بالمسلمين

O, al-Munkiz Min ad-Dalâl'da, al-Mustasfa Min İl'm al-Usul'da kitab al-Maksad al-Asna Şerh Esmâ'il-Lah al-Husnâ ve Faysal at-Tafrika Bayn al-İslâm Va'z-Zandaka'da az çok kelâm ilminden bahsetmiştir. Fakat onun bu konuda yazdığı en önemli eseri Kitab al-İktisad Fil-İtikad'dır. Gazzalî, kitab al-Erbain'de (6), cevahir al-Kur'an'da (7) ve İhya Ulûm ad-Din'de (8) bu eserinden bahsetmiştir. Bundan al-İktisad Fil-İti kad'ın İhya'dan önce yazıldığı neticesi çıkarılabilir. Gazzalî, İhya'da ve Kitab al-Erbain'de (9) kelâm'dan bahsederken muğlak meselelerin al-İktisad Fil-İtikad'da daha kolay anlaşılabilceğini ima ediyor. Hasılı bu eserin, Gazzalî'nin eserleri arasında seçkin bir yeri olduğu inkâr edilemez.

İşte biz böyle önemli bir eserin yayınlanması görevini yüklenmiş bulunuyoruz. Gerçi bu eser bir kaç kere basılmıştır. Fakat hemen kaydedelim ki bu basımlar, ilmi olmaktan çok ticarî olmuştur. Nitekim elimizde bulunan matbu nüshaların metinleri yanlışlarla doludur. Biz yayınlamakta olduğumuz al-İktisad Fil-İtikad metninde hiç hatâ ve zuhul eseri bulunmadığını iddia edecek değiliz. Fakat Türkiye Kütüphanelerinde bulunan 4 mühim yazma üzerinde senelerce çalıştıktan sonra bu metni tesbit ettiğimizi belirtmek isteriz. Bu yazmalardan en eski ve en önemlisi, al-Mubarek b. Muhammed b. Abd al-Kerîm al-Cezerî (10) tarafından istinsah edilmiş olan nüshadır. Bu nüsha 563 tarihinde yani Gazzalî'nin vefatından 58 sene sonra istinsah edilmiş olup 93 varaktan ibarettir. Bu yazma Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Kütüphanesinde, İsmail Saib kitapları arasında Gazzalî'nin iki küçük risalesiyle beraber 1/4129 numarada kayıtlıdır. Biz edisyon kritiğimizi yaparken onu (1) harfiyle gösterdik. Notlarda (ب) harfiyle gösterdiğimiz ikinci nüshamız, Ayasofya Kütüphanesinde 2182 numarada kayıtlıdır. Bu nüshanın müstensihî al-Mehdi al-C'afer b. al-C'afer. Ancak bu nüshanın başından 10 varak zayi olmuş ve bu kısım sonradan başka bir müstensih tarafından tamamlanmıştır. Yazmanın tamamı 55 varaktır. Bu nüsha birinci nüshadan 7 sene sonra yani 570 hicrî yılında istinsah edilmiştir. (ز) harfiyle gösterdiğimiz üçüncü nüshamız Nur-u Osmaniye Kütüphanesinde 1687 numarada kayıtlıdır. Bu nüsha 108 varak olup hicrî 921 yılında

istinsah edilmiştir. (د) harfiyle karşıladığımız dördüncü nüshamız, Süleymaniye Kütüphanesinde Beşir Ağa kitapları arasında 650 numarada kayıtlı çok kıymetli bir mecmua içindedir. Al-İktisad Fil-İtikad bu mecmuada 164-213 varaklar arasında yer almıştır. Bu nüsha, hicrî 809 senesinde Ali b. Ebu Bekr, b. Osman, b. Ali, b. Muhammed, b. Mahmud, b. Ahmed, b. Kasım, al-Kureşî tarafından istinsah edilmiştir.

Biz bu nüshalar arasında gerek metninin sağlamlığı ve gerekse müstensihinin şöhreti sebebiyle (1) nüshasına dayandık. Bununla beraber diğer nüshalardaki mânaya daha uygun gelen ibareleri, (1) nüshasına tercih ederek aldık.

Ayrıca notlarda Gazzalî'nin al-İktisad Fil-İtikad'da geçen fikirleri nin diğer eserlerindeki ve özellikle Kavaid al-Akaid'deki kelâma dair düşünceleriyle münasebetini göstermeğe çalıştık.

Biz, bizden öncekilerin yaptığı hataları düzelterek al-İktisad Fil-İtikad'ın yeni bir basımını ilim âlemine sunmağa çalıştık. Bizim hatâ ve zuhullerimizi de daha salâhiyetli bilginlerin ve gelecek nesillerin düzelteceğini ümit ederiz.

Bu önsözümüze son vermeden önce al-İktisad Fil-İtikad üzerindeki çalışmalarımıza ilgisini esirgemiyen Sayın Prof. Muhammed at-Tanjî'ye teşekkür etmeyi bir borç biliriz.

İbrahim Ağâh Çubukçu

Hüseyin Atay

(6) — Bak. al - Gazzalî, kitab al - Erbain, s. 27, Mısır 1928.

(7) — Bak. al - Gazzalî, Cevahir al - Kuran, s. 21, Mısır 1933.

(8) — Bak. al - Gazzalî, İhya Ulum ad - Din c. I, s. 40, Matbaat al - İstikamet, Kahire; Maurice Bouyges, Essai de Chronologie Des Oeuvres de al - Ghazali, s. 34.

(9) — al - Gazzalî, kitab al - Erbain, s. 27.

(10) — Bu müstensih meşhur tarihçi ibn al-Esir'in kardeşidir.

ÖNSÖZ

Gazzali (Ölm. H. 505/M. 1111) islâmi ilimlerin bir çok dallarında verdiği çeşitli eserlerle şöhret yapmış büyük bir bilginidir. Biz burada onun şahsiyetinden ve sayısı yüze yaklaşan eserlerinin hepsinden bahsedecek değiliz. Fakat sadece neşretmekte olduğumuz al-İktisad Fi'l-İtikad adlı kitabından ve bu kitap dolayısıyla kelâm ilmi karşısındaki durumundan kısaca bahsedeceğiz.

Gazzali Kelâm ilminde İmam al-Harameyn (Ölm. H. 478/M. 1085)' den ve Kadı Ebu Bekr al-Bakillani (Ölm. H. 403/M. 1012)' nin eserlerinden faydalanmıştır (1). O, kelâmda Eş'ari'nin izinde yürümekle beraber (2) az da olsa, bazı meselelerde ona muhalefet etmiştir (3). Zaten Gazzali'ye göre kelâm ilmi kalbi güçlükleri çözmek hususunda, itminan verici değildir (4). O faydadan çok zarar görecekları düşüncesiyle cahil kimselerin kelâm ilmini öğrenmelerini doğru bulmuyordu. Bu amaçla İcam al-Avamm An İlm al-Kelâm adlı eserini yazdı.

Onun sırf kelâmî meselelerden bahsettiği başlıca eserlerinden birisi Kitab Kavaid al-Akaid'dir. Bazan müstakil yazmalarına rastlanmakla beraber, gerçekte bu eser İhya Ulûm ad-Din'in ikinci kitabıdır. Bu kitabın üçüncü faslı ise ar-Risale al-Kudsiye Fi Kavaid al-Akaid adlı risaleden ibarettir. Gazzali'nin bu risaleyi İhya'dan ayrı olarak yazdığı ve onu sonradan İhya'nın bu kitabına dercettiği anlaşılmaktadır (5).

- (1) — Bak. İbn Teymiye. Kitab Bugyat al-Murtad fi'r-Radd Ala'l-Mutefelsife Va'l-Karamita Va'l-Batıniye, as-Sab'iniye, Fetava, c.v, s. 107, al-Kahire 1359.
- (2) — Bak. D. B. Macdonald, Encyclopédie de l'Islam, c. II, s. 155.
- (3) — Bak. Prof. H. Z. Ülken, İslâm Düşüncesi, c. II, İslâm Felsefesi Tarihi, s. 325, İst. 1957; al-Gazzali, Faysal at-Tafrika, s. 1, Mısır H. 1325/M. 1907; Fahrettin Razi, Münazarat s. 29 Haydarabad 1355.
- (4) — Bak. al-Gazzali, al-Munkiz Min ad-Dalâl, s. 7, Mısır 1309; Louis Gardet et M. M. Anawati, Introduction A la Théologie Musulmane, s. 68, Paris 1948.
- (5) — Bak. Maurice, Bouyges, Essai de Chronologie Des Oeuvres de Al-Ghazali, s. 35, Beyrouth 1950.